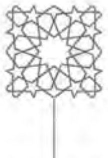


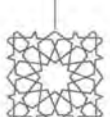
الإشارات

إلى ما وقع في المنهاج

من الأسماء والأماكن واللغات

١





تطلب منشوراتنا من:

- دار الأفهـــام - الرياض
- دار العلم- بلبيس- الشرقية- مصر
- دار كنوز إشبيليا - الرياض
- مكتبة وتسجيلات **ابن القيم** الإسلامية أبو ظبي
- دار ابن حزم - بيروت
- دار المحسن - الجزائر
- مكتبة الإرشاد - استانبول
- دار الفلاح بالفيوم

فرع القاهرة: الأزهر- شارع البيطار



١٨ شارع أحمس - حي الجامعة - الفيوم
ت ٠١٠٠٠٠٥٩٢٠٠

الطَّبعَةُ الأُولى
١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م







الإشارات
إلى ما وقع في المنهاج
من الأسماء والأماكن واللغات

تأليف

عمر بن أبي الحسن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي

ابن الملقن

٧٢٣-٨٠٤هـ

تحقيق

هبة رزق عوض

المجلد الأول




بسم الله الرحمن الرحيم



الإشارات

إلى ما وقع في المنهاج

من الأسماء والأماكن واللغات

قسم من هذا الكتاب رسالة جامعية مقدمة من الباحثة

هبة روبي عوض

وتم تنسيق الرسالة وإعدادها للنشر وكذلك

باقي الكتاب تم تحقيقه بمشاركة الباحثين بدار الفلاح

ربيع محمد عوض الله   أحمد عويس جنيدي

وئام الحوشي

شارك في تحقيقه وأعده للنشر: خالد الرباط



مقدمة

نحمدُك اللهمَّ حمدَ الشاكرين، ونتوبُ إليك توبةَ العائدين، ونُثني عليكَ ثناءَ الصادقين، ونُصلي ونُسلِّم علىٰ رسولِك النبي الأمين، الذي أضاء اللهُ بنورِه بصائرَ المؤمنين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

إن المكتبة العربية في حاجة دائمة إلىٰ بعث أرواح جديدة تكون دروعًا واقية للحفاظ علىٰ لغة لطالما تعرضت لهجمات شرسة علىٰ مر العصور، ويأذن الله دومًا أن تظهر لنا -بين الحين والآخر- ومضات من تاريخ لغتنا الخالدة، تضيء المكتبة العربية والإسلامية، فلم يكن لنا سبيل إلا إخراج هٰذا الكتاب، وإثراء المكتبة العربية به وتحقيقه ٱتباعًا لمناهج التحقيق التي ٱرتضاها لها شيوخ هٰذِه الصنعة.

فكتاب «الإشارات» يعد شرحًا لغويًّا لأحد كتب الفقه الشافعي، وهو كتاب «المنهاج» للنووي، وتناوله من جوانب ثلاثة، كما أشار في مقدمة كتابه، حيث قال:

وقسمته ثلاثة أقسام:

الأول: في لغاته العربية والمعربة، والألفاظ المولدة، والمقصور والممدود، والمجموع والمفرد والمشتق، وعدد لغات اللفظة، والأسماء المشتركة والمترادفة، والحقيقة والمجاز، والعام والخاص، إلىٰ غير ذلك.

الثاني: بيانُ الأسماء الواقعة فيه ونبذة من حالهم.

الثالث: في أسماء الأماكن وتحقيقها من مواطنها، وضبطها.

*** وقد قدمنا بين يدي التحقيق دراسة للكتاب جاءت في فصلين، وهما:**

الفصل الأول: ابن الملقن وحياته العلمية، وهٰذا الفصل إنما هو ترجمة كتبها الشيخ حسين عكاشة في مقدمة كتاب «خلاصة الإبريز للنبيه حافظ أدلة التنبيه» مع بعض التصرف.

الفصل الثاني: كتاب «الإشارات إلىٰ ما وقع في المنهاج من الأسماء والأماكن واللغات».

خصصنا هٰذا الفصل للحديث عن الكتاب؛ فذكرنا منهجه ومصادره، وشواهده، وتوثيق نسبته إلىٰ مؤلفه.

وتحدثنا عن الظواهر اللغوية في الكتاب، فعرضنا مجموعة من المسائل اللغوية الواردة في الكتاب: مسائل صوتية، ومسائل صرفية، ومسائل دلالية معجمية، وألحقنا بكل مستوى ما يندرج تحته من مسائل. وتحدثنا عن قيمة الكتاب (مزاياه، والمآخذ عليه)، وتناولنا شروح «المنهاج» الأخرىٰ.

أما تحقيق النص فقدمنا له بوصف لمخطوطات الكتاب، والمنهج المتبع في التحقيق.

وقد حاولنا أن يخرج هٰذا الكتاب في صورة أقرب ما يكون من تلك التي أرادها مؤلفه، باتباع خطوات المنهج العلمي للتحقيق، التي اصطلح عليها المحدثون.

وقد كان أصل القسم الأول من هذا العمل رسالة ماجستير بكلية الآداب، جامعة بني سويف، من إعداد الباحثة/ هبة روبي عوض، إشراف أ.د/ صلاح الدين صالح حسنين، أستاذ العلوم اللغوية بكلية الآداب، جامعة بني سويف، وأ.د/ محمد خليل نصر الله أستاذ النحو والصرف بكلية الآداب، جامعة بني سويف **١٤٣٠**هـ- **٢٠٠٩**م

وقد تابعت الباحثة هذا العمل منذ بدايته مع **دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث** بالفيوم؛ وذلك لاهتمامهم بتراث ابن الملقن، وقد قام الباحثون بدار الفلاح بإعداد هذا القسم للطبع وتعديل المقدمة، وتوثيق باقي الكتاب وإكمال ما يلزم فيه.

وَمَا تَوْفِيقِي إِلا بالله عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ، ،

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

لا شك أن اللغة العربية بفروعها المختلفة ذات أهمية عظيمة لكل علوم الشريعة؛ فإن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، وإن الرسول ﷺ أوتي جوامع الكلم؛ ولذا ٱشترط أهل العلم الدراية الكبيرة باللغة العربية لمن يوصف بأنه بلغ رتبة الٱجتهاد، ولا شك أن التفسير اللغوي للقرآن الكريم يعد أحد أهم أنواع التفاسير، وأن اللغة العربية أداة من أدوات المفسر، ومن هٰذا المنطلق كتابنا «الإشارات» يقدم خدمة مهمة لأحد كتب فقه المذهب الشافعي، وهو كتاب «المنهاج» للنووي؛ إذ يفسر غريب ألفاظه إضافة إلى الأماكن واللغات.

أسباب ٱختيار الموضوع:

١- إن الكتاب لا زال في حيز المخطوطات، وتحقيقه خدمة للتراث العربي والإسلامي.

٢- المكانة العلمية للمؤلف، والتي نالها لتميزه في اللغة والتاريخ والفقه والحديث.

٣- الأهمية اللغوية للكتاب وكثرة مصادره اللغوية، ونقله عن كتب أئمة اللغة، وموازنته -في بعض الأحيان- بين الآراء اللغوية.

٤- أهمية الكتاب اللغوية في حل إشكالات ومصطلحات فقهية خاصة بالمذهب الشافعي.



القسم الأول

الدِّرَاسَة





الفصل الأول: ابن الملقن وحياته.

الفصل الثاني: كتاب «الإشارات إلىٰ ما وقع في المنهاج من أسماء الأماكن والألفاظ واللغات».

- توثيق نسبة الكتاب، وصداه عند العلماء.
- منهج الكتاب.
- مصادر الكتاب.
- شواهد الكتاب.
- الظواهر اللغوية في الكتاب.

أولاً: الظواهر الصوتية.

ثانيًا: الظواهر الصرفية.

ثالثًا: الظواهر المعجمية والدلالية.

- قيمة الكتاب (مزاياه- والمآخذ على المؤلف).
- «الإشارات» وشروح «المنهاج» الأخرىٰ.





الفصل الأول

ابن الملقن وحياته

التعريف بالإمام ابن الملقن

(٧٢٣-٨٠٤ هـ)





التعريف بالإمام ابن المُلَقِّن[(١)]

هو سراج الدين أبو حفص عمر بن أبي الحسن علي بن أحمد بن

(١) مصادر ترجمته كثيرة من أشهرها وأكثرها نفعًا:
١- «التاريخ» لابن حجي (ص ٥٢٢).
٢- «ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد» للتقي الفاسي (٣/ ٢٢٧-٢٢٩).
٣- «درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة» للمقريزي (٢/ ٤٢٩-٤٣١).
٤- «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» لابن حجر (٢/ ٣١١ - ٣٢٣).
٥- «إنباء الغمر بأنباء العمر» لابن حجر أيضًا (٢/ ٣١٦ - ٣١٩).
٦- «ذيل التبيان لبديعة البيان» لابن حجر أيضًا (ص ٥٩).
٧- «ذيل الدرر الكامنة» لابن حجر أيضًا (ص ١٢١ - ١٢٣).
٨- «التاريخ» لابن قاضي شهبة (وفيات ٨٠٤).
٩- «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة أيضًا (٤/ ٥٣-٥٨).
١٠- «الدر المنتخب في تاريخ حلب» لابن خطيب الناصرية (ق ٨٢-٨٣).
١١- «بهجة الناظرين في تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين» للغزي (ص ٢٢١-٢٢٤).
١٢- «لحظ الألحاظ في الذيل علىٰ تذكرة الحفاظ» لابن فهد (١٩٧ - ٢٠٢).
١٣- «المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي» لابن تغري بردي (٨/ ٣٠٦ - ٣٠٨).
١٤- «الدليل الشافي على المنهل الصافي» لابن تغري بردي أيضًا (١/ ٥٠٢).
١٥- «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسخاوي (٦/ ١٠٠ - ١٠٥).
١٦- «وجيز الكلام في الذيل علىٰ دول الإسلام» للسخاوي أيضًا (١/ ٣٦٢).
١٧- «طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص ٥٤٢).

محمد بن عبد الله الأنصاري الوادي آشي[١] الأندلسي التكروري[٢] الأصل المصري الشافعي يُعرف بابن الملقن.

وُلد بالقاهرة المعزية في الرابع والعشرين من ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة. قال ابن الملقن نفسه[٣]: كذا رأيته بخط والدي الإمام العلَّامة النحوي الأديب نور الدين أبي الحسن علي الأندلسي المرسي.

كان أبوه أندلسيًّا فتحول منها إلى التكرور، وأقرأ أهلها القرآن، وتميز في العربية وحصَّل مالًا، ثم قدم القاهرة فأخذ عنه الإسنوي وغيره[٤].

---

(١) مدينة بالأندلس بين غرناطة وبَجَّانة. «معجم البلدان» (١/ ٢٣٤-٢٣٥).

(٢) التكرور براءين مهملتين: بلاد في أقصىٰ جنوب المغرب. «معجم البلدان» (٢/ ٤٤).

(٣) إجازة كتبها ابن الملقن بخطه آخر «العقد المذهب». وفي «التاريخ» لابن حجي (ص ٥٢٢): مولد ابن الملقن سنة أربع وعشرين وسبع مئة. وهو خطأ، يخالف ما قاله ابن الملقن نفسه، ونقله عنه سبط ابن العجمي في «ثبته» (ق ٢١١). وأما السخاوي فقال في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٠): ولد في ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين في ثاني عشريه كما قرأته بخطه، وقيل: يوم السبت رابع عشريه، والأول أصح. كذا قال.

(٤) قال ابن الملقن في إجازةٍ كتبها بخطه آخر «العقد المذهب»: حصَّل علم العربية والحساب ومذهب مالك ببلاده وبرع، أخذ العربية -فيما أظن- عن ابن الزبير، والجبر والمقابلة وإقليدس عن ابن البناء ثم قدم مصر، وتصدىٰ للاشتغال، وانتفع به خلق من الطلبة، هم الآن شيوخ مصر والشام، وبعضهم تقلد القضاء، وكان بارًّا بهم، محسنًا إليهم، لا يسأم من الإقراء آناء الليل وأطراف النهار.

مات أبوه وهو صغيرٌ ابن سنةٍ وأيام، وأوصىٰ به إلى الشيخ شرف الدين عيسى المغربي، وكان خَيِّرًا صالحًا يُلقِّن القرآن العظيم بجامع ابن طولون، فتزوج الوصي بأمه، وربَّاه فنُسب إليه، وعُرف به فقيل له: ابن المُلَقِّن[١]، وصار عَلَمًا عليه، ويُعرِّف هو نفسه بابن النحوي[٢].

ونشأ في كفالة زوج أمه ووصيه، فحفظ القرآن و«العمدة»، ثم أراد أن يشغله علىٰ مذهب عالم المدينة مالك بن أنس، فقال له بعض أولاد ابن جماعة - أحد أصحاب أبيه -: لا، بل أقرئه «المنهاج». فأقرأه إيَّاه فحفظه، وذكر الإمام ابن الملقن أنه حصل له خيرٌ كثيرٌ من جهة هٰذا الرجل المعروف بالملقن[٣].

وأنشأ له الوصي ربعًا أنفق عليه نحو ستين ألف درهمٍ، كان يتحصل له منه كل يوم مثقال ذهبٍ مع رخاء الأسعار وعدم العيال[٤]، فكان يكتفي بأجرته، وتوفر له بقية ماله للكتب وغيرها.

---

(١) قال السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٠): وكان فيما بلغني يغضب منها، بحيث لم يكتبها بخطه.

(٢) قاله ابن حجي في «التاريخ» (ص ٥٢٢) وقال ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ٣١٢): كان شيخنا يكتب بخطه: «عمر بن أبي الحسن النحوي» وبهذا ٱشتهر في بلاد اليمن؛ لكثرة ما رواها بخطه في تصانيفه. وقال السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٠): إنما كان يكتب غالبًا: «ابن النحوي» وبها ٱشتهر في بلاد اليمن.

(٣) قاله ابن الملقن نفسه لسبط ابن العجمي، ذكره سبط في «ثبته» (ق ٢١١).

(٤) قاله المقريزي في «درر العقود» (٢/ ٤٣٠).

قال ابن حجر في «إنباء الغمر»[١]: بلغني أنه حضر في الطاعون العام بيع كتب لشخصٍ من المحدثين، وكان وصيته ألا يبيع إلا بالنقد الحاضر، قال: فتوجهت إلىٰ منزلي فأخذت كيسًا من الدراهم ودخلت الحلقة فصببته، فصرت لا أزيد في كتابٍ شيئًا إلا قال: نعم. فكان مما ٱشتريت «مسند الإمام أحمد» بثلاثين درهمًا.

وأخذ الإمام ابن الملقن عن كبار أئمة عصره المحققين في كل علمٍ، فأقبل على العلم وعُني بالتحصيل حتىٰ برع في العلوم وتقدم، فأخذ العربية عن أساطينها، مثل: الإمام أثير الدين أبي حيان محمد ابن يوسف بن علي الأندلسي النحوي حجة العرب (ت ٧٤٥ هـ)[٢]، والإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن عبد الله الشهير بابن هشام النحوي (ت ٧٦١ هـ)[٣]، والإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ابن الصائغ (ت ٧٧٦ هـ)[٤].

وكتب الخط المنسوب علىٰ سراج الدين محمد بن محمد بن نمير الكاتب (ت ٧٤٧ هـ) وسمع عليه أيضًا.

وأخذ الفقه وأصوله عن الأئمة الأعلام فقهاء الإسلام: شيخ

---

(١) (٢/ ٢١٧).

(٢) ترجمته في: «المعجم المختص» للذهبي (ص ٢٦٧) و«العقد المذهب» للمؤلف (٤٢٣) و«الدرر الكامنة» لابن حجر (٤/ ٣٠٢).

(٣) ترجمته في: «الدرر الكامنة» (٢/ ٣٠٨) و«الجوهر المنضد» (ص ٧٧).

(٤) ترجمته في: «الدرر الكامنة» (٣/ ٤٩٩).

الإسلام تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي (ت ٧٥٦ هـ)[١] والإمام حافظ المذهب كمال الدين أحمد بن عمر بن أحمد النشائي الشافعي (ت ٧٥٧ هـ)[٢] والإمام عز الدين عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم ابن جماعة الشافعي (ت ٧٦٧ هـ)[٣] والإمام الفقيه الأصولي جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي (ت ٧٧٢ هـ)[٤] والإمام الفقيه بهاء الدين أبي البقاء محمد ابن عبد البر بن يحيى السبكي الشافعي (ت ٧٧٧ هـ)[٥].

بل قال الإمام سبط ابن العجمي: إنه ٱشتغل في كل فنٍّ حتىٰ قرأ في كل مذهبٍ كتابًا، وأُذن له بالإفتاء فيه.

وأخذ القراءات عن الإمام برهان الدين إبراهيم بن لاجين الرشيدي (ت ٧٤٩ هـ)[٦]، وأجاز له شمس الدين محمد بن أحمد بن محمد العسقلاني المقرئ إمام الجامع الطولوني[٧].

---

(١) ترجمته في: «المعجم المختص» للذهبي (ص ١٦٦) و«العقد المذهب» للمؤلف (ص ٤١٣) و«الدرر الكامنة» لابن حجر (٣/ ٦٣).

(٢) ترجمته في: «طبقات الشافعية» للإسنوي (٢/ ٢٨٦) و«الدرر الكامنة» لابن حجر (١/ ٢٢٤).

(٣) ترجمته في: «المعجم المختص» للذهبي (ص ١٤٧) و«العقد المذهب» للمؤلف (ص ٤١١) و«الدرر الكامنة» لابن حجر (٢/ ٣٧٨).

(٤) ترجمته في: «العقد المذهب» للمؤلف (ص ٤١٠) و«الدرر الكامنة» (٢/ ٣٥٤).

(٥) ترجمته في: «العقد المذهب» للمؤلف (ص ٤٢٥) و«الدرر الكامنة» (٣/ ٤٩٠).

(٦) ترجمته في: «العقد المذهب» (ص ٤٢٩-٤٣٠) و«الدرر الكامنة» (١/ ٧٥).

(٧) قاله السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١).

وأقبل علىٰ علم الحديث في صغره وعُني به؛ فحصَّل منه طرفًا صالحًا[١]، وسمع الحديث من كبار حفاظ عصره، وسمع الكتب الكبار، كـ: الكتب الستة، و«مسند الشافعي»، و«مسند أحمد»، و«مسند الدارمي»، و«مسند عبد بن حميد»، و«صحيح ابن حبان»، و«سنن الدارقطني» و«سنن البيهقي»، و«السيرة» تهذيب ابن هشام[٢]، وأكثر من سماع الأجزاء الحديثية، حتىٰ قال[٣]: إنه سمع ألف جزءٍ حديثية. وسمع من: الحافظ أبي الفتح ابن سيد الناس (ت ٧٣٤ هـ)[٤]، والحافظ قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور الحلبي (ت ٧٣٥ هـ)[٥]، وشمس الدين محمد بن غالي الدمياطي بن الشماع (ت ٧٤١ هـ)[٦]، وأبي العباس أحمد بن كُشْتَغْدِي (ت ٧٤٤ هـ)[٧]، وجمال الدين يوسف بن محمد بن نصر المعدني (ت ٧٤٥ هـ)[٨]،

---

(١) قاله المقريزي في «درر العقود» (٢/ ٤٣٠).

(٢) ذكر هٰذِه الكتب ابن الملقن نفسه في إجازة كتبها وهو بمكة سنة إحدىٰ وستين وسبع مئة. نقلها السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١).

(٣) قاله ابن الملقن نفسه للحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ٣١٦).

(٤) ترجمته في: «المعجم المختص» للذهبي (ص ٢٦٠) و«العقد المذهب» للمؤلف (ص ٤٢٩-٤٣٠) و«الدرر الكامنة» لابن حجر (٤/ ٢٠٨).

(٥) ترجمته في: «المعجم المختص» للذهبي (ص ١٥٠) و«العقد المذهب» للمؤلف (ص ٤٢٩-٤٣٠) و«الدرر الكامنة» لابن حجر (٢/ ٣٩٨).

(٦) ترجمته في: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٤/ ١٣٣).

(٧) ترجمته في: «الدرر الكامنة» لابن حجر (١/ ٢٣٨).

(٨) ترجمته في: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٤/ ٤٧٦).

وصدر الدين أبي الفتح محمد بن محمد بن إبراهيم الميدومي (ت ٧٥٤هـ)[١].

وأكثر عن أصحاب مسند الديار المصرية نجيب الدين أبي الفرج عبد اللطيف بن عبد المنعم الحراني الحنبلي (ت ٦٧٢ هـ)[٢] وأصحاب مسند الشام زين الدين أبي العباس أحمد بن عبد الدائم الحنبلي (ت ٦٨٨ هـ)[٣].

وتخرَّج بالحافظين: زين الدين أبي بكر بن قاسم بن أبي بكر الرحبي (ت ٧٤٩ هـ)[٤]، وعلاء الدين مغلطاي الحنفي (ت ٧٦٢ هـ)[٥]، وكتب عنهما الكثير.

ومن شيوخه في الحديث: العلَّامة تاج الدين أبو الحسن علي بن عبد الله بن أبي الحسن التبريزي (ت ٧٤٦ هـ)[٦] والحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (ت ٧٦١ هـ)[٧] والحافظ عماد الدين

---

(١) ترجمته في: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٤/ ١٥٧).

(٢) ترجمته في: «المنهل الصافي» لابن تغري بردي (٧/ ٣٥٦).

(٣) ترجمته في: «الوافي بالوفيات» (٧/ ٢٢) و«ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٤/ ٩٦).

(٤) ترجمته في: «المعجم المختص» للذهبي (ص ٣٠٧) و«الدرر الكامنة» (١/ ٤٥).

(٥) ترجمته في «الدرر الكامنة» لابن حجر (٤/ ٣٥٢).

(٦) ترجمته في: «العقد المذهب» للمؤلف (ص ٤٢٩-٤٣٠) و«الدرر الكامنة» لابن حجر (٣/ ٧٥).

(٧) ترجمته في: «المعجم المختص» للذهبي (ص ٩٢) و«العقد المذهب» للمؤلف (ص ٤٣٠) و«الدرر الكامنة» لابن حجر (٢/ ٩٠).

إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤ هـ)[١] والعلَّامة زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الهادي الصالحي (ت ٧٨٩ هـ)[٢].

وأجاز له: الحافظ الكبير جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢ هـ)[٣]، والحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)[٤] وغيرهما من مصر ودمشق.

براعة الإمام ابن الملقن في العلوم

اشتغل الإمام ابن الملقن في علومٍ كثيرةٍ، ومهر وبرع فيها، منها:

أولًا: الفقه وأصوله:

تفقه الإمام ابن الملقن علىٰ كبار أئمة عصره من الشافعية وغيرهم، وبرع حتىٰ شهد له بذلك مشايخه، وقد ٱعتنىٰ بالكتب التي كانت متداولةً بين الفقهاء والأصوليين في عصره، كـ: «التنبيه» للشيرازي، و«منهاج الطالبين» للنووي، و«الحاوي» للقزويني، و«الوسيط» للغزالي، و«منهاج الوصول إلىٰ علم الأصول» للبيضاوي؛ وصنَّف كتبًا كثيرةً

---

(١) ترجمته في: المعجم المختص» للذهبي (ص ٧٤) و«العقد المذهب» للمؤلف (ص ٤٢٨-٤٢٩) و«الدرر الكامنة» لابن حجر (١/ ٣٧٣).

(٢) ترجمته في: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٢/ ٣٢٣).

(٣) ترجمته في: «المعجم المختص» للذهبي (ص ٣٩٩) و«العقد المذهب» للمؤلف (ص ٤٣١) و«الدرر الكامنة» لابن حجر (١/ ٧٥).

(٤) ترجمته في: «المعجم المختص» للذهبي (ص ٩٧) و«ذيل العقد المذهب» للمؤلف (ص ٥٢٣) و«الدرر الكامنة» لابن حجر (١/ ٧٥).

لم يُفتح علىٰ غيره بمثلها، قال الحافظ ابن حجر[١]: واعتنىٰ بالتصنيف فشرح كثيرًا من الكتب المشهورة كـ «المنهاج» و«التنبيه» و«الحاوي» فله علىٰ كل واحدٍ منها عِدَّة تصانيف، يشرح الكتاب شرحًا كبيرًا ووسطًا وصغيرًا، ويُفرد: لغاته، وأدلته، وتصحيحه، ونحو ذلك.

ثانيًا: الحديث وعلومه:

سمع الإمام ابن الملقن الحديث من كبار الحفاظ والمسندين، وعُني به من صغره، وصنَّف في الحديث وعلومه المختلفة كتبًا كثيرةً بديعةً، ولو لم يكن له غير كتابه الجليل «البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير» لكفاه.

ثالثًا: اللغة وعلومها:

أخذ الإمام ابن الملقن اللغة وعلومها عن كبار علمائها، وبرع فيها فشرح «ألفية ابن مالك»، وشرح «فصيح ثعلب»، وصنف «غريب كتاب الله العزيز».

رابعًا: التاريخ والسير والرجال:

صنَّف الإمام ابن الملقن كتبًا كثيرةً في التاريخ والسير: «تاريخ بيت المقدس»، و«تاريخ ملوك مصر الترك»، و«ترجمة البخاري»، و«التلويح برجال الجامع الصحيح»، و«درر الجواهر في مناقب الشيخ عبد القادر»، و«ذكر من ٱتفق البخاري ومسلم علىٰ تصحيح الرواية عنه

---

(١) «ذيل الدرر الكامنة» (ص ١٢٢).

من الصحابة وذكر أسماء من ٱنفرد كل واحدٍ بإخراج حديثه دون الآخر»، و«طبقات الصوفية»، و«طبقات القراء»، و«طبقات المحدثين»، و«العدة في معرفة رجال العمدة»، و«العقد المذهب في طبقات حملة المذهب»، و«مناقب الإمام الشافعي»، و«مناقب الإمام أبي القاسم الرافعي»، و«نزهة العارفين من تواريخ المتقدمين»، و«نزهة النظار في قضاة الأمصار»، و«نساء الكتب الستة».

تدريس الإمام ابن الملقن:

تصدى الإمام ابن الملقن رحمه الله للإفتاء دهرًا، وتولى التدريس بعدة أماكن، منها:

١- المدرسة السابقية: قال المقريزي في «المواعظ والاعتبار»[(١)]: بنىٰ هٰذِه المدرسة الطواشي الأمير سابق الدين مثقال الأنوكي مقدَّم المماليك السلطانية الأشرفية، وجعل بها درسًا للفقهاء الشافعية، قرر في تدريسه شيخنا شيخ الشيوخ سراج الدين عمر بن علي الأنصاري المعروف بابن الملقن الشافعي.

٢- المدرسة البقرية: التي بناها الرئيس شمس الدين شاكر بن غُزيل، تصغير غزال، المعروف بابن البقري، قال المقريزي في «المواعظ والاعتبار»[(٢)]: أنشأ هٰذِه المدرسة في أبدع قالبٍ وأبهج ترتيبٍ، وجعل بها درسًا للفقهاء الشافعية، وقرَّر في تدريسها شيخنا سراج الدين عمر بن علي الأنصاري المعروف بابن الملقن الشافعي.

---

(١) (٣٩١/٤).

(٢) (٣٩٣/٤- ٣٩٤).

٣- دار الحديث الكاملية[١]: ٱستقر فيها بعد سفر الحافظ زين الدين العراقي لقضاء المدينة النبوية سنة ثمان وثمانين وسبعمائة.

٤- جامع الحاكم: درَّس فيه من سنة ثلاث وستين بعد موت شهاب الدين أبي سعيد أحمد بن أحمد بن أحمد بن الحسين الكردي الهكاري[٢]، وكان يعتكف فيه كل شهر رمضان[٣].

٥- وقف الملك الصالح عماد الدين إسماعيل بقبة الملك المنصور من المارستان: ٱستقر في التدريس فيه في سابع عشرين رجب سنة تسع وتسعين وسبعمائة بعد وفاة سري الدين محمد بن المسلاتي[٤].

٦- الجامع الطولوني: فقد قُرئ عليه فيه «تذكرة المحتاج إلىٰ أحاديث المنهاج» في مجالس آخرها يوم الأحد رابع عشر شهر ذي القعدة من سنة خمس وخمسين وسبعمائة.

رحلات الإمام ابن الملقن:

قد وقفت للإمام ابن الملقن رحمه الله علىٰ خمس رحلاتٍ هي:

الرحلة الأولىٰ إلى القدس الشريف سنة تسع وأربعين وخمسين وسبعمائة:

سمع فيها المؤلف رحمه الله من الحافظ صلاح الدين العلائي

---

(١) أنشأها الملك الكامل محمد بن الملك العادل أبي بكر بن أيوب سنة ٦٢٢ هـ. «المواعظ والاعتبار» للمقريزي (٢/ ٣٧٥).

(٢) ترجمته في «الدرر الكامنة» لابن حجر (١/ ٩٨).

(٣) قاله ابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» لابن حجر (٣/ ق ٨٢).

(٤) «السلوك لمعرفة دول الملوك» للمقريزي (٣/ ٢/ ٨٧٧) و«إنباء الغمر» (١/ ٥٢٧).

بالمدرسة الصلاحية، كما ذكر في «العقد المذهب»[١] وفيها وقف المؤلف علىٰ كتاب «سير أعلام النبلاء» للذهبي؛ كما ذكر في «خلاصة الفتاوي»[٢].

الرحلة الثانية إلى القدس الشريف سنة خمسٍ وخمسين وسبعمائة:

فقد قال المؤلف رحمه الله في «مختصر ٱستدراك الحافظ الذهبي علىٰ مستدرك أبي عبد الله الحاكم»[٣]: وأنا علقته في أيامٍ يسيرةٍ بحرم القدس الشريف آخرها يوم الأربعاء من شهر محرم الحرام سنة خمسٍ وخمسين وسبعمائة.

الرحلة الثالثة إلىٰ مكة المكرمة:

فقد كانت في سنة إحدىٰ وستين وسبع مئة بمكة، وكتب فيها إجازةً نافعةً لأهلها، ذكرها السخاوي في «الضوء اللامع»[٤].

الرحلة الرابعة إلى الشام سنة سبعين وسبعمائة:

رحل المؤلف رحمه الله إليها طلبًا للحديث؛ فسمع بها من جماعة من أصحاب الفخر ابن البخاري وابن عبد الدائم، والنجيب والعز الحرانيين وغيرهم[٥]، ونوَّه بذكره تاج الدين السبكي، وقرظ له علىٰ جزءٍ من «تخريج أحاديث الرافعي» أطنب في مدحه، وكذا علىٰ «تخريج أحاديث المنهاج» واستكتب له عليه الحافظ عماد الدين بن

---

(١) (ص ٤٣٠).
(٢) مخطوط (١/ ق ٢).
(٣) (٧/ ٣٥٨٤).
(٤) (٦/ ١٠١-١٠٢).
(٥) «التاريخ» لابن قاضي شهبة (٤/ ٢٨٢).

كثير، وذكر ابن الملقن في «العقد المذهب»[١] أنه سمع من الحافظ ابن كثير قطعة من «الأحكام الكبرىٰ» له. وسمى المؤلف هٰذِه الرحلة في «البدر المنير»[٢] الرحلة الثانية إلى الشام المحروس.

الرحلة الخامسة إلى الإسكندرية سنة ثمان وسبعين وسبعمائة:

ذكرها القلقشندي في «صبح الأعشىٰ»[٣].

أخلاق الإمام ابن الملقن رحمه الله وشمائله:

قال سبط ابن العجمي[٤]: كان فريد وقته في التصنيف وعبارته فيها جليةٌ جيدةٌ وغرائبه كثيرةٌ، وشكالته حسنة، وكذا خلقه مع التواضع والإحسان، لازمته مدةً طويلةً فلم أره منحرفًا قط. قال: وكان منقطعًا عن الناس لا يركب إلا إلىٰ درسٍ أو نزهةٍ، وكان يعتكف كل سنةٍ بالجامع الحاكم، ويحب أهل الخير والفقر ويعظمهم.

وقال المقريزي في «درر العقود»[٥]: كان من أعذب الناس ألفاظًا، وأحسنهم خُلُقًا، وأجملهم صورةً، وأفكههم محاضرةً، صحبته عدَّة سنين، وأخذت عنه كثيرًا من مروياته ومصنَّفاته.

وقال ابن حجر[٦]: كان مديد القامة، حسن الصورة، يحب المزاح والمداعبة، مع ملازمة الإشغال والكتابة، وكان حسن المحاضرة، جميل الأخلاق، كثير الإنصاف، شديد القيام مع أصحابه.

---

(١) (ص ٤٢٩). (٢) (٧/ ٣٠٥).

(٣) (١٤/ ٣٢٢).

(٤) نقله السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٤).

(٥) (٢/ ٤٣١). (٦) «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٨).

محنة الإمام ابن الملقن

قال الحافظ ابن حجر في حوادث سنة ثمانين وسبعمائة من «إنباء الغمر» (١/ ١٧٢-١٧٣): في سابع عشر ربيع الآخر كانت كائنة الشيخ سراج الدين ابن الملقن، وكان ينوب في الحكم، فتكلم برقوق في من يوليه قضاء الشافعية عوضًا عن بدر الدين ابن أبي البقاء لسوء سيرته، وكان الشيخ سراج الدين يتردد إلىٰ برقوق فذكره للولاية، ومن عزمه أن لا يغرمه شيئًا، فذكر ذلك لبعض أصحابه فبلغ الخبر بدر الدين بن أبي البقاء فسعىٰ ببذل مالٍ جزيلٍ، فلم يلتفت برقوق لذلك، وصمم علىٰ ولاية ابن الملقن، فبلغه ذلك فأشار عليه بعض أصحابه أن يُرضي بركة؛ لئلا يفسد عليه الأمر بسعي ابن أبي البقاء، فكتب ورقة بأربعة آلاف دينار لبركة، فلما شاور برقوق الأمراء في تولية ابن الملقن، وأثنىٰ عليه بالدين والفضل، قال له بركة: يا أغا ٱصبر علي حتىٰ أقبض منه الذي وعدني به. فتغيظ برقوق من ذلك وأخذ الورقة، وأمر بإحضار ابن الملقن وجمع العلماء، فتكلم كل واحد بما يهوىٰ، فأخرج برقوق الورقة، وقال للشيخ سراج الدين: هٰذا خطك ؟ فقال: لا. وصدق في ذلك؛ فإن الورقة لم تكن بخطه، وإنما كتبها الذي أشار عليه علىٰ لسانه، فازداد غيظًا عليه وأهانه، وسلَّمه للمقدم محمد بن يوسف، وأمره أن يخلص منه المال الذي وعده به في الورقة، فاتفق أن المقدم المذكور كان وقع في واقع، فرُفع أمره

إلى ابن الملقن، فحكم بحقن دمه؛ فرعىٰ له ذلك[١]، فلما كان يوم الخميس رابع عشري ربيع الآخر ٱجتمع البلقيني والركراكي وطائفة من العلماء، وسألوا الأمير في الشيخ سراج الدين، فوعدهم بأن يطلقه فصمم البلقيني، وقال: ما أتوجه إلا به. فسلَّمه له فنزل به. وكان ابن الملقن قد دخل في رأسه دخان المنصب فولىٰ وعزل وعين جماعة لوظائف، فلم يتم له شيءٌ من ذلك. قرأت بخط قاضي القضاة تقي الدين الزبيري: كان السبب في سعي ابن الملقن أن برقوق كان طلب من يقرأ عنده عليه «البخاري» في رمضان سنة تسع وسبعين، فذكروه له، فاجتمع به وصارت بينهما صداقة، فلما ٱستقر بدر الدين ابن أبي البقاء ٱستنابه في الصالحية وأعطاه الشرفية، لقربه من برقوق، فتاقت نفسه إلى المنصب، فذكر القصة، وذكر أنه أُهين في ذلك المجلس، وأنه لما سُئل أجاب بأنه سعىٰ لتعين ذلك عليه، فأمر برقوق القاضي بدر الدين بعزله، وسلمه لشاد الدواوين، فبقي عنده إلىٰ أن خُلص في أول جمادى الآخرة[٢].

---

(١) قال المقريزي في «السلوك لمعرفة دول الملوك» (**٣/ ١/ ٣٣٤**) فرفق به ابن يوسف من أجل أنه كان قد ٱتهم بأنه وقع في واقعٍ يقتضي إراقة دمه عند المالكية، فحكم ابن الملقن بحقن دمه.

(٢) وينظر «السلوك لمعرفة دول الملوك» للمقريزي (**٣/ ١/ ٣٣٣-٣٣٤**) ونقله ابن إياس في «بدائع الزهور» (**١/ ٢/ ٢٢٨-٢٢٩**) عن المقريزي، وعند ابن إياس مخالفة لما قاله المقريزي.

احتراق مكتبة ابن الملقن وتغيره:

قد منَّ الله تعالىٰ على الإمام ابن الملقن بمكتبةٍ ضخمةٍ كانت عونًا له علىٰ كثرة المصنَّفات وكثرة الفوائد والنكات، وقد أومأ إلىٰ ذلك بقوله في مقدمة كتابه «خلاصة الإبريز» بقوله: «فعندي - بفضل الله ومنته - خبايا وفوائد لا تُلفىٰ مسطورة، ونفائس وفرائد لا تُوجد في الكتب المشهورة».

وقال ابن حجر(١): وكان موسعًا عليه، كثير الكتب جدًّا، ثم ٱحترق غالبها قبل موته وتغيَّر حاله بسبب ذلك فحجبه ولده نور الدين إلىٰ أن مات... وكان قبل أن تحترق كتبه مستقيم الذهن.

وقال ابن حجر أيضًا(٢): كتبه ٱحترقت قبل موته بقليلٍ، وراح منها من الكتب النفيسة الموقوفة وغير الموقوفة شيءٌ كثيرٌ جدًّا، وقلت في ذلك أخاطبه بعد ٱحتراق كتبه:

لا يُـزعـجَـنَّـك يـا سِـراجَ الـدِّيـنِ أن
لَـعِـبَـتْ بـكُـتـبـكَ أَلـسُـنُ الـنِّـيـرانِ

لله قَــدْ قَــربــتَــهــا فــتُــقُــبِّــلــتْ
والــنَّــارُ مــســرعــةٌ إِلــى الــقُــربــانِ

وقلت في ذلك أيضًا:

ألا يـا سـراجَ الـدِّيـن لا تـأسَ إن غـنَّـتْ
بـكُـتـبـكَ نـارٌ مـا لـمـعـرورهـا عَـارُ

---

(١) «المعجم المؤسس» (٢/ ٣١٨-٣١٩).

(٢) «ذيل الدرر الكامنة» (ص ١٢٢).

لِـرِّبِـكَ قَـدْ قَـرَّبْـتَـهـا فـتُـقُـبِّـلَـتْ
كـذلـكُـم الـقُـرْبـانُ تـأكُـلُـه الـنَّـارُ

أولاد الإمام ابن الملقن:

كان لابن الملقن ولدٌ واحدٌ هو نور الدين علي، ولد في سابع شوال سنة ثمان وستين، وتفقه قليلًا، وسمع من أبيه وبعض المشايخ بالقاهرة، ورحل مع أبيه إلىٰ دمشق وحماة، وأسمعه هناك، ثم ناب في الحكم، ودرَّس بمدارس أبيه بعده، وكان عنده سكونٌ وحياءٌ، وتمول في الآخر، وكثرت معاملاته، مات في شعبان سنة سبع وثمان مئة[١].

وفاة الإمام ابن الملقن:

تُوفي الإمام ابن الملقن رحمه الله بالقاهرة في ليلة الجمعة سادس عشر ربيع الأول سنة أربع وثمان مئة، ودُفن عند أبيه بحوش سعيد السعداء خارج باب النصر، عن إحدىٰ وثمانين سنة، وتأسف الناس علىٰ فقده.



---

(١) ترجمته في: «إنباء الغمر» (٢/ ٣٠٨) و«ذيل الدرر الكامنة» (ص ١٦٠).

ثناء العلماء على الإمام ابن الملقن

قد أثنىٰ على الإمام ابن الملقن -رحمه الله- شيوخه وأقرانه ومن بعدهم، وهٰذِه باقة عطرة من ثنائهم عليه:

كتب الحافظ صلاح الدين العلائي[(١)] علىٰ كتابه «جامع التحصيل في «أحكام المراسيل»: قرأ عليَّ جميع هٰذا الكتاب الشيخ الفقيه الإمام العالم المحدِّث الحافظ المتقن البارع سراج الدين شرف الفقهاء والمحدثين فخر الفضلاء.

وكتب حافظ العصر شيخ الإسلام زين الدين العراقي[(٢)] طبقة في آخر «فوائد تمام» فيها: وسمع الشيخ الإمام الحافظ سراج الدين.

ووصفه العلَّامة الغماري[(٣)] في شهادةٍ عليه بـ: الشيخ الإمام، علم الأعلام، فخر الأنام، أحد مشايخ الإسلام، علَّامة العصر، بقية المصنِّفين، علم المفيدين والمدرسين، سيف المناظرين، مفتي المسلمين.

وقال العلَّامة شهاب الدين ابن حجي في «تاريخه»[(٤)]: الشيخ الإمام العالم.

---

(١) نقله ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ٣١٦-٣١٧) وابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص ٢٠٠) والسخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١).

(٢) نقله ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ٣١٧) وابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص ٢٠٠) والسخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١).

(٣) نقله السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٤).

(٤) (ص ٥٢٢).

وقال العلَّامة ابن خطيب الناصرية[١]: شيخ الإسلام أستاذ المصنفين.. كان رحمه الله فريد الدهر في كثرة التواليف وحُسنها، وعبارته فيها مليحة، وكذلك فوائده جليلة، ويستحضر غرائب.

وقال العلَّامة المقريزي[٢]: واظب على التأليف حتىٰ بلغت مصنفاته في الفقه والحديث وغيره نحو ثلاث مئة مصنف... وقد سارت مصنفاته في أقطار الأرض، وطُلبت من الآفاق البعيدة.

وقال الحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي[٣]: حفاظ مصر أربعة أشخاص وهم من مشايخي: البلقيني وهو أحفظهم لأحاديث الأحكام، والعراقي وهو أعلمهم بالصنعة، والهيثمي وهو أحفظهم للأحاديث من حيث هي، وابن الملقن وهو أكثرهم فوائد في الكتابة على الحديث.

وقال الحافظ سبط ابن العجمي أيضًا في «ثبته»[٤] عنه: الشيخ الإمام العلَّامة شيخ الشافعية والديار المصرية ندرة الزمان مهذب المذهب الجهبذ.

وقال الحافظ ابن حجر[٥]: وكان في أول أمره ذكيًّا فطنًا، رأيت خطوط فضلاء ذلك العصر في طباق السماع بوصفه بالحفظ ونحوه من الصفات العلية.

وقال الحافظ ابن حجر[٦]: وهٰؤلاء الثلاثة العراقي والبلقيني وابن

---

(١) «الدر المنتخب» (٣/ ق ٨٢). (٢) «درر العقود الفريدة» (٢/ ٤٢٩).

(٣) نقله عنه ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص ٢٠٠).

(٤) (ق ٢١١). (٥) «ذيل الدرر الكامنة» (ص ١٢٢-١٢٣).

(٦) «المجمع المؤسس» (٢/ ٣١٨-٣١٩).

الملقن كانوا أعجوبة هٰذا العصر علىٰ رأس القرن: الأول في معرفة الحديث وفنونه، والثاني في التوسع في معرفة مذهب الشافعي، والثالث في كثرة التصانيف، وقُدِّر أن كل واحدٍ من الثلاثة وُلد قبل الآخر بسنةٍ ومات قبله بسنة، فأولهم ابن الملقن وُلد سنة ثلاث وعشرين ومات سنة أربع وثمانمائة، والبلقيني وُلد سنة أربع وعشرين ومات سنة خمس وثمانمائة، والعراقي وُلد سنة خمس وعشرين ومات سنة ست وثمانمائة.

وقال العلَّامة ابن تغري بردي في «المنهل الصافي»[1]: الشيخ الإمام العلَّامة... برع وأفتىٰ ودرس وأشغل، وأثنىٰ عليه الأئمة بالعلم والفضل، ووُصف بالحفظ.

وقال العلَّامة الغزي في «بهجة الناظرين»[2]: الشيخ الإمام العالم العلَّامة الحافظ المصنِّف سراج الدين بقية العلماء صدر المدرسين.

وقال الحافظ ابن فهد في «لحظ الألحاظ»[3]: الإمام العلَّامة الحافظ شيخ الإسلام وعَلَم الأئمة الأعلام عمدة المحدثين وقدوة المصنفين.

وقال الحافظ السيوطي في «طبقات الحفاظ»[4]: الإمام الفقيه

---

(١) (٨/٣٠٦ - ٣٠٨).

(٢) (ص ٢٢١).

(٣) (ص ١٩٧).

(٤) (ص ٥٤٢).

الحافظ ذو التصانيف الكثيرة... أحد شيوخ الشافعية وأئمة الحديث... برع في الفقه والحديث، وصنَّف فيهما الكثير.

وقال عبد الباسط بن خليل في «نيل الأمل»(١): شيخ الإسلام... وكان علَّامة وقته في الفنون.

وقال العلَّامة أبو جعفر البلوي في «ثبته»(٢): الإمام شيخ الإسلام.

وقال ابن هداية الله الحسيني في «طبقات الشافعية»(٣): هو البحر الكامل... كان من أفقه أهل زمانه، وأفضل أقرانه، ورعًا زاهدًا، شهيرًا بإخراج الأحاديث وتصحيحها، وجرح الرواة وتعديلهم.

وقال الغزي في «ديوان الإسلام»(٤): الإمام العلَّامة الفقيه المصنِّف شيخ الإسلام.

وقال الشوكاني في «البدر الطالع»(٥): من الأئمة في جميع العلوم، واشتهر صيته، وطار ذكره، وسارت مؤلفاته في الدنيا.

---

(١) (١/ ٣/ ٧٠).

(٢) (ص ٣٦٠).

(٣) (ص ٢٣٥-٢٣٦).

(٤) (٤/ ٢٤٧).

(٥) (١/ ٣٤٧).

ما أُخذَ على الحافظ ابن الملقن

مع هٰذا الثناء العطر على الإمام ابن الملقن من شيوخه ومعاصريه وتلاميذه فقد أُخذ عليه عدَّة أمورٍ، يمكن إجمالها في خمسة أمور:

أولها: أنه كان قليل الاستحضار:

قال ابن حجي في «تاريخه»[1]: والمصريون ينسبونه إلىٰ سرقة التصانيف؛ فإنه ما كان يستحضر شيئًا ولا يُحقق علمًا، ويُؤلف المؤلَّف الكبير في المدة اليسيرة علىٰ معنى النَّسخ من كتب الناس.

ولمَّا نقل السخاوي في «الضوء اللامع»[2] قول ابن حجي قال: زاد غيره نسبته للعجز عن تقرير ما لعله يضعه فيها ونسبته إلى المجازفة، وكلاهما غير مقبولٍ من قائله ولا مرضي.

وقال العلَّامة ابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب»[3] لما نقل كلام ابن حجي: وأنا عندي في هٰذا وقفة، ولٰكن الشيخ سراج الدين كان معانًا من الله تعالىٰ في التصنيف والكتابة والجمع إلا أنه في ٱستحضاره الفقه غائبًا مقصرًا، ولم يكن له قوة التفقه والتفريع والاستنباط، ولم يكن له يدٌ في البحث والرد.

وقال الشوكاني في «البدر الطالع»[4]: وفي هٰذا الكلام من التحامل

---

(١) (ص ٥٢٢).

(٢) (٦/ ١٠٤).

(٣) (٣/ ق ٨٣).

(٤) (١/ ٣٤٧).

ما لا يخفىٰ علىٰ مُنْصِفٍ؛ فكتبه شاهدةٌ بخلاف ذلك، مناديةٌ بأنه من الأئمة في جميع العلوم، وقد ٱشتهر صيته، وطار ذكره، وسارت مؤلفاته في الدنيا.

ثانيها: أنه لم يكن بالماهر بالفتوىٰ ولا التدريس:

قال ابن حجر في «إنباء الغمر»(١): وقد كان المتقدمون يعظمونه كالعلائي وأبي البقاء ونحوهما، فلعله كان في أول أمره حاذقًا، وأما الذين قرؤوا عليه ورأوه من سنة سبعين فما بعدها فقالوا: لم يكن بالماهر في الفتوىٰ ولا التدريس، وإنما كان يُقرأ عليه مصنَّفاته غالبًا فيقرِّر علىٰ ما فيها.

ثالثها: أنه لم يكن بمتقن في الحديث ولا له ذوق أهل الفنِّ:

قال ابن حجر في «المجمع المؤسس»(٢): لم يكن في الحديث بالمتقن ولا له ذوق أهل الفنِّ، رأيت بخطه غالبًا في إجازته الطلبة بروايته «العمدة»: عن القطب الحلبي وابن سيد الناس عن الفخر ابن البخاري عن المؤلف. وهٰذا مما ينتقده أهل الفنِّ من وجهين:

أحدهما: أن الفخر لم يُوجد له تصريحٌ بالإجازة من عبد الغني، وإنما قُرئ عليه بالإجازة لغلبة الظنِّ أن آل الفخر كانوا ملازمين لعبد الغني فيبعد أن لا يكونوا ٱستجازوه له.

ثانيهما: أن أهل الفنِّ يقدِّمون العلو، ومن أنواعه تقديم السماع

---

(١) (٢/٢١٨).

(٢) (٢/٣١٥-٣١٦).

على الإجازة، و«العمدة» قد سمعها من عبد الغني: أحمد بن عبد الدائم بن نعمة النابلسي وعبد الهادي بن عبد الكريم القيسي، وكلاهما ممَّن أجاز لجمع جمٍّ من مشايخ شيخنا، وقد حدَّث بـ «العمدة» من شيوخ شيخنا الحسن بن السديد بإجازته من أحمد بن عبد الدائم؛ فكان ذكر شيخنا له أولىٰ، فعدل من عالٍ إلىٰ نازلٍ، وعن متفقٍ عليه إلىٰ مختلفٍ فيه، فهٰذا مما يُنتقد عليه.

ومن ذلك أنه كان عنده عوالٍ كثيرة حتىٰ قال لي: إنه سمع ألف جزءٍ حديثية. ومع ذلك فعقد مجلس الإملاء فأملى الحديث المسلسل بالأولية، ثم عدل إلىٰ أحاديث خراش وأضرابه من الكذابين فرحًا بعلو الإسناد، وهٰذا مما يعيبه أهل النقد ويرون أن النزول أولىٰ من العلو في هٰذا الموضع، إذا كان العالي من رواية الكذَّابين، وذلك لأنه عندهم كالعدم. وقد حدَّث بـ «صحيح ابن حبان» كله سماعًا فظهر بعد أنه لم يسمعه بكماله. اهـ.

رابعها: أنه كان يكتب في كل فنٍّ سواء أتقنه أو لم يتقنه:

قال ابن حجر في «المجمع المؤسس»[١] وابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب»[٢] وابن فهد في «لحظ الألحاظ»[٣]: كان يكتب في كل فنٍّ سواء أتقنه أو لم يتقنه.

قلت: هٰذا شأن المكثرين من المصنفين.

---

(١) (٢/ ٣١٥).

(٢) (٣/ ق ٨٣).

(٣) (ص ٢٠١).

خامسها: أنه كان يجازف:

قال ابن تغري بردي في «المنهل الصافي»[(١)]: إلا أنه كان يجازف في أماكن، منها: أنه ذكر في شرحه على «المنهاج» في الأرنب: «هي حلال، وأغرب أبو حنيفة وقال: هي حرام» فعلمت أن ما نقله عن أبي حنيفة ﵁ غير صحيحٍ، والمذهب خلاف ما نقله، ثم إني راجعت كتبنا المطولة، وقلت: لعل هٰذا الرجل له اطلاع، فلم أجد لما نقله صحة، والنقل في هٰذِه المسألة صريح بالاتفاق علىٰ حلِّه إلا أن يكون تعلق بلفظة: «لا بأس» كما هي عبارة «الهداية» وغيرها، فحمله فهمه من هٰذِه اللفظة علىٰ أن تركه أولىٰ، فأفحش في العبارة، وهٰذا كله وهمٌ؛ لأن عبارة الأصحاب قاطعةٌ بالحل. اهـ.

وقد تقدم قول السخاوي في «الضوء اللامع»[(٢)]: زاد غيره نسبته للعجز عن تقرير ما لعله يضعه فيها ونسبته إلى المجازفة، وكلاهما غير مقبولٍ من قائله ولا مرضي.

سادسها: أنه كان يسيء الصلاة جدًّا:

نقله السخاوي في «الضوء اللامع»[(٣)] عن التقي المقريزي، وقال: إنه ٱنفرد به، ولا يُوافق عليه.

---

(١) (٨/ ٣٠٨).

(٢) (٦/ ١٠٤).

(٣) (٢/ ٣٢).

تلاميذ الإمام ابن الملقن

لا شك أن تلاميذ الإمام ابن الملقن والآخذين عنه من الكثرة بمكانٍ؛ فقد تصدىٰ للإفتاء والتدريس وقتًا طويلًا.

وقد ذكر عبد الله بن سعاف اللحياني في مقدمة تحقيقه «تحفة المحتاج»[١] قرابة مئتين من تلاميذه، ذكرت هنا ثلةً من نجباء تلاميذه وكبرائهم:

١- الإمام العلَّامة جمال الدين محمد بن عبد الله بن ظهيرة القرشي الشافعي (ت ٨١٧ هـ)[٢].

٢- الإمام العلَّامة شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي الشافعي (ت ٨٢١ هـ)[٣].

٣- الإمام الحافظ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٢٦ هـ)[٤].

٤- الإمام العلَّامة بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني

---

(١) (١/ ٢١-٥٥).

(٢) ترجمته في: «التبيان لبديعة البيان» لابن ناصر الدين (٢/ ٣٣٠) و«الضوء اللامع» للسخاوي (٧/ ٩٢).

(٣) ترجمته في: «الضوء اللامع» للسخاوي (٢/ ٨).

(٤) ترجمته في: «التبيان لبديعة البيان» لابن ناصر الدين (٢/ ٣٣٢) و«إنباء الغمر» (٣/ ٣١١) و«المنهل الصافي» (١/ ٣٣٢) و«الضوء اللامع» (١/ ٣٣٦).

المالكي (ت ٨٢٧ هـ)[١].

٥- الإمام الحافظ عمر بن حجي بن موسى الحسباني الشافعي (ت ٨٣٠ هـ)[٢].

٦- الإمام العلَّامة شمس الدين محمد بن عبد الدائم بن موسى البرماوي الشافعي (ت ٨٣١ هـ)[٣].

٧- الإمام العلَّامة المؤرخ تقي الدين محمد بن أحمد بن علي الفاسي المالكي شيخ الحرم (ت ٨٣٢ هـ)[٤].

٨- الإمام العلَّامة تاج الدين محمد بن أبي بكر بن محمد السمنودي الشافعي (ت ٨٣٧ هـ)[٥].

٩- الإمام الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي (ت ٨٤١ هـ)[٦].

---

(١) ترجمته في: «إنباء الغمر» لابن حجر (٣/ ٣٦١) و«المنهل الصافي» لابن تغري بردي (٩/ ٢٤٣) و«الضوء اللامع» للسخاوي (٧/ ١٨٤).

(٢) ترجمته في: «إنباء الغمر» لابن حجر (٣/ ٣٩٠) و«المنهل الصافي» لابن تغري بردي (٨/ ٢٨٠) و«الضوء اللامع» للسخاوي (٦/ ٧٨).

(٣) ترجمته في: «إنباء الغمر» لابن حجر (٣/ ٤١٤) و«المنهل الصافي» لابن تغري بردي (١٠/ ٩٩) و«الضوء اللامع» للسخاوي (٧/ ٢٨١).

(٤) ترجمته في: «التبيان لبديعة البيان» لابن ناصر الدين (٢/ ٣٤١) و«إنباء الغمر» لابن حجر (٣/ ٤٢٩) و«المنهل الصافي» (٩/ ٢٤٨) و«الضوء اللامع» (٧/ ١٨).

(٥) ترجمته في: «إنباء الغمر» لابن حجر (٣/ ٥٢٩) و«الضوء اللامع» (٧/ ١٩٩).

(٦) ترجمته في: «إنباء الغمر» لابن حجر (٤/ ٧٥) و«المنهل الصافي» لابن تغري بردي (١/ ١٤٧) و«الضوء اللامع» للسخاوي (١/ ١٣٨).

١٠- الإمام العلَّامة أحمد بن نصر الله بن أحمد الحنبلي (ت ٨٤٤ هـ)[١].

١١- الإمام العلَّامة شمس الدين محمد بن عمار المالكي (ت ٨٤٤ هـ)[٢].

١٢- الإمام العلَّامة المؤرخ تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥ هـ)[٣].

١٣- الإمام الحافظ شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت ٨٥٢ هـ)[٤].

١٤- الإمام العلَّامة رضوان بن محمد بن يوسف العقبي الشافعي (ت ٨٥٢ هـ)[٥].

١٥- الإمام العلَّامة علي بن أحمد بن إسماعيل القلقشندي الشافعي (ت ٨٥٦ هـ)[٦].

---

(١) ترجمته في: «إنباء الغمر» لابن حجر (٤/ ١٦٤) و«الضوء اللامع» (٢/ ٢٣٣).

(٢) ترجمته في: «إنباء الغمر» لابن حجر (٤/ ١٧٥) و«المنهل الصافي» (١٠/ ٢٣٢) و«الضوء اللامع» (٨/ ٢٣٢) و«بغية العلماء والرواة» للسخاوي (ص ٢٩٥).

(٣) ترجمته في: «المنهل الصافي» (١/ ٤١٥) «الضوء اللامع» (٢/ ٢١).

(٤) ترجمته في: «الضوء اللامع» للسخاوي (٢/ ٣٦) و«بغية العلماء والرواة» للسخاوي (ص ٧٥) وأفرد له السخاوي ترجمة حافلة جدًّا سماها «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» طُبعت في ثلاث مجلدات.

(٥) ترجمته في: «المنهل الصافي» (٥/ ٣٥٣) و«الضوء اللامع» (٣/ ٢٢٦).

(٦) ترجمته في: «الضوء اللامع» السخاوي (٣/ ١٦١).

مصنَّفات الإمام ابن الملقن

قد فتح الله على الإمام ابن الملقن، ويسَّر له أسباب جودة التأليف وكثرة التصانيف، من توافر كبار شيوخ العصر له في كل الفنون، والذكاء الفطري، والحرص على التحصيل، وسعة الرزق وعدم شغل القلب بتحصيل الرزق، وقلة العيال، والانجماع عن الناس، والإقبال على التصنيف في شبابه، وطول العمر، كل هٰذِه الأسباب جعلته يكثر من التصنيف جدًّا؛ حتىٰ صار أكثر أهل زمانه تصنيفًا، صنَّف في علوم الحديث والفقه والأصول واللغة والنحو والتاريخ والتصوف وغيرها، وقد ٱشتهرت كتبه في حياته، ورغب الناس فيها لكثرة فوائدها وجودة ترتيبها، وأثنىٰ عليها أهل العلم والفضل من شيوخه وأقرانه فمن بعدهم:

فقال العلَّامة العثماني قاضي صفد في «طبقات الفقهاء»[1] عنه: صاحب المصنَّفات التي ما فُتح علىٰ غيره بمثلها في هٰذِه الأوقات.

وقال العلَّامة ابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب»[2]: صاحب التصانيف الكثيرة... واشتغل بالتصنيف وواظب علىٰ ذلك؛ فكتب الكثير حتىٰ كان أكثر أهل عصره تصنيفًا... وبلغت مصنفاته في الفقه

(١) نقله ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ٣١٩) والسخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٤).

(٢) (٣/ ق ٨٢).

والحديث وغيره نحو ثلاثمائة مصنَّف، وسارت في أقطار الأرض، وطُلبت من الآفاق البعيدة... ومناقب الشيخ سراج الدين المذكور ومحاسنه وآدابه كثيرة، ولو لم يكن له من الكرامات إلا ما صنَّفه وكتبه لكفاه ذلك.

وقال الحافظ ابن حجر أيضًا(١) عنه: ٱشتغل بالتصنيف وهو شاب فكتب الكثير حتىٰ كان أكثر أهل عصره تصنيفًا.

وقال الحافظ ابن حجر أيضًا(٢): ورغب الناس في تصانيفه لكثرة فوائدها وبسطها وجودة ترتيبها.

ورغم أن مكتبة الإمام ابن الملقن قد ٱحترقت وفُقدت أكثر مسوداته فقد وصَلَنا بحمد الله تعالىٰ كثيرٌ من كتبه، وطُبع بعضها، وقد جمعتُ أسماء ما وقفت عليه من أسماء مصنَّفاته، وتتبعت إحالات ابن الملقن نفسه في كتبه التي وقفت عليها، ولهذه الإحالات قيمةٌ كبيرةٌ في توثيق نسبة هٰذِه المصنفات إليه والتعرف علىٰ عناوين كثيرٍ من المصنفات، ثم ذكرتُ مَن نَسبَ كل كتابٍ لابن الملقن، ورتبتها هجائيًّا، ورقمتها، وأحلتُ ما تكرر منها علىٰ أشهر مواضعه، وذكرتُ بعض ما وقفتُ عليه من الفوائد عن كل كتابٍ، وأشرتُ إلى الموجود منها والمفقود، والمطبوع منها والمخطوط حسب الجهد والطاقة، وهو فصلٌ متعوبٌ عليه قد بُذل فيه جهدٌ جهيدٌ، واستغرق وقتًا طويلًا، والحمد لله علىٰ توفيقه، وقد ٱختصرته ونقلت المختصر إلىٰ هنا.

---

(١) «المجمع المؤسس» (٢/ ٣١٢). (٢) «ذيل الدرر الكامنة» (ص ١٢٢).

وقد قال الحافظ ابن حجر في «ذيل الدرر الكامنة»(١) عن ابن الملقن: واعتنىٰ بالتصنيف فشرح كثيرًا من الكتب المشهورة كـ «المنهاج» و«التنبيه» و«الحاوي» فله علىٰ كل واحدٍ منها عِدَّة تصانيف، يشرح الكتاب شرحًا كبيرًا ووسطًا وصغيرًا، ويُفرد: لغاته، وأدلته، وتصحيحه، ونحو ذلك.

وإنما ذكرت قول الحافظ ابن حجر لأنه إذا عزا بعض أهل العلم لابن الملقن شرحًا لأحد هٰذِه الكتب دون تمييز لم أذكر هٰذا التوثيق لأي كتابٍ منها؛ لعدم معرفتي أي شرح هو.

وها هي ذي مصنَّفات الإمام ابن الملقن رحمه الله:

١- «أدلة الحاوي»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب».

وتقدم في كلام الحافظ ابن حجر، ولا أعلم عن وجود نسخه شيئًا.

٢- «إرشاد النبيه إلىٰ تصحيح التنبيه»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها بمكة(٢)؛ وذكر أنه لخصه من «أمنية النبيه فيما يرد على التصحيح للنووي والتنبيه» فجعله في جزءٍ للحفظ، وقال: وهو غريبٌ في بابه يتعين علىٰ طالب «التنبيه» حفظه.

وذكره أيضًا في إجازةٍ أخرىٰ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب»

---

(١) (ص ١٢٢).

(٢) نقلها السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢) من خط المؤلف رحمه الله.

فقال: «تصحيح التنبيه» في مجلدٍ لطيفٍ، وهو من المهمات التي يجب على المشتغل بـ «التنبيه» تحصيله والإكباب علىٰ حفظه.

ونسبه له حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٤٩١) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١). ولا أعلم عن وجود نسخه شيئًا.

٣- «أسماء رجال الكتب الستة»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازة كتبها آخر كتابه «العقد المذهب». فقال: «أسماء رجال الكتب الستة» في جزأين، ومرادي بالكتب الستة غير المشهورة؛ فإن الناسَ قد اعتنوا بها، وعنيت بالستة: «مسند أحمد»، و«صحيح ابن خُزيمة»، و«ابن حبان»، و«سنن الدارقطني»، و«مستدرك الحاكم»، و«معجم الطبراني».

وذكر ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ٣٢٠) من تصانيف ابن الملقن التي لم يقف عليها: «إكمال تهذيب الكمال» ذكر فيه تراجم ستة كتب وهي: أحمد وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم[١]. وقال السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢): رأيتُ منه مجلدًا، وأمره فيه سهل.

ونسبه له ابن قاضي شهبة في «التاريخ» (٤/ ٢٨٥) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٩) والزركلي في «الأعلام» (٥/ ٥٧).

---

(١) سقط ذكر الكتاب السادس، وهو «الطبراني» من «المجمع المؤسس» والضوء اللامع» وأثبته محقق «المجمع» فقال: البيهقي؛ فأخطأ.

ولا أعلم عن وجود نسخه شيئًا.

٤- «الإشارات إلىٰ ما وقع في المنهاج من الأسماء والأماكن واللغات»:

وهو كتابنا هذا، وسيأتي تفصيل الكلام عليه.

٥- «الأشباه والنظائر»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» فقال: و«الأشباه والنظائر» في جزءٍ.

وذكره أيضًا في «التوضيح» (٢/ ١٨٩) وفي «الإعلام» (١/ ١٩٨) وفي «المعين علىٰ تفهم الأربعين» (ص ١٣٩). ونسبه له ابن حجر في «ذيل الدرر الكامنة» (ص ١٢٢) وابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (٤/ ٥٦) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٠٠).

وفي دار الكتب المصرية، برقم **٢٢٩** أصول فقه تيمور، مخطوطة باسم «نواظر النظائر» لابن الملقن، في **١٤٤** ورقة، والظاهر أنه نفس كتاب «الأشباه والنظائر» والله أعلم.

وقد حققه حمد بن عبد العزيز الخضيري، ونشرته إدارة القرآن والعلوم الإسلامية بكراتشي بباكستان، سنة **١٤١٧** هـ، ويقع في مجلدتين.

٦- «الإشراف علىٰ أطراف الكتب الستة»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب».

ونسبه له ابن قاضي شهبة في «طبقاته» (٤/ ٥٨) وفي «التاريخ» (٤/

٢٨٥) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٠٣) والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص ١٢٦).

ولا أعلم عن وجود نسخه شيئًا.

٧- «الاعتراضات على المستدرك»:

قال المؤلف في «البدر المنير» (١/ ٣١٦): وقد أفردت ما ردَّ به الذهبي على الحاكم أبي عبد الله في تلخيصه لمستدركه بزياداتٍ ظفرت بها، فجاءت سبعة كراريس.

وذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» فقال: «الاعتراضات على المستدرك» في جزءٍ لطيفٍ.

ويُسمي «مختصر ٱستدراك الحافظ الذهبي علىٰ مستدرك الحاكم» و«النكت اللطاف في بيان الأحاديث الضعاف».

توجد منه عدة مخطوطاتٍ، ينظر: «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط، الحديث وعلومه» (٣/ ١٣٩٨، ١٧٠٤) و«معجم التراث الإسلامي» (٣/ ٢٢٨٧).

وقد حققه عبد الله بن حمد اللحيدان وسعد بن عبد الله آل حميد، وبذلا فيه جهدًا كبيرًا، وطُبع في دار العاصمة بالرياض، ١٤١١ هـ.

٨- «الاعتراضات على المنهاج»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» فقال: في مجلدٍ لطيفٍ، وقسمتها إلىٰ نحو عشرين قسمًا، كل قسمٍ يحتمل إفراده بالتصنيف.

ونسبه له ابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (٣/ ق ٨٣) فقال: وكتب تصحيحًا له - يعني: لـ «المنهاج» - أيضًا في جزءٍ لطيفٍ.

ولا أعلم عن وجود نسخه شيئًا.

٩- «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها بمكة[1]؛ فقال: «شرح العمدة» المسمىٰ بـ «الإعلام» في ثلاث مجلدات عزَّ نظيره.

وقد كان المؤلف به حفيًّا، فذكره في كتبه الأخرىٰ مرارًا وأثنىٰ عليه في مواضع كثيرة جدًّا من كتابه «التوضيح» و«البدر المنير».

وقال ابن قاضي شهبة في «التاريخ» (٤/ ٢٨٥) والغزي في «بهجة الناظرين» (ص ٢٢٣) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٦٥): هو من أحسن مصنَّفاته.

ورواه الروداني في «صلة الخلف» (ص ١٤٦) بإسناده إلى ابن حجر عن ابن الملقن. ونسبه له ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ٣١١) وابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (٣/ ق ٨٣) وابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (٤/ ٥٨) وابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص ١٩٩) والسخاوي في «الضوء اللامع» (١/ ١٠٢) والسيوطي في «طبقات الحفاظ» (ص ٥٤٢) وحاجي خليفة في«كشف الظنون» (ص ١١٦٥)، والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٨) والزركلي في «الأعلام» (١/ ٥٧) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين»

(١) نقلها السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١) من خط المؤلف رحمه الله.

(١/ ٧٩١).

وقد طبع الكتاب بتحقيق عبد العزيز المشيقح، عن دار العاصمة. وفي تحقيقه تصحيف وتحريف، وفي التعليق عليه قصور في كثير من المواضع، وفي مواضع أخرىٰ إسراف في نُقول لا حاجة إليها، وقد بلغنا أنه ليس من صنعه، واختلاف أسلوب التحقيق من قطعة إلى أخرى يدل على تداول الأيدي عليه، فضلا عن أن من يعرفون هذا الشخص يوقنون أنه لا يقوىٰ على تحقيق كتيب صغير

وقد ٱنتفع بهٰذا الكتاب واختصره جماعة من أهل العلم، منهم:

الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الدائم البرماوي، قال ابن حجر في «ذيل الدرر» (ص ٣١٦): صنَّف تصانيف كثيرة منها «شرح العمدة» لخص فيه شرح شيخنا ابن الملقن، وزاد فيه فوائد كثيرة.

وقال السخاوي في «الضوء اللامع» (٧/ ٢٨٢): لخصه من شرحها لشيخه ابن الملقن من غير إفصاح بذلك، مع زيادات يسيرة، وعابه شيخنا بذلك.

والحافظ ابن حجر العسقلاني له «نكت» عليه، ذكره السخاوي في «الجواهر والدرر» وغيره.

١٠- «إكمال تهذيب الكمال»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» فقال: «أسماء رجال الكتب الستة» في جزأين، ومرادي بالكتب الستة غير المشهورة؛ فإن الناس قد ٱعتنوا بها، وعنيت بالستة: «مسند

أحمد»، و«صحيح ابن خزيمة»، و«ابن حبان»، و«سنن الدارقطني»، و«مستدرك الحاكم»، و«معجم الطبراني».

وقال السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢): قلت: قد رأيت منه مجلدًا، وأمره فيه سهلٌ.

ونسبه له ابن قاضي شهبة في «التاريخ» (٤/ ٢٨٥) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٩) والزركلي في «الأعلام» (٥/ ٥٧).

ولا أعلم عن وجود شيءٍ منه، أما ما ذكر «معجم التراث الإسلامي» (٣/ ٢٢٨٥) وغيره تحت هٰذا الاسم فإنه للحافظ مغلطاي ابن قليج شيخ المؤلف، ينظر: مقدمة تحقيق «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٤٧-٥٠).

١١- «أمنية النبيه فيما يرد على التصحيح للنووي والتنبيه»

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازة كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» فقال: «ما يرد علىٰ تصحيح التنبيه» وهو من مهمات المشتغل بـ «التنبيه» أيضًا.

وذكره أيضًا في إجازةٍ أخرىٰ كتبها بمكة[١]؛ وقال: في مجلدٍ.

ونسبه له ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص ٢٠٠) والسخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٤٩١) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٩) وإسماعيل باشا

---

(١) نقلها السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢) من خط المؤلف رحمه الله.

البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١).

ولا أعلم عن وجود نسخه شيئًا.

١٢- «إنجاز الوعد الوفي في شرح جامع الترمذي»:

منه قطعة بخط المؤلف محفوظة في مكتبة تشستربتي بأيرلندا، رقم ٥١٨٧، في ١٥٣ ورقة، تحوي الأجزاء الثمانية الأولىٰ منه[(١)].

ويغلب علىٰ ظني أنه «شرح زوائد جامع الترمذي» الآتي بعدُ، والله أعلم.

١٣ - «إيضاح الارْتياب في معرفة ما يشتبه ويتصحف في الأسماء والأنساب والكنىٰ والألقاب الواقعة في تحفة المحتاج إلىٰ أحاديث المنهاج»:

ألحقه المؤلف رحمه الله بآخر كتابه «تحفة المحتاج» فقال: وقد سُئلت أن أُلحق بآخر هٰذا الكتاب فصلًا مختصرًا في ضبط ما يُشكل على الفقيه الصرف من الأسماء والألفاظ واللغات وتبيينها فأجبته، وبالله التوفيق.

وذكره المؤلف في «الإعلام» (٤/ ٢١٦، ٣٦٢).

ونسبه له إسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١) وفي «إيضاح المكنون» (١/ ١٥٣) والزركلي في «الأعلام» (٥/ ٥٧).

---

(١) «فهرس المخطوطات العربية في مكتبة تشستربيتي» (٢/ ١١٦٦) و«فهرس المخطوطات المصورة، الحديث وعلومه» إعداد عباس كُنَّة (١/ ١٣٦-١٣٧).

توجد منه عدة مخطوطاتٍ، ينظر «معجم التراث الإسلامي» (٣/ ٢٢٨٤-٢٢٨٥).

١٤- «البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير»:

وصفه المؤلف رحمه الله في مقدمة «خلاصة البدر المنير» فقال: قد ٱشتمل علىٰ زُبد التآليف الحديثية، أصولها وفروعها، قديمها وحديثها، زائدة علىٰ مئة تأليف نظرتها كما عددتها فيه، أرجو أن باحثه ومحصله يلتحق بأئمته الأكابر، ولا يفوته من المحتاج إليه إلا النادر؛ لأن «شرح الوجيز» المذكور ٱحتوىٰ علىٰ غالب ما في كتب الأصحاب من الأقوال والوجوه والطرق، وعلى آلاف من الأحاديث والآثار تنيف علىٰ أربعة آلاف بمكررها، وقد بيَّناها في الكتاب المذكور علىٰ حسب أنواعها من الصحة والحسن والضعف والاتصال والإرسال والإعضال والانقطاع والقلب والغرابة والشذوذ والنُّكرة والتعليل والوضع والإدراج والاختلاف والناسخ والمنسوخ إلىٰ غير ذلك من علومه الجمّة كضبط ألفاظ وأسماء، وتفسير غريب، وإيضاح مشكل، وجمع بين أحاديث متعارضة والجواب عنها، فمن جمع بين الكتابين المذكورين - أعني كتابنا هٰذا والشرح الكبير للإمام الرافعي - وفقه مغزاهما فقد جمع بين علمي الفقه والحديث، وصار حافظ أقرانه، وشافعي زمانه، وبرز علىٰ شيوخه عوضًا عن أقرانه، لا يساوونه ولا يدانونه.

وذكره المؤلف رحمه الله في إجازة كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» فقال: في سبعة أجزاء، وطالب المذهب تمس حاجته إليه، ولا تقوىٰ حجته في الفقه إلا بالاطلاع عليه.

وذكره المؤلف في كثيرٍ من كتبه الأخرىٰ، وسماه: «تخريج أحاديث الرافعي».

وذكره في إجازةٍ كتبها بمكة[١]؛ وقال: في سبع مجلدات.

وقال ابن حجر في «ذيل الدرر» (ص ١٢٢): خرَّج أحاديث الرافعي في سبع مجلداتٍ أجاد فيه.

وقال ابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (٣/ ق ٨٣): «البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير» في ست مجلداتٍ، أجاد فيه وتبجح به.

وقال المقريزي في «درر العقود الفريدة» (٢/ ٤٣٠): خرَّج أحاديث الرافعي تخريجًا أجاد فيه ما شاء.

وقال ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص ١٩٩): في ست مجلداتٍ أجاد فيه.

ونسبه له التقي الفاسي في «ذيل التقييد» (٣/ ٢٢٨) والمقريزي في «درر العقود الفريدة» (٢/ ٤٣٠) وابن قاضي شهبة في «التاريخ» (٤/ ٢٨٤) وابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ٣١٥) وفي «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٧) وفي «ذيل الدرر الكامنة» (ص ١٢٢) وابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (٣/ ق ٨٣) والسخاوي في «وجيز الكلام» (١/ ٣٦٢) وغيرهم كثير.

وقد طبع منه ثلاثة أجزاء في دار العاصمة بالرياض، ثم حققه

(١) نقلها السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١) من خط المؤلف رحمه الله.

كاملًا إخواني في دار الكوثر، وطُبع في دار الهجرة بالرياض، في عشر مجلدات.

وقد ٱنتفع المسلمون بهٰذا الكتاب نفعًا كبيرًا، واختصره جماعةٌ من أهل العلم، أولهم المؤلف نفسه، ومنهم:

١- العلَّامة بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي (٧٤٥ -٧٩٤ هـ)

قال ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٣/ ٣٩٨): وخرَّج أحاديث الرافعي، ومشىٰ فيه علىٰ جمع ابن الملقن، لكنه سلك طريق الزيلعي في سوق الأحاديث بأسانيد خرجها فطال الكتاب بذلك.

٢- العلَّامة عز الدين محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله ابن جماعة (٧٤٩- ٨١٩ هـ)

قال ابن حجر في «ذيل الدرر» (ص ٢٤٨): وكان آخر أمره قد تشاغل باختصار تخريج أحاديث الرافعي لشيخنا ابن الملقن. وقال السخاوي في «الضوء اللامع» (٧/ ١٧٢): لخص تخريج الرافعي لابن الملقن علىٰ ما ظهر له ومات عقبه؛ ولكنه لم يُرزق ملكة في الاختصار ولا سعادة في حسن التصنيف.

وقد وقفت علىٰ مجلدة ضخمة في جزأين، محفوظة في المكتبة الأزهرية برقم خاص ٦٥٧ حديث، ورقم عام ٥٧٠٢، في ٤٢٣ ورقة، مسطرتها ٢٣ سطرًا، تحوي قرابة نصف الكتاب باسم «تخريج أحاديث الرافعي لابن جماعة» عُزيت في «فهرس المكتبة الأزهرية»

(١/ ٣٩١) لعز الدين عبد العزيز بن محمد بن جماعة، وليس في المخطوطة ما يدل علىٰ تمييز المؤلف هل هو الجد أم الحفيد، والله تعالىٰ أعلم.

٣- الحافظ ابن حجر في كتابه «تلخيص الحبير» وهو أشهر مختصرات «البدر المنير»، قال في مقدمته (١/ ٧): أما بعد فقد وقفت علىٰ تخريج أحاديث «شرح الوجيز» للإمام أبي القاسم الرافعي شكر الله سعيه لجماعة من المتأخرين، منهم: القاضي عز الدين ابن جماعة، والإمام أبو أمامة ابن النقاش، والعلَّامة سراج الدين عمر بن علي الأنصاري، والمفتي بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي. وعند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد، وأوسعها عبارة وأخلصها إشارةً كتاب شيخنا سراج الدين إلا أنه أطاله بالتكرار فجاء في سبع مجلدات.

١٥- «البلغة في أحاديث الأحكام»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» وقال: ومختصر آخر في الحديث علىٰ أبوابه - يعني: أبواب «المنهاج» - وهو نفيسٌ.

ونسبه له السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٩) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١).

وقد حققه محيي الدين نجيب، وطُبع في دار البشائر بدمشق ومركز

جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، سنة **٢٠٠١** م.

١٦- «تاريخ بيت المقدس»:

نسبه له حاجي خليفة في «كشف الظنون» **(١/ ٢٨٠)** وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» **(١/ ٧٩١)**.

منه نسخة خطية في دار الكتب الوطنية بتونس في **١٣** ورقة.

١٧- «تاريخ ملوك مصر الترك»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب».

وسماه ابن قاضي شهبة في «التاريخ» **(٤/ ٢٨٥)** وفي «الطبقات» **(٤/ ٥٨)** والغزي في «بهجة الناظرين» (ص **٢٢٣**): «تاريخ دولة الترك». وسماه إسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» **(١/ ٧٩١)**: «تاريخ الدولة التركية».

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

١٨- «التبصرة شرح التذكرة»:

ذكر المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» أنه شرح «التذكرة».

ونسبه له السخاوي في «التوضيح الأبهر» (ص**٤٥-٤٦**).

وقال حاجي خليفة في «كشف الظنون» **(١/ ٣٩٢)** لما ذكر «التذكرة»: ثم شرحها شرحًا حسنًا. وقال حاجي خليفة أيضًا في «كشف الظنون» **(٢/ ١٨٠٩)** لما ذكر «التذكرة»: ثم شرحها شرحًا صغيرًا.

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

١٩- «تحفة المحتاج إلىٰ أدلة المنهاج»:

ذكره المؤلف أيضًا في مقدمة كتاب «خلاصة الإبريز» وأثنىٰ عليه غاية الثناء؛ فقال: «وبعد، فلما وفق الله بالهداية إلىٰ تأليف «تحفة المحتاج إلىٰ أدلة المنهاج» وبدت كالضوء الوهاج، قاطعة للخصم المحجاج، فرُوي بها ظمأ المحتاج، ورُفعت على الهام والتاج، وحُرست من الخداج والاختلاج، ونُفي عنها الريب والاعوجاج، وحُصل بها الأنفراج والابتهاج، وازدواج النظام والإنتاج، وخفقت الأفقين، وشرفت بالحرمين، وكيف لا تستحق ذلك وهي يتيمة عصرها، وبكر خدرها، مع صغر حجمها، وغزارة علمها، وإيضاح مبانيها، وكشف معانيها، وتهذيب ترتيبها، وتنقيح محصولها، وتحرير منقولها، الحمد لله على الهداية لها ولأمثالها؛ وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله».

وذكره أيضًا في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» وقال: «وهي من المهمات التي لا نظير لها».

وذكره أيضًا في «التوضيح» (**١٣/ ٤٦٤**)، وفي «الإعلام» (**١/ ٥٥٩، ٢/ ٢٠٨، ٣٧٥، ٤٠٥، ٣/ ٤١١**).

ونسبه له ابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (**٣/ ق ٨٣**) وابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص **٢٠٠**) والشوكاني في «البدر الطالع» (**١/ ٥٠٩**) وإسماعيل باشا في «هدية العارفين» (**١/ ٧٩١**).

إلا أن ابن فهد قال: في ثماني مجلدات؟!

وله مخطوطاتٌ كثيرةٌ، ينظر: «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط، الفقه وأصوله» (٢/ ٤٢٣) و«معجم التراث الإسلامي» (٣/ ٢٢٨٥)، وحققه د / عبد الله بن سعاف اللحياني، ونشرته دار حراء بمكة المكرمة، سنة ١٤٠٦ هـ، في مجلدين.

٢٠- «تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار»

ذكره ابن الملقن رحمه الله في إجازةٍ كتبها بمكة[1]: «تخريج أحاديث الوسيط» للغزالي المسمىٰ بـ «تذكرة الأخيار لما في الوسيط من الأخبار» في مجلدٍ.

وذكره في «خلاصة الإبريز». وسماه «أحاديث الوسيط».

وذكره أيضًا في «التوضيح» (١٣/ ٢٦١، ١٠/ ٦٣٩) وفي «الإعلام» (٢/ ٦٢، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٩٦، ٥٨٧) وفي «البدر المنير» (٧/ ٤٩، ٧٥، ٣٤٩، ٦١١، ٦١٤).

ونسبه له ابن قاضي شهبة في «التاريخ» (٤/ ٢٨٥) والسخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٨) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١) والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص ١٩٠).

وله نسخة خطية في مكتبة أحمد الثالث بتركيا رقم **٤٧٣**، في **٢٤٥** ورقة، كُتبت في سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة. كما في «نوادر

---

(١) نقلها السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١) من خط المؤلف رحمه الله.

المخطوطات في مكتبات تركيا» (١/ ٤٨٥) و«الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط، الفقه وأصوله» (٢/ ٥١١) و«معجم التراث الإسلامي» (٣/ ٢٢٨٥).

٢١- «التذكرة في الفروع»:

نسبه له حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٣٩٢).

ومنه نسخة محفوظة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة، في **٣٦** ورقة.

٢٢- «تذكرة المبتدي وتبصرة المنتهي»:

ذكرها المؤلف في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب»، وقال: «في أوراقٍ لطيفةٍ».

وقرأها الحافظ جمال الدين ابن ظهيرة على المؤلف في رمضان سنة سبع وسبعين وسبعمائة بالناصرية من القاهرة، وكتبها بخطه، وعلىٰ نسخته بنى الحافظ السخاوي شرحه «التوضيح الأبهر»، كما قال في مقدمته (ص ١٠-١١).

ونسبها له السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٣٩٢، ٢/ ١٨٠٩) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١) والزركلي في «الأعلام» (٥/ ٥٧).

وله مخطوطاتٌ كثيرةٌ جدًّا، ينظر: «فهرس مصطلح الحديث بدار الكتب المصرية» (ص ١٧٥-١٧٦) و«معجم التراث الإسلامي» (٣/ ٢٢٨٥).

و«التذكرة» بتمامها مذكورة في «ثبت» البلوي (ص ٣٦٠-٣٦٩)

وحققها محمد عزير شمس، ونشرها في مجلة الجامعة السلفية بالهند العدد ٩، سنة ١٤٠٣ هـ، ثم طبعه في «روائع التراث» (٢٧-٤٤) بالدار السلفية ببومباي الهند، سنة ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م.

وشرحها السخاوي في جزءٍ سماه «التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر» ونظمها الشهاب أبو العباس أحمد بن عماد بن يوسف الأقفهسي الشافعي في أرجوزة دون مئة وعشرين مع زياداتٍ لا ذكر لها في الأصل. وشرحها الشيخ محمد المنشاوي تلميذ شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وشرحه يُسمىٰ بـ «فتح المغيث بشرح تذكرة الحديث» ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٣٩٢)، ومنه نسخة في رامبور[١].

وشرحها صلاح الدين محمد بن عثمان بن محمد بن عثمان ابن الفخر الديمي الأصل القاهري الشافعي، قال السخاوي في «الضوء اللامع» (٨/ ١٤٩): ولازمني في أشياء منها «شرحي للألفية» بحيث قرأ علي نحو النصف منه، وكذا كان يقرأ عليَّ أشياء مما يتوجه لجمعه كتعليق علىٰ «التذكرة» لابن الملقن.

٢٣- «تذكرة المحتاج إلىٰ أحاديث المنهاج»:

وذكره المؤلف في إجازةٍ كتبها بمكة[٢]، وقال: في جزء حديثي. ونسبه له الشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٨) والكتاني في

---

(١) مقدمة نور الدين شريبة لـ «طبقات الأولياء» (ص ٥٣).

(٢) نقلها السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١) من خط المؤلف رحمه الله.

«الرسالة المستطرفة» (ص ١٨٧-١٨٨)[(١)].

له مخطوطات كثيرة، ينظر: «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط، الحديث وعلومه» (١/ ٣٥٠، ٣٥٨) و«معجم التراث الإسلامي» (٣/ ٢٢٨٥).

٢٤- «التذهيب على التحرير للنووي»:

كذا سماه المؤلف رحمه الله في «الإعلام» (٣/ ٣٥٢)، وذكره في إجازة كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» فسماه «ما أهمله النووي في تصحيح التنبيه» وقال: جزءٌ ضخمٌ.

ونسبه له ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص ٢٠٠).

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٢٥- «تصحيح الحاوي»:

نسبه له ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ٣١٤) و«ذيل الدرر الكامنة» (ص ١٢٢) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٩) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١) والزركلي في «الأعلام» (٥/ ٥٧).

وله ثلاث مخطوطات، الأولىٰ في المكتبة الأزهرية بالقاهرة،

---

(١) إلا أن الكتاني خلط بين «تذكرة المحتاج» و«تحفة المحتاج»؛ فقال وهو يذكر كتب تخريج «المنهاج» للبيضاوي: ولابن الملقن، وهو المسمىٰ «تحفة المحتاج إلىٰ أحاديث المنهاج» وأضاف إليه في آخره فصلًا مختصرًا في ضبط ما يُشكل على الفقيه الصرف من الأسماء والألفاظ واللغات.

والثانية في دار الكتب المصرية، والثالثة في مكتبة فاتح بإستانبول رقم ٢٢٨٤، ينظر: «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط، الفقه وأصوله» (٢/ ٥٧٩)، و«معجم التراث الإسلامي» (٣/ ٢٢٨٥).

٢٦- «ترجمة البخاري»:

نسبه له السخاوي في «الجواهر والدرر» (٣/ ١٢٦٠) فقال: وأفرد للبخاري صاحب «الصحيح» ترجمةً الحافظُ الذهبيُّ وأبو حفص بن الملقن وغيرهما.

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٢٧- «تلخيص صحيح ابن حبان»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب».

ورواه الروداني في «صلة الخلف» (ص ١٤٦) بإسناده إلى ابن حجر عن ابن الملقن.

ونسبه له ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (٤/ ٥٨) وفي «التاريخ» (٤/ ٢٨٥) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٧٥).

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٢٨- «تلخيص مسند الإمام أحمد»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» وسماه «تلخيص مسند الإمام أحمد».

ورواه الروداني في «صلة الخلف» (ص ١٤٦) بإسناده إلى ابن حجر عن ابن الملقن.

ونسبه له ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (٤/ ٥٨) وفي «التاريخ» (٤/ ٢٨٥) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٦٨٠) وكحالة في «معجم المؤلفين» (٢/ ٥٦٦).

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٢٩- «تلخيص الوقوف على الموقوف»:

نسبه له السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٣) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٤٧٩) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١).

له نسخة خطية في المكتبة التيمورية الملحقة بدار الكتب المصرية، رقم **٣٧٦** حديث، وأخرىٰ في دار الكتب المصرية رقم **٢٥٩٢٩** ب. ينظر: «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط، الحديث وعلومه» (١/ ٤١٠) و«معجم التراث الإسلامي» (٣/ ٢٢٨٥).

٣٠- «تلخيص كتاب المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شيء في الباب»:

نسبه له السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٣) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٧٥٠) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩٢).

وقد ذكره حاجي خليفة باسم: «المغني في تلخيص كتاب ابن بدر في قوله: ليس يصح شيء في هٰذا الباب». وهو خطأ، لأن «المغني» ٱسم كتاب ابن بدر نفسه.

له نسخة خطية في دار الكتب المصرية، رقم **٢٥٩٢٩** ب.

٣١- «التلويح برجال الجامع الصحيح»:

نسبه له السخاوي في «الضوء اللامع» **(٢/ ٢٣٥)** وفي «بغية العلماء والرواة» (ص **١١٣**).

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٣٢- «التوضيح لشرح الجامع الصحيح»:

قال ابن حجر في «المجمع المؤسس» **(٢/ ٣١٥)**: وشرح «البخاري» في عشرين مجلدة، ٱعتمد فيه علىٰ شرح شيخه القطب ومغلطاي، وزاد فيه قليلًا، وهو في أوائله أقعد منه في أواخره، بل هو من نصفه الثاني قليل الجدوىٰ.

وقال ابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» **(٣/ ق ٨٣)**: ومن مصنفاته «شرح البخاري» في عشرين مجلدًا، وهو شرحٌ كبيرٌ حافلٌ، جمع فيه جمعًا كثيرًا، ٱشتمل فيه من شرح شيخه قطب الدين عبد الكريم ومغلطاي، وزاد فيه قليلًا، وهو في النصف الأول أكثر من فوائد نصفه الثاني.

وقال المقريزي في «درر العقود» **(٢/ ٤٣٠)**: وكتب علىٰ «صحيح البخاري» شرحًا حافلًا، جمع فيه جمعًا متناهيًا.

وقال السخاوي: وقد قال هو إنه لخصه من شرح شيخه مغلطاي الملخص له من شرح القطب الحلبي وأنه زاد عليهما.

ورواه الروداني في «صلة الخلف» (ص **٤١٧**) بإسناده إلىٰ سبط

ابن العجمي عن ابن الملقن.

ونسبه له التقي الفاسي في «ذيل التقييد» (٣/ ٢٢٨-٢٢٩) وابن حجر في «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٧) و«ذيل الدرر الكامنة» (ص ١٢٢) والسخاوي في «الضوء اللامع» (٧/ ١١٢) وفي «وجيز الكلام» (١/ ٣٦٢) والسيوطي في «طبقات الحفاظ» (ص ٥٤٢) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٩) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٤٧) وصديق حسن خان في «أبجد العلوم» (٢/ ٣٣٦) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١) والزركلي في «الأعلام» (٥/ ٥٧).

وله مخطوطاتٌ كثيرةٌ، وقد حققناه بدار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بالفيوم، بإشراف الأستاذ/ خالد الرباط، والدكتور/ جمعة فتحي، وتقديم شيخنا الفاضل الأستاذ الدكتور/ أحمد معبد عبد الكريم، وطُبع في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية، سنة ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م، في ست وثلاثين مجلدة.

وقد ٱعتنىٰ بهٰذا الكتاب كثيرٌ من أهل العلم، واختصره جماعة، منهم:

١- العلَّامة ركن الدين أحمد بن محمد بن عبد المؤمن القرمي الحنفي (٧٨٣ هـ).

قال ابن حجر في «إنباء الغمر» (١/ ٢٤٢): جمع شرحًا على البخاري ٱستمد فيه من شرح شيخنا ابن الملقن رأيت بعضه.

٢- العلَّامة بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي

الشافعي (٧٤٥ -٧٩٤ هـ).

قال ابن حجر في «إنباء الغمر» (١/ ٤٤٦) وهو يذكر كتبه: و«تنقيح البخاري» في مجلدةٍ، وشرع في شرحٍ كبيرٍ لخصه من «شرح ابن الملقن» وزاد فيه كثيرًا، ورأيت منه المجلد الأول بخطه.

٣- العلَّامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن موسىٰ بن عبد الله الكُفيري العجلوني الشافعي (**٧٥٧ -٨٣١** هـ).

قال ابن حجر في «إنباء الغمر» (**٣/ ٤١٣**): جمع شرحًا على البخاري في ست مجلداتٍ، وكان قد لخص «شرح ابن الملقن» و«شرح الكرماني» ثم جمع بينهما.

وقال السخاوي في «الضوء اللامع» (**٧/ ٨٧**): صنَّف «التلويح إلىٰ معرفة الجامع الصحيح» واستمد فيه من البدر الزركشي والكرماني وابن الملقن، وزاد فيه أشياء مفيدة، وهو شرحٌ جيدٌ في خمس مجلدات.

قلت: الجزء الخامس منه باسم «تجريد التوضيح بشرح الجامع الصحيح» من كتاب الدعوات إلىٰ آخر «الصحيح»، محفوظ في مكتبة تشستربيتي بأيرلندا، رقم **٤٩٤٨**، في **٢٢٠** ورقة، كتبها أحمد ابن محمد بن علي الناسخ، سنة **٨٣٢** هـ[١].

٤- الحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي (ت **٨٤١** هـ).

---

(١) «فهرس تشستربيتي» (٢/ ١٠٥١)، و«فهرس المخطوطات المصورة، الحديث وعلومه» (١/ ١٧٣-١٧٤).

قال ابن حجر في «الإصابة» (٤/ ٢٧٩): «شرح البخاري» للشيخ برهان الدين الحلبي لخصه من شرح شيخنا ابن الملقن.

٥- القاضي العلَّامة علم الدين صالح بن عمر بن رسلان بن نصير ابن صالح البلقيني (ت ٨٤٨ هـ).

قال السخاوي في «بغية العلماء والرواة» (ص ١٧١): شرح البخاري بنىٰ فيه علىٰ كتابة شيخه الولي العراقي، وذلك من الحج، شرع فيه حين ٱستقر بالقانبيهية، واستمر حتىٰ وصل إلىٰ أواخر الصيام، وجاء ذلك في أربعة مجلدات، رأيتها بخطه، واستمداده فيه من شرحي ابن الملقن وشيخنا، وسماه «الغيث الجاري علىٰ صحيح البخاري».

ونقل منه ابن حجر في «فتح الباري» والعيني في «عمدة القاري» والخطيب الشربيني في «الإقناع» (١/ ٢٠) والعجلوني في «كشف الخفا» (١/ ٣٩٤) وغيرهم.

٣٣- «جزء في حديث البحر: هو الطهور ماؤه الحل ميتته»:

ذكره المؤلف رحمه الله في «البدر المنير» (١/ ٣٨١) فقال وهو يتكلم عن هٰذا الحديث: والكلام علىٰ هٰذا الحديث منتشرٌ جدًّا، لا يسعنا هنا ٱستيعابه، وقد نبَّهنا بما ذكرنا علىٰ كثيرٍ مما تركنا، ولعلنا نفرده بالتصنيف إن شاء الله وقدَّر. ثم ٱستدرك فقال: وقد فعل ذلك - وله الحمد - في سنة ثلاث وستين في جزءٍ لطيفٍ.

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٣٤- «جزء في الحديث المسلسل بالأولية»:

قال الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ٣٢١): وسمعت منه «المسلسل بالأولية» تخريجه بسماعه من أحمد بن كشتغدى وغيره، نا النجيب. وبأسانيد أخرىٰ نازلة لشيخنا.

ونسبه له الكتاني في «فهرس الفهارس والأثبات» (١/ ٦٤).

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٣٥- «جزء في مناقب بكار بن قتيبة»:

ذكره المؤلف رحمه الله في «نزهة النظار في قضاة الأمصار» (ق ٧) فقال وهو يتكلم عن بكار بن قتيبة: وقد أفردتُ مناقبه في جزء.

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٣٦- «جمع الجوامع»:

ذكره ابن الملقن في إجازةٍ كتبها بمكة[1]؛ فقال: وقد شرعت في كتاب جمعت فيه بين كلام الرافعي في شرحيه و«محرره» والنووي في «شرحه» و«منهاجه» و«روضته» وابن الرفعة في «كفايته» و«مطلبه» والقمولي في «بحره» و«جواهره» وغير ذلك مما أهملوه وأغفلوه مما وقفت عليه من التصانيف في المذهب نحو المائتين.

قال السخاوي: سماه «جمع الجوامع».

ونسبه له حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٩٨، ٢/ ١٨٧٣)

---

(١) نقلها السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢) من خط المؤلف رحمه الله.

والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٩) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١).

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٣٧- «حدائق الحقائق»:

وقد يُسمىٰ «حدائق الأولياء»، قال مؤلفه رحمه الله في مقدمته: هٰذا كتاب «الحدائق» يشتمل علىٰ نحو ألفي حديثٍ، ومن حكايات الصالحين نحو ستمائة، خلاف الآثار والأشعار والنوادر.

ونسبه له حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٦٣٣) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١).

له عدة مخطوطاتٍ، منها نسخة في المكتبة المتوكلية باليمن، في ٤٠٨ ورقة، ونسخة بدار الكتب المصرية، ونسخة في برلين «معجم التراث الإسلامي» (٣/ ٢٢٨٥).

وقد حققناه في دار الفلاح بالفيوم والحمد الله.

٣٨- «حواشي علىٰ كتاب المنتقىٰ للمجد ابن تيمية»:

قال المؤلف رحمه الله في «البدر المنير» (١/ ٢٧٦): أحكام الحافظ مجد الدين عبد السلام ابن تيمية المسمىٰ بـ «المنتقىٰ» هو كاسمه لولا إطلاقه في كثيرٍ من الأحاديث العزو إلىٰ كتب الأئمة دون التحسين والتضعيف، يقول مثلًا: رواه أحمد. رواه الدارقطني. رواه أبو داود. ويكون الحديث ضعيفًا، وأشد من ذلك كون الحديث في «جامع الترمذي» مبينًا ضعفه فيعزيه إليه من غير بيان ضعفه؛

فينبغي للحافظ جمع هٰذِه المواضع وكتبها علىٰ حواشي هٰذا الكتاب أو جمعها في مصنفٍ لتكمل فائدة الكتاب، وقد شرعت في كتب ذلك علىٰ حواشي نسختي وأرجو إتمامه.

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٣٩- «خلاصة الإبريز للنبيه حافظ أدلة التنبيه»:

بَيَّنَ ابن الملقن رَحِمَهُ اللَّهُ سبب تأليف الكتاب؛ وهو أنه لما ٱنتشر صنوه «تحفة المحتاج إلىٰ أدلة المنهاج» في الآفاق لحاجة الطلبة إليه، وشدة حرصهم عليه؛ لأنهم عرفوا قدره، وأدوا حقه، جاء جماعة منهم إلى المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ فسألوه أن يسعف طالب كتاب «التنبيه » للإمام أبي إسحاق الشيرازي بمختصر مثله علىٰ ترتيب مسائله وأبوابه؛ ليعتمد عليه دارسه، وينفق منه مدرسه. وذكر ابن الملقن رَحِمَهُ اللَّهُ أنه توقف عن إجابتهم سنين ليسبق إليه غيره، فقال: «فتوقفت عن ذلك سنين ليسبق غيري إليه ويجيبه فيما لديه». وقد ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في خاتمة «تحفة المحتاج» (٢/ ٦٠٨) أنه ٱنتهىٰ منه في رمضان سنة ثلاث وخمسين وسبعمائة. وهٰذا يعني أن كتاب «خلاصة الإبريز» أُلِّف بعد عام خمس وخمسين وسبعمائة.

لما راجع ابن الملقن رَحِمَهُ اللَّهُ المصنفات التىٰ جمعت في ذلك وجدها بين مختصر مخلٍّ ومطولٍ مملٍّ، ووجد فيها أوهامًا جمةً، وأن عليها ٱعتراضاتٍ مهمةٍ، من إهمال ما يجب التعرض له، وإغفال ما ينبغي أن يُتفطن له، وإبعاد النجعة في العزو والاستنباط؛ قال المؤلف

رَحِمَهُ اللَّهُ: «لكني حين راجعت ذلك وجدت بعضهم أسهب في الٱختصار، وبعضهم أطنب في الإكثار، وبعضهم ٱقتصر علىٰ ما في الصحيح، وبعضهم جمع بينه وبين الجريح، وفي غضون ذلك لهم أوهامٌ جمةٌ واعتراضات عليهم مهمةٌ، مع إهمالهم ما يجب التعرض له، وإغفالهم ما ينبغي أن يُتفطن له، وانتقالهم في العزو من المشهور إلى الغريب، وارتكابهم الٱستنباط البعيد مع وجود القريب.

له نسخة خطية فريدة، لا أعلم له غيرها، **مصدرها**: المكتبة الظاهرية بدمشق، رقم **٣٣٣** حديث.

وقد حققه الشيخ/ حسين عكاشة يسَّر الله نشره قريبًا بدار الفلاح.

٤٠- «خلاصة البدر المنير»:

قال المؤلف رحمه الله في خاتمته: هٰذا آخر ما وقع عليه الٱختصار من كتابنا المشتهر بـ «البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير» وهو الكتاب الذي لا يُستغنىٰ عنه، وهو كالمدخل له، جعله الله خالصًا لوجهه الكريم، وكان الٱبتداء في ٱختصاره يوم الجمعة تاسع عشر من شعبان المكرم، والفراغ منه يوم الجمعة رابع شوال كلاهما من سنة تسع وأربعين وسبعمائة.

وذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» وقال: في جزءٍ.

وقال ابن حجر في «تلخيص الحبير» (١/ ٧) لما ذكر «تخريج أحاديث الشرح الكبير» لابن الملقن: ثم رأيته لخصه في مجلدةٍ

لطيفةٍ أخل فيها بكثيرٍ من مقاصد المطول وتنبيهاته.

وقال ابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (٣/ ق ٨٣): «خلاصة البدر المنير» في مجلدٍ لطيفٍ.

ورواه الروداني في «صلة الخلف» (ص ٤١٧) بإسناده إلىٰ سبط ابن العجمي عن ابن الملقن.

ونسبه له ابن حجر في «ذيل الدرر الكامنة» (ص ١٢٢) وابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (٤/ ٤٦) وفي «التاريخ» (٤/ ٢٨٤) وابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص ١٩٩) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٨) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١) والزركلي في «الأعلام» (٥/ ٥٧).

وله مخطوطاتٌ كثيرةٌ، وقد طُبع في مجلدين بتحقيق الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي.

٤١- «خلاصة الفتاوي في تسهيل أسرار الحاوي»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها بمكة[1] فقال: و«شرح الحاوي الصغير» في مجلدين ضخمين، لم يُوضع عليه مثله.

وذكره أيضًا في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» وقال: وهو من النفائس.

وقال الحافظ ابن حجر في «ذيل الدرر» (ص ١٢٢): ومن محاسن

(١) نقلها السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢) من خط المؤلف رحمه الله.

تصانيفه «شرح الحاوي»، رأيت منه نسخة كُتبت عنه في حدود سنة خمسين وسبعمائة.

وقال ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص ٢٠٠): «شرح الحاوي» في مجلدين أجاد فيه.

ونسبه له ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ٣١٤) وابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (٣/ ق ٨٣) وابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص ٢٠٠) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٩) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١) والزركلي في «الأعلام» (٥/ ٧٥).

له مخطوطاتٌ كثيرةٌ، ينظر: «فهرس دار الكتب المصرية» (١/ ٥١٣) و«الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط، الفقه وأصوله» (٣/ ١٠٤٦-١٠٤٧) و«معجم التراث الإسلامي» (٣/ ٢٢٨٦).

٤٢- «درر الجواهر في مناقب الشيخ عبد القادر»:

قال المؤلف رحمه الله في مقدمته: هٰذِه نبذةٌ مهمةٌ وفوائد جمةٌ من حال سيدي قطب الزمان.

وأشار إليه في كتابه «طبقات الأولياء» (ص ٢٤٦).

وقال السخاوي في «الجواهر والدرر» (٣/ ١٢٧٠): جمعها أبو حفص ابن الملقن ملخصًا لها من «البهجة»[١].

ونسبه له حاجي خليفة في «كشف الظنون» (ص ٧٤٧) وإسماعيل

---

(١) «البهجة» للشطنوفي، قال الحافظ ابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة»

باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١).

له عدة مخطوطاتٍ، ينظر: «نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا» (١/ ١٨٦) و«معجم التراث الإسلامي» (٣/ ٢٢٨٦).

٤٣- «ذكر من اتّفق البخاري ومسلم علىٰ تصحيح الرواية عنه من الصحابة وذكر أسماء من انفرد كل واحدٍ بإخراج حديثه دون الآخر»:

منه نسخة خطية كتبها حماد بن عبد الرحيم بن علي التركماني الحنفي سنة ٧٨٩ هـ في حياة المؤلف رحمه الله، محفوظة في مكتبة عارف حكمت، مجموع ١٥٦/ ١٤ الأوراق ٦٢-٦٥، وقبلها «تذكرة المبتدي وتبصرة المنتهي» في الأوراق ٥٩-٦١، وصحَّحها على المؤلف، وعليها خط المؤلف[1].

٤٤- «الذيل علىٰ طبقات الشافعية للإسنوي»:

(٢/ ١٩٤): قد جمع المقرىء أبو الحسن الشطنوفي المصري في أخبار الشيخ عبد القادر ومناقبه ثلاث مجلداتٍ، وكتب فيها الطم والرم، «**وكفىٰ بالمرء كذبًا أن يُحدِّث بكل ما سمع**»، وقد رأيت بعض هٰذا الكتاب، ولا يطيب علىٰ قلبي أن أعتمد علىٰ شيءٍ مما فيه فأنقل منه إلا ما كان مشهورًا معروفًا من غير هٰذا الكتاب؛ وذلك لكثرة ما فيه من الرواية عن المجهولين، وفيه من الشطح والطامات والدعاوىٰ والكلام الباطل ما لا يُحصىٰ، ولا يليق نسبة مثل ذلك إلى الشيخ عبد القادر رحمه الله. ثم وجدت الكمال جعفر الأدفوي قد ذكر أن الشطنوفي نفسه كان مُتَّهمًا فيما يحكيه في هٰذا الكتاب بعينه. اهـ. وينظر «الجواهر والدرر» (٢/ ٩٤١-٩٤٢).

(١) «فهرس مخطوطات الحديث الشريف وعلومه في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة» (ص ١٣٥، ٣٣٠).

نسبه له السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢) وفي «الإعلان بالتوبيخ» (ص ١٨٨) وقال: أفرد من «طبقات السبكي» ذيلًا على الإسنوي.

وذكر السخاوي في «الضوء اللامع» أنه التقطه من كتاب التاج السبكي من غير إعلام بذلك.

له نسخة محفوظة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة.

٤٥- «الذيل علىٰ طبقات الشافعية للنووي»:

قال ابن الملقن رحمه الله في «العقد المذهب» (ص ١٧) لما ذكر كتاب «طبقات الشافعية» لابن الصلاح: وهذَّبه النووي، وأهمل خلقًا من الأعيان، أفردتهم في جزءٍ.

وقال السخاوي في «المنهل العذب» (ق٢١/ ١): وأفرد ابن الملقن ما في «طبقات الشافعية» له من إعواز في جزءٍ.

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٤٦- «الذيل على العقد المذهب»:

قال في أوله: هٰذا ذيل علىٰ «طبقاتي للفقهاء»، رتبته علىٰ حروف المعجم لا على السنين[1].

ونسبه له السخاوي في «الجواهر والدرر» (١/ ٣٩١) وذكر أنه وقف عليه بخط الشيخ صدر الدين السفطي، ووصفه بأنه مرتبٌ على

(١) وقع في «العقد المذهب» المطبوع: «السير». وطبعته رديئة.

الحروف مشتملٌ علىٰ أزيد من أربعمائة نفسٍ.

وطُبع مع «العقد المذهب».

٤٧- «الرائق من حدائق الرقائق»:

مختصر «حدائق الحقائق» ورد ذكره في آخر «حدائق الحقائق».

٤٨- «رسالة في تتبع أوهام ابن حزم»:

لما ذكر المؤلف في «تحفة المحتاج» **(٢/ ٢٦٢)** وهمًا لابن حزم قال: وله من هٰذا القبيل عدة جمعتها[١] في جزءٍ مفردٍ.

وقد كان للمؤلف عناية كبيرة بتتبع أوهام ابن حزم، كما سيأتي في ذكر تعقباته على الأئمة في الباب الثاني بإذن الله تعالىٰ، وقد سبقه إلىٰ ذلك شيخه قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور الحلبي، قال ابن الملقن في «البدر المنير» **(١/ ٢٩١)**: في جزءٍ جيِّدٍ وما أكثر فوائده.

قلت: قد ذكر الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» **(٥/ ٢٠١)** جملة من فوائد هٰذا الجزء.

٤٩- «زوائد علىٰ تحرير التنبيه»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» فقال: «زوائد علىٰ تحرير التنبيه» في جزءٍ لطيفٍ.

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

---

(١) ذكر محقق «تحفة المحتاج» أنه وقع في مخطوطتين: «سأجمعها». فالله أعلم هل جمعها ابن الملقن أم لا.

٥٠- «زوائد الحاوي الصغير على المنهاج»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» وقال: ولم يكمل.

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٥١- «شرح ألفية ابن مالك»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب».

ونسبه له ابن حجر في «ذيل الدرر الكامنة» (ص ١٢٢) وابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (٤/ ٥٦) والسخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٣) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٥٣) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٩) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١) وكحالة في «معجم المؤلفين» (٢/ ٥٦٦).

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٥٢- «شرح زوائد جامع الترمذي على الثلاثة»:

نسبه له ابن حجر في «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٧) و«ذيل الدرر الكامنة» (ص ١٢٢) والسخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٥٥٩) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٩) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١).

وينظر ما تقدم تحت عنوان «إنجاز الوعد الوفي».

٥٣- «شرح زوائد أبي داود على الصحيحين»:

نسبه له ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ٣١٩) وفي «ذيل

الدرر الكامنة» (ص ١٢٢) وفي «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٧) وابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (٣/ق ٨٣) والسخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٥) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٩).

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٥٤- «شرح زوائد مسلم على البخاري»:

نسبه له ابن حجر في «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٧) وفي «المجمع المؤسس» (٢/ ٣١٥) وفي «ذيل الدرر الكامنة» (ص ١٢٢) وابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (٣/ق ٨٣) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (ص ٥٥٨) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٩) والزركلي في «الأعلام» (٥/ ٥٧).

منه ثلاث مجلداتٍ في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، هي الخامس والسادس والسابع، رقم ٣٠١٢-٣٠١٤ ينظر: «معجم التراث الإسلامي» (٣/ ٢٢٨٦).

٥٥- «شرح زوائد النسائي على الأربعة»:

نسبه له ابن حجر في «أنباء الغمر» (٢/ ٢١٧) وفي «المجمع المفهرس» (٢/ ٣١٥) وفي «ذيل الدرر الكامنة» (ص ١٢٢) والسخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (ص ١٠٠٦) وابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ٣١٩) و«إنباء الغمر» (٥/ ٤٣) و«ذيل الدرر الكامنة» (ص ١٢٢) وذكره

الشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٩).

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٥٦- «شرح الغاية»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» فقال: «شرح الغاية» جزءٌ لطيفٌ.

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٥٧- «شرح فرائض الوسيط»:

قال المؤلف رحمه الله في «خلاصة الفتاوي» (١/ق ٣٤٥): قد نجز شرح فرائض الكتاب بحمد الله ومنِّه، وبقيت فصولٌ مهمةٌ... والقرابات المشتبهات، وتعداد المسائل الملقبات، ونحو ذلك من الفوائد المهمات، وقد ذكرناها في «شرح فرائض الوسيط» فراجعها منه؛ فإنها مهمةٌ، والله أعلم.

وذكره في إجازة كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» وقال: في جزءٍ.

وذكره أيضًا في «التوضيح» (٤/ ٣٢٦، ١٥/ ١٤١، ٣٠/ ٥٢١).

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٥٨- «شرح فصيح ثعلب»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازة كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» وقال: أعان الله علىٰ إكمالها. ثم ٱستدرك فكتب: قد فعل.

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٥٩- «الشرح الكبير للمنهاج»:

وهو أكبر شروح المؤلف لـ «منهاج الطالبين» للإمام النووي رحمه الله، قال ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ٣٢٠): قرأت على الشيخ قطعةً كبيرةً من شرحه الكبير علىٰ «المنهاج»، وأجاز لي.

وقال ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (٤/ ٥٨): ٱشتهر بشرح «المنهاج» الكبير له، ووقف عليه الأذرعي، واستفاد منه، واعترضه في مواضع، وقد مات الأذرعي قبله بدهر[١].

وقال السخاوي في «المنهل العذب» (ق ١٤/ ١) لما ذكر شروح «منهاج الطالبين» للنووي: والشيخ سراج الدين أبو حفص عمر بن علي ابن الملقِّن، في كبير عُدِم، ومتوسط سماه «العمدة»، ومختصر سماه «العجالة»، وله أيضًا «نهاية المحتاج لتوجيه المنهاج» قَدْر المتن، وخرَّج أحاديثه، وضبط لغاته، وغير ذلك.

٦٠- «شرح مختصر التبريزي»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» فقال: «شرح التبريزي» في جزءٍ.

ونسبه له السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٦٢٦) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٩) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١).

---

(١) توفي الإمام شهاب الدين أحمد بن حمدان بن أحمد الأذرعي سنة ثلاث وثمانين وسبع مئة. ترجمته في «الدرر الكامنة» (١/ ١٢٥) و«المنهل الصافي» (١/ ٢٩١).

وقد حققه الأخ/ وائل محمد بكر، وطُبع في دار الفلاح بالفيوم.

٦١- «شرح مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل»:

وهو شرح لكتاب «مختصر ابن الحاجب» المشهور، ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب».

ونسبه له ابن حجر في «ذيل الدرر» (ص ١٢٢) والسخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٣) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٨٥٦) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٩).

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٦٢- «شرح المنتقىٰ في الأحكام»:

ذكره ابن الملقن في إجازةٍ كتبها بمكة[1]؛ فقال: قطعة من «شرح المنتقى في الأحكام» للمجد ابن تيمية.

ونسبه له السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٨٥١) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٨).

ولا شك أن هٰذا الشرح يختلف عن الحواشي علىٰ كتاب «المنتقىٰ» التي تقدمت الإشارة إليه؛ فإن تلك الحواشي تتعلق بالكلام على الأحاديث صحةً وضعفًا، وتعتني بنقل ما أهمله المجد

(١) نقلها السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١) من خط المؤلف رحمه الله.

ابن تيمية من كلام المصنفين على الأحاديث، كما تقدم نقله عن المؤلف نفسه، أمَّا كتب الشروح فتتعلق بأمور كثيرة مثل: شرح الغريب، وذكر اللغات، وضبط الأسماء والكنىٰ ونحوها، وذكر مذاهب العلماء وأشياء كثيرة ليست مما في هٰذِه الحواشي.

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٦٣- «طبقات الصوفية»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازة كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» وسماه: «طبقات الصوفية».

وقال السخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (ص ٢٠٤): ولابن الملقن كتاب «الصوفية» في مجيليد.

ونسبه له ابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (٣/ ق ٨٣) وابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص ٢٠٠) والسخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١) والزركلي في «الأعلام» (٥/ ٥٧).

له عدة مخطوطاتٍ، كما في «معجم التراث الإسلامي» (٣/ ٢٢٨٥). وطُبع باسم «طبقات الأولياء» بتحقيق نور الدين شريبة، بذل المحقق فيها جهدًا كبيرًا، وطُبع طبعة أخرىٰ رديئة.

٦٤- «طبقات القراء»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب».

وذكر السخاوي في «الجواهر والدرر» (١/ ٣٩٢) أنه وقف عليه

بخط الشيخ صدر الدين السفطي، في مجلدٍ واحدٍ مع «ذيل طبقات الشافعية».

وذكر السخاوي أيضًا أنه وقف عليه، ونقل منه في «الضوء اللامع» (٣/ ٢٠٠، ٥/ ١٣٠).

ونسبه له ابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (٣/ ق ٨٣) وابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص ٢٠٠) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٠٦) والزركلي في «الأعلام» (٥/ ٥٧).

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٦٥- «طبقات المحدثين»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازة كتبها بمكة[(١)]؛ فقال: و«طبقات المحدثين» من زمن الصحابة إلىٰ زمني.

وقال في «المعين علىٰ تفهم الأربعين» (ص ٢٦٢) عن الإمام الدارقطني: وقد ذكرت ترجمته في «طبقات المحدثين».

ونسبه له ابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (٣/ ق ٨٣) وابن قاضي شهبة في «التاريخ» (٤/ ٢٨٥) وابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص ٢٠٠) والغزي في «بهجة الناظرين» (ص ٢٢٣) والسخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٠٦) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٩) والزركلي في «الأعلام» (٥/ ٥٧).

---

(١) نقلها السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١) من خط المؤلف رحمه الله.

ولا أعلم شيئًا عن وجود هٰذا الكتاب، وقد ذكر الشيخ حسين عكاشة أسماء كتب تراجم حفاظ الحديث في مقدمته لكتاب «التبيان لبديعة البيان» للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (١/ ٩٧-١٠٢).

٦٦- «عجالة التنبيه»:

نسبه له حاجي خليفة في «كشف الظنون» (ص ١١٢٤) وإسماعيل باشا في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١).

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٦٧- «عجالة المحتاج إلىٰ توجيه المنهاج»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» فقال: شرح آخر عليه لطيفٌ بديعٌ جدًّا، سميته «عجالة المحتاج إلىٰ توجيه المنهاج».

ورواه الروداني في «صلة الخلف» (ص ٤١٧) بإسناده إلىٰ سبط ابن العجمي عن ابن الملقن.

ونسبه له ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ٣١٣) وابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (٣/ ق ٨٣) وابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (٤/ ٤٧) وابن فهد في «ذيل طبقات الحفاظ» (٢٠٠) والسخاوي في «المنهل العذب» (ق ١٤/ ١) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٨٧٤) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١) والزركلي في «الأعلام» (٥/ ٥٧).

له مخطوطاتٌ كثيرةٌ جدًّا، كما في «الفهرس الشامل للتراث العربي

المخطوط، الفقه وأصوله» (٦/ ٢٠٠-٢٠٣) و«معجم التراث الإسلامي» (٣/ ٢٢٨٦)، وحققه عز الدين هشام بن عبد الكريم البدراني، وطُبع في دار الكتاب بالأردن.

٦٨- «العدة في معرفة رجال العمدة»:

ذكره المؤلف رحمه الله في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (١/ ٧٢، ٢/ ٣٧، ٥/ ١٩٣).

وذكره في إجازةٍ كتبها بمكة[1]؛ فقال لما ذكر «شرح العمدة»: وأسماء رجالها في مجلدٍ غريبٍ في بابه.

ونسبه له الشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٨) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١).

٦٩- «عدد الفرق»:

نسبه له السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٣) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩٢).

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٧٠- «العقد المذهب في طبقات حملة المذهب»:

ذكره المؤلف في إجازةٍ كتبها بمكة[2].

وذكر السخاوي في «الجواهر والدرر» (١/ ٣٩٢) أنه وقف عليه

---

(١) نقلها السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١) من خط المؤلف رحمه الله.

(٢) نقلها السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١) من خط المؤلف رحمه الله.

بخط الشيخ صدر الدين السفطي في مجلدٍ لطيفٍ، وأنها مرتبةٌ علىٰ طباقٍ ثلاثة، وأنها ٱشتملت علىٰ أزيد من ألف ومئتي نفسٍ.

وقال السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١): من زمن الشافعي إلىٰ سنة سبعين وسبعمائة.

قلت: وجدت في «العقد المذهب» تاريخًا بعد ذلك، في ترجمة الإمام ابن كثير (ص ٤٢٩): بلغنا وفاته في العشر الأوسط من شعبان سنة أربع وسبعين وسبعمائة بدمشق. ثم وقفت علىٰ مخطوطة الكتاب المحفوظة بتركيا التي نُسخت سنة خمس وسبعين وسبعمائة، وعليها خط المؤلف رحمه الله في مواضع كثيرة؛ فإذا الناسخ يُنبِّه في آخر الكتاب وفي آخر «الذيل» أن المؤلف زاد فيه بعد ذلك زياداتٍ كثيرةً لمدة عشرين سنة فأكثر.

ونسبه له ابن حجر في «المجمع المفهرس» (٢/ ٣١٥) وفي «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٧) وابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (٣/ ق ٨٣) وابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص ٢٠٠) والغزي في «بهجة الناظرين» (ص ٢٢٣) والسخاوي في «الجواهر والدرر» (١/ ٣٩١) وفي «الإعلان بالتوبيخ» (ص ١٨٨) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٠١، ١١٥٢) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٩) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١) والزركلي في «الأعلام» (٥/ ٥٧) وكحالة في «معجم المؤلفين» (٢/ ٥٦٦).

له مخطوطاتٌ كثيرةٌ، وطُبع بدار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤١٧ هـ، بتحقيق أيمن نصر الأزهري وسيد مهنىٰ، طبعة رديئة، ٱعتمدا فيها

علىٰ مخطوطةٍ واحدةٍ.

٧١- «عقود الكمام في متعلقات الحمام»:

نسبه له حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١١٥٦ - ١١٥٧) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١).

وقال حاجي خليفة: جزءٌ لطيفٌ مشتملٌ علىٰ جمل من الفوائد.

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٧٢- «عمدة المحتاج إلىٰ كتاب المنهاج»:

وهو شرح لـ «منهاج الطالبين» للإمام النووي رحمه الله، قال ابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (٣/ ق ٨٣): وكتب علىٰ «المنهاج» للنواوي عدة مصنفات، فكتب شرحين: طويلًا سماه «عمدة المحتاج»، ومختصرًا سماه «عجالة المحتاج».

وقال الغزي في «بهجة الناظرين» (ص ٢٢١) عن ابن الملقن: وصنَّف قديمًا في حياة مشايخه، واشتهر «شرح المنهاج» الكبير[١] المسمىٰ بـ «العمدة» له، وسمعه عليه جماعة من أقرانه، وكتبه بعضهم، واشتهر صيته.

ونسبه له ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (٤/ ٥٨) وفي «التاريخ» (٤/ ٢٨٥) والسخاوي في «المنهل العذب الروي» (ق ١٤/ ١) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٨٧٤) والشوكاني في «البدر

(١) راجع الكتاب رقم (٥٩)، وهو الشرح الكبير للمنهاج.

الطالع» (١/ ٥٠٩) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١).

له مخطوطاتٌ كثيرةٌ جدًّا، ينظر: «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط، الفقه وأصوله» (٦/ ٢٨٨-٢٩٠) و«معجم التراث الإسلامي» (٣/ ٢٢٨٧).

وقد تم تحقيقه بحمد الله في دار الفلاح.

٧٣- «عمدة المفيد وتذكرة المستفيد»:

منه نسخة محفوظة في مكتبة تشستربيتي برقم **٣٣٣٥**، في **١٦٤** ورقة، بخط محمد بن أحمد بن العماد الأقفهسي الشافعي، نسخها سنة **٨٢٣** هـ[1].

٧٤- «غاية السول في خصائص الرسول ﷺ»:

قال المؤلف رحمه الله في «البدر المنير» (٧/ ٤٩١): وقد أفردنا - بحمد الله - للخصائص مصنَّفًا، ذكرنا فيه جميع ما ذكره الرافعي ومن تأخر عنه، وكذا من تقدم علينا، فيما وقفنا عليه من مصنفاتهم، وذكرنا فيه زياداتٍ مهمةً، وهو جامع لها، والحمد لله علىٰ تيسيره وإكماله.

وذكره المؤلف في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» وقال:

---

(١) «فهرست مخطوطات تشستربيتي» (١/ ٢٠٠) وذكر في الحاشية أنه كذا جاء ٱسم المصنف في الأصل، وأن في «إيضاح المكنون» (٢/ ١٢٤) «عمدة المفيد وتذكرة المستفيد في مختصر روضة الطالبين» هو للمؤلف زين الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد البكري الشافعي. فالله أعلم.

في جزءٍ لطيفٍ.

وذكره أيضًا في «التوضيح» مرات كثيرة، وفي «البدر المنير» (٧/ ٤٦٧، ٤٨٣) وفي «الإعلام» (٢/ ١٦٨، ١٧٢).

ونسبه له ابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (٣/ ق ٨٣) وابن قاضي شهبة في «الطبقات» (٤/ ٥٨) وابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص ١٩٩) والسخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٧٠٦) (٢/ ١١٩٢) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١) والزركلي في «الأعلام» (٥/ ٥٧).

له مخطوطاتٌ كثيرةٌ، وحققه عبد الله بحر الدين عبد الله، وطُبع في دار البشائر الإسلامية ببيروت، سنة ١٤٢٢ هـ. وطُبع أيضًا بتحقيق عادل ابن سعد.

٧٥- «غاية مأمول الراغب في معرفة أحاديث ابن الحاجب»:

ذكره المؤلف نفسه في إجازةٍ كتبها بمكة[1]، وسماه «تخريج أحاديث ابن الحاجب» ووصفه بأنه في جزءٍ حديثيٍّ.

ونسبه له الشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٨) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٨٥٣) والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص ١٨٨).

منه نسخة محفوظة في مكتبة داماد إبراهيم باشا بتركيا، رقم ٣٩٦، في

(١) نقلها السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١) من خط المؤلف رحمه الله.

٤٦ ورقة، كتبها عمر بن نصر الله بن إسماعيل بن عمر الإربلي الشافعي، سنة سبع وستين وثمانمائة.

٧٦- «غريب كتاب الله العزيز»:

نسبه له الزركلي في «الأعلام» (٥/ ٥٧).

وله ثلاث مخطوطاتٍ، الأولىٰ في المكتبة الأزهرية بالقاهرة، والثانية في الخزانة العامة بالرباط، والثالثة في المكتبة الكتانية بالرباط. كما في مقدمة «تحفة المحتاج» (١/ ٨٨)، وطُبع في دار عالم الكتب في بيروت، بتحقيق: سمير طه المجذوب، سنة ١٤٠٨هـ كما في «معجم التراث الإسلامي» (٣/ ٢٢٨٤).

٧٧- «غُنية الفقيه في شرح التنبيه»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» وقال: شرحٌ آخر لطيفٌ في جزأين بديعٌ، لم يُوضع علىٰ «التنبيه» مثله في ٱختصاره وجمعه.

ونسبه له ابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (٣/ ق ٨٣) وابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (٤/ ٤٧) وفي «التاريخ» (٤/ ٢٨٥) وابن فهد في «لحظ الألحاظ» (٢٠٠) والسخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٤٩١) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١).

له ثلاث مخطوطاتٍ، فقد ذُكر له مخطوطتان في «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط، الفقه وأصوله» (٦/ ٤٦١) إحداهما هي

مخطوطة كتابنا هٰذا، ومخطوطتان أخريان في «معجم التراث الإسلامي» (٣/ ٢٢٨٧).

٧٨- «الكافي في الفقه»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» فقال: «الكافي في الفقه» مجلدان.

ونسبه له ابن حجر في «ذيل الدرر الكامنة» (ص ١٢٢) وابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (٤/ ٥٤) وقالا: أكثر فيه من النقول الغريبة.

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٧٩- «كافي المحتاج إلىٰ شرح المنهاج»:

شرح لكتاب «منهاج الوصول في علم الأصول» للقاضي ناصر الدين البيضاوي، ذكره ابن الملقن نفسه في «التوضيح» (٤/ ٢٣، ٤٤، ٤٦، ٥/ ١٣٣، ٦/ ١٣٠، ٢٦١، ٣٢٧، ٧/ ٥٧١، ٨/ ٥٨، ١٢/ ٥٨٧، ٢٠/ ٤٦٥، ٢٢/ ٢٢٠، ٢٩/ ١٠٧، ٣٠/ ٦٢٢).

وقال السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٣): وقفت عليه، وشرط فيه جمع مسائل الأصول.

ونسبه له ابن حجر في «ذيل الدرر الكامنة» (ص ١٢٢) وابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (٣/ ق ٨٣) وابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (٤/ ٥٨) وابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص ٢٠٠) والسخاوي في «وجيز الكلام» (١/ ٣٦٢) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٨٧٩) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٩)

وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١) وكحالة في «معجم المؤلفين» (٢/ ٥٦٦).

له مخطوطتان، إحداهما في المكتبة الأزهرية بالقاهرة، والأخرىٰ في مكتبة راغب باشا بإستانبول. كما في «فهرس المكتبة الأزهرية» (٧/ ٢٢) و«الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط، الفقه وأصوله» (٨/ ٢٥٦).

٨٠- «كتاب فيه ثلاثة فنون»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» فقال: كتاب فيه ثلاثة فنون: ألغاز، وتخريج فروع علىٰ أصول، وتخريج فروع على العربية.

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٨١- «كفاية النبيه في شرح التنبيه»:

وهو الشرح الكبير لكتاب «التنبيه» للشيرازي، ذكره المؤلف في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» وقال: في أربعة أجزاء.

ونسبه له ابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (٣/ ق ٨٣) وابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (٤/ ٤٧) وفي «التاريخ» (٤/ ٢٨٥) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٤٩١).

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٨٢- «الكلام علىٰ سنة الجمعة»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» وقال: في كراسٍ.

منه نسخة خطية في رامبور، كما في مقدمة «تحفة المحتاج» (١/ ٨٩).

وهي رسالة صغيرة طُبعت في بيروت.

٨٣- «ما تمس إليه الحاجة علىٰ سنن ابن ماجه»:

شرح لزوائد «سنن ابن ماجه على الخمسة»، قال السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١): زوائد ابن ماجه على الخمسة» في ثلاث مجلداتٍ، وسماه: «ما تمس إليه الحاجة علىٰ سنن ابن ماجه»، وقال في خطبته: إنه لم ير من كتب عليه شيئًا، وإنه يُبين من وافقه من باقي الأئمة الستة، وضبط المشكل في الأسماء والكنىٰ وما يحتاج إليه من الغريب والغرائب مما لم يُوافق الباقين. ٱبتدأه في ذي القعدة سنة ثمانمائة، وفرغ منه في شوال من التي بعدها. وقفت عليه وعلىٰ «شرح زوائد أبي داود» وليس فيهما كبير أمرٍ، مع أنه قد سبقه للكتابة على ابن ماجه شيخه مغلطاي، وقفت منه بخطه علىٰ أربع مجلدات. اهـ.

ونسبه له ابن حجر في «إنباء الغمر» (٢/ ٢١٧) وفي «ذيل الدرر الكامنة» (ص ١٢٢) وفي «المجمع المؤسس» (٢/ ٣١٩) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٠٠٤) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٩) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩٢).

منه ثلاث مخطوطاتٍ، الأولىٰ في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة بخط المؤلف، والثانية في مكتبة أدرنة سليمية، والثالثة في جامعة قاريونس بليبيا. ينظر: «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط،

الحديث وعلومه» (٣/ ١٣٤٧) و«معجم التراث الإسلامي» (٣/ ٢٢٨٧).

٨٤- «المحرر المذهب في تخريج أحاديث المهذب»:

ذكره ابن الملقن في إجازةٍ كتبها بمكة؛ فقال: «تخريج أحاديث المهذب» المسمىٰ بـ «المحرر المذهب في تخريج أحاديث المهذب» في مجلدين.

وقال في «البدر المنير» (٧/ ١٧٥): وقد أوضحت طريق هٰذا الأثر وفوائده في «تخريجي لأحاديث المهذب» فأغنىٰ عن ذكره هنا، فسارع إليه تجد مهمات ونفائس، ولله الحمد.

وذكره المؤلف في كتابه هٰذا. وفي «تحفة المحتاج» (١٩١٣) وسماه: «تخريج أحاديث المهذب». وفي «البدر المنير» (٧/ ٣٨، ٥١٣).

وذكره أيضًا في «الإعلام» (٤/ ١٨٨، ٢٩٩، ٥/ ١٤٨، ٨/ ٤٣١).

ورواه الروداني في «صلة الخلف» (ص ١٤٦) بإسناده إلى ابن حجر عن ابن الملقن.

ونسبه له ابن قاضي شهبة في «التاريخ» (٤/ ٢٨٤) والسخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (ص ١٩١٣) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٨) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١) والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص ١٩٠). ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٨٥- «مختصر البعث والنشور»:

نسبه له بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» (٦/ ٢٣٢) وذكر أن له

نسخة في «بنكيبور» ٥ (٢) / ٣٨٤ - ٣٨٥.

٨٦- «مختصر تفسير القرطبي»:

قال أحمد بن محمد الأدرنوي في «طبقات المفسرين» (ص ٢٤٦) في ترجمة القرطبي: مصنف التفسير المشهور الذي سارت به الركبان... وهو كتابٌ من أجل الكتب، في سفرين، وقد ٱختصره سراج الدين عمر ابن علي الشهير بابن الملقن المتوفىٰ سنة أربع وثمانمائة.

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٨٧- «مختصر تهذيب الكمال»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب».

وقال ابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (٣/ ق ٨٣): واختصر «تهذيب الكمال» مع التذييل عليه.

٨٨- «مختصر في الأصلين»:

قال الغزي في «بهجة الناظرين» (ص ٢٢٤): ووقفت له في هٰذِه السنة علىٰ كتابٍ جليلٍ في علوم الحديث، وآخر مختصر في الأصلين أصل الفقه والدين، وهما بديعان.

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٨٩- «مختصر المهمات»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب».

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٩٠- «مشتبه النسبة»:

ذكره المؤلف رحمه الله في «التوضيح» (٢/ ٣٢٣، ٤٩٦، ٥٥٩)، وفي «الإعلام» (٢/ ٢١٣، ٦/ ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٩٣).

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٩١- «مشكاة الأنوار مختصر دلائل النبوة للبيهقي»

ذكره ابن الملقن رحمه الله في «التوضيح» (٢٠/ ١٠١).

وذكره أيضًا في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» فسماه «مختصر دلائل النبوة للبيهقي».

ورواه الروداني في «صلة الخلف» (ص ١٤٦) بإسناده إلى ابن حجر عن ابن الملقن.

ونسبه له ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (٤/ ٥٨) وفي «التاريخ» (٤/ ٢٨٥) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٧٦٠).

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٩٢- «المعين علىٰ تفهم الأربعين»:

وهو شرح لـ «الأربعين النووية»، قال المؤلف رحمه الله في «البدر المنير» (٧/ ٢٧٨) في كلامه علىٰ حديث «**من حفظ علىٰ أمتي أربعين حديثًا كُتب من الفقهاء**»: وقد أوضحت ذلك في شرحي لـ «الأربعين النووية» فلتراجع منه.

وقد ذكره ابن الملقن رحمه الله في «التوضيح» (٣/ ١٩٥، ٣٠/ ١٢٧، ٢٩/ ٤٠٤). وربما سماه «شرح الأربعين».

وذكره أيضًا في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب».

وقال السخاوي في «المنهل العذب» (ق ٢١/ ٢) وهو يذكر من شرح «الأربعين النووية»: والسراج أبو حفص ابن الملقن، وسماه «المعين علىٰ تفهم الأربعين».

ونسبه له ابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (٣/ ق ٨٣) وابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص ١٩٩) والسخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٦٠) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١).

وقد حققه الأخ/ أبو إسلام عبد العال مسعد علىٰ نسخةٍ وحيدةٍ، وطبعته «الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة».

٩٣- «المقنع في علوم الحديث»:

ذكره في إجازة كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» فقال: «المقنع في علوم الحديث» مختصر كتاب ابن الصلاح مع زياداتٍ عليه ونفائس، في جزءٍ.

وذكره أيضًا في «البدر المنير» (٧/ ٥٦١) فقال: مختصري لكتاب ابن الصلاح الجامع بين عيونه والزيادة المهمات عليه.

وذكره أيضًا في مواضع كثيرة من كتابه «التوضيح» وفي «الإعلام» (١/ ١١٤، ٢/ ٢٠٧، ٣/ ٢١٣، ٧/ ٢١)، وفي «البدر المنير» (٦/ ٤٨٩).

وقال ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ٣١٥): وصنَّف في

علوم الحديث مختصرًا سماه «المقنع»[١]، ولم يكن فيه بالمتقن، ولا له ذوق أهل الفنِّ.

وقال الغزي في «بهجة الناظرين» (ص ٢٢٤): ووقفت له في هٰذِه السنة علىٰ كتابٍ جليلٍ في علوم الحديث، وآخر مختصر في الأصلين أصل الفقه والدين، وهما بديعان.

ورواه الروداني في «صلة الخلف» (ص ٤١٧) بإسناده إلىٰ سبط ابن العجمي عن ابن الملقن.

ونسبه له ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢/ ٣١٥) وابن قاضي شهبة في «طبقاته» (٤/ ٥٨) وفي «التاريخ» (٤/ ٢٨٥) وابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص ١٩٩) والسيوطي في «طبقات الحفاظ» (ص ٥٤٢) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩٢) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٩).

وحققه عبد الله بن يوسف الجديع، وطُبع في دار فواز بالإحساء، سنة ١٤١٣ هـ.

٩٤- «مناقب الإمام الشافعي»:

نسبه له السخاوي في «الجواهر والدرر» (٣/ ١٢٥٨).

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

---

(١) وقع في بعض مخطوطات «المجمع المؤسس»: «الكافي» وذكر محققه أن ابن حجر صحَّحه بخطه في نسخته إلىٰ «المقنع». وقد سماه ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (١٩٩) «الكافي».

٩٥- «مناقب الإمام أبي القاسم الرافعي»[١]:

قال المؤلف رحمه الله في «البدر المنير» (١/ ٣٢٦): وقد ذكرت بإسناد الإمام الرافعي أربعين حديثًا في «مناقبه» التي أفردتها بالتصنيف. ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٩٦- «المنتقىٰ من خلاصة البدر المنير»:

قال المؤلف رحمه الله في مقدمة «خلاصة البدر المنير»: فقد لخصته في كراريس لطيفة مسمى بـ «المنتقىٰ».

وذكره في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب».

ونسبه له ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (٤/ ٤٦) وفي «التاريخ» (٤/ ٢٨٢) والسخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠١) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٨٥٢، ٢٠٠٣) وإسماعيل

---

(١) قد سبق ابن الملقن شيخُه الحافظ صلاح الدين العلائي إلىٰ جمع فضائل الرافعي، وقد سمعه المؤلِّف من شيخه العلائي ورواه عنه؛ قال الحافظ برهان الدين الحلبي سبط ابن العجمي في «ثبته» (ق ٣٨٩): وقرأت جميع «ترجمة الإمام أبي القاسم الرافعي الشافعي» تأليف الحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي علىٰ شيخنا العلَّامة سراج الدين أبي حفص عمر بن أبي الحسن علي الأنصاري الشهير بابن الملقن بسماعه لها بقراءته على المؤلف يوم السبت سادس عشر من ذي الحجة سنة ٧٤٩ بالمدرسة الصلاحية ببيت المقدس، كذا رأيته بخط المؤلف. اهـ. ونسبه للعلائي السخاوي في «الجواهر والدرر» (٣/ ١٢٧٠)، وسماه الروداني في «صلة الخلف» (ص ٣٩٠): «مناقب الإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي»، ورواه من طريق سبط ابن العجمي، عن ابن الملقن، عن العلائي.

باشا البغدادي في «هدية العارفين» (٢/ ٧٩٢) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٨).

ولا أعلم عن وجوده شيئًا، وقد ذُكرت في بعض فهارس دار الكتب المصرية نسخةٌ له.

وقد وقفت عليها فإذا هي لـ «خلاصة البدر المنير» لا للمنتقىٰ منه، والله أعلم.

٩٧- «منسك الحج»:

ذكر المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» أن له ثلاثة مناسك؛ فقال: «منسك الحج» في جزءٍ لطيف، وآخر في أوراق لطيفة، وثالث نحوه.

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

٩٨- «منسك» آخر:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» كما تقدم.

٩٩- «المؤتلف والمختلف»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» وقال: في جزءٍ.

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

١٠٠- «الناسك لأم المناسك»:

نسبه له السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٣) وحاجي خليفة في

«كشف الظنون» (٢/ ١٩٢١) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩٢).

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

١٠١- «نزهة العارفين من تواريخ المتقدمين»:

نسبه له حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٢٨٠) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩٢).

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

١٠٢- «نزهة النظار في قضاة الأمصار»:

قال ابن حجر في مقدمة «رفع الإصر عن قضاة مصر»: وقد جمع شيخنا العلَّامة ذو التصانيف الواسعة سراج الدين ابن الملقن شيئًا من ذلك، وقفت عليه، فلم يشفِ لي غليلًا.

ونسبه له حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٢٩) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١).

له نسخةٌ خطيةٌ في مكتبة طلعت الملحقة بدار الكتب المصرية، رقم ١٨٣٦ تاريخ. «نشرة بالمخطوطات التي اقتنتها دار الكتب من سنة ١٩٣٦ - ١٩٥٥» (٣/ ١٥٩)، و«معجم التراث الإسلامي» (٣/ ٢٢٨٧).

١٠٣- «نساء الكتب الستة»:

ذكره المؤلف رحمه الله في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» وقال: في جزءٍ لطيفٍ.

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

١٠٤- «النكت على الحاوي»:

له مخطوطة في المكتبة الظاهرية بدمشق، رقم **٣٥٦** فقه شافعي، كما في «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط، الفقه وأصوله» (١١/ ٢٢٢).

١٠٥- «نهاية المحتاج فيما يُستدرك على المنهاج»:

نسبه له ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (٢٠٠) والسخاوي في «المنهل العذب الروي» (ق ١٤/ ١) وسماه «نهاية المحتاج لتوجيه المنهاج» وقال: قَدْر المتن.

ولا أعلم عن وجوده شيئًا.

١٠٦- «هادي النبيه إلى شرح التنبيه»:

نسبه له ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (٤/ ٥٨) وابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص ٢٠٠) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (ص ٤٩١) وإسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩٢) والشوكاني في «البدر الطالع» (١/ ٥٠٩).

له مخطوطاتٌ كثيرةٌ، ينظر: «الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط، الفقه وأصوله» (١١/ ٣٦٥) و«معجم التراث الإسلامي» (٣/ ٢٢٨٧).

كُتب نسبت لابن الملقن خطأ:

١- «التأديب في مختصر التدريب» في الفقه. نسبه له إسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١) وإنما هو للبلقيني.

٢- «ترجمان شعب الإيمان». نسبه له إسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١) وإنما هو للبلقيني.

٣- «شرح العمدة للشاشي» في الفروع. نسبه له إسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (١/ ٧٩١) وإنما شرح ابن الملقن «عمدة الأحكام» لعبد الغني المقدسي.

انتهت ترجمة ابن الملقن للشيخ حسين عكاشة، بتصرف يسير.





الفصل الثاني

الكتاب موضوع الدراسة



الإشارات إلى ما وقع في المنهاج من الأسماء والأماكن واللغات



أولا: توثيق نسبة الكتاب

كتاب «الإشارات إلىٰ ما وقع في المنهاج من الأسماء والأماكن واللغات» ويسميه ٱختصارًا: «الإشارات للغات المنهاج»، ومرةً: «الإشارات لغات المنهاج» ومرةً: «لغات المنهاج».

صحة نسبة الكتاب لمؤلفه ابن الملقن:

ذكره ابن الملقن في عدد من كتبه:

أهمها «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» فذكره في عشرات المواضع؛ منها: **٢/ ٣٨٣، ٣/ ٩٤، ٣٠٨، ٦/ ١٥٣، ٧/ ١٢٤، ١٢/ ٣٧٢، ١٥/ ٦٤١، ٢٦/ ٢٦١، ٥٤٦**.

وذكره في «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» **(١/ ١١٥، ٢/ ١٥، ٤٤٥، ٤٨٠، ٤/ ١٧٨، ٩/ ٤٤)**.

وذكره أيضًا في إجازةٍ كتبها آخر كتابه «العقد المذهب» وقال: في مجلدٍ لطيفٍ.

كما ذكره في مواضع من كتابه «عمدة المحتاج في شرح المنهاج».

- وكُتب ٱسمه علىٰ كل النسخ الخطية للكتاب التي ٱطلعت عليها.

- ونسبه له ابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» **(٣/ ق ٨٣)**

ونسبه إليه: حاجىٰ خليفة في «كشف الظنون» **(٢/ ١٨٧٣)**، وإسماعيل باشا في «هدية العارفين» **(١/ ٧٩١)**، وابن قاضي شهبة

في «طبقات الشافعية» (٤/ ٥٨)، والزركلي في «الأعلام» (٥/ ٥٧)، وكحالة في «معجم المؤلفين» (٢/ ٥٦٦).

ونقل عنه وأفاد كثير من العلماء، منهم: شهاب الدين أحمد بن محمد مكي الحسيني الحموي الحنفي في كتابه: «غمز عيون البصائر»[1] شرح كتاب «الأشباه والنظائر» لابن نجيم المصري، قال: قال ابن الملقن في «الإشارات»: وقد ٱختلفوا في ضبط (بعد) علىٰ أربعة أوجه أحدها: الضم وقد تقدم، ثانيها: مع التنوين، ثالثها: النصب والتنوين، رابعها: فتح الدال مع تقدير لفظ المضاف إليه حكاه النحاس، ٱنتهىٰ.

ومنهم: سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي الشافعي في كتابه: «تحفة الحبيب علىٰ شرح الخطيب»[2] قال: (ينقص) ويجوز أيضا ضم الياء وفتح النون وكسر القاف المشددة، كما في «الإشارات» لابن الملقن.

وكذلك: البجيرمي في حاشيته علىٰ «شرح منهج الطلاب»[3]، قال: وحكى ابن فارس: (أبق العبد) بكسر الباء (يأبق) بفتحها، قال الثعالبي في «سر اللغة»: لا يقال للعبد (آبق) إلا إذا كان ذهابه من غير خوف ولا كد عمل وإلا فهو (هارب) ذكره ابن الملقن في

(١) «غمز عيون البصائر» ١/ ١٦.

(٢) «تحفة الحبيب» ٥/ ٢٤٠.

(٣) «شرح منهج الطلاب» ١/ ٣٥٨.

«الإشارات».

وقال في موضع آخر[١]: والمراد هنا المقاتلون مطلقا سواء كانوا من هٰذِه البلاد أو لا، وإنما قيل لأهل هٰذِه البلاد: أجناد؛ لأنهم أعوان الدين وأنصاره بسبب الجهاد. كما ذكرها في «الإشارات» لابن الملقن.

تاريخ تأليف الكتاب:

ذكر ابن الملقن في مقدمة كتابه أنه فرغ من تأليفه في سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة، ثم زاد عليه قدره أو أكثر منه في سنة خمس وأربعين، ثم لازال يزيد فيه إلىٰ سنة ثمان وخمسين.



(١) السابق ١/ ٣٦٠.

ثانيًا: منهج الكتاب

بدأ ابن الملقن شرحه بمقدمة ذكر فيها منهجه فقال:

قسمته ثلاثة أقسام:

الأول: في لغاته العربية والمعربة، والألفاظ المولدة، والمقصور والممدود، والمجموع والمفرد، والمشتق، وعدد لغات اللفظة، والأسماء المشتركة والمترادفة، والحقيقة والمجاز، والعام والخاص، إلىٰ غير ذلك.

الثاني: بيان الأسماء الواقعة فيه ونبذة من حالهم.

الثالث: في أسماء الأماكن وتحقيقها من مواطنها، وضبطها.

ويمكن عرض منهج ابن الملقن وإجماله في الآتي:

- يورد أولا قول النووي، أو يصدره بكلمة: «قوله..» ثم يذكر شرحه.

- يفسر العبارة تفسيرًا لغويًّا شاملاً، يبسط فيه أقوال اللغويين والشراح، ويوازن بين النصوص بعرضها علىٰ أمهات كتب اللغة والمعاجم، وقد يصرح بتخطئته لبعض الأقوال وينقدها، مثال ذلك:

وافق علىٰ قول الجوهري أن (سائر) بمعنى «الجميع»، وقد رده الشيخ تقي الدين ابن الصلاح وعده من غلط العامة، واستشهد ابن الملقن بأقوال العلماء مثل: أبي منصور الجواليقي وابن بري، وأبي علي، ليؤكد علىٰ رأي الجوهري، ونفي حكم الشيخ تقي الدين ابن

الصلاح.

- في مواضع متعددة يذكر المرادف، والمشترك للمادة اللغوية التي يفسرها.

- هناك أشياء أخرىٰ يذكرها حينما تجره إليها المناسبة، كالأصل الذي أخذت منه المادة، والفروق اللغوية بين الألفاظ.

- ٱهتم ابن الملقن بالقياس والسماع والتعليل والتحليل؛ يظهر ذلك من خلال تعليقه علىٰ آراء العلماء وتتبعها، وعرض آراء اللغويين والنحويين، ونلحظ عنايته بالقياس علىٰ قواعد اللغة، واهتمامه بالسماع عن العرب، فلم يكن ابن الملقن مجرد ناقل كما يفهم من كثرة النقول التي أوردها، بل كان صاحب رأي واختيار، وتعليل واستدراك، ومن خلال عرضه لآراء اللغويين والشراح ونقدها، تتجلىٰ آراؤه وتتضح معالم فكره، وتبرز شخصيته.

- تتبع ابن الملقن آراء اللغويين، وأشار إلىٰ الصحيح منها وغير الصحيح، وكشف النقاب عن أحسن الأقوال وأجودها، وأقيسها، وأندرها، وقد عني عناية بالغة ببيان الأقوىٰ والأفصح، والأجود، والأضعف، والأشبه بالصواب، والأولىٰ، والأقرب إلى القياس، والقول غير المختار، وما لا وجه له، وغير المعروف، والرأي الفاسد.

فذكر أن أفصح اللغات في (إصبع) بكسر الهمزة وفتح الباء، وغير ذلك من آرائه.

- إشارته إلى الأقوال الشاذة وتوضيحها، وبيان ما ترتب عليها.

- ٱهتم بإيضاح المقولة النحوية للكلمة التي يشرحها.

- ٱبتعد ابن الملقن عن التعصب للبصريين أو الكوفيين في أغلب القضايا، ولٰكن عَرَضَ لها بعيدًا عن الٱنحياز لأي من الفريقين؛ وذلك يؤكد وسطيته في مناقشة المسائل النحوية والصرفية؛ حيث أخذ من كلتا المدرستين وأفاد منهما، ووضح آراء علمائهما، بيد أننا نلحظ من خلال معالجاته بعض القضايا ٱتجاهه البصري وميله للبصريين؛ وذلك يتجلىٰ فيما يلي:

أشار إلىٰ أن النووي عطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار وهو المضاف في قوله: (وتفسير ودنانير)، وقال: هو ممتنع عند البصريين.

غير أنه في كثير من المواضع يذكر آراء الكوفيين ثم يذكر أن هٰذِه الآراء خطأ علىٰ مذهب البصريين، كحكايته عن الكوفيين (شعابين) في جمع (شعبان)، وذكر أن ذلك خطأ عند سيبويه.

- نظامه داخل المادة اللغوية (الأفعال):

* يفسر معنى الفعل، ثم يذكر لغاته في الماضي، ويورد أقوال اللغويين.

* يبين لغاته في المضارع، حيث ينص علىٰ ضبط عينه بالحركة التي تناسب بابه الصرفي الذي يقاس عليه.

* يذكر مصدر الفعل، وربما يذكر له أكثر من مصدر، مع إسنادها إلىٰ من ذكرها من اللغويين.

* يأتي بمشتقات الفعل، كاسم الفاعل واسم المفعول.

ثالثًا: مصادر الشارح في الكتاب

اعتمد ابن الملقن في شرحه علىٰ مصادر لغوية متنوعة ذات قيمة عالية، وطوف على العديد من المصادر الأخرىٰ، لجماعة من اللغويين البارزين، ومنهم:

١- ابن درستويه: نقل عن كتابه: «تصحيح الفصيح».

٢- ثعلب: نقل عن كتابه: «الفصيح»، وكتاب: «المجالس».

٣- المطرز: نقل عن كتابه: «شرح الفصيح»، وكتاب: «غريب أسماء الشعراء».

٤- ابن السكيت: نقل عن كتابه: «إصلاح المنطق»، وكتاب: «الألفاظ».

٥- ابن الأعرابي: نقل عن كتابه: «النوادر» وكتاب: «الألفاظ».

٦- الزمخشري: نقل عن كتابه: «شرح الفصيح»، وكتاب: «الكشاف»، «وأساس البلاغة».

٧- كراع: نقل عن كتابه: «المجرد»، وكتاب: «المنتخب».

٨- اللحياني: نقل عن كتابه: «النوادر».

٩- أبو عبيد القاسم بن سلام: نقل عن كتابه: «الغريب المصنف».

١٠- ابن خالويه: نقل في كتابه: «ليس في كلام العرب».

١١- الجوهري: نقل عن كتابه: «الصحاح».

١٢- الكسائي: لم ينقل عن كتبه، وإنما عمن نقل عنه.

١٣- اليزيدي: نقل عن كتابه: «النوادر».

١٤- الأصمعي: لم ينقل عن كتبه، وإنما عمن نقل عنه.

١٥- أبو حاتم السجستاني: نقل عن كتابه: «التذكير والتأنيث».

١٦- قطرب: نقل عن كتابه: «فعلت وأفعلت».

١٧- المرزوقي: نقل عن كتابه: «شرح الفصيح».

١٨- ابن دريد: نقل عن كتابيه: «الجمهرة»، و«الأضداد».

١٩- ابن جني: نقل عن كتابيه: «شرح شعر المتنبي» و«المحتسب».

٢٠- الزجاج: نقل عن كتابيه: «المعاني»، «فعلت وأفعلت».

٢١- الهروي: نقل عن كتابه: «الغريبين».

٢٢- ابن قتيبة: نقل عن كتابيه: «أدب الكاتب»، «غريب الحديث».

٢٣- التدميري: نقل عن كتابه: «شرح الفصيح».

٢٤- الخليل: نقل عن كتابه: «العين».

٢٥- الخطابي: نقل عن كتابه: «غريب الحديث».

٢٦- ابن فارس: نقل عن كتابه: «المجمل».

٢٧- ابن الأنباري نقل عن كتابيه: «الزاهر» و«الأضداد».

٢٨- ابن سيده: نقل عن كتبه في: «المحكم» و«المخصص» و«العويص».

٢٩- ابن التياني: نقل عن كتابه: «موعب اللغة».

٣٠- القزاز: نقل عن كتابه: «جامع اللغة».

٣١- ابن القطاع: نقل عن كتابه: «الأفعال».

٣٢- ابن عديس: نقل عن كتابه: «الصواب».

٣٣- ابن السيد: نقل عن كتابيه: «المثلث»، و«الاقتضاب».

٣٤- ابن هشام اللخمي: نقل عنه في كتابه: «المدخل».

٣٥- محمد بن أبان: نقل عنه في كتابه: «السماء والعالم».

٣٦- ابن القوطية: نقل عن كتابه: «الأفعال».

ولابن الملقن منهج دقيق في توثيق النقول التي يوردها؛ حيث ينص علىٰ مصادرها، وينبه علىٰ مظانها، كما التزم بمنهج الضابط المحقق الذي يتحرى الدقة والأمانة في كل ما يورده ويختاره من نصوص.

رابعًا: شواهد الكتاب

أورد ابن الملقن في شرحه شواهد كثيرة من القرآن الكريم وقراءاته، ومن الحديث الشريف والأقوال المأثورة، ومن الشعر والأمثال.

ومعظم هٰذِه الشواهد وردت ضمن النصوص التي نقلها من مصنفات اللغويين، وقد جاءت لبيان معنًى، أو تصويب خطأ، أو توثيق ٱستعمال لغوي فصيح، أو لغرض صوتي أو صرفي، أو نحوي، على النحو التالي.

أولا: شواهد القرآن:

استشهد المصنف بالقرآن الكريم وقراءاته المتواترة والشاذة، وجاءت لأحوال مختلفة، منها قوله تعالىٰ: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢٤] ٱستشهد به علىٰ أن المصدر يوضع موضع فعله، كما ٱستشهد بقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾ [هود: ٤٤] علىٰ جواز فتح اللام في (بلع)، واستشهد بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلۡكُفۡرَ بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [البقرة: ١٠٨] علىٰ أن المعروف في لغة العرب أن الباء مع الإبدال تدخل على المتروك لا على المأتي به.

أما القراءات القرآنية المتواترة فقد ٱستشهد بعدد من قراءات السبعة، فقد ٱستدل بقراءة السبعة علىٰ جواز قراءة القرآن بالهمز

وتركه، ونقل إجماع القراء السبعة وجمهور الناس علىٰ رفع الدال من ﴿الحمد لله﴾ [الفاتحة: ٢].

أما القراءات الشاذة فقد ٱستشهد بعدد منها، منها أنه قرئ شاذًّا (ظِفِر) بكسر الظاء والفاء، ومنها قوله تعالىٰ: ﴿لَا تَأْخُذْ بلَحيتي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾ [طه: ٩٤] بفتح اللام لغة.

ثانيًا: شواهد الحديث:

استشهد بالأحاديث النبوية في أغراض متنوعة، كحديث النبي ﷺ لأنس بن النضر: «**يا أنس كتاب الله القصاص**» في وضع المصدر موضع فعله، ومنها قوله ﷺ: «**لخلوف فم الصائم**» علىٰ جواز إثبات الميم، ومن قوله ﷺ: «**أفضل صلاة المرء طولُ القُنُوتِ**» للدلالة علىٰ أن القنوت يطلق على القيام في الصلاة.

ثالثًا: شواهد الشعر والرجز:

في شرح ابن الملقن وردت شواهد كثيرة من الشعر، وقد جاء معظمها ضمن النصوص التي نقلها عن اللغويين، وبعض هٰذِه الشواهد منسوب وبعضها غير منسوب.

وطريقته في إيراد الشواهد تتلخص بما يلي:

١- يورد البيت كاملاً، وهٰذِه هي السمة الغالبة علىٰ شواهده التي يحتج بها، منها ٱستشهاده بقول الشاعر:

إبهام كفك والوسطىٰ وخنصرها

وبنصر بعد والسباب دونكها

لذكر أسماء أصابع الكف.

٢- يورد أحيانًا شطرًا من البيت يكون فيه الشاهد، كقوله:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله

أورده ابن الملقن واستدل به على وقوع اسم الرحل على متاعه وأثاثه.

رابعًا: شواهد الأمثال والأقوال المأثورة:

استشهد ابن الملقن بالأمثال في مواضع متعددة، طريقته حين يورد المثل يصدره بقوله: من قولهم. وقد يشرح بعض الأمثال شرحًا موجزًا، فيعطيها من التفسير ما يوضح معناها ويفصح عن مغزاها، والدلالة أهم الأغراض التي ٱستشهد لها بالأمثال، وقد ٱستشهد بها أيضًا لبعض المسائل اللغوية الأخرىٰ، وفيما يلي نماذج منها:

قال ابن الملقن: الدرج: التخفيف والإسراع، ومنه المثل: لَيْسَ بِعُشِّكِ فَادْرُجِي، يضرب مثلاً للمطمئن في غير وقته، فيؤمر بالجد والتخفيف.



خامسًا: الظواهر اللغوية في كتاب «الإشارات»

يحوي الكتاب عددًا وافرًا من المسائل والمباحث والقضايا اللغوية التي تتمثل في: الظواهر الصوتية، والظواهر الصرفية، والظواهر المعجمية والدلالية:

أولاً: الظواهر الصوتية:

المثلث[١]: وهو الكلمة التي تدل علىٰ معنًى واحد مع تعاقب الحركات الثلاث- الفتح والضم والكسر- علىٰ فائها أو عينها.

وقد ٱهتم ابن الملقن ببعض الكلمات المثلثة عند اللغويين، فأورد أمثلة متعددة للمثلث المتفق المعنىٰ من الأفعال والأسماء، فمن ذلك: ذكر أنه يقال: (نصف) بتثليث نونه، (مُكْث) بتثليث الميم، (طهر) بتثليث الهاء، وغير ذلك من ألفاظ المثلث.

- **إسكان عين الثلاثي:**

اشتهر بين اللغويين أن حركة عين الثلاثي إذا كانت ضمة أو كسرة فإنها تخفف بإسكانها، وهو لغة تميم يقولون[٢] في عضُد وفخِذ: عضْد وفخْذ.

---

(١) ظاهرة المثلث ألَّف فيها كثير من اللغويين، منهم: قطرب، وابن السيد، والقزاز، وابن مالك، والبعلي، ووصلت مؤلفاتهم تلك إلينا.

(٢) ينظر: «الكتاب» ٤/ ١١٣.

ثانيًا: الظواهر الصرفية:

حوىٰ شرح ابن الملقن كثيرًا من المسائل الصرفية، التي أوردها كما يلي:

- ضبط عين المضارع، وذكر بابه الصرفي:

لم يغفل ابن الملقن حين يذكر ضبط عين الفعل المضارع أن ينص علىٰ بابه الذي يقاس عليه، فقد أشار إلىٰ ذلك في كثير من الأفعال التي فسرها، مثال ذلك: قوله: ينجس فقد ذكر ضبط عينه، وحكى الآختلاف في ذلك، وذكر كذلك: كَمَلَ الشيء يكمُل كمالًا، وغير ذلك من الأفعال.

- **الآشتقاق:**

حظي الآشتقاق باهتمام اللغويين قديمًا وحديثًا وقد ذهبوا في بيان حقيقته مذاهب مختلفة، فمنهم من يرىٰ أن الكلام كله مشتق، ومنهم من يرىٰ أن الكلام كله أصل.

والاشتقاق من سنن العربية التي تنمو به مفرداتها، وتزداد به ثروتها، وقد عرض ابن الملقن في شرحه صورًا مختلفة للاشتقاق نقلها عن اللغويين، واهتم برد الفرع إلى الأصل الذي آشتق منه، والربط بين المعاني والرجوع بها إلىٰ معنًى واحد يجمعها، وله أمثلة كثيرة أذكر منها: قوله: (النصاب) يكون مأخوذًا من (النصب) وهو العلم؛ أي: إنه الحد الذي أُعْلِمَ ونصب لوجوب الزكاة، ومنه النصب: حجارة نصبت وأعلمت للعبادة، أو أُخِذَت من الآرتفاع،

ونصائب الحوض، واحدها: نصب، وهي حجارة تنصب؛ أي: ترفع حول الحوض فكأنه ما ٱرتفع من المال عن الغلة، أو من النصاب، وهو الأصل، ومنه: الرجل ومنصبه؛ أي: أصله، فالمراد به علىٰ هٰذا الأصل الموضوع؛ لأن الزكاة تخرج منه.

وقوله: واختلفوا في معنىٰ (لبيك) واشتقاقها، فقيل: معناها: ٱتجاهي وقصدي إليك، مأخوذ من قولهم: داري تلبّ دارك؛ أي: تواجهها، وقيل: معناها: محبتي لك، مأخوذ من قولهم: ٱمرأة لبة: إذا كانت محبة ولدها عاطفة عليه، وقيل: معناها إخلاصي لك، مأخوذ من قولهم: حب لباب: إذا كان خالصًا محضًا، ومن ذلك: لب الطعام ولبابه، وقيل: معناها: أنا مقيم علىٰ طاعتك وإجابتك، مأخوذ من قولهم: لب الرجل بالمكان وألب: إذا أقام فيه ولزمه.

- **الصيغ**:

شمل شرح ابن الملقن صيغًا كثيرة، جاءت على النحو التالي:

١- المصادر:

حرص ابن الملقن علىٰ تتبع مصادر بعض الأفعال، فأورد لها أكثر من مصدر مع نسبتها إلىٰ من ذكرها من اللغويين، كقوله: تقول: حَدَثَ -بفتح الدال- حُدُوثًا وحَدَاثةً.

وإذا كان ثمة أحكام وقواعد تتعلق بالمصادر فإنه يستطرد بذكرها، ويحرص علىٰ إيرادها، كقوله: المصدر لا يشتق من المصدر، وكقوله: المصدر يجوز حذف فاعله تارة، وحذف مفعوله أخرى.

٢- اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة:

نبه ابن الملقن في أكثر الأفعال التي شرحها علىٰ صيغة ٱسم الفاعل، واسم المفعول، وأحيانًا يذكر صيغ المبالغة.

٣- فعل وأفعل:

لقيت صيغتا فعل وأفعل ٱهتمامًا كبيرًا من اللغويين، حيث ألفت فيها الرسائل والكتب[١].

وقد تتبع ابن الملقن صيغتي فعل وأفعل في كثير من الأفعال التي أوردها في شرحه، ومنها: نويت وأنويت، سفر وأسفر، غاث وأغاث.

٤- التأنيث والتذكير:

تناول اللغويون والنحاة ظاهرة التذكير والتأنيث بالبحث والتأليف، وقد ذكر ابن الملقن في شرحه هٰذِه الظاهرة، منها علىٰ سبيل المثال: والهدىٰ مذكر.

قال الواحدي: وزعم الأخفش أن من العرب من يؤنثه.

وقوله: السَّبِيلُ: الطريق، ويُذَكَّران ويُؤَنَّثان، وقوله: العَضُدُ: مُؤَنَّثة وتذكَّر، وغير ذلك.

٥- المقصور والممدود:

نبه ابن الملقن علىٰ ما يكون في بعض الألفاظ من مدٍّ أو قصرٍ، أو كليهما، مثال ذلك قوله: الماء: يمد ويقصر، وقوله: الشِّرَاءُ: يُمدّ

---

(١) ألف فيها قطرب والفراء، وأبو عبيدة، والأصمعي، وأبو زيد الأنصاري، وأبو عبيد ، والزجاج، وابن درستويه، وأبو علي القالي، والجواليقي، وغيرهم.

ويُقْصَر، لغتان مشهورتان، فمن مد كتبه بالألف، ومن قصر كَتَبَه بالياء، وغير ذلك كثير.

ثالثًا: الظواهر المعجمية الدلالية:

شرح ابن الملقن غني بالظواهر الدلالية لتضيف إلىٰ هٰذا الشرح قيمة لا تقل شأنًا عن قيمة المصنفات اللغوية في هٰذا الباب، فهو بمثابة معجم لغوي جمع عددًا من ألفاظ اللغة تحت مسميات مختلفة يمكن عرضها على النحو التالي:

١- الترادف:

ويراد به توارد عدة كلمات علىٰ معنًى واحد، وقد أثارت هٰذِه الظاهرة قديمًا وحديثًا ٱهتمام اللغويين بها، وقد كان من عناية القدماء بها أن خصوها بالتأليف؛ حيث جمعوا الألفاظ الدالة علىٰ معنى واحد في كتاب، وأطلقوا عليها تسميات متعددة، مثل: ما ٱختلف لفظه واتفق معناه، ٱختلاف المباني واتفاق المعاني، وغيرها.

أما ابن الملقن فيبدو من خلال عرضه لأمثلة الترادف التي حواها شرحه، ونقلها عن اللغويين المتقدمين، أنه يؤمن بالترادف بمفهومه العام، وهو أن الألفاظ إذا تقاربت معانيها فهي مترادفة؛ لهٰذا ساق الأمثلة سوقًا، وأرسلها إرسالًا، كما وردت عند من نقل عنهم، كقوله: الحَرِيرُ: قال أبو هلال العسكري: ويُقالُ له: الدِّمَقْسُ والسَّرَقُ والسِّيَرَاءُ، وغير ذلك من ألفاظ كالموت والخمر، والحيض.

٢- المشترك اللفظي:

وهو أن يكون للكلمة الواحدة عدة معان مختلفة، وقد نص ابن الملقن أثناء تفسيره لبعض الألفاظ علىٰ تعدد معانيها ونبه علىٰ أنها من المشترك اللفظي، ومن الألفاظ التي ذكرها:

والبِرُّ في قوله تعالىٰ: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ﴾: الطاعة والعمل الصالح، والبِرُّ: الصدق، والبِرُّ: ولد الثعلب، والبِرُّ: سَوْق الغنم، والفؤاد أيضًا.

٣- الأضداد:

هو أن يدل اللفظ علىٰ عدة معان مختلفة متناقضة، وقد ورد في شرح ابن الملقن أمثلة للأضداد، منها قوله: وفي «الحاوي» للماوردي: أن (التهجد) من الأضداد، يقال: تهجد إذا سهر، وتهجد إذا نام، وكذلك قال الجوهري: هَجَدَ وتَهَجَّدَ؛ أي: نام ليلاً، وهَجَدَ وتَهَجَّدَ؛ أي: سهر، وهو من الأضداد.

وقوله: يُقال: شَرَيْتُ الشيءَ أَشْرِيهِ: إذا بِعْتَهُ وإذا ٱشْتَرَيْتَهُ، وهو من الأضداد.

٤- الفروق اللغوية:

اعتبر اللغويون من اللحن الدلالي ٱستعمال كلمة في موضع كلمة أخرىٰ تتقارب معها في المعنىٰ، فالكلمات مهما تقاربت معانيها توجد بينها فروق دقيقة، كما قال ابن الأعرابي: " كل حرفين أوقعتهما العرب علىٰ معنًى واحد في كل واحد منهما معنًى ليس في صاحبه "[١].

(١) ٱنظر: «الأضداد» لابن الأنباري ص ٧.

فمن أجل ذلك ألف اللغويون كتبًا، وصنفوا أبوابًا في الفروق اللغوية، كما فعل ابن قتيبة في «أدب الكاتب»؛ حيث أفرد لها بابًا سماه: «باب ما يضعه الناس في غير موضعه، كما خصها أبو هلال العسكري بكتاب مستقل.

وفي شرح ابن الملقن تطالعنا ألفاظ وقف عندها، ناقلًا عن اللغويين ما ذكروه فيها من فروق، وربما جعل تلك الفروق وسيلة مفاضلة يرجح بها بين المعاني التي يوردها عن اللغويين في تفسير اللفظ، ومن أمثلة ذلك:

الحَمْدُ: هو الثناء على المحمود بجميل صفاته وأفعاله، سَواء كان في مقابلة نعمة أم لا، والشُّكر: الثناء عليه بإنعامه على الشاكر، سَواء كان قولاً أو فعلاً، ونقيض الحمد: الذَّم، ونقيض الشكر: الكفر.

وقوله: والفرق بين العَفْوِ والغُفْران أن الغُفْران ستر لا يقع معه عقاب، والعفو إنما يكون بعد وجود عذاب وعقاب.

وذكر غير ذلك من فروق بين الجواد والسخي، والواحد والأحد، والرسول والنبي، والإيجاز والاختصار، والظبة والضبة، والنضخ والنضح، والظل والفيء، ووسَط ووسْط.

قيمة الكتاب: "مزاياه- والمآخذ على المؤلف"

أولًا: المزايا:

اكتسب شرح ابن الملقن شهرة بين العلماء، ونال مكانة رفيعة؛ لأنه تفرد بمزايا عديدة، وخصائص كثيرة، من أبرزها:

١- كثرة النقول في الكتاب عن مصادر لغوية مفقودة، مثل: «موعب اللغة» لابن التياني، و«واعي اللغة» لأبي محمد عبد الحق الأزدي، و«جامع اللغة» للقزاز، وكتاب «السماء والعالم» لمحمد بن أبان، و«تقويم المفسد» لأبي حاتم السجستاني، و«النوادر» ليونس واللحياني وابن الأعرابي، وغيرها.

٢- لم يقتصر علىٰ شرح اللفظة والوقوف عندها، بل تعداها إلىٰ ذكر فوائد صوتية وصرفية، ودلالية في مشتقات الكلمة التي يفسرها.

٣- صحة النصوص التي يتضمنها هٰذا الكتاب، وهٰذا يعود إلى التزام المصنف بمذهب المدقق، الذي يتحرى الصدق والأمانة فيما يورده.

٤- كثرة الشواهد، وهي مختلفة المناحي؛ حيث ٱستدل بالقرآن الكريم، وقراءاته المتواترة والشاذة، كما أكثر من الٱستشهاد بالأحاديث.

٥- ضم الشرح جملة من النوادر التي أشار إليها الشارح ونبه عليها.

٦- من مزاياه الشمول والاستيعاب، فهو يمثل خلاصة جهد

العلماء الذين تناولوا «المنهاج» بالشرح والتحليل حتىٰ عصر المؤلف.

ثانيًا: المآخذ:

١- الاستطراد بذكر المصادر وأصحابها حين يورد رأيًا، أو يفسر عبارة، وهي سمة للمؤلف نجدها في أكثر مصنفاته التي وصلتنا، وهٰذا إن كان محمودًا في توثيق ما ينقله، لكنه يورث الملل والسأم، ويضخم العمل.

٢- تصرفه أحيانًا في بعض النصوص التي ينقلها من الكتب.

٣- كان نقله أحيانًا ملبسًا لا يفي بالمعنىٰ، وذلك بغية الاختصار في بعض الأحيان.

٤- كان ينقل نصوصًا كاملة من بعض الكتب ويشير إلىٰ جزء منها فقط وينسبه إلى المؤلف، ونجد من خلال التوثيق أن باقي النص لنفس المؤلف، كنقله من كتاب «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي، ويرجع بعضا منها إلى المؤلف، ويترك باقي النص كأنه لم ينقله منه.

الإشارات وشروح المنهاج الأخرى

تضافرت علىٰ كتاب المنهاج للإمام النووي الخواطر، وتداولته أيدي علماء الإسلام، فقد ٱعتنىٰ به الكثير، شرحًا واختصارًا، وممن عني بشرحه:

الإمام العلامة أحمد بن العماد الأقفهسي (ت: ٨٠٨هـ) في «البحر العجاج إلىٰ شرح المنهاج».

الإمام العلامة محمد بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) في «الديباج في توضيح المنهاج».

الإمام القدوة سراج الدين عمر بن رسلان البُلقيني (ت: ٨٠٥هـ) في «تصحيح المنهاج».

والإمام السيوطي (ت: ٩١١هـ) في «درّ التاج في إعراب مشكل المنهاج»[١].

الإمام العلامة بدر الدين محمد بن فخر الدين الأبار المارديني في «البحر المواج»، وهو في أربعة عشر مجلدًا.

الإمام العلامة الحجة جمال الدين محمد بن موسى الدَّميري (٨٠٨ هـ) في «النجم الوهاج في شرح المنهاج» أربعة مجلدات.

الشيخ الإمام العلامة تقي الدين أبو بكر بن أحمد ابن قاضي شهبة

---

(١) ٱنظر: «الدرر الكامنة» ٣/ ٣٩٧، «معجم المؤلفين» ٣/ ١٧٤ (١٢٤٧٤).

رحمه الله تعالىٰ[١].

ولده العلامة بدر الدين أبو الفضل محمد بن أبي بكر المعروف بابن شهبة الأسدي في شرحين: أحدهما: «بداية المحتاج إلىٰ شرح المنهاج»، والآخر: «إرشاد المحتاج إلىٰ شرح المنهاج».

الإمام العلامة شيخ الإسلام أبو الفضل محمد بن عبد الله ابن قاضي عجلون في «هادي الراغبين إلىٰ شرح منهاج الطالبين».

الإمام العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي في «تحفة المحتاج بشرح المنهاج».

الإمام العلامة جمال الدين محمد بن أحمد الرملي في «نهاية المحتاج إلىٰ شرح المنهاج».

الإمام العلامة الخطيب محمد الشربيني في «مغني المحتاج إلىٰ معرفة معاني ألفاظ المنهاج»، وهٰذِه الثلاثة الشروح كلٌّ شرح في أربعة مجلدات ضخمة.

الإمام العلامة جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت: ٨٦٤هـ) في «كنز الراغبين شرح منهاج الطالبين».

الإمام العلامة القدوة شهاب الدين أحمد بن حمدان الأذرعي (ت: ٧٨٣).

الإمام العلامة تقيُّ الدين علي بن عبد الكافي السبكي في «الابتهاج في شرح المنهاج».

---

(١) ٱنظر: «كشف الظنون» ٢/ ١٨٧٦، «شذرات الذهب» ٧/ ١٨٧ .

الإمام العلامة جمال الدين عبد الرحيم بن حسن الإسنوي.

الإمام العلامة الحجة بدر الدين فرج بن محمّد الأردبيلي رحمه الله تعالىٰ.

شيخ الإسلام وقاضي الأنام زكريا بن محمد الأنصاري رحمه الله تعالىٰ.

والسيد محمد بن أحمد عبد الباري الأهدل في «إعانة المحتاج إلىٰ شرح المنهاج»، شرع فيه إلى الطلاق ومات رحمه الله تعالىٰ قبل إتمامه.

وغير من ذكر ممّن شرحه كثير؛ فمنهم من شرح وأجاد، ومنهم من شرح ولم يف بالمراد، وقد توارد الأئمة الأعلام بالحواشي العظيمة والفوائد العزيزة على الشروح المذكورة، ونقحوا مسائله ووضحوا فوائده، فنسأل الله أن يثيبهم خيرًا، ويحشرنا في زمرتهم يوم القيامة، إنه علىٰ ما يشاء قدير وبالإجابة جدير.

وراجع مقدمتنا لكتاب «عمدة المحتاج إلىٰ شرح المنهاج».



النسخ المعتمدة في التحقيق

اعتمدنا في تحقيق الكتاب علىٰ ثلاث نسخ خطية:

الأولىٰ: نسخة مكتبة البلدية بالإسكندرية رقم (٢٢٩٤)

عدد أوراقها **١٨٠** ورقة.

عدد الأسطر: **٢٣** سطرًا.

تاريخ النسخ: في حياة المؤلف.

الخط: نسخ ٱعتيادي.

المقاس: **١٩**×٢٦

وجعلناها الأصل، وكتبت في عصر المؤلف وعليها خطه، ورمزنا لها بالرمز (ص).

الثانية: نسخة دار الكتب المصرية: تحت رقم حفظ ٣٥٧ لغة طلعت.

عدد الأوراق: **١٨٧** ورقة.

الخط: نسخ ٱعتيادي.

عدد الأسطر: **٢٣** سطرًا.

تاريخ الناسخ: غير معروف.

الناسخ: غير معروف.

ورمزنا لها بالرمز (أ).

الثالثة: نسخة أخرىٰ بدار الكتب المصرية: تحت رقم حفظ ١٨٣٨ فقه شافعي.

عدد الأوراق: **١١٠** ورقة.

تاريخ النسخ: غير معروف.

الناسخ: غير معروف.

الخط: نسخ اعتيادي.

عدد الأسطر: **٢٣** سطرًا.

المقاس: **١٧×٢٢**.

ورمزنا لها بالرمز (ب).

والنسخة مقابلة وعليها تصويبات في الهامش.

منهج التحقيق

- تم نسخ المخطوط، ثم تمت مقابلة المنسوخ على النسخ الخطية.

واتبعنا لذلك المنهج الآتي:

- نسقنا فقرات الكتاب ووضعت علامات الترقيم.
- قابلنا المواطن المشكلة مرة ثانية على النسخ الأصلية.
- عزونا الآيات القرآنية من المصحف الشريف.
- خرجنا أحاديث الكتاب من أصولها.

- قمنا بعزو تراجم الرجال إلىٰ مصادرها.

- قمنا بتوثيق نقول المصنف من الكتب المطبوعة.

- أثبتنا الفروق الجوهرية بين النسخ الخطية، ونبهنا عليها في الحاشية.

- ٱجتهدنا في ٱختيار الصواب عند ٱختلاف النسخ.

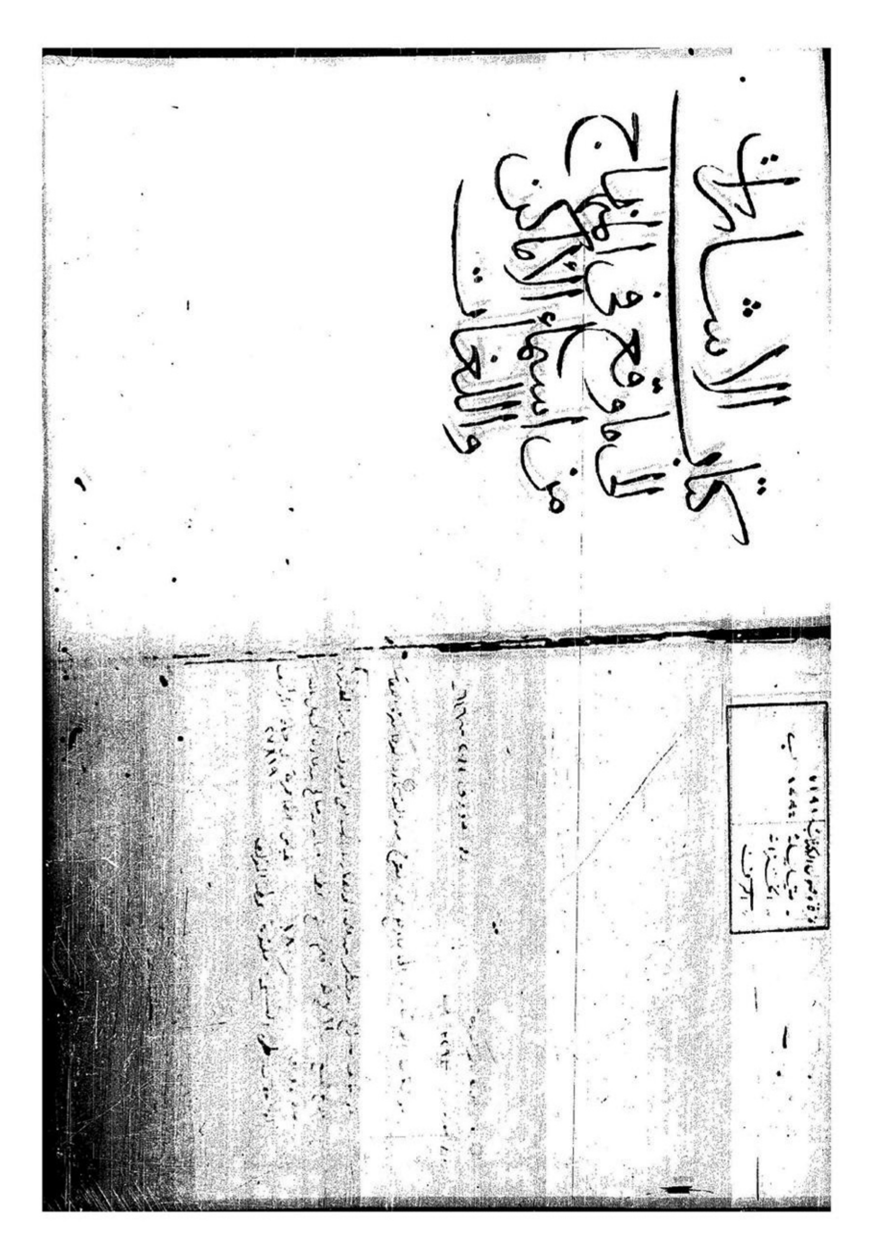
- ضبطنا الكلمات المشكلة والألفاظ الغريبة.

- قمنا بعمل فهارس علمية للكتاب.



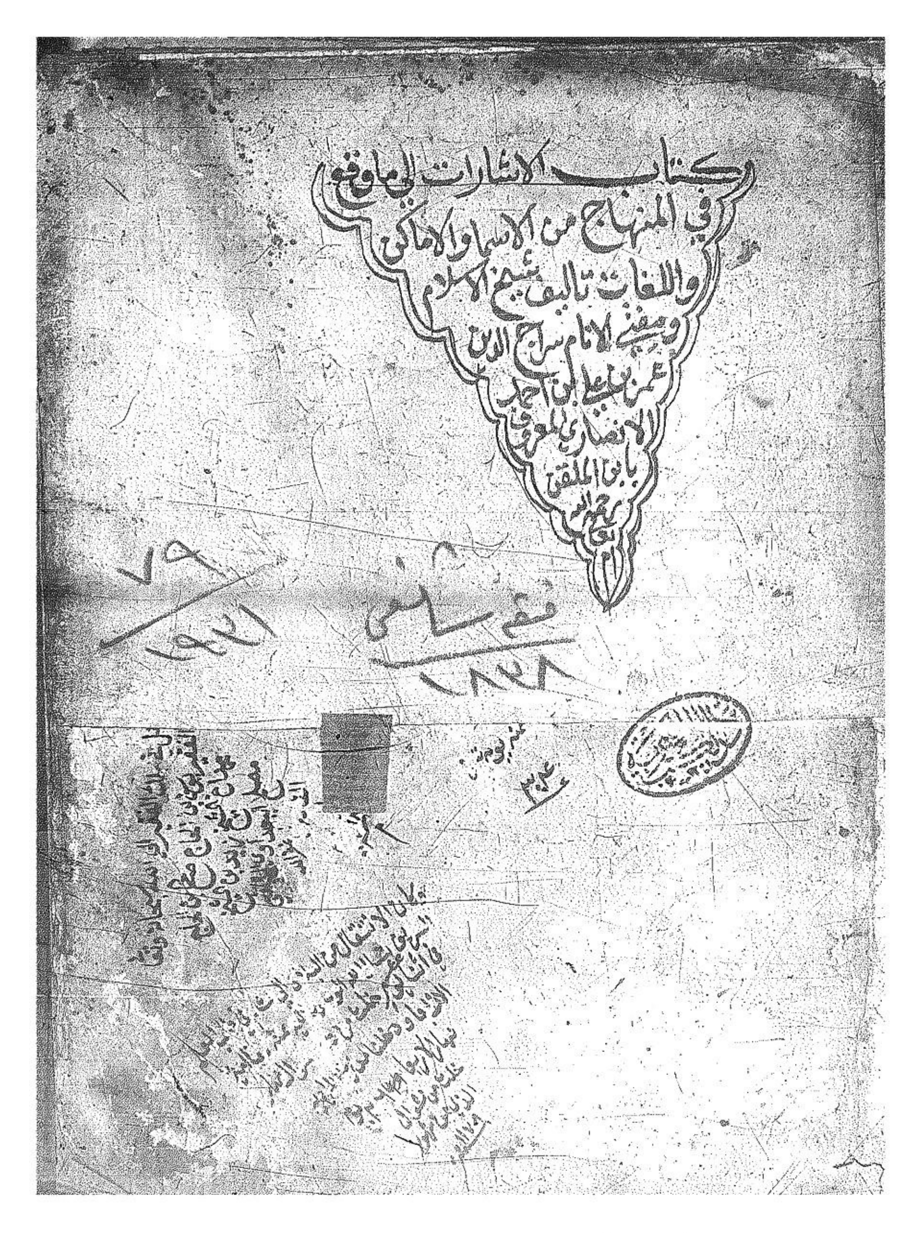
نَمَاذِج مِنَ النُّسَخِ الخَطِّيَّة





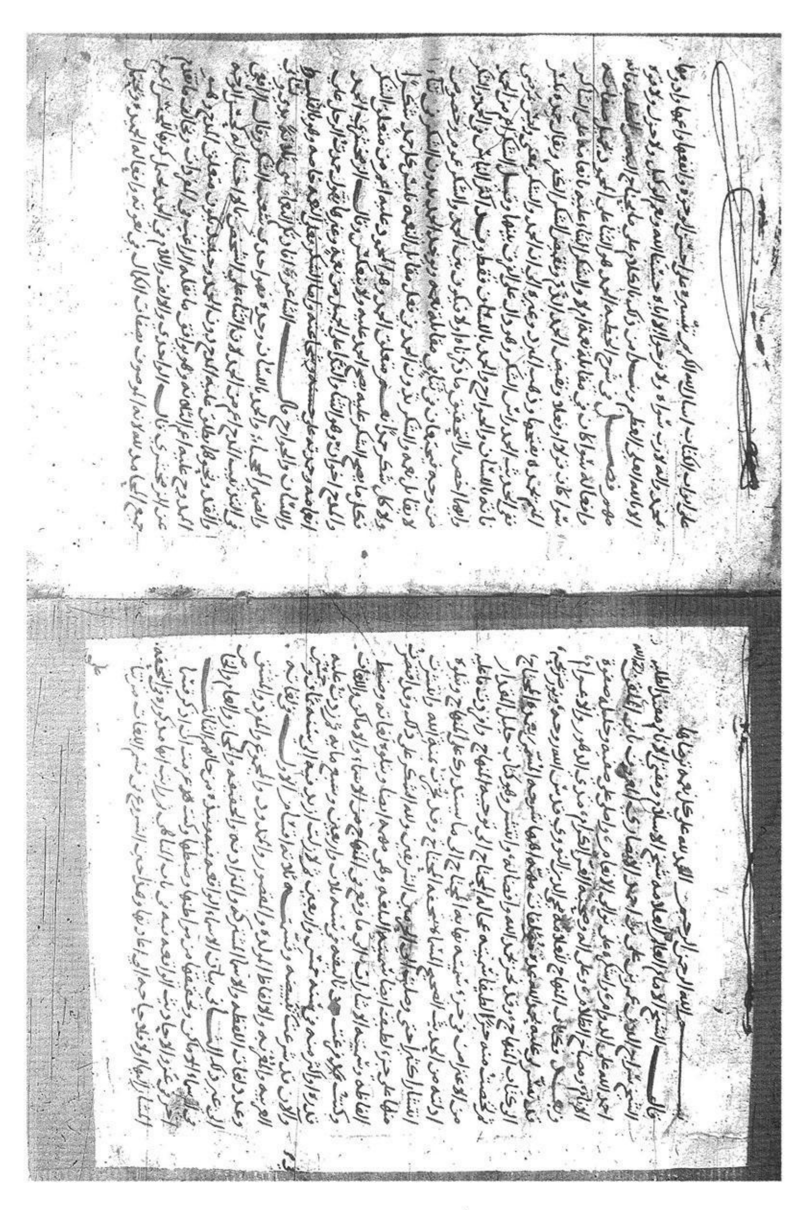
ظهرية النسخة (ص) المكتبة البلدية بالأسكندرية

بداية النسخة (ص)

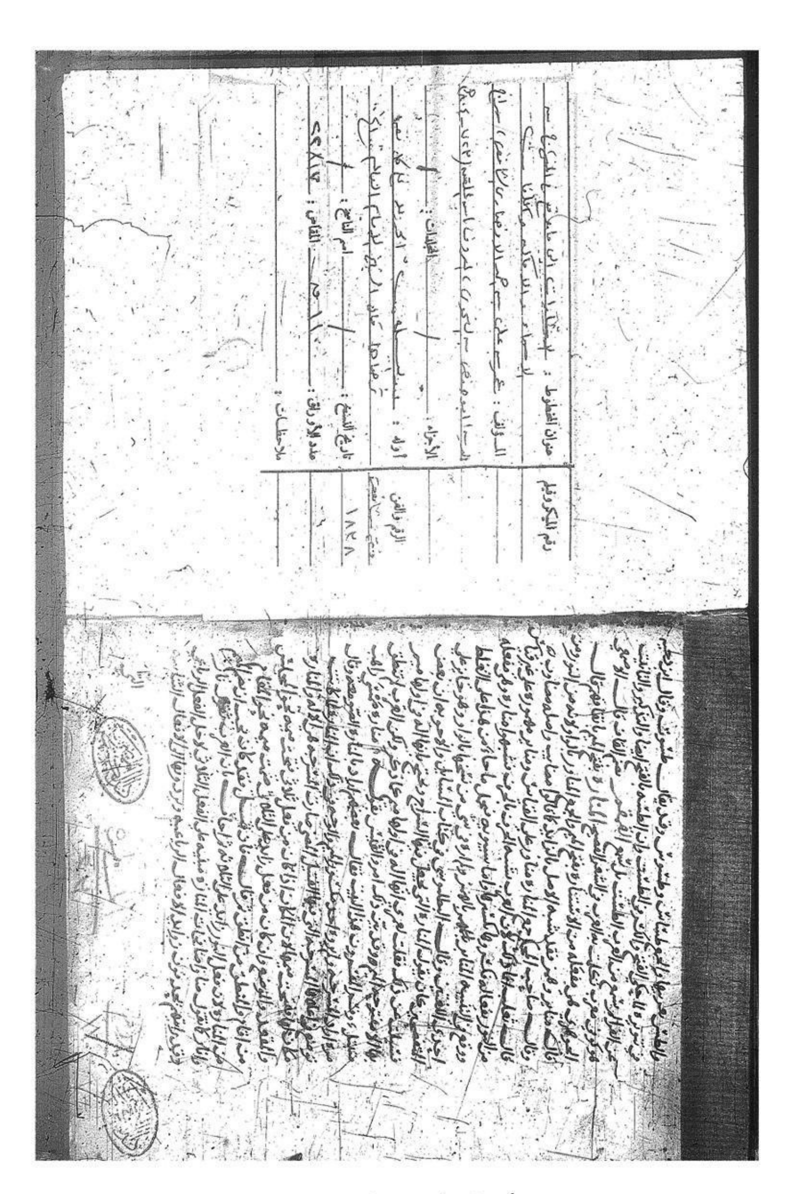


كتاب الاشارات الى ما وقع
في المنهاج من الاسما والاماكن
واللغات تاليف شيخ الاسلام
ومفتي الانام سراج الدين
عمر بن علي بن احمد
الانصاري المعروف
بابن الملقن
رحمه الله
تعالى

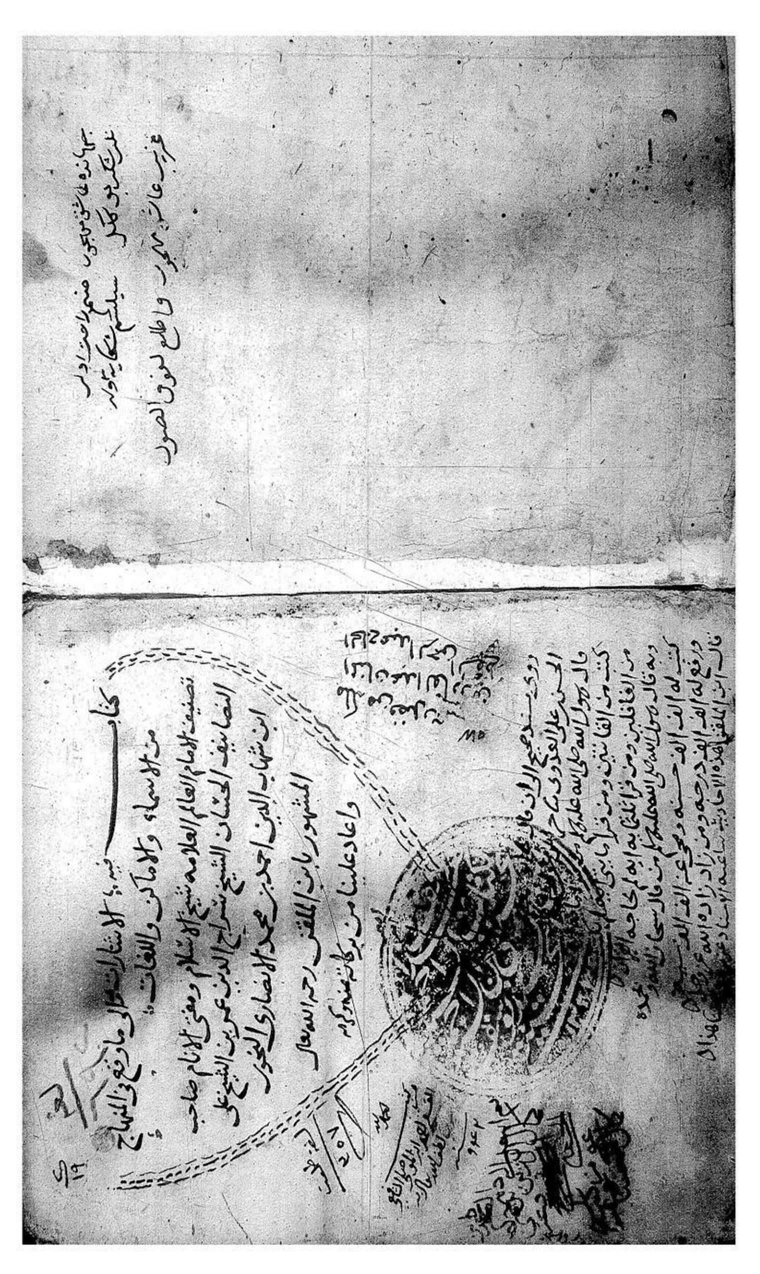
ظهرية النسخة (ب) دار الكتب المصرية



بداية النسخة (ب)

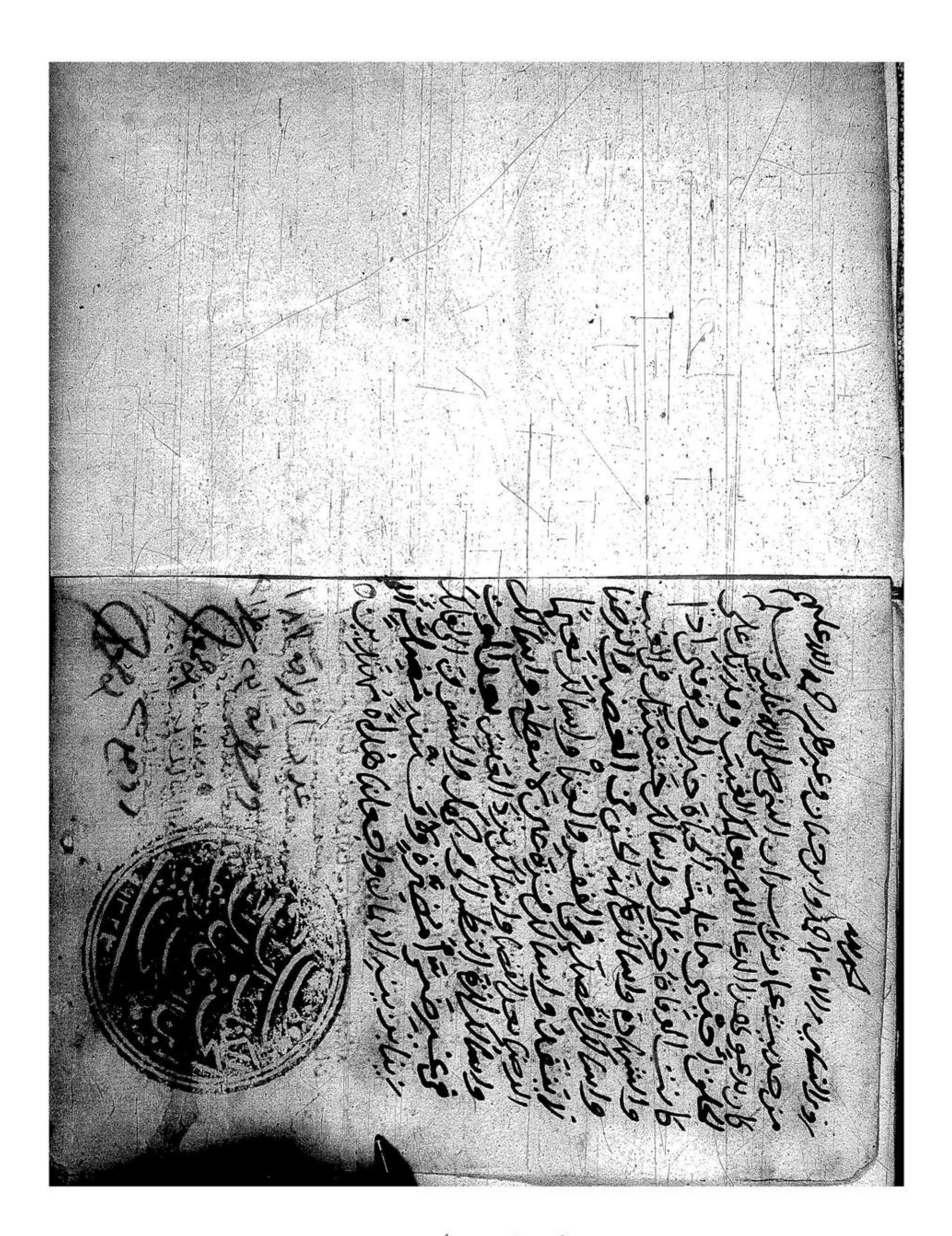


نهاية النسخة (ب)



ظهرية النسخة (أ) دار الكتب المصرية

بداية النسخة (أ)



نهاية النسخة (أ)

أول كتاب الصيام من قِسم اللغات



الإشارات

إلى ما وقع في المنهاج

من الأسماء والأماكن واللغات

تأليف
عمر بن أبي الحسن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي
ابن الملقن
٧٢٣-٨٠٤هـ

النص المحقق



﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾

رب يسر[1]. أحمد الله على الدَّوام، وأشكره علىٰ توالي الإنعام، وأصلي علىٰ صفيّه وخليله، صفوة الأنام ومصباح الظلام، وعلىٰ آله وصَحبه[2] الغر الكرام، مدى الدُّهور والأعوام.

وبعد، فكتاب «المنهاج» للعلامة محيي الدين النووي[3]- قدَّس الله روحه، ونوَّر ضريحه- قد تيسر لي عليه- بحمد الله- عدَّة مؤلفات مهمة، أهمها: شرحه المسمىٰ بـ«عمدة المحتاج إلىٰ كتاب المنهاج»، وقد نجز بحمد الله وإفضاله وانتشر، وهو كتابٌ جليلُ المقدار، ثم لخصتُ منه جزءًا لطيفًا سمَّيته: «عجالة المحتاج إلىٰ

(١) في (أ) بعد البسملة: وبه ثقتي، وفي (ب) بعد البسملة: الحمد لله علىٰ كل نعمة ترضاها، قال الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام ومفتي الأنام مفيد الطلبة الشيخ سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري المعروف بابن الملقن رحمه الله.

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) النووي: أبو زكريا يحيىٰ بن شرف الخزامي الشافعي، ولد في المحرم سنة (٦٣١هـ-١٢٣٣م) في (نوا) من قرىٰ حوران بسورية، وإليها نسبته، تعلم في دمشق، وعاش بها، كان علامة بالفقه والحديث، إماما ورعا، حافظا متقنا، له مصنفات جليلة، منها: «المجموع»، و«المنهاج»، و«شرح صحيح مسلم»، و«رياض الصالحين»، و«الدقائق»، «الروضة»، وغيرها كثير. توفي ليلة الأربعاء رابع عشر من شهر رجب عام (٦٧٦هـ-١٢٧٧م).

توجيه المنهاج» وأفردت ما عليه من الاعتراض في جزء سميته: «نهاية المحتاج إلىٰ ما يستدرك على المنهاج»، ويتلوه أدلتهُ من الحديث الصحيح المسماة بـ: «تحفة المحتاج»، وقد نجزت بمنة[١] الله وانتشرت ٱنتشارًا كثيرًا حتَّىٰ وصلت إلى الحرمين الشريفين، ولله الشكر علىٰ ذلك. وقد ٱقتصرتُ منها علىٰ جزءٍ لطيف أيضًا سميَّته: «البلغة» وهي مُهمة أيضًا، ويتلوهُ لغاته وضبطُ ألفاظه، وسميتُه: «الإشارات إلىٰ ما وقع في المنهاج من الأسماء والأماكن واللغات» وكنت فرغتُ من تأليفه في سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة، ثم زدت عليه قدره أو أكثر منه في سنة خمسٍ وأربعين، ثم لا زلتُ أزيد فيه إلىٰ سنة ثمان وخمسين، والآن قد شرعت في تبييضه، **وقسمته ثلاثة أقسام**:

الأول: في لغاته العربية والمعربة، والألفاظ المولدة، والمقصور والممدود، والمجموع والمفرد والمشتق، وعدد[٢] لغات اللفظة، والأسماء المشتركة والمترادفة، والحقيقة والمجاز، والعام والخاص، إلىٰ غير ذلك.

الثاني: بيانُ الأسماء الواقعة فيه ونبذة من حالهم.

انظر: «تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٤٧٠، «طبقات الإسنوي» ٢/ ٤٧٦، «البداية والنهاية» ١٣/ ٣٢٢-٣٢٣، «طبقات ابن قاضي شهبة» ٢/ ١٥٣-١٥٨، «كشف الظنون» ١/ ٥٩، «شذرات الذهب» ٥/ ٣٥٤-٣٥٦.

(١) من (أ)، وفي الأصل، (ب): منة.

(٢) في (أ): وعد.

الثالث: في أسماء الأماكن وتحقيقها من مواطنها، وضبطها، وكنت عزمتُ أن أذكر قسمًا آخر في عزو الأحاديث الواقعة فيه في باب المناهي، ثم رأيت أنها مذكورة في «التحفة» المشار إليها أولاً، فلا حاجة إلىٰ إعادتها، وهٰذا حين الشروع في قسم اللُّغات مرتبًا علىٰ أبواب الكتاب. أسأل الله الكريم تيسيره علىٰ أحسن الوجوه، وأنفعها وأعمها وأدومها، بمحمد وآله[١] لا رب سواهُ، ولا نرجو إلا إياهُ، حسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ونبدأ من ذلك بالكلام علىٰ [٣أ] ما يحتاج[٢] إليه من الخطبة، فإنَّه مهم.



---

(١) التوسل بالنبي ﷺ وهو ميت محرم على الراجح من قولي العلماء، وانظر في ذلك «رسالة الشرك ومظاهره» تأليف مبارك بن محمد الميلي، نشر دار الراية بالرياض (ص ٣١٤) وما بعدها.

(٢) في (أ): نحتاج.

فصل: في شرح الخطبة

الحَمْدُ: هو الثناء على المحمود بجميل صفاته وأفعاله، سَواء كان في مقابلة نعمة أم لا، والشُّكر: الثناء عليه بإنعامه على الشاكر، سَواء كان قولاً أو فعلاً، ونقيض الحمد الذَّم، ونقيض الشكر الكفر، ويقالُ: حَمِدَهُ بكسر الميم يَحْمَدُهُ بفتحها، وذهب المبرد وغيره إلىٰ أنَّ الحمد والشكر بمعنًى[(١)]، وليس بمرضي؛ ففي الحديث: « **الحمد رأس الشكر** »[(٢)]، وهو دال على الفرق بينهما، وقيل: الشكر أعمُّ من الحمد؛ فإنَّه باللِّسان والجوارح، والحمد باللسان فقط.

وقد أكثر النَّاسُ في الحمد والشكر وأيُّهما أخص، والتحقيق ما ذكرناه أولاً، فيكون بين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجهٍ،

---

(١) ٱنظر: «الكامل في اللغة والأدب» ١/ ٢٧٦ لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: نعيم زرزور، وتغاريد بيضون، الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، وذهب إلىٰ ذلك الطبري ٱنظر: «جامع البيان في تأويل القرآن» ١/ ٩٠ لابن جرير الطبري توفي (٣١٠هـ)، مطبعة مصطفى البابي، الطبعة الثالثة (١٩٦٨م).

(٢) رواه معمر في «جامعه» برواية عبد الرزاق ١٠/ ٤٢٤ (١٩٥٧٤) باب شكر الطعام، ومن طريقه البيهقي في«الشعب»٤/ ٩٦-٩٧ (٤٣٩٥) باب في تعديد نعم الله ﷻ، والبغوي في «شرح السنة» ٥/ ٥٠ (١٢٧١) كتاب الدعوات، باب ثواب التحميد، عن قتادة، عن عبد الله بن عمرو مرفوعًا. وضعفه الألباني في «الضعيفة» (١٣٧٢)، وانظر: «فيض القدير» ٣/ ٥٥٥، ووقع في مطبوع «جامع معمر»: (عن عبد الله بن عمر) بدلاً من (عبد الله بن عمرو).

فيجتمعان في ثناءٍ في مقابلة نعمةٍ، ويوجد الحمد بدون الشكر في ثناءٍ لا يقابل نعمةً، والشكر بدون الحمد في فعلٍ مقابل النِّعمة؛ فليس كل حمد شكرًا، ولا كل شكرٍ حمدًا.

نعم متعلق الحمد وهو المحمود عليه أعمُّ من متعلق الشكر، فكل ما يصحُّ الشكر عليه يصح الحمد عليه، ولا ينعكس[(١)].

وقال الزمخشري[(٢)]: الحمد والمدح أخوان، وهو الثناء والنِّداءُ

---

(١) ٱنظر: «زاد المسير في علم التفسير» ١/ ١١ لأبي الفرج ابن الجوزي توفي (٥٩٧ هـ) المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة (١٩٨٧م). «اللسان» (شكر) ٤/ ٢٣٠٥ لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، الناشر: دار المعارف. «المصباح المنير» للفيومي (حمد) ص ٥٨، مكتبة لبنان.

(٢) الزمخشري: هو محمود بن عمر بن محمد بن عمر، أبو القاسم الزمخشري الخوارزمي، النحوي اللغوي المتكلم صاحب التفسير المشهور «الكشاف» يلقب بـ «جار الله»؛ لأنه جاور بمكة زمانًا، ولد في شهر رجب سنة سبع وستين وأربعمائة بزمخشر، وهي قرية من قُرىٰ خوارزم. وقدم بغداد، وسمع من: أبي الخطاب بن البطر وغيره. وحدَّث، وأجاز لأبي طاهر السِّلفي ولزينب المشعرية وغيرهما.

كان داعية إلى الٱعتزال، وله تصانيف عديدة منها «الكشاف»، و«الفائق في غريب الحديث»، و«أساس البلاغة»، و«ربيع الأبرار وفصوص الأخبار» وكانت وفاته في ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة.

انظر: «الأنساب» ٦/ ٢٩٧، ٢٩٨، «ميزان الٱعتدال» ٤/ ٧٨، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ١٥١- ١٥٦، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ، ١٤٠٥هـ، «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات ٥٢١- ٥٤٠/ ص ٤٨٦)، «النجوم الزاهرة» ٥/ ٢٧٤، «الأعلام» ٨/ ٥٥.

على الجميل من نعمة وغيرها، تقول: حَمَدْتُ الرجلَ علىٰ إنعامِهِ، وحمدته علىٰ حسَبِه[(١)] وشجاعته، وأما الشكر فعلى النعمة خاصة، وهو بالقلب واللسان والجوارح.

قال الشاعر:

أَفَـادَتْـكُـمُ الـنَّـعْـمَـاءُ مـنِّـي ثـلاثـةً

يَـدِي ولِـسَـانـي والـضَّـمِـيـرَ الـمُـحَـجَّـبَـا

والحمد باللسان وحده، فهو إحدىٰ شُعَب الشكر[(٢)].

وقال الرافعي[(٣)] في «التذنيب»: المدح أعم من الحمد؛ لأنَّ الثناء على الشخص بما لا ٱختيار له كحُسْن الوجه والقد ونحوهما يطلق عليه المدح دون الحمد، وحينئذٍ يكون متعلق المدح -وهو الممدوح عليه-

---

(١) من «الكشاف»، وفي النسخ الثلاث: حسنه.

(٢) «الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» ١/ ١٥، ١٦، تحقيق يوسف الحمادي، مكتبة مصر.

(٣) الرافعي: هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل، أبو القاسم الرافعي القزويني الشافعي، صاحب «الشرح الكبير» وهو شرح الوجيز لم يشرح «الوجيز» مثله، وصنف تفسيرًا للقرآن، وشرحًا لمسند الشافعي، وكان من الصالحين المتمكنين، ويظهر عليه ٱعتناء قوي بالحديث ومتونه في شرح «المسند» توفي سنة (٦٢٣هـ).

انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٢٦٤، ٢٦٥، «سير أعلام النبلاء» ٢٢/ ٢٥٢- ٢٥٥، «تاريخ الإسلام» (وفيات ٦٢١- ٦٣٠، ص ١٥٧)، «الوافي بالوفيات» ١٩/ ٩٢، ٩٣، «طبقات المفسرين» للداودي ٢/ ٣٣٥، ٣٣٦، «كشف الظنون» ١/ ٣٩٤.

أعمَّ الثلاثة، وهو يوافق ما نقله الراغب في «المفردات»[(١)]، ويخالف ما تقدم عن الزمخشري[(٢)].

قال الواحدي[(٣)]: والألف واللام في الحمد يحتمل كونها للجنس.

---

(١) «مفردات ألفاظ القرآن» ص١٣١. للراغب الأصفهاني، تحقيق/ صفوان عدنان داودي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة **٢٠٠٢**م.

(٢) وقال الرازي: ٱعلم أن المدح أعم من الحمد، والحمد أعم من الشكر. أما بيان أن المدح أعم من الحمد؛ فلأن المدح يحصل للعاقل ولغير العاقل، ألا ترىٰ أنه كما يحسن مدح الرجل العاقل علىٰ أنواع فضائله، فكذلك قد يمدح اللؤلؤ لحسن شكله ولطافة خلقته، وأما الحمد فإنه لا يحصل إلا للفاعل المختار علىٰ ما يصدر منه من الإنعام والإحسان؛ فثبت أن المدح أعم من الحمد.
وأما بيان أن الحمد أعم من الشكر؛ فلأن الحمد عبارة عن تعظيم الفاعل لأجل ما صدر عنه من الإنعام، سواء كان ذلك الإنعام واصلًا إليك أو إلىٰ غيرك، وأما الشكر فهو عبارة عن تعظيمه لأجل إنعام وصل إليك وحصل عندك، فثبت بما ذكرنا أن المدح أعم من الحمد، وهو أعم من الشكر. ٱنظر: «التفسير الكبير» ١٢/ ١٤٢ للرازي، ت: ٦٠٧هـ، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة.

(٣) الواحدي: هو علي بن أحمد بن محمد بن علي أبو الحسن الواحدي النيسابوري، أصله من «ساوة» بين الري وهمذان، كان واحد عصره في التفسير، لازم أبا إسحاق الثعلبي المفسر وأخذ عنه، وأخذ العربية عن أبي الحسن القهندزي، ودأب في العلوم، صنف التفاسير الثلاثة «البسيط»، و«الوسيط»، و «الوجيز»، وبهذه الأسماء سمّى الغزالي كتبه الثلاثة في الفقه، وصنف «أسباب النزول»، و«التحبير في شرح أسماء الله الحسنىٰ»، و«شرح ديوان المتنبي»، وغير ذلك.
تصدر للإفادة والتدريس مدة، توفي بنيسابور في جمادى الآخرة سنة ثمان وستين وأربعمائة.
انظر: «الكامل في التاريخ» ١٠/ ١٠١، «إنباه الرواة» ٢/ ٢٢٣- ٢٢٥، «وفيات الأعيان» ٣/ ٣٠٣، ٣٠٤، «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٣٣٩- ٣٤٢، «تاريخ

أي: جميع المحامد لله؛ لأنَّه الموصوف بصفات الكمال في نعوته وأفعاله الحميدة، ويحتمل كونها للعهد. أي: الحمد الذي [حمد به نفسه وحمده به][(١)] أولياؤه[(٢)][(٣)] واختار ابن عطيَّة[(٤)] أن قول العبد: لا إلـٰه إلا الله أفضل من قوله: الحمد لله؛ لأنها تدفع الكفر

الإسلام» (وفيات ٤٦١- ٤٧٠/ ص ٢٥٧- ٢٦٠)، «غاية النهاية» ١/ ٥٢٣، «معجم المؤلفين» ٧/ ٢٦.

(١) من «البسيط»، وفي النسخ الثلاث: حمدته نفسي وحمدته.

(٢) في (أ): أوليائه، ولا وجه لها.

(٣) «البسيط» تفسير الفاتحة، وعليه أكثر المفسرين، ٱنظر: الطبري ١/ ٩٠، وابن عطية ١/ ٩٩، والقرطبي ١/ ١٣٣، وابن كثير ١/ ٢٥، والرازي ١/ ٢٢٠، وأبا حيان في «البحر» ١/ ١٨.

(٤) ابن عطية: هو عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن غالب بن تمام بن عطية، أبو محمد الغرناطي القاضي، الإمام الكبير، قدوة المفسرين، أخذ عن أبيه، وأبي علي الغساني الحافظ، وغيرهما.

كان فقيهًا عارفًا بالأحكام والحديث والتفسير، بارع الأدب، بصيرًا بلسان العرب، ذا ضبط وتقييد وتحرٍّ، وذهن سيال.

كان والده من حفاظ الأندلس، فاعتنىٰ به، ولحق به المشايخ.

ولد سنة ثمانين وأربعمائة، له التفسير المشهور «المحرر الوجيز تفسير الكتاب العزيز» ولي قضاء المرية، وتوفي بحصن لُورقة سنة إحدىٰ (وقيل: ٱثنتين) وأربعين وخمسمائة.

انظر: «الصلة» لابن بشكوال ٢/ ٣٨٦، ٣٨٧، «المعجم» لابن الأبار ٢٥٠- ٢٦٢، «صلة الصلة» ٢، ٣، «المغرب» ٢/ ١١٧، ١١٨، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٥٨٧، ٥٨٨، «تاريخ الإسلام»(وفيات ٥٤١- ٥٥٠/ ص ٧٤)، «نفح الطيب» ١/ ٦٧٩.

والإشراك(١).

وفي الترمذي(٢) من حديث جابر: « **أفضل الذكر لا إلٰه إلا الله، وأفضل الدُّعاء الحمد لله** »(٣). [٣ب]

قال سهل بن هارون(٤): وجب علىٰ كل ذي مقالةٍ أن يبتدئ

---

(١) «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» ١/ ٩٨. لابن عطية، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية.

(٢) الترمذي: هو محمد بن عيسىٰ بن سورة بن موسىٰ بن الضحاك، أبو عيسى الترمذي الضرير، حافظ إمام، مُصنف «الجامع» في الحديث، ولد في حدود سنة عشر ومائتين، وارتحل فسمع بخراسان والعراق والحرمين، روىٰ عن: ابن راهويه والذهلي وقتيبة بن سعيد وغيرهم، وصنف في «العلل» ونقل أقوال أحمد والبخاري وغيرهما في مصنفاته، توفي بترمذ سنة تسع وسبعين ومائتين.
انظر: «وفيات الأعيان» ٤/ ٢٧٨، «تهذيب الكمال» ٢٦/ ٢٥٠، لأبي الحجاج جمال الدين يوسف المزي (٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤.
«سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٧٠، «شذرات الذهب» ٢/ ١٧٤.

(٣) رواه الترمذي٥/ ٤٦٢ (٣٣٨٣) كتاب: الدعاء، باب: دعوة المسلم مستجابة، وابن ماجه ٢/ ١٢٤٩ (٣٨٠٠) كتاب: الأدب، باب: فضل الحامدين، والحاكم ١/ ٤٩٨، ٥٠٣، كتاب: الدعاء وصححه، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٨٣١) باب: أفضل الذكر وأفضل الدعاء.

(٤) هو سهل بن هارون بن راهيون الدَّستميساني، أبو عمرو فارسي الأصل أديب وكاتب وشاعر وحكيم، اتصل بخدمة المأمون العباسي وتولىٰ خزانة الحكمة. له من التصانيف: «ديوان الرسائل»، كتاب «النمر والثعلب»، كتاب «الوامق والعذراء»، «تدبير الملك والسياسة»، وكتاب «الضربين»، وغيرها، توفي ٢١٥هـ.
انظر: «فوات الوفيات» ٢/ ٨٤، «الوافي بالوفيات» ١٦/ ١٨، «معجم الأدباء» ٤/ ٢٥٨، «معجم المؤلفين» ١/ ٨٠٣.

بالحمد قبل ٱستفتاحها، كما بُدِئَ بالنعمة قبل ٱستحقاقها، واللام في لله: لام الإضافة، ولها معنيان: المِلْكُ، كالمال لزيد، والاختصاص، كالسرج للفرس.

وقال الإمام فخر الدين[(١)][(٢)]: هي لام اللياقة، أي: إنَّ الحمد لا يليق إلا له[(٣)].

وهٰذا الٱسم وهو (الله) من أعظم الأسماء الحسنىٰ. قال بعض مشايخ الصوفية: إنه ٱسم الله الأعظم، كما حكاه القرطبي[(٤)] في

---

(١) فخر الدين الرازي: هو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي، أبو عبد الله القرشي البكري التيمي، الطبرستاني الأصل، الرازي، الشافعي، ولد سنة أربع وأربعين وخمسمائة، صنف في علم الكلام والفقه وأصوله والفلسفة، وله كتاب «مفاتيح الغيب» التفسير المشهور، والوعظ، والطب، وكان يُلقب بهَرَاة: شيخ الإسلام. أُخرج من خوارزم وما وراء النهر بسبب ما كان يجري بينه وبين أهل الكلام، ولما وصل إلى السلطان الغوري أكرمه، وعاد إلىٰ خراسان واتصل بالسلطان خوارزم شاه وحظي عنده ونال أسمى المراتب.
توفي سنة ست وستمائة، وقيل: إنه مات مسمومًا.
انظر: «الكامل في التاريخ» ١٢/ ٢٨٨، «التكملة لوفيات النقلة» ٢/ ١٨٦، «سير أعلام النبلاء» ٢١/ ٥٠٠، «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات ٦٠١- ٦١٠، ص ٢١١- ٢٢٣)، وله ترجمة في مقدمة تفسيره.

(٢) زاد في (أ): الرازي، ووضعها في دائرة، وقد تكون كلمة تفسيرية.

(٣) «التفسير الكبير»١/ ٢٢٠.

(٤) القرطبي: هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرْح، أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي القرطبي، الإمام صاحب التفسير المشهور. وله أيضًا من المؤلفات: «التذكرة» و«الأسنىٰ في الأسماء الحسنىٰ» وكتب أخرىٰ تدل علىٰ إمامته وسعة علمه. توفي سنة ٦٥١هـ بمُنْية بني خصيب من الصعيد الأدنىٰ بمصر.

«المقصد الأسنىٰ»[١]، ونقله البندنيجي[٢] عن أكثر أهل العلم[٣]. قال القرطبي: واختيار الشافعيّ[٤] وكثير من المحققين أنه ٱسم عَلَم

انظر: «الوافي بالوفيات» ٢/ ١٢٢، ١٢٣، «شذرات الذهب» ٥/ ٣٣٥، «الديباج المذهب» ٣١٧، «نفح الطيب» ٧/ ٢٢١، «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات ٦٧١- ٦٨٠، ص٧٤)، «الأعلام» ٥/ ٣٢٢.

(١) ٱنظر: «الجامع لأحكام القرآن» ١/ ١٠٢، للقرطبي، ٱعتنىٰ به الشيخ هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب.

(٢) البندنيجي: عرف بهٰذِه النسبة عدد من الأعلام، وأقربهم: أحمد بن أحمد بن أحمد بن كرم البندنيجي، نسبة إلىٰ (بندنيجين) بلدة قرب بغداد، يعرف بابن البندنيجي الحنبلي، قرأ بالروايات، وأكثر من الحديث حتىٰ وصفه جماعة بالحافظ، وقد ٱستفاد الناس منه كثيرا ببغداد، ولد في سنة (٥٤١هـ)، وتوفي (٦١٥هـ).

انظر: «سير أعلام النبلاء» ٢٢/ ٦٤ (٤٨)، «الوافي بالوفيات» ٦/ ٢٢٤-٢٢٥ (٢٦٩٢)، «مرآة الجنان» ٤/ ٣١، «الذيل على الطبقات» ٣/ ٢٢٤-٢٢٧ (٢٨٦)، «لسان الميزان» ١/ ١٣٤-١٣٥، «المنهج الأحمد» ٤/ ١٢٩-١٣٠ (٩٥٦)، «شذرات الذهب» ٥/ ٦٢، «تسهيل السابلة» ٢/ ٧٤٩ (١٠٨٥).

(٣) ٱنظر: «سبل الهدىٰ والرشاد في سيرة خير العباد» ١/ ٢٨٧ للإمام محمد بن يوسف الصالحي الشامي- ت: ٩٤٢هـ- تحقيق د. مصطفىٰ عبد الواحد - المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية - ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

(٤) الشافعي: هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع المطلبي القرشي، الإمام المجتهد الفقيه، صاحب المذهب المعروف، وعالم عصره، وناصر السنة، ولد بغزة سنة ١٥٠هـ، ونشأ بمكة، وبرع في العربية والشعر، وارتحل لطلب العلم ونشره إلى المدينة واليمن ومصر والشام وبغداد وغيرها، حمل «الموطأ» عن مالك بن أنس، من مصنفاته «الأم» و«الرسالة» و«اختلاف الحديث» وغيرها. توفي بمصر سنة أربع ومائتين.

للذات، والألف واللام لازمة له لا للتعريف، ولا لغيره، ثم ٱختلفوا فيه: هل هو[١] ٱسم عربي ٱبتدأت به العرب؟ أو عبراني نقلته العرب إلىٰ لغتها؟ علىٰ وجهين.

وذهب كثير من أهل العلم إلىٰ أنه مشتق، فقيل: أصله لاهٍ، وقيل: إلاه، وقيل غير ذلك[٢]، ومحل الخوض في ذلك كتب العربية، فلا نطول به.

قال الخطَّابي[٣]: وأحب الأقاويل إليَّ: قول من ذهب إلىٰ أنهُ ٱسم

انظر: «حلية الأولياء» ٩/ ٦٣- ١٦١، «تاريخ بغداد» ٢/ ٥٦- ٧٣، «مناقب الشافعي» لابن أبي حاتم الرازي، «الديباج المذهب» ٢/ ١٥٦- ١٦١، «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٥، «شذرات الذهب» ٢/ ٩-١١.

(١) ساقطة من (أ).

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ١/ ١٠٢، ١٠٣.

(٣) الخطابي: هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي، أبو سليمان، صاحب التصانيف، ولد سنة بضع عشرة وثلاثمائة، سمع من علماء مكة وبغداد والبصرة ونيسابور، وأخذ الفقه علىٰ مذهب الشافعي عن أبي بكر القفال الشاشي، وغيره. صنف كتاب «معالم السنن» علىٰ سنن أبي داود، وكتاب «أسماء الله الحسنىٰ»، و«الغنية عن الكلام وأهله»، و«العزلة»، وغير ذلك.

حدَّث بقرطبة وبها توفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة. وهم بعض المصنفين فسموه «أحمد» والصواب: حمد، وقيل: كلاهما صواب. ٱنظر: «يتيمة الدهر» ٤/ ٣١٠، ٣١١، «بغية الوعاة» ١/ ٥٤٦، «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب» ١/ ٢٨٢، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي ١٠٣٠-١٠٩٣هـ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي. «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات ٣٨١- ٤٠٠ ص ١٦٥).

علم وليس بمشتق[١]، وأجمع القراء السبعة وجمهور الناس علىٰ رفع الدال من (الحمد لله)، وقُرِئ نصبها علىٰ إضمار فعل، وضمها مع ضم اللام على الإتباع، وكسر الدَّال على الإتباع أيضًا[٢].

البَرُّ: هو بفتح الباء، وهو من أسماء الله الحسنىٰ، واختلف في معناه علىٰ ثمانية أقوال:

أحدها: المحسن: قاله ابن فورك[٣] والزمخشري[٤]. يقال: فلان برٌّ بوالديه، إذا كان محسنًا.

ثانيها: اللطيف: قاله ابن عباس[٥]، وحكاه الثعلبي[٦] أيضًا.

---

(١) «شأن الدعاء» ص ٣٥.

(٢) القراءة بنصب الدال هي قراءة ابن السميفع، عزاها له ابن الجوزي في «زاد المسير» ١/ ١١، وقال ابن خالويه في «مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع»، مكتبة المتنبي، ص ٩، عن بعض العرب هو رؤبة بن العجاج.

(٣) ابن فورك: هو محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، أبو بكر، شيخ المتكلمين، صنف تصانيف كثيرة، وكان أشعريًّا، رأسًا في فن الكلام، كان شديد الرد على الكرامية فوشوا به عند الولاة والسلطان فقُتل، وقيل: سقوه سمًّا. وتكلم فيه ابن حزم، قال الذهبي: ابن فورك خير من ابن حزم وأجل وأحسن نحلة، وكانت وفاته سنة ست وأربعمائة.
انظر: «الرسالة القشيرية» ٣١٠، «وفيات الأعيان» ٤/ ٢٧٢، ٢٧٣، «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٢١٤- ٢١٦، «الأعلام» ٦/ ٨٣.

(٤) «الكشاف» ٤/ ٢٩٢.

(٥) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ.

(٦) الثعلبي: هو أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق، الثعلبي، النيسابوري، الفقيه، الشافعي، المفسر، الواعظ، الحافظ، ولد في سنة أربعين وثلاثمائة.

ثالثها: الصَّادق فيما وعد أولياءه، حكاه الثعلبي والواحدي[١]، والحليمي[٢]، فقال: ويقال: إن البَرَّ في صفات الله هو الصادق، من قولهم: بَرَّ في يمينه، وأبرها: إذا صدق فيها أو صَدَقَهَا.

رابعها: خالق البرية[٣]،

مما قال عنه الذهبي في «السير»: الإمام، الحافظ، العلامة، شيخ التفسير. كان أحد أوعية العلم. حدث عن أبي بكر بن مهران المقرئ، وأبي بكر طاهر محمد بن الفضل بن خزيمة، وأبي الحسن بن أحمد المخلدي، حدث عنه أبو الحسن الواحدي، وجماعة. توفي في المحرم سنة ٤٢٧ هـ، وقيل: سنة ٤٣٧هـ، حكاها ابن خلكان.

انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٤٣٥، «معجم الأدباء» ٥/ ٣٦، «معجم المؤلفين» ٢/ ٦٠، «وفيات الأعيان» ١/ ٧٩، «الأعلام» ١/ ٢١٢.

وقوله المذكور في: «الكشف والبيان في تفسير القرآن»، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ ٢٠٠٤م، ٥/ ٥٨٢ الطور: ٢٨.

(١) «البسيط» ٢٠/ ٥١٦، ٥١٧ الطور: ٢٨.

(٢) الحليمي: هو الحسين بن الحسن بن حليم القاضي، أبو عبد الله الحليمي البخاري الفقيه الشافعي، أوحد الشافعيين بما وراء النهر، وأنظرهم وآدبُهم بعد أستاذه أبي بكر القفال، وأبي بكر الأودي، وكان مولده بجرجان سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، وحُمل إلىٰ بُخارىٰ صغيرًا، وقيل: وُلد ببخارىٰ، له تصانيف مفيدة ينقل منها البيهقي كثيرًا. توفي سنة ثلاث وأربعمائة.

انظر: «تاريخ جرجان» للسهمي ١٩٨، «الأنساب» ٤/ ١٩٨، «تذكرة الحفاظ» ٣/ ١٠٣٠، «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٢٣١، «طبقات الشافعية الكبرىٰ» ٤/ ٣٣٣.

(٣) من «الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» ص ١٤٦، لأبي المعالي الجويني، تحقيق أسعد تميم، دار الكتب الثقافية، الطبعة الثالثة ١٩٩٦، وفي النسخ الثلاث: البِرّ.

قاله إمام الحرمين(١).

خامسها: العطوف علىٰ خلقه، المحسن إليهم، عمَّ ببره جميع خلقه، قاله القشيري(٢)،

---

(١) إمام الحرمين (أبو المعالي الجويني): هو شيخ الشافعية أبو المعالي عبد الملك ابن الإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حَيُّويه الجُويني، ولد في ثامن عشر المحرم سنة ٤١٩هـ، هو الفقيه الشافعي المعروف بإمام الحرمين، الملقب ضياء الدين، أعلم المتأخرين من أصحاب الإمام الشافعي على الإطلاق، المجمع علىٰ إمامته، المتفق علىٰ غزارة مادته، وتفننه في العلوم من الأصول والفروع والأدب وغير ذلك.
من تصانيفه «البرهان» في أصول الفقه، و«الإرشاد»، و«غياث الأمم» في الإمامة، وغيرها.
سمع من أبيه، وأبي سعد النصرويِّ، وأبي حسَّان محمد بن أحمد المزَكي، روىٰ عنه: زهير الشحاميّ، وأحمد بن سهل المسجدي، وآخرون.
خرج إلى الحجاز وجاور بمكة أربع سنين، وبالمدينة يدرس ويفتي ويجمع طرق المذهب، ولهٰذا قيل له: إمام الحرمين. قال له الشيخ أبو إسحاق الشيرازي: يا مفيد أهل المشرق والمغرب، أنت اليوم إمام الأئمة. وله إجازة من الحافظ أبي نعيم الأصبهاني صاحب «حلية الأولياء». قال عنه أبو إسحاق الفيروزآبادي: تمتعوا من هٰذا الإمام، فإنه نزهة هٰذا الزمان، توفي في الخامس والعشرين من ربيع الآخر، سنة (٤٧٨هـ).
انظر: «المنتظم» ٩/ ١٨، «اللباب» ١/ ٣١٥، «الكامل في التاريخ» ١٠/ ١٤٥، «وفيات الأعيان» ٣/ ١٦٧-١٧٠ (٣٧٨)، «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٤٦٨-٤٧٧ (٢٤٠)، «مرآة الجنان» ٣/ ١٢٣-١٣١، «طبقات السبكي» ٥/ ٤٧٥، «طبقات الإسنوي» ١/ ٤٠٩-٤١٢ (٣٦٧)، «شذرات الذهب» ٣/ ٣٥٨-٣٦٢.

(٢) القشيري: هو عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة بن محمد، أبو القاسم النيسابوري القشيري، الأستوائي، الشافعي، ولد عام ٣٧٦هـ ببلدة أستوا

وقاله صَاحب «المطالع»[١] أيضًا إلىٰ قوله: إليهم. وقال قبله: البِر ٱسمٌ جامعٌ للخيرِ[٢]. وذكره الخطَّابي كالقشيري بزيادة: فلم يبخل برزقه، وهو البَرُّ بأوليائه؛ إذ خصهم[٣] بولايته واصطفاهم لعبادته، وهو البَرُّ

نواحي نيسابور، كان صوفيًّا زاهدًا وسجل دفاعه عن التصوف في كتابه المعروف بـ «الرسالة القشيرية» وكان متكلمًا نحويًّا لغويًّا شاعرًا خطاطًا، لكنه غلب عليه التصوف فاشتهر به. له مؤلفات عديدة مثل: «آداب الصوفية»، «الأربعون في الحديث»، «شرح الأسماء الحسنىٰ»، توفي بنيسابور سنة **٤٦٥**هـ.

انظر: «تاريخ بغداد» **١١/ ٨٣**، «سير أعلام النبلاء» **١٨/ ٢٢٧- ٢٣٣**، «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات **٤٦١- ٤٧٠** ص **١٧٠- ١٧٦**).

(١) إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله بن باديس بن العابد، أبي إسحاق ابن قرقول الوهراني، الحمزي. وحمزة: موضع من عمل بجاية. ولد بالمرية، وسمع من جده لأمه أبي القاسم بن ورد، وأبي الحسن بن نافع.

روىٰ عن خلق منهم: القاضي عياض المالكي، وأبو عبد الله بن زغبة، وأبو الحسن بن معدان ابن اللوان، وأبو عبد الله ابن الحاج، وأبو العباس ابن العريف، وأخذ عن أبي إسحاق الخفاجي «ديوانه».

قال الأبار: وكان رحالاً في العلم فقيهًا نظارًا، أديبًا، حافظًا، يبصر الحديث ورجاله.

صنف وكتب الخط الأنيق، وأخذ الناس عنه. وانتقل من مالقة إلىٰ سبتة، ثم إلىٰ سلا، ثم إلىٰ فاس، وبها توفي في شعبان. وكان مولده في سنة خمس وخمسمائة.

ت **٥٦٩** هـ. «تاريخ الإسلام» وفيات **٥٦٩** هـ.

(٢) «مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار في فتح ما ٱستغلق من كتاب الموطأ والبخاري ومسلم وإيضاح مبهم لغاتها وبيان المختلف من أسماء رواتها وتمييز مشكلها وتقييد مهملها» **١/ ٤٧٢**، تأليف الشيخ الإمام العالم الحافظ أبي إسحاق إبراهيم ابن يوسف الوهراني، عرف بابن قُرقُول - تحقيق دار الفلاح.

(٣) من (ب)، وهو الموافق للمطبوع، وفي الأصل، (أ): حفهم.

بالمحسن في مضاعفة الحسنات له، والبَرُّ بالمسيء في الصَّفح والتجاوز عنه[١]. وعلىٰ قول صاحب «المطالع»: البِرُّ ٱسم جامعٌ للخير، ٱقتصر عليه المصنف في «التحرير» في كتاب الوقف[٢].

سادسها: الرفيق بعباده، يريد بهم اليُسر، ولا يريد بهم العُسر، ويعفو عن كثير من سيئاتهم [٤أ]، ولا يؤاخذهم بجميع جناياتهم، ويجزيهم بالحسنة عشر أمثالها، ولا يجزيهم بالسيئة إلا مثلها، ويكتب لهم الهمَّ بالحسنة، ولا يكتب عليهم[٣] الهمَّ بالسيئة. قاله الحليمي، ونقله البيهقي[٤] في كتابه: «الأسماء والصفات» مع القول

---

(١) «شأن الدعاء» ص ٨٩، ٩٠.

(٢) «تحرير التنبيه» ص ١٦٩. (معجم لغوي) لمحيي الدين أبي زكريا النووي، تحقيق محمد رضوان الداية، فايز الداية، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ٢٠٠٧م.

(٣) من «الأسماء والصفات»، وفي النسخ الثلاث: لهم.

(٤) البيهقي: هو أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي.

ولد في سنة أربعٍ وثمانين وثلاثمائة، وسمع من الحاكم أبي عبد الله فأكثر جدًّا، وبُورك له في علْمه وصنف التصانيف النافعة منها: «السنن الكبير»، و«الأسماء والصفات»، و«معرفة السنن والآثار»، و«شعب الإيمان» وغيرها، جمع بين علم الحديث والفقه وبيان علل الحديث ووجه الجمع بين الأحاديث. وهو أول من جمع نصوص الشافعي واحتج لها بالكتاب والسنة. توفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة.

انظر: «المنتظم» ٨/ ٢٤٢، و«وفيات الأعيان» ١/ ٧٥، «العبر» ٣/ ٢٤٢، «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٦٣- ١٧٠، «طبقات الشافعية الكبرىٰ» للسبكي ٤/ ٨-١٦، «معجم المؤلفين» ١/ ٢٠٦.

الخامس[(١)] كما قاله الخطَّابي.

سابعها: المريد [لإعزاز أوليائه][(٢)]، قاله الإسفراييني[(٣)].

ثامنها: الوسع بالخير، والبارُّ: الواسع، ولذلك قيل لما هو خلاف البحر: بَرٌّ لسعته، وقيل للصحراء: بَرِيَّةٌ لسعتها.

وقوم بَرَرَةٌ وأَبْرَارٌ؛ أي: ذوو[(٤)] سعة بالخير، حكاه القرطبي في «المقصد الأسنىٰ»[(٥)]، وجزم به في «تفسيره» في الكلام علىٰ قوله

---

(١) «الأسماء والصفات» ١/ ١٧٩. تأليف أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣-١٩٩٣م.

(٢) من «الأسنىٰ» وفي النسخ الثلاث: لإعزازه لأوليائه.

(٣) الإسفراييني: أبو حامد، شيخ الإسلام أحمد بن أبي طاهر بن أحمد الإسفراييني، شيخ الشافعية ببغداد، ولد سنة (٣٤٤هـ)، ومات سنة (٤٠٦هـ)، كان الناس يقولون: لو رآه الشافعي لفرح به.

له كتاب «التعليقات» في نحو خمسين مجلدًا، وله كتاب في أصول الفقه.

انظر: «تاريخ بغداد» ٤/ ٣٦٨-٣٧٠ (٢٢٣٩)، «طبقات الشيرازي» ١٣١، ١٣٢، «الأنساب» ١/ ٢٣٧-٢٣٨، «المنتظم» ٧/ ٢٧٧، ٢٧٨ (٤٣٧)، «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٢٠٨-٢١٠ (٣١٨)، «وفيات الأعيان» ١/ ٧٢-٧٤ (٢٦)، «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ١٩٣-١٩٧ (١١١)، «الوافي بالوفيات» ٧/ ٣٥٧-٣٥٨ (٣٣٤٦)، «مرآة الجنان» ٣/ ١٥، «طبقات السبكي» ١/ ٦١-٧٦ (٢٧٠)، «طبقات الإسنوي» ١/ ٥٧-٥٨ (٣٨)، «طبقات ابن قاضي شهبة» ١/ ١٧٢، ١٧٣ (١٣٣)، «الأعلام» ١/ ٢١١.

(٤) من «الأسنىٰ»، وفي النسخ الثلاث: ذو.

(٥) ٱنظر جميع المعاني السابقة في «الأسنىٰ في شرح أسماء الله الحسنىٰ» ١/ ٣٣٣، ٣٣٤ بتصرف.

تعالىٰ: ﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ﴾[١]، فقال: البَرُّ -بفتح الباء-: الإجلال والتعظيم، ومنه: وَلَدٌ بَرٌّ وبَارٌّ؛ أي: يُعَظِّمُ والديه ويكرمهما[٢]، والبِرُّ -بالكسر: الاْتساعُ في الإحسانِ والزيادةُ منه، وقيل: الطاعة، وقيل: ٱسم جامع لكل خير، وقد سلف.

وقال صاحبُ «مجمع الغرائب»: البِرُّ هو الإحسان، وفي حق الوالدين والأقربين: ضدُّ العقوق، وهو الإساءة إليهم والتضييع لحقهم.

قلت: والبِرُّ في قوله تعالىٰ: ﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ﴾: الطاعة والعمل الصالح، والبِرُّ: الصدق، والبِرُّ: ولد الثعلب، والبِرُّ: سَوْق الغنم، والفؤاد أيضًا، والبُرُّ -بِضَم الباء- معروفٌ[٣].

الجَوَادُ: معناه في كلام العرب: الكثير العطاء. قال أبو عمرو ابن العلاء: الجَوَاد: الكريم، وقال الحليمي: هو الكثير العطاء[٤].

وقال أبو جعفر النحاس[٥] في كتابه في «أسماء الله تعالىٰ

(١) البقرة: ٤٤.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» ١/ ٣٦٨.

(٣) نقله ابن الملقن عن القرطبي في «تفسيره» ١/ ٣٦٨.

(٤) «الأسماء والصفات» للبيهقي ١/ ١٦٩.

(٥) أبو جعفر النحاس: هو أحمد بن محمد بن إسماعيل المصري، النحوي اللغوي رحل إلى الشام، وأخذ عن الزجاج، وكان ينظِّر بابن الأنباري ونفطويه ببلده. له كتاب «إعراب القرآن»، «المعاني»، «اشتقاق الأسماء الحسنىٰ»، وغير ذلك، وفسَّر عشرة دواوين وأملاها. توفي سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة.
«المنتظم» ٦/ ٣٦٤، «العبر» ٢/ ٢٤٦، «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٤٠١، «طبقات النحاة» لابن قاضي شهبة ١/ ٢٣٦، «حسن المحاضرة» ١/ ٢٢٨.

وصفاته»: الجواد في كلام العرب: الذي يتفضل علىٰ من لا يستحق، ويعطي من لا يسأل، ويعطي الكثير ولا يخاف الفقر، من قولهم: «مطر جَوْد»: إذا كان كثيرًا، «وفرس جواد»: إذا كان يعدو كثيرًا[١].

وقال الزمخشري: الجَوَادُ الذي لا يتعاظمه العطاء، وهو من صفاتِ اللهِ تعالىٰ. قال: ولا يقال له: سَخِيٌّ، ويقال: جَوَاد؛ لأنَّ السَّخِيَّ من تنشرحُ نفسه عندَ العطاءِ، واللهُ تعالىٰ ليسَ بذي نفسٍ فتجوز عليهِ هٰذِه الصفةُ[٢].

وقال كراع: الرَّجل الجَوَاد: هو الواسع الخلق، الكثير العطية. وجمعه: جُودٌ وأَجْوَادٌ، وأجَاوِيدُ، عن ابن درستويه[٣][٤].

---

(١) ٱنظر: «لسان العرب» (جود) ٢/ ٧٢٠، ٧٢١.

(٢) «شرح الفصيح» ١/ ٢٥٩، ٢٦٠، للزمخشري، تحقيق إبراهيم الغامدي، جامعة أم القرىٰ ١٤١٧هـ.

(٣) ابن درستويه: الإمام العلاَّمة، شيخ النحو، أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان، الفارسي النحوي، تلميذ المبرد، ولد سنة (٢٥٨هـ)، ومات سنة (٣٤٧هـ) برع في العربية وصنَّف التصانيف، ورزق الإسناد العالي، من تصانيفه: «الإرشاد في النحو»، «غريب الحديث»، «أدب الكاتب».

انظر: «تاريخ بغداد» ٩/ ٤٢٨- ٤٢٩ (٥٠٤٥)، «السابق واللاحق» ص ٧٣، «وفيات الأعيان» ٣/ ٤٤-٤٥ (٣٢٩)، «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٥٣١- ٥٣٢ (٣٠٩)، «ميزان الاعتدال» ٣/ ١١٤- ١١٥ (٤٢٤٦)، «الوافي بالوفيات» ١٧/ ١٠٣- ١٠٤ (٨٦)، «البداية والنهاية» ١١/ ٢٧٩، «لسان الميزان» ٣/ ٢٦٨ (٤٥٤٣)، «مفتاح السعادة» ١/ ١٥٧، «كشف الظنون» ١/ ٦٨.

(٤) «تصحيح الفصيح وشرحه» ص ١٩٠.

قال الزمخشري: وأجوداء وجودان[١]، وقال اللحياني في «نوادره»: رجلٌ جَوَادٌ، من قوم أَجْوَادٍ، وجود بالتثقيل وجود بالتخفيف.

قال الزمخشري: وامرأةٌ جَوادٌ بلفظ المذكَّر. كما قالوا: حربٌ عوانٌ[٢].

واعلم أن بعضهم أنكر أن يكون الجواد من أسماء الله تعالىٰ، وهو غلط؛ فقد ذكره البيهقي في كتاب [٤ب] «الأسماء والصفات»[٣] وغيره، وروىٰ فيه حديثًا، لكن ليس هو من الأسماء التسعة والتسعين. نعم قال

---

(١) أجوداء وجودان تحريف في الأصل، أشار إليه محقق الكتاب، وأثبت الصواب: جُوَداءُ وأجَاوِد، ينظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة (١٩٩٨م)، (جود)، وأجوداء جمع جيد، كما ورد في «شرح المفصل» ٥/ ٦٦، نقلًا عن «شرح الفصيح» ١/ ٢٥٩.

(٢) «شرح الفصيح» ١/ ٢٥٩، وهي من صفات المؤنث التي لم تلحقها علامة تأنيث، مثل: ٱمرأةٌ نَزُورٌ: قليلة الولد، ٱمرأةٌ قتين: قليلة الأكل، ٱمرأة صناع: عاملة الكفين، ٱمرأة حصان: عفيفة، ٱنظر: «فقه اللغة وسر العربية» للثعالبي، تحقيق مصطفى السقا- إبراهيم الإبياري- عبد العظيم شلبي- مصطفى البابي، الطبعة الثالثة ١٩٧٢م، (ص ٧٢، ١٦٧)، «تصحيح الفصيح وشرحه» لابن درستويه (ص ٥٠٢، ٥٠٣)، «فصيح ثعلب والشروح التي عليه»، نشر وتعليق الأستاذ/ محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الأولىٰ ١٣٦٨-١٩٤٩م، الناشر: مكتبة التوحيد بدرب الجماميز. ص ٩٦، وورد في «اللسان» لأبي شهابٍ الهُذليّ:

صَنَاعٌ بِإِشْفاها حصانٌ بشَكْرها ... جوادٌ بقُوت البطن والعرقُ زاخِرُ

انظر: «لسان العرب» (جود) ٢/ ٧٢٠، «الصحاح» ١/ ٣٩٦. للجوهري، تحقيق شهاب الدين أبي عمرو، دار الفكر، الطبعة الأولىٰ (١٩٩٨م).

(٣) «الأسماء والصفات» ١/ ١٦٩: ١٧١.

ابن العربي[١]: لم يرد به[٢] أثر صحيح، ولكن ورد في حديث أبي ذر: « **لو أن أولكم وآخركم** » الحديث.

وفيه: « **وذلك أنه جواد ماجد** »، رواه الترمذي[٣]. وفي سنده شهر ابن حوشب، وقد نزكوه[٤].

---

(١) ابن العربي: محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد، أبو بكر بن العربي، المعافري، الأندلسي، الإشبيلي، الحافظ. ولد في شعبان سنة ثمان وستين وأربعمائة.
قال ابن بشكوال: «أخبرني أنه رحل مع أبيه إلى المشرق سنة خمس وثمانين، وأنه دخل الشام ولقي بها أبا بكر محمد بن الوليد الطرطوشي، وتفقه عنده، ولقي بها جماعة من العلماء والمحدثين وأنه دخل بغداد، وسمع بها من طراد الزيني، ثم حج سنة تسع وثمانين، وعاد إلىٰ بغداد ثم رحل إلىٰ مصر والإسكندرية وكان أبوه رئيسًا عالمًا من وزراء الأندلس، من مصنفاته: «أحكام القرآن»، «عارضة الأحوذي في شرح الترمذي» وكتاب التفسير، وغيرها، توفي ابن العربي بالعدوة، ودُفِن بفاس سنة ست وأربعين وخمسمائة. انظر: «الصلة» لابن بشكوال ٢/ ٥٩٠، «تكملة الصلة» لابن الأبَّار (٤٢٨)، «المغرب في حلي المغرب» ١/ ٢٥٤، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ١٩٧- ٢٠٤، «تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات ٥٤١- ٥٥٠ ص ١٥٩- ١٦٣)، «معجم المؤلفين» ١٠/ ٢٤٢.

(٢) في (أ): فيه.

(٣) «سنن الترمذي» ٤/ ٦٥٦(٢٤٩٥) كتاب: صفة القيامة، باب: (٤٨)، ورواه ابن ماجه ٢/ ١٤٢٢(٤٢٥٧) كتاب: الزهد، باب: ذكر التوبة، وأحمد ٥/ ١٥٤، كلهم من طريق شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي ذر به، وقال الترمذي: هٰذا حديث حسن، وضعفه الألباني في «ضعيف ابن ماجه» (٩٢٩).

(٤) شهر بن حوشب الأشعري أبو سعيد، روىٰ عن بلال المؤذن، وتميم الداري، وجابر بن عبد الله وغيرهم، روىٰ عنه: أبان بن صالح وثابت البناني وغيرهما. قال النسائي: ليس بالقوي، وفال موسىٰ بن هارون: ضعيف، وقال حنبل بن

وفي حديث آخر مرسل: « **إن الله جواد يحب الجود** »[(١)].

جلَّتْ: أي: عظمت، وذو الجلال من أسمائه ﷻ[(٢)].

النِّعْمَة: أصلها: اليدُ، ويقال: الحالة الحسنة، وهي للجنس يقع على القليل والكثير، وفي معناها: النَّعِيمُ والنَّعْمَاءُ والنَّعم، وتجمع النِّعمة علىٰ نِعَم، والنَّعمة -بالفتح-: التَّنَعُّمُ، وبالضم: المسرة، ونَعِمَ الشيءُ نُعُومَةً: إذا صارَ ناعِمًا لَيِّنًا[(٣)].

وقوله: **(نِعَمُهُ)** كذا هو بخط المصنف، وفي بعض النسخ بالإفراد، وهو أبلغ، يوافق قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾[(٤)].

الإحصاء: بكسر الهمزة: الضبط والإحاطة، ومن أسمائه ﷻ: المحصي.

قال ابن الحصّار: قيل: هو العالم، ومنه ﴿أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ﴾[(٥)]

إسحاق عن أحمد بن حنبل: ليس به بأس، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة علىٰ أن بعضهم قد طعن فيه، وقال أبو زرعة: لا بأس به. توفي سنة ٱثنتي عشرة ومائة. انظر ترجمته في: «التاريخ الكبير» للبخاري (٢٧٣٠)، «الجرح والتعديل» (١٦٦٨)، «تهذيب الكمال» ١٢/ ٥٧٨ (٢٧٨١)، «سير أعلام النبلاء» ٤/ ٣٧٢: ٣٧٨.

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٥/ ٣٣٣ (٢٦٦٠٨) كتاب: الأدب، باب ما ذكر في الشح، عن طلحة بن عبيد الله بن كريز مرسلًا.

(٢) في الأصول: ذا. ولا وجه للنصب، والجادة المثبت.

(٣) ٱنظر: «الصحاح» (نعم) ٢/ ١٥٠٤، «اللسان» ٧/ ٤٤٧٨، ٤٤٧٩.

(٤) النحل: ١٨.

(٥) المجادلة: ٦.

﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾. وقيل: هو العد، ومنه: ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾[١]، وقيل: معناه: القوي، ومنه: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾[٢][٣].

الأَعْدَاد: بفتح الهمزة جمع عددٍ. قال في «المحكم»: العَدُّ: إحصاءُ الشيءِ. عَدَّهُ يَعُدُّهُ عَدًّا، وتَعْدادًا[٤]. وحكى اللِّحيانيّ: عَدَّهُ مَعَدًّا[٥]، وكلام اللِّحيانيّ يقتضي أن (أَعْدَدْتُ) لغة في (عَدَدْتُ)، ولا أعرفها.

والعدد مقدار ما يُعَدُّ ومَبْلغُهُ، والجمع: أَعْدادٌ، والمعنىٰ: أن نعم الله تعالىٰ أعظم من أن يحصرها العدد، وإن حاول العبد عدَّها وعد منها ما قدر عليه، ولو عبَّر بالتعداد مصدر عدد لكان أولىٰ؛ لأن الأعداد جمع قلة، والشيء قد لا يضبطه العدد القليل ويضبطه الكثير[٦].

المَانُّ: المنعم. والمنَّةُ: النعمة مطلقًا، وقيل: النعمة الثقيلة. والبارئ ﷻ مانٌّ علينا منًّا منه لا وجوبًا عليه، قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٧].

---

(١) الجن: ٢٨.
(٢) المزمل: ٢٠.
(٣) انظر: «اللسان» (حصیٰ) ٢/ ٩٠٤، ٩٠٥.
(٤) في (أ): وتعددا.
(٥) «المحكم» ١/ ٣٥.
(٦) انظر: «اللسان» (عدد) ٥/ ٢٨٣٢، ٢٨٣٣.
(٧) آل عمران: ١٦٤.

والمانُّ من أسمائه تعالىٰ. قال القرطبي في «المقصد الأسنىٰ»: واشتقاقه من المنِّ الذي هو العطاء دون طلب عوض، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ﴾[١] في أحد وجوهه، ويكون أيضًا مشتقا من المِنَّة التي هي التفاخر بالعطية على المعطىٰ[٢]، وتعديد ما عليه، والمعنيان في حق الله تعالىٰ صحيحان، وفي الإنسان الأول مدح، والثاني ذم. قال ابن الأعرابي[٣]: المان: المتفضل، وقال الحليمي: هو العظيم المواهب[٤].

اللُّطف: عند أهل الحق هو خَلْقُ قدرةِ الطاعة، كما قاله الإمام في «الإرشاد» وجمهور أهل الكلام، وخالفت فيه المعتزلة. [٥أ]

قال ابن فارس[٥] في «مجمله»: اللُّطْفُ من الله ﷻ بِعِبادِهِ: الرأفَةُ

(١) ص: ٣٩.

(٢) من «الأسنىٰ» وفي النسخ الثلاث: المِعطاء.

(٣) ابن الأعرابي: محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي، مولى لبني هاشم، أحد أئمة اللغة الثقات، وأحد أعلام نحاة الكوفة، كان محيطًا بكثير من نوادر العربية، ولد في سنة (١٥٠هـ)، وتوفي في سنة (٢٣١هـ)، له كتاب: «النوادر».
انظر: «تاريخ بغداد» ٥/ ٢٨٢- ٢٨٥ (٢٧٨١)، «الأنساب» ١/ ٣٠٩- ٣١١، «الكامل في التاريخ» ٧/ ٢٥، «اللباب» ١/ ٧٤، «وفيات الأعيان» ٤/ ٣٠٦- ٣٠٩ (٦٣٣)، «تاريخ الإسلام» ١٧/ ٥، «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٦٨٧- ٦٨٨ (٢٥٤)، «مرآة الجنان» ٢/ ١٠٦، «شذرات الذهب» ٢/ ٧٠.

(٤) «الأسنىٰ في شرح أسماء الله الحسنىٰ» ١/ ٢٥٨- ٢٦٠ بتصرف.

(٥) ابن فارس: الإمام العلامة اللغوي المحدِّث، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، المعروف بالرازي، المالكي، نزيل همذان، مات سنة (٣٩٥ هـ) على الصحيح.

والرِّفْقُ. قال أهل اللغة: اللُّطْف واللَّطَف: الرِّفق والبِرُّ، كذا نقله عنهم المصنف في «تهذيبه»[(١)]، والأول بضم اللام وإسكان الطاء، والثاني بفتحهما معًا. وقد صرَّح بذلك في «شرح مسلم» في حديث الإفك، وقال: هما لغتان[(٢)]، وقال الجوهري[(٣)] وغيره: هو بالفتح ٱسم لما

من تصانيفه: كتاب «المجمل»، و«الحجر»، وكان من رؤوس أهل السنة المجردين علىٰ مذهب أهل الحديث.

انظر: «المنتظم» ٧/ ١٠٣ (١٣٧)، «الكافي في التاريخ» ٨/ ٧١١، «وفيات الأعيان» ١/ ١١٨-١٢٠ (٤٩)، «الوافي بالوفيات» ٧/ ٢٧٨-٢٨٠ (٣٢٦٠)، «البداية والنهاية» ١١/ ٤٠٧-٤٠٨، «مفتاح السعادة» ١/ ١٠٨-١٠٩.

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٢/ ١٢٦، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية. وانظر لقول الإمام «الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الٱعتقاد» ص ٢٥٦، ولقول ابن فارس ت: ٣٩٥ هـ «مجمل اللغة» ص ٦٤٤، تحقيق الشيخ شهاب الدين أبي عمرو، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

(٢) «صحيح مسلم بشرح النووي» ٩/ ١٠٩ لأبي زكريا محيي الدين النووي (٦٧٦هـ)، الناشر: دار الريان للتراث ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

(٣) الجوهري: إسماعيل بن حمَّاد الجوهري الفارابي، إمام فاضل في علوم اللغة وآدابها، أخذ عن أبي علي الفارسي والسيرافي، وتنقل في البلاد ثم أقام بنيسابور، ولازم التدريس والتصنيف حتىٰ توفي في سنة «٣٩٣هـ)، له: كتاب في العروض، ومقدمة في النحو.

وكان يضرب به المثل في حفظ اللغة وحسن الكتاب، وكان يؤثر الغربة على الوطن، ومن أهم كتبه: «الصِّحاح».

انظر: «معجم البلدان» ٤/ ٢٢٥، «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٨٠-٨٢ (٤٦)، «تاريخ الإسلام» ٢٧/ ٢٨١- ٢٨٣، «مرآة الجنان» ٢/ ٤٤٦، «لسان الميزان» ١/ ٤٠٠، «كشف الظنون» ٢/ ١٠٧١، «شذرات الذهب» ٣/ ١٤٢- ١٤٣.

يبر به الشخص، يقال: أَلْطَفَهُ بكذا، أي: بَرَّهُ به، وجاءتنا من عند فلان لَطَفَةٌ -بالفتح- أي: هديّة[١]. ومن أسمائه ﷻ: اللطيف. بإجماع.

واختلف في معناه علىٰ عبارات كثيرة جماعها ٱثنان وعشرون قولاً سردها القرطبي في «مقصده» نذكر منها ثمانيةً، فروي عن ابن عباس في قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ﴾[٢] قال: حفيٌّ بهم[٣]، وقيل: بارٌّ بهم، وقيل: رفيقٌ بهم، وقيل: لطيفٌ بالبَرِّ والفاجر، حيث لم يقتلهم جوعًا بمعاصيهم، وقيل: لطيف بهم في العرض والمحاسبة، وقيل: لطيفٌ بأن جعل الرزق من الطيبات، ولم يدفعه إليك مرة فتبذِّره، وقيل: لطيف بأوليائه حتىٰ عرفوه، ولو لطف بأعدائه لما جحدوه، وقيل: هو الذي يبذل الجزيل، ويقبل القليل[٤].

الإِرْشَادُ: قال صاحب «المحكم»: الرُّشْدُ، والرَّشَدُ، والرَّشَادُ: نَقِيضُ الغَيِّ. رَشَدَ يَرْشُدُ رُشْدًا، وَرَشِدَ يرشَد رَشَدًا وَرَشَادًا، فهو رَاشِدٌ وَرَشِيدٌ، وَرَشِدَ أَمْرَهُ: رَشِدَ فيه[٥]. وقيل: إنما تُنْصَبُ (علىٰ

(١) «الصحاح» ٢/ ١٠٨٩.

(٢) الشورىٰ: ١٩.

(٣) روى الطبري ١٦/ ٩٢ عن ابن عباس في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ قال: لطيفًا.

(٤) «الأسنىٰ في شرح أسماء الله الحسنىٰ» ١/ ٢٣٣، ٢٣٤ بتصرف.

(٥) ٱنظر: «اللسان» ٣/ ١٦٤٩، «المفردات» ص ٣٥٤، ٣٥٥ حيث ذكر الراغب عن بعضهم الفرق بين الرَّشَد والرُّشْد، بأن الرَّشَد أخص من الرُّشْد، فإن الرُّشْد يقال في الأمور الدنيوية والأخروية، والرَّشد يقال في الأمور الأخروية لا غير، والراشد والرشيد يقال فيهما جميعًا.

توهم: رَشَدَ أمره، واسْتَرْشَدَهُ: طلب منه الرشد)[١].

وقال الهرويّ[٢]: الرشد والرشد والرشاد: الهدىٰ والاستقامة، يقال: رَشِدَ يَرْشَد رُشْدًا[٣].

وقال الجوهري: رَشَدَ يَرْشُدُ رُشْدًا[٤]، وَرَشِدَ -بالكسر- يَرْشَدُ رَشَدًا لُغَةٌ فيه[٥].

وفي «تهذيب اللغة» لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري **٢٨٢**هـ- **٣٧٠**هـ تحقيق: عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (رشد) **١١/ ٣٢١** أن الليث فرق بين رَشَد يَرْشُدُ رُشْدًا ورَشَادًا، ورَشِد يَرْشَدُ رَشَدًا، بأن الأول نقيض الغي، والثاني نقيض الضلال، ثم ذكر الأزهري غير الليث من جعلهما بمعنًى واحد.

(١) «المحكم» **٨/ ٢٢**. والعبارة التي بين القوسين هكذا عند ابن سيده، وفي النسخ الثلاث: لتوهم رشده طلب منه الرشد.

(٢) هو أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن أبو عبيد الهروي الشافعي اللغوي المؤدب، صاحب «الغريبين».
أخذ علم اللسان عن الأزهري وغيره، سار كتابه «الغريبين» في الآفاق، وهو من الكتب النافعة.
حدث عنه أبو عثمان الصابوني وأبو عمر عبد الواحد المليحي بكتاب الغريبين، توفي سادس رجب سنة إحدى وأربعمائة.
انظر: ترجمته في «وفيات الأعيان» **١/ ٩٥-٩٦**، «سير أعلام النبلاء» **١٧/ ١٤٦** **(٨٨)**، «الوافي بالوفيات» **٨/ ١١٤-١١٥**.

(٣) «الغريبين» **٢/ ٧٤٤**.

(٤) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: رشد.

(٥) «الصحاح» **١/ ٤٠٦**.

وقال الواحدي: الرُّشْدُ في اللغة: إصابةُ الخير، وهو نقيض الغيِّ[١].

قلتُ: والإرشاد: التوفيق لذلك أو خلقه، ومن أسمائه تعالى: الراشد والرشيد والمرشد، واختلف في معنىٰ رشيد فقيل: فاعل، وقيل: مُفْعِل[٢].

الهادي: أي: الموفق، وهو من أسمائه تعالىٰ. قال القرطبي في «مقصده»: الهُدىٰ ضربان:

هُدىٰ دلالة: وهو الذي يقدر عليه الرسل، قال الله تعالىٰ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[٣]، وقال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[٤].

وهُدىٰ توفيق وتأييد وعصمة، وهٰذا تفرد به ﷻ. قال الله تعالىٰ لنبيه في حق عمه أبي طالب: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾[٥][٦].

قال إمام الحرمين: وقد ترد الهداية والمراد بها: [٥ب] الإرشاد[٧].

---

(١) «البسيط» ٤/ ٤٥٩، ونقل أقوال العلماء السابقة عن «تهذيب الأسماء واللغات» (رشد) ١/ ٢/ ١٢٢.

(٢) ٱنظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (رشد) ٢/ ٢٢٥.

(٣) الرعد: ٧.

(٤) الشورىٰ: ٥٢.

(٥) القصص: ٥٦.

(٦) «الأسنىٰ في شرح أسماء الله الحسنىٰ» ١/ ٣٧٧ بتصرف من المصنف.

(٧) «الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الٱعتقاد» ص ١٩٠.

قال تعالىٰ: ﴿سَيَهۡدِيهِمۡ﴾[(١)]، وقال: ﴿فَٱهۡدُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡجَحِيمِ﴾[(٢)]، وقوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِىٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَىۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾[(٣)]، هٰذِه هداية عامة عم بها جميع الحيوان. وقيل: الأصل في الهُدى الإمالة، ومنه: ﴿إِنَّا هُدۡنَآ إِلَيۡكَۚ﴾[(٤)]؛ أي: مِلْنا.

وخرج عليه الصلاة والسلام في مرضه يهادى بين رجلين[(٥)]؛ أي: يتمايل، ومنه: الهدية والهدي، حكاه القرطبي في «تفسيره»[(٦)].

وقال المصنف في «تهذيبه»: **الهداية والهدىٰ يطلق بمعنيين:**

أحدهما: خلق الإيمان واللطف.

والآخر: بمعنى البيان، فمن الأول: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾[(٧)] ونظائره.

ومن الثاني: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ﴾[(٨)]، ﴿وَهَدَيۡنَٰهُ ٱلنَّجۡدَيۡنِ ۝١٠﴾[(٩)]؛ أي: بينَّا له طريقي الخير والشر ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ﴾[(١٠)]؛

(١) محمد: ٥.
(٢) الصافات: ٢٣.
(٣) طه: ٥٠.
(٤) الأعراف: ١٥٦.
(٥) رواه البخاري (٦٦٤)، ومسلم (٤١٨) من حديث عائشة.
(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ١/ ١٤٧.
(٧) الأعراف: ٤٣.
(٨) الإنسان: ٣.
(٩) البلد: ١٠.
(١٠) فصلت: ١٧.

أي: بيَّنا لهم الطريق[١]، وقال في «دقائقه» أيضًا: الهدىٰ بمعنى اللطف[٢]، وفي غير هٰذا بمعنى البيان[٣]، ٱنتهىٰ.

وقد وقع الهُدىٰ في القرآن العظيم علىٰ أنواع:

أحدها: بمعنى البيان كما ذكره، ومنه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ﴾[٤].

ثانيها: بمعنى الإسلام، ومنه[٥]: ﴿إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدٗى مُّسۡتَقِيمٖ﴾[٦].

ثالثها: بمعنى الإيمان، ومنه: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ هُدٗىۗ﴾[٧].

رابعها: بمعنىٰ داعٍ، ومنها: ﴿وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾[٨].

خامسها: بمعنى المعرفة، ومنه: ﴿وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾[٩].

سادسها: بمعنىٰ رسول، ومنه: ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى﴾[١٠].

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٢/ ١٨٠.

(٢) من «دقائق المنهاج»، وفي النسخ الثلاث: التوفيق.

(٣) «دقائق المنهاج» ص ٢٧.

(٤) البقرة: ٥.

(٥) في الأصل، (أ)، (ب): ومنك، وهو خطأ والصواب ما أثبته.

(٦) الحج: ٦٧.

وردت في الأصل، ونسختي (أ)، (ب): ﴿إنك على هدى مستقيم﴾ وهو خطأ.

(٧) مريم: ٧٦.

(٨) الرعد: ٧.

(٩) النحل: ١٦.

(١٠) البقرة: ٣٨.

سابعها: بمعنى الإرشاد، ومنه: ﴿عَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يَهْدِيَنِي سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾[(١)].

ثامنها: بمعنى القرآن، ومنه ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾[(٢)(٣)].

تاسعها: بمعنىٰ أمر محمد، ومنه: ﴿وَشَآقُّواْ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْهُدَىٰ﴾[(٤)].

عاشرها: بمعنى التوراة، ومنه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ﴾[(٥)].

الحادي عشر: بمعنى الاسترجاع، ومنه: ﴿وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ﴾[(٦)].

الثاني عشر: بمعنى التوحيد، ومنه: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ﴾[(٧)].

الثالث عشر: بمعنى السنة، ومنه: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾[(٨)].

الرابع عشر: بمعنىٰ لا يُصلح، ومنه[(٩)]: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ

---

(١) القصص: ٢٢.

(٢) في (أ): «ولقد جاءهم ربهم الهدىٰ» بإسقاط من، ولعله سهو من الناسخ.

(٣) النجم: ٢٣.

(٤) محمد: ٣٢.

(٥) غافر: ٥٣.

(٦) البقرة: ١٥٧.

(٧) التوبة: ٣٣.

(٨) الزخرف: ٢٢.

(٩) من (أ).

ٱلْخَآئِنِينَ﴾[١].

الخامس عشر: بمعنى الإلهام، ومنه: ﴿ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾[٢].

السادس عشر: بمعنى التوبة، ومنه: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾[٣].

السابع عشر: بمعنىٰ لا يهدي من الضلالة، ومنه: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[٤].

والهدىٰ مذكر[٥]. قال الواحدي: وزعم الأخفش[٦] أن من العرب

---

(١) يوسف: ٥٢، وردت في الأصل ونسختي (أ،ب): ﴿والله لا يهدي كيد الخائنين﴾ وهو خطأ والصواب ما أثبته.

(٢) طه: ٥٠ وردت في الأصل ونسختي (أ،ب): ﴿الذي أحسن كل شيء ..﴾.

(٣) الأعراف: ١٥٦.

(٤) التوبة: ١٩.

(٥) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي بكر محمد بن قاسم الأنباري، تحقيق طارق عبد عون الجنابي، دار إحياء التراث الإسلامي، العراق، الطبعة الأولىٰ ١٩٧٨م، ص ٣٢٣، ولأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني ص ١٤٧. المتوفىٰ سنة ٢٥٥هـ، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان.

(٦) الأخفش: إمام النحو، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي، ثم البصري، وهو الأخفش الأوسط، نحوي، عالم باللغة والأدب، أخذ العربية عن سيبويه، وقرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه مات سنة (٢١٥هـ)، وقيل: سنة (٢٢٥هـ)، والخفش: صغر في العينين مع سوء بصرهما.

من تصانيفه: «معاني القرآن»، «الأوسط في النحو»، «الاشتقاق».

انظر: «الفهرست» ١/ ٨٠، ٨١، «معجم الأدباء» ٣/ ٣٨٢- ٣٨٥ (٤٥٤)، «سير أعلام النبلاء» ١٠/٢٠٦- ٢٠٨، «الوافي بالوفيات» ١٥/ ٢٥٨- ٢٦٠ (٣٦٦).

من يؤنثه[(١)]، وحكاه اللحياني في «نوادره» عن الكسائي، عن بعض بني أسد فيقول: [٦١أ] هٰذِه هدى مستقيمة.

واعلم أنه يقال: هديته إلىٰ كذا كما ٱستعمله المصنف، وهديته لكذا وهديته كذا، نص علىٰ ذلك ابن سيده وغيره، والكل في القرآن؛ فمن الأول: قوله تعالىٰ: ﴿فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾[(٢)]؛ أي: دلوهم.

ومن الثاني: قوله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ﴾[(٣)]، ومن الثالث: قوله تعالىٰ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾[(٤)][(٥)].

وقال الرافعي في «تهذيبه»[(٦)]: يقال: هديته البيت والطريق هداية؛ أي: عرفته. قال: ومنهم من يقول: هديتُه إلى البيت وإلى الطريق. قال: والهدى: الرشاد والدلالة، وهداه يقدمه[(٧)]، والجمع: هدى.

السَّبِيلُ: الطريق، ويُذَكَّران ويُؤَنَّثان[(٨)].

قال تعالىٰ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ﴾[(٩)] فأنَّث. وقال: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ

---

(١) «البسيط» ٢/ ٤٧.

(٢) الصافات: ٢٣.

(٣) يونس: ٣٥.

(٤) الفاتحة: ٦.

(٥) «المحكم» ٤/ ٢٦٨.

(٦) في (أ)، (ب): تذنيبه.

(٧) كذا في الأصول.

(٨) «دقائق المنهاج» ص ٢٧، وانظر: «المذكر والمؤنث» لابن الأنباري ص ٣١٩، ٣٤١، ولأبي حاتم السجستاني ص ١٤٦، ١٤٧.

(٩) يوسف: ١٠٨.

ٱلْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ﴾[(١)] فذكَّر. قال ابن عباد في كتابه «المحيط»: السَّبِيلُ: الطريقُ، يُذَكَّر ويؤنَّث، والجمع: السُّبُلُ[(٢)].

الرَّشَادُ: تقدم قريبًا[(٣)].

التَّوفيق: خلاف الخذلان، وأصله من الموافقة بين شيئين كالالتحام، ووافقته أي: صادفته موافقًا. قال إمام الحرمين وغيره من أصحابنا المتكلمين: التوفيق: خَلْقُ قدرةِ الطاعةِ، والخِذْلان: خَلْق قدرة المعصية، والموفق في شيء لا يتصور منه العصيان في ذلك الشيء؛ إذ لا قدرة له على المعصية.

قال الإمام: والعصمة هي التوفيق، فإن عمّتْ كانت توفيقًا عامًّا، وإن خصت كانت توفيقًا خاصًّا[(٤)].

وقال القاضي حسين في «تعليقته»: ٱختلفت عبارة أصحابنا في التوفيق، فمنهم من قال: هو تسهيل سبل الخير وسد سبيل الشر، والخذلان عكس ذلك، ومنهم من يقول: هو الوقوع في الخير من غير ٱستعداد له.

والتوفيق الذي يختص بالمتعلم أربعة: ذكاء القريحة، واستواء

---

(١) الأعراف: ١٤٦.

(٢) «المحيط في اللغة» ٨/ ٣٣٠، تأليف كافي الكفاة، الصاحب، إسماعيل بن عباد ٣٢٦- ٣٨٥هـ- تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين- عالم الكتب- ط ١- ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

(٣) سبقت الإشارة إليه ص ١٧٧.

(٤) «الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الٱعتقاد» ص ٢٢٣، ٢٢٤.

الطبيعة، وشدة العناية، ومعلم ذو نصحةٍ، ومراده باستواء[١] الطبيعة: خلوها من الميل لغير ذلك، أو أن يرتسم فيها، ويتكيف بما يخالف الشيء الملقىٰ إليها.

التَّفَقُّهُ: أخذ الفقه شيئًا فشيئًا، وهو لغة: الفهم مطلقًا، وقيل: فهم الأشياء الدقيقة[٢]، واصطلاحًا: معرفة الأحكام الشرعية العملية المكتسبة[٣] من أدلتها التفصيلية، كذا حده الإمام في «المحصول»[٤]، وتبعه عليه صاحب «الحاصل والتحصيل» وغيرهما، وعليه مناقشات محل الخوض فيها الأصول، فلا نطول بها هنا، وقد أشرتُ إليها في «كافي المحتاج إلىٰ شرح المنهاج».

الدّينُ: ما شُرع من الأحكام.

اللُّطف: سبق[٥].

العِبَادُ: جمع عَبْدٍ، وجمع العبد: عِبَادٌ [٦ب] وعَبِيدٌ، وأَعْبُدٌ، وأعابد، ومعبوداء[٦] بالمد، ومَعْبَدَةٌ -بفتح الميم والباء-، وعُبُدٌ -

---

(١) في النسخ الثلاث: ٱستواء، والمثبت هو الموافق للسياق.

(٢) الفقه: العلم بالشيء والفهم له، وغلب علىٰ علم الدين لسيادته وشرفه وفضله علىٰ سائر أنواع العلم. ٱنظر: «لسان العرب» (فقه) **٦/ ٣٤٥٠**.

(٣) التاء المربوطة ليست واضحة في الأصل، ووردت في (أ)،(ب): المكتسب وأثبتها بالتاء تمشيًا مع المعنىٰ وتغليبًا لوجود التاء في الأصل.

(٤) «المحصول في أصول الفقه» ص **٢١**، وبه: «أما الفقه فهو معرفة الأحكام الشرعية».

(٥) سبقت الإشارة إليه ص **١٧٥**.

(٦) من «تحرير التنبيه»، وفي النسخ الثلاث: ومعبود.

بضم العين والباء- وعُبدان -بضم العين وكسرها-، وعِبِدىٰ[(١)] بالقصر والمد، كذا ضبطها المصنف في «تحريره» في باب صفة الصلاة[(٢)]، وقد جمعها ابن مالك في بيتين، فقال رحمه الله:

عباد عبيد جمع عبد وأعبد
أعابد معبوداء معبدة عُبُد
كذلك عِبْدَان وَعُبْدان أثبتا
كذاك العِبِدّىٰ وامدد إن شئت أن تمد[(٣)]

قال ابن سيده في «المحكم»: العبد: الإنسان حُرًّا كان أو رَقيقًا، يُذْهَبُ بذلك أنه مَرْبُوبٌ لِباريه[(٤)] جلَّ وعزّ.

والعَبْد: المَمْلوكُ، قال سيبويه: وهو في الأصل صِفةٌ، ولكنه ٱستُعْمِل ٱستعمال الأسماء[(٥)].

روينا عن الأستاذ أبي القاسم القشيريّ، قال: سمعت محمد بن الحسين السلمي يقول: سمعت أبا عليّ الدقّاق يقول: ليسَ شيءٌ

---

(١) في هامش (ب)، وهو الموافق للمطبوع، وفي النسخ الثلاث: وعبد.

(٢) «تحرير التنبيه» ص٨٢، وانظر: «الصحاح» (عبد) ١/ ٤٢٧، «القاموس المحيط» ص ٢٩٦. وقال الجوهري: عبيدٌ مثل: كَلْبٍ وكلِيبٍ، وهو جمعٌ عزيزٌ.

(٣) ٱنظر: «المطلع علىٰ أبواب الفقه» ص ٨٠، لمحمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي أبي عبد الله - تحقيق محمد بشير الأدلبي -المكتب الإسلامي- بيروت ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

(٤) في (أ): أنه مريوب لقاء ربه، ولا وجه له.

(٥) «المحكم» ٢/ ١٩.

أشرفَ من العبودية، ولا ٱسم أتمّ للمؤمن من الوصف بالعبوديَّة؛ ولهٰذا قال الله لنبيه ﷺ ليلة الإسراء -وكانت أشرف أوقاته ﷺ في الدنيا: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾[1]، وقال تعالىٰ: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴿١٠﴾﴾[2][3]، وقال تعالىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾[4]، وقال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾[5]، وقال تعالىٰ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾[6].

فانظر إلىٰ تسميته عليه أفضل الصلاة والسلام في هٰذِه المواطن الشريفة بذلك.

قلت: وقد ذكره الله بـ (عبده) بإضافته إليه، وبـ (عبدنا) في مواضع كثيرة، منها: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾[7].

قوله: **(أَحْمَدُهُ أَبْلَغَ الحمد)**[8]: أي: أنسب إلىٰ ذاته المقدسة وأفعاله وصفاته أبلغ المحامد، وليس المراد أن حمده أبلغ الحمد؛ لأن بعض المحمود عليه وهو النعم، لا يتصور حصرها كما سبق،

---

(١) الإسراء: ١.

(٢) النجم: ١٠.

(٣) «الرسالة القشيرية» ص ٢٠٠.

(٤) الكهف: ١.

(٥) الجن: ١٩.

(٦) الفرقان: ١.

(٧) البقرة: ٢٣.

(٨) في (أ): حمد بدون (ال) التعريف، وكذا في «المنهاج».

والخلائق كلهم لو ٱجتمع حمدهم لم يبلغ ما يستحقه ﷻ من الحمد، وقد قال الأصحاب: (إن الحمد لله حمدًا يوافي نعَمه ويكافئ مزيده) أجل المحامد، وإنَّ: (سبحانك لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت علىٰ نفسك) أحسن الثناء[١]، وهو راجع إلىٰ ما قلناه، فإذا نسبت عموم المحامد إليه ﷻ إلىٰ جهة الإجمال؛ بأن تعترف[٢] مثلاً باشتمال الباري تعالىٰ علىٰ جميع صفات الكمال، ٱنطبق علىٰ ذلك حد الحمد [٧أ] السابق.

قال الشيخ تاج الدين ابن الفركاح في «الإقليد»: أفضل حمد الله ما كان مردودًا إلىٰ علمه وكُنْهِ حَقِّهِ، فإن القوى البشرية تعجز عن تفضيله[٣]؛ لأن الحمد إن كان شكرًا فقد دل القرآن علىٰ قصوره، قال تعالىٰ: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾[٤] وإن كان ثناءً بأوصاف الكمال، فقد قال أكمل البشر ﷺ: «لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَىٰ نَفْسِكَ»[٥].

الكَمَالُ: التَّمَامُ. قال في «المحكم»: كَمَلَ الشيءُ يكمُل كَمَالاً، وكُمولاً، وشيء كمِيل: كامل جاء به علىٰ كَمُل، وتَكَمّل: كَكمل،

(١) ٱنظر: «نهاية المحتاج إلىٰ شرح المنهاج» ٨/ ٢٠٨، لمحمد بن أبي العباس المنوفي المصري الشافعي الصغير- مصطفى البابي ١٩٦٧م.

(٢) في (أ): تعرف.

(٣) كذا بالأصول، ولعلها: تفصيله.

(٤) النحل: ١٨.

(٥) «صحيح مسلم» كتاب: الصلاة، باب: ما يقال في الركوع والسجود، حديث رقم: (٤٨٦) من حديث عائشة.

وأكمله هو، واستكمَله، وكَمَّلَهُ: أتمَّه وجَمَّله[١].

وقال الأزهري[٢]: قال الليث: كَمَلَ الشيءُ يَكْمُلُ كمالاً، وكَمُلَ وكَمِلَ يَكْمُلُ، فهو كاملٌ في اللُّغتيْنِ، وأكملتُ الشيءَ: أَجْمَلْتُهُ وأَتْمَمْتُهُ.

والكمالُ: التَّمَامُ الذي تُجَزَّأ منه أَجْزاؤهُ. يقال: لَكَ نِصْفُهُ، وبَعْضُه، وكمالهُ[٣]، وقال الجوهري: الكَمَالُ: التَّمَامُ، وفيه ثَلاثُ لُغَاتٍ: كَمَلَ وكَمُلَ وكَمِلَ، والكسر أَرْدَؤُهَا، وتَكامَلَ وأَكْمَلْتُهُ أَنا، ورجلٌ كَامِلٌ وقومٌ كَمَلَةٌ، مثل: حَافِدٍ وحَفَدَةٍ، وأَعْطِهِ هٰذا المالَ كَمَلاً؛ أي: كُلَّهُ[٤].

قوله: (وَأَزكَاهُ) أي: أنماه.

قوله: (وَأَشْمَلَهُ) أي: أعمه.

قوله: (وَأَشْهَدُ) أي: أعلم وأبين. قال الله[٥] تعالىٰ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ الآية[٦].

---

(١) «المحكم» ٧/ ٤٣.

(٢) الأزهري: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري، الهروي، اللغوي، الشافعي الفقيه الثبت، الإمام المشهور، ولد سنة **٢٨٢** هـ، ومات سنة **٣٧٠** هـ.

ومن تصانيفه: «تهذيب اللغة»، «التفسير»، «شرح ديوان أبي تمام»، «الزاهر في غريب ألفاظ الفقهاء»، وكتاب «الأدوات».

(٣) «تهذيب اللغة» ١٠/ ٢٦٥.

(٤) «الصحاح» ٢/ ١٣٤٩.

(٥) من (ب).

(٦) آل عمران: ١٨.

قال ابن الأنباري[١] في «الزاهر»: هٰذا معناه عند أهل العربية[٢].

قلت: وهي في اللغة: الرؤية، ومنه المشاهدة، ثم توسعوا فأطلقوها علىٰ كل معلوم وما يقاربه من الظن المؤكد، وفي الشهادة بالوحدانية وهي لا إلٰه إلا الله خاصيتان، **الأولىٰ**: أن جميع حروفها جوفية ليس فيها شيء من الحروف الشفهية للإشارة إلى الإتيان بها من خالص جوفه وهو القلب لا من الشفتين.

الثانية: أنه ليس فيها حرف معجم، بل جميعها متجردة عن النقط إشارة إلى التجرد من كل معبود سوىٰ الله[٣].

الإله في اللغة: هو المعبود.

وقوله: **(وحده)** هو مصدر.

وقوله: **(لا شريك له)** أي: لا مشارك. وكانت العرب تقول في تلبيتهم: لبيك اللهم لبيك لبيك، لبيك[٤] لا شريكَ لكَ، إلا شريكًا هو لك، تملكُهُ[٥] وما ملك، يعنون: أن الأصنام شركاء لله تعالىٰ،

---

(١) ابن الأنباري: أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد الأنباري، النحوي اللغوي، صاحب المصنفات، المتوفىٰ سنة سبع وعشرين وثلاثمائة، له: كتاب «الزاهر»، و«المذكر والمؤنث» و«الأضداد».
«تاريخ العلماء النحويين» ١٧٨- ١٨٠، «الفهرست» ١١٢.

(٢) «الزاهر في معاني كلمات الناس» ١/ ٣٢. (٢٧١-٣٢٨ هـ) تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة- الطبعة الأولىٰ ١٤١٢-١٩٩٢م.

(٣) اُنظر: «المطلع» ص ٨١.

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) في (أ): ملكه، ولا وجه لها.

ولكن هٰذِه الشركاء وما ملكته ملكٌ لله تعالىٰ، فأنزل الله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾[(١)]، فشرع نفي الشريك مطلقًا[(٢)].

الوَاحِدُ: [٧ب] هو أعظم أسمائه الحسنىٰ، وله في كلام العرب معنيان، أحدهما: مفتتح الوجود، والثاني: أنه لا نظير له ولا مثل[(٣)] كقولهم: فلان واحد قومه في الشرف، وله تسعة أبنية: واحد، أحد، وحيد، وَحَد، وَحُد، موحد، أحاد، أوحد، ذكرها ابن العربي، وقال الجوهري: جمع الواحد: وُحْدَانٌ، ورجلٌ وَحَدٌ وَوَحِدٌ ووَحِيدٌ، أي: منفردٌ، وَتَوَحَّدَ برأيه: تَفَرَّدَ به[(٤)].

واخْتُلِفَ هل يُطْلَقُ علىٰ الله وحيد؟ فقيل: لا؛ لأنه ورد في معرض الذم، قال تعالىٰ: ﴿ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدٗا ﴿١١﴾﴾[(٥)]؛ يعني: مفردًا لا مال له ولا ولد ثم خلقتهما له، وقيل: نعم، والمعنىٰ: خلقته وحدي من

---

(١) يوسف: ١٠٦.

(٢) ٱنظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» (شرك) ٢/ ٤٦٧، لأبي السعادات مجد الدين بن الأثير الجزري (٦٠٦هـ). تحقيق: د. محمود الطناحي، وطاهر الزاوي، الناشر: المكتبة الإسلامية. «اللسان» (شرك) ٤/ ٢٢٤٩، (شهد) ٤/ ٢٣٤٨، وانظر: «مغني المحتاج إلىٰ معرفة معاني ألفاظ المنهاج» ١/ ٤٨١، لمحمد الشربيني الخطيب- مصطفى البابي ١٩٥٨م، «نهاية المحتاج» ٣/ ٢٧٣.

(٣) وقع في هامش (أ، ب) كلمة «العدد» مقابل هٰذِه العبارة.

(٤) «الصحاح» ١/ ٤٦٠.

(٥) المدثر: ١١.

غير شريك. وقال أهل العلم باللسان: إن الواحد يختص بالذات وأحد[١] يختص بالصفات[٢].

وقال الأزهري: إن الأحد يُبْنَىٰ لنفي ما يُذْكَرُ معه من العَدَد، [والواحدُ ٱسمٌ لمُفْتَتَح العَدَدِ][٣][٤]، وقيل: إن الأول يستعمل فيما يعقل خاصة، والثاني فيه وفي غيره، فواحد في صفات الله تعالىٰ معناه: نفي المثيل والنظير والند.

قال أبو المعالي: معناه نفي التبعيض؛ فهو سبحانه لا جزء لذاته ولا بعض، وليس بمؤلف، وقال الإسفراييني: تحقيق الواحد أنه لا يتبعض في الوهم، ولا يتجزأ بالفعل.

وقال الإمام في «الإرشاد»: معناه: المتوحد المتعالي[٥] عن

---

(١) كتب الناسخ في هامش (أ): والأحد، و في هامش (ب): صوابه والأحد.

(٢) في هامش (ب): «قف على الفرق بين الواحد والأحد».

الفرق بين الواحد والأحد أن الواحد هو المنفرد بالذات لا يضامه آخر، والأحد هو المنفرد بالمعنىٰ لا يشاركه فيه أحد؛ ولذلك قيل للمتناهي في العلم والمعرفة: هو أحد الأحدين.

ومما يفترقان به في معاني الكلام: أن الواحد في جنس المعدود، وقد يفتتح به العدد، والأحد ينقطع معه العدد. وأن الأحد يصلح في الكلام في موضع الجحود، والواحد في موضع الإثبات. تقول: لم يأتني من القوم أحد، وجاءني منهم واحد، ولا يقال: جاءني منهم أحد. ٱنظر: «شأن الدعاء» ص **٨٣**.

(٣) هٰذِه العبارة ساقطة من (أ).

(٤) «تهذيب اللغة» ٥/ ١٩٥.

(٥) من «الإرشاد»، وفي النسخ الثلاث: العالي.

الأنقسام. وقيل: هو الذي لا مثل له[١].

الغفار: هو من أسمائه الحسنىٰ، وأصل الغفر: الستر، ومنه سُمِّيَ المِغْفر مِغْفرًا، وقيل: من الغفر نبت يُدَاوىٰ به الجرح إذا ذُرَّ عليه دمله وأبرأه[٢].

قال ابن العربي[٣]: فإن قلنا: إنه من الأول فهي ستره علىٰ عباده، مَنًّا منه لا ٱستحقاقًا لمن يشاء، خلافًا للمعتزلة حيث قالوا: وجوبًا عليه. وإن قلنا: إنه من الثاني فهو ما يخلقه لهم من الأسف حتىٰ يذهب ألم المعاصي. قال: وقد يكون معنى الغفر: الإصلاح.

قال القرطبي في «مقصده»: وهٰذا الأسْمُ لا يَجُوزُ إِطْلاقُهُ عَلى العَبْدِ مُعَرَّفًا، ويَجُوزُ مُنَكَّرًا وَمُضَافًا وَفِعْلاً. قال الحَلِيميّ: الغفّارُ: هو المُبَالغ في السَّتْرِ، فَلا يشهِّر في الدُّنْيا وفي الآخرة، ومنه الحديث الصحيح في يوم القيامة: « **حتَّىٰ يَضَعَ كَنَفَهُ عَلَيْهِ فَيَسْتُرُه** »[٤][٥].

---

(١) «الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الأعتقاد» ص ١٤٥.

(٢) نقله ابن الجوزي عن بعض أهل اللغة. ٱنظر: «نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر» ص ٩٠، تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي- الرسالة- ط ١ - ١٩٨٤، ونقله أيضًا الخطابي في «شأن الدعاء» ص٥٢، ٥٣.

(٣) في (أ): الأعرابي.

(٤) رواه البخاري ٥/ ٩٦(٢٤٤١) كتاب المظالم، باب: قول الله تعالىٰ: ﴿أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ومسلم ٤/ ٢١٢٠(٢٧٦٨) كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله، من حديث ابن عمر.

(٥) «الأسنىٰ في شرح أسماء الله الحسنىٰ» ١/ ١٥٤، ١٥٥.

وقال الإمام: الغفار: الستار، ويمكن حمل الستر علىٰ ترك العقاب، ويمكن حمله على الإنعام الذي يدرأ عن العبد ما يفضحه في العاجل والآجل(١).

واعلم أن من أسمائه أيضًا سبحانه [٨أ] وتعالى:

الغافر والغفور:(٢) قال الحليمي: الغفور الذي يَكْثُرُ منه السَّتْرُ على المذنبين من عباده ويزيد غَفْرُهُ علىٰ مُؤَاخَذَتِهِ.

قال ابن العربي: في ترتيب هٰذِه الأسماء ثلاثة أقوال: أحدها: أن غافرًا فاعل من غَفَر، وغفورًا للمبالغة إذا تكرر، وغفَّارًا أشدُّ مبالغة.

وثانيها: أن الغافر يستر في الدنيا، والغفور في الآخرة، والغَفَّار يستره عن أعين الخلائق، وعن أعين المذنبين.

وثالثها: أن غافرًا(٣) فَاعلٌ من غَفَر، وأنَّ غَفَّارًا فَعَّال للكثرة، وأنَّ غَفُورًا فعول، أنبأ عن جودة(٤) الفعل وكماله وشموله. قال: والأول أصحّ وما بعده تحكّم لا تشهد له لغة ولا حقيقة.

قال بعض العلماء: والفرق بين العَفْوِ والغُفْران أن الغُفْران ستر لا يقع معه عقاب، والعفو إنما يكون بعد وجود عذاب وعقاب(٥).

---

(١) «الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» ص١٤١.

(٢) وقع في هامش (ب): قف على الفرق بين الغفور والغافر والغفار، إلخ.

(٣) في (أ): غفارًا، وهو غير مناسب للسياق؛ لأن غفارًا ليس فاعل من غفر.

(٤) في (أ): وجوده، ولا وجه لها.

(٥) من قول الحليمي إلىٰ هنا انظره في «الأسنىٰ في شرح أسماء الله الحسنىٰ» ١/ ١٦٤، ١٦٥ بتصرف.

واعلم أنه يقع في بعض النسخ: الواحد القهار الكريم الغفار، ولم أر ذلك في نسخة المصنف.

فأما القهار فمعناه ظاهر. قال الإمام في «الإرشاد»: ويمكن صرفه إلى القدرة، ولا يبعد صرفه إلى الأفعال التي تذل الجبابرة كالإهلاك[(١)] وغيره[(٢)].

وأما الكريم فهو من أسمائه أيضًا، وفي معناه ثلاثة أقوال ذكرها الإمام في «الإرشاد»، فقال: معناه المفضل، وقيل: الغفور[(٣)]، وقيل: العليّ، وكل نفيس كريم[(٤)].

سُمِّيَ نبينا مُحَمَّدًا ﷺ لكَثْرةِ خِصالهِ المَحْمودةِ؛ أي: ألهم الله أهله ذلك لما علم من خصالِهِ المَحْمودةِ، قاله ابن فارس[(٥)].

وقالت أُمَّه: سماه الله بذلك[(٦)]. وقيل: إن جده سماه في سابعه[(٧)].

قال أهل اللغة: يقال: رجلٌ محمدٌ ومحمودٌ؛ أي: كثير الخصال[(٨)]، وأنشد الجوهري[(٩)] وغيره:

---

(١) في (أ): كإهلاك.

(٢) «الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» ص ١٤١.

(٣) من «الإرشاد»، وفي النسخ الثلاث: العفو.

(٤) «الإرشاد» ص ١٤٣.

(٥) «مجمل اللغة» ص ١٨٤.

(٦) لرؤيا رأتها أُمُّهُ. انظر: «سبل الهدىٰ والرشاد» ١/ ٤٤٥.

(٧) انظر: «بهجة المحافل» ٢/ ١٧٦، «سبل الهدىٰ والرشاد» ١/ ٤٤٥.

(٨) رجلٌ محمودٌ ومحمدٌ: إذا كَثُرَت خصاله المحمودة. انظر: «مجمل اللغة» (حمد) ص ١٨٤، «اللسان» ٢/ ٩٨٨.

(٩) أنشد الجوهري الشطر الثاني «الصحاح» ١/ ٤٠٠.

إِلَيكَ، أَبَيْتَ اللَّعْنَ، كانَ كَلالُها[١]

إلى المَاجِدِ القَرْمِ الجَوَادِ المُحَمَّدِ[٢]

القرم: السيد. قال ابن العربي: قَالَ بَعْضُ الصُّوفِيَّةِ: لله ﷻ أَلْفُ ٱسْمٍ، ولرسوله أَلْفُ ٱسْمٍ[٣]، وقال ابن دحية: أسماؤه تقرب من الثلثمائة وعدها في جزأين، وقد لخصتها في أوائل مختصري لـ «دلائل النبوة» للبيهقي رحمه الله، فراجعها منه، ولما شاع قبل ولادته أن نبينا ٱسمه محمد -هٰذا إبان[٤] ظهوره- سمىٰ جماعة أبناءهم محمدًا؛ رجاء أن يكون هو منهم.

فذكر أبو جعفر محمد بن حبيب: أن الذين سموا أولادهم بمحمد ستة وهم: محمد بن سفيان بن مُجاشع، جد الفرزدق، ومحمد بن أُحَيْحَةَ بن الجُلاح الأَوسِيّ، ومحمد بن حُمران [٨ب] الجعفي، ومحمد بن مَسْلَمَةَ الأنصاريُّ، ومحمد بن براء البكري، ومحمد بن خُزاعة السلمي. وقيل: أول من تسمىٰ بمحمد، محمد بن سفيان، واليمن تقول: بل محمد بن اليَحْمَد من الأَزْدِ.

---

(١) في (ب): كلاهما.

(٢) من الطويل، ٱنظر: «ديوان الأعشىٰ» دار بيروت، ص ٤٨، وروايته:
إِلَيكَ، أَبَيْتَ اللَّعْنَ، كانَ كَلالُها إلى المَاجِدِ الفرع الجَوَادِ المُحَمَّدِ
وهو بيت من قصيدة: إليك أبيت اللعن، يمدح بها النعمان بن المنذر.

(٣) «أحكام القرآن» ٣/١٥٤٦، لابن العربي (٤٦٨-٥٤٣هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر.

(٤) كتب الناسخ في نسخة (ب) أسفل كلمة إبان: أي: وقت.

وقال الأستاذ ابن فورك الأصبهاني: لا يعرف من تسمىٰ في العرب قبله إلا ثلاثة، فذكر الثلاثة الأول، وكان آباء هٰؤلاء قد وفدوا علىٰ بعض الملوك، وكان عنده علم بالكتاب الأول، فأخبرهم بمبعث النبي ﷺ وباسمه، وكان كل واحدٍ منهم قد خلف ٱمرأته حاملاً، فنذر كل واحدٍ منهم إن وُلِدَ له ولد ذكر أن يسميه محمدًا، ففعلوا ذلك. ومنهم من زاد علىٰ ما سلف محمد بن عُتْوَارةَ الكِنانيّ، ومحمد بن حِرمازِ بن مالك التَّمِيمِيّ[١][٢].

وقد ألف الناس في فضل من سُمِّيَ بهٰذا الٱسم المعظم أحاديث.

الرَّسُولُ: قال الأزهري في «شرح ألفاظ المختصر»: هو الذي يبلغ أخبار من يبعثه، أخذًا من قولهم: «جاءت الإبل رَسَلاً»، أي: متتابعة[٣]. وقال غيره: لتتابع الوحي إليه. وقال الواحدي في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾[٤]: الرسول: الذي أرسل إلى الخلق بإرسال جبريل -عليه السلام- إليه عيانًا، وحاوره شفاهًا. والنبي التي تكون نبوته إلهامًا أو منامًا؛ فكلّ رسول نبيّ، وليس كل نبيّ رسولاً.

قال الواحدي: وهٰذا معنىٰ قول الفراء: الرسول: النبيّ المرسل،

(١) في (أ): التيمي.

(٢) نقله ابن منظور عن ابن بري. ٱنظر: «اللسان» (حمد) ٢/ ٩٨٨، ٩٨٩.

(٣) «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» ص ١٦٩، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق شهاب الدين أبي عمرو، دار الفكر، بيروت ١٩٩٤م.

(٤) الحج: ٥٢.

والنبي: المحدَّث الذي لم يُرسَل، هٰذا كلام الواحدي[١].

قال المصنف في «تهذيبه»: وفيه نقص في صفة النبي؛ فإن ظاهره أن النبوة المجردة لا تكون برسالة ملك بذلك، وليس هو كذلك.

وكلام الفراء الذي ٱستشهد به يرد عليه، وهو كما قال.

وقال الخطيب البغدادي[٢] في «كفايته»: النبي أمدح [من][٣]

---

(١) «البسيط» ١٥/ ٤٧٢، وانظر لقول الفراء «معاني القرآن» ٢/ ٢٢٩، لأبي زكريا يحيىٰ بن زياد الفراء المتوفىٰ سنة ٢٠٧هـ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (١٩٨٠)، الطبعة الثانية. وقد ٱختلف في الفرق بين الرسول والنبي علىٰ أقوال، ٱنظر: «النكت والعيون» لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي البصري، دار الكتب الثقافية، ٤/ ٣٥، «تفسير القرآن العظيم» ٢٣/ ٤٨، ٤٩، لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم، ت: ٣٢٧هـ، تحقيق أسعد محمد الطيب، دار نزار مصطفى البار، الطبعة الأولىٰ (١٩٩٧م)، «مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية» ١٨/ ٧، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم، دار إحياء الكتب العربية، «أضواء البيان» للشنقيطي ٥/ ٧٣٥.

(٢) الخطيب البغدادي: هو الإمام العلامة المفتي، الحافظ الناقد، محدِّث الوقت أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، صاحب التصانيف، ولد سنة (٣٩٢هـ)، ومات سنة (٤٦٣هـ).

من تصانيفه: «تاريخ بغداد»، «الفقيه والمتفقه»، «الكفاية في علم الرواية».

انظر: «المنتظم» ١/ ٢٦٥-٢٧٠ (٣١٢)، «الكامل في التاريخ» ١٠/ ٦٨، «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٢٧٠-٢٩٦، «مرآة الجنان» ٣/ ٨٧-٨٨، «طبقات السبكي» ٤/ ٢٩-٣٨ (٢٥٨)، «البداية والنهاية» ١٢/ ٥٦٥-٥٦٨، «طبقات ابن قاضي شهبة» ١/ ٢٤٠-٢٤١، «الأعلام» ١/ ١٧٢.

(٣) ساقطة من النسخ الثلاث، والمثبت من «الكفاية».

الرسول ولكل واحد منهما موضع؛ فإن الرسول يقع علىٰ كل أحد من حيث الأصل، والنبي خاص بالأنبياء؛ وإنما فضل المرسلون من الأنبياء؛ لأنهم جمعوا النبوة والرسالة معًا. وجمع الرسول رُسل بضم السين وإسكانها على التخفيف(١).

قال الهروي وغيره: ويطلق لفظ الرسول على الواحد والاثنين والجمع، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾(٢) علىٰ أحد الأقوال(٣).

المصطفىٰ: وزنه مفتعل بفتح العين من [٩أ] الصفوة وهو الخلوص، فجعل مكان التاء طاء، والمختار ٱسم مفعول أيضًا، يعني أن الله تعالىٰ قد ٱصطفاه واختاره علىٰ سائر خلقه(٤)، وأشار بذلك إلىٰ حديث واثلة بن الأسقع قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الله ٱصطفىٰ كنانة من ولد إسماعيل، واصطفىٰ قريشًا من كنانة، واصطفىٰ من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم**»، رواه مسلم(٥).

---

(١) «الكفاية في علم الرواية» ص ٢٠٣.

(٢) الشعراء: ١٦.

(٣) من قول المؤلف: وفيه نقص في صفة النبي. من قول الأزهري ما عدا قول الخطيب. ٱنظر: «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢/ ١٢٠، ١٢١، وانظر قول الهروي في «الغريبين» ٣/ ٧٤٠.

(٤) ٱنظر: «اللسان» (صفا) ٤/ ٢٤٦٨.

(٥) (٢٢٧٦).

وذكر ابن دحية في كتابه: «المستوفىٰ في أسماء المصطفىٰ»: أن من أسمائه ﷺ المصطفىٰ، قال: وإن كان شاركه فيه الرسل، إلا[(١)] أن المصطفىٰ على الإطلاق لا يُعْرَف إِلَّا له ﷺ؛ لأننا نقول: آدم مصطفىً ونوحٌ مصطفىً، فإذا قلنا: قال المصطفىٰ، فلا خلاف أنه لمحمد ﷺ، وذلك من أعلىٰ مناقبه، وأعلىٰ مراتبه.

وقد ذكرت الجواب عما قد يعارضه من أوجه خمسة في شرح الكتاب، وزدت علىٰ ذلك زيادة في كتابي: «غاية السول في خصائص الرسول»[(٢)] فراجعه منهما.

وقوله: (المصطفى المختار) هما نعتان للرسول، ومذهب أهل السنة أن النوع الإنساني أفضل من نوع الملائكة، وخالفت المعتزلة، والمسألة مبسوطة في علم الكلام، والمصنف حذف المفضل عليه، وحذف المعمول يؤذن بالتعميم، فَيُؤْخَذ منه تفضيله عليه الصلاة والسلام على الملائكة منه.

الصَّلاة: أصلها في اللغة: الدعاء. قال تعالىٰ: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾[(٣)]؛ أي: ٱدع لهم، وقال الزجاج[(٤)]: أصلها اللزوم.

---

(١) في (أ): لا.

(٢) لم أقف عليه في المطبوع.

(٣) التوبة: ١٠٣.

(٤) الزجَّاج: هو إبراهيم بن محمد السري بن سهل بن إسحاق الزجَّاج، كان من أهل الفضل والدين، من مصنفاته: «معاني القرآن»، و«الاشتقاق»، و«خلق الإنسان» و«مختصر النحو»، وغيرهما، ولد في سنة (٢٤١هـ)، توفي في جمادي الآخرة

قال الأزهري وغيره: الصلاة من الله رحمة[١]، ومن الملائكة ٱستغفار، ومن الآدمي تضرع ودعاء[٢]، فصلاة الله علىٰ نبيه رحمة مقرونة بالتعظيم والثناء. وفي البخاري عن ابن عباس: معنىٰ ﴿يُصَلُّونَ﴾: يُبَرِّكونَ، وعن أبي العالية: صلاةُ الله عليه ثناؤُهُ عليه عند الملائكة، وصلاةُ الملائكةِ الدعاءُ[٣].

وقال ابن عطية والسخاوي: صلاة الله علىٰ عباده رحمة لهم[٤]، وقال الماوردي[٥] في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ

سنة (٣١١هـ).

وكان إمامًا في النحو في أهل زمانه من العلماء، لزم المبرد، فكان يعطيه من عمل الزُّجاج كل يوم درهمًا، فنصحه وعلَّمهُ، ثمَّ أدب القاسم بن عبيد الله الوزير، فكان سبب غناه، ثمَّ كان من ندماء المعتضد.

انظر: «الفهرست» ص ٩٢، «تاريخ بغداد» ٦/ ٨٩- ٩٣ (٣١٢٦)، «المنتظم» ٦/ ١٧٦- ١٨٠ (٢٩٠)، «معجم الأدباء» ١/ ٨٢- ٩٥، «الكامل في التاريخ» ٩/ ١٤٥، «سير أعلام النبلاء» ١٤/ ٣٦٠ (٢٠٩)، «الوافي بالوفيات» ٥/ ٣٤٧- ٣٥٠ (٢٤٢٦)، «مرآة الجنان» ٢/ ٢٦٢.

قال الزجاج: الأصل في الصلاة: اللزوم، يقال: قد صَلِيَ واصْطَلَىٰ: إذا لزم، ومن هٰذا من يُصْلَىٰ في النار؛ أي: يلزم النار. ٱنظر: «اللسان» (صلا) ٤/ ٢٤٩٠.

(١) في (ب): الرحمة.

(٢) «الزاهر» ص ١٦٩، وانظر: «تهذيب اللغة» ١٢/ ٢٣٦، ٢٣٧.

(٣) «صحيح البخاري» كتاب التفسير، سورة الأحزاب، باب: قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ﴾ الأحزاب: ٥٦ ، قبل حديث رقم: ٤٧٩٧.

(٤) «المحرر الوجيز» ١٢/ ٧٨.

(٥) الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، الشافعي، إمام جليل الشأن، وهو صاحب «الحاوي» و«أدب الدنيا والدين» و«الأحكام السلطانية»،

وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾[١]: فيه أربعة أقوال: أحدها: ثناؤه، ثانيها: كرامته، ثالثها: رحمته، رابعها: مغفرته، وفي صلاة الملائكة قولان: أحدهما: دعاؤهم، والثاني: ٱستغفارهم[٢].

قوله: (وَسَلَّمَ عَلَيْهِ): ذكره ٱمتثالاً للآية، وهي قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾[٣] [٩ب]؛ ولهٰذا قال المصنف في أول شرح خطبة «صحيح مسلم»: يكره إفراد الصلاة عن التسليم[٤].

والسلام: ٱسم من أسمائه تعالىٰ، وذكر الإمام في «إرشاده» في معناه ثلاثة أقوال، أحدها معناه: ذو السلامة من كل آفة ونقيصة، فيكون من أسماء التنزيه، وثانيها معناه: مالك تسليم العباد من المهالك، فرجع إلى القدرة، وثالثها معناه: ذو السلام على المؤمنين في الجنان، فرجع إلى الكلام القديم والقول الأزلي[٥].

توفي سنة خمسين وأربعمائة.

انظر: «تاريخ بغداد» ١٢/ ١٠٢، ١٠٣ (٦٥٣٩)، «طبقات الفقهاء» للشيرازي ص١٣٨، «الكامل في التاريخ» ٩/ ٦٥١، «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٦٤-٦٨ (٢٩)، «طبقات الشافعية» للإسنوي ٢/ ٣٨٧-٣٨٨ (١٠٣٢)، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة ١/ ٢٣٠-٢٣٢ (١٩٢).

(١) الأحزاب: ٤٣.

(٢) «النكت والعيون» تفسير الماوردي ٤/ ٤١٠.

(٣) الأحزاب: ٥٦.

(٤) «شرح مسلم» ١/ ٤٩.

(٥) «الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الٱعتقاد» ص ١٣٩.

وقال غيره: معناه: الذي سَلِم خلقه من ظلمه، وقيل معناه: مسلم المؤمنين من العذاب، وقيل: المسلِّم على المصطفَين؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾[١]؛ أي: ذو السلام[٢].

وقوله: (لَدَيْهِ): أي: عنده، التقدير: زاده الله عنده شرفًا.

أَمَّا بَعْدُ: ٱختلف العلماء في المبتدئ بها علىٰ أقوال، أحدها: داود ﷺ وهي فصل الخطاب الذي أوتيه علىٰ أحد التأويلات في الآية، قاله أبو موسى الأشعري[٣][٤] وجماعة من العلماء[٥].

وثانيها: قس[٦] بن ساعدة الإيادي، حكاه أبو جعفر النحاس في كتابه: «صناعة الكتاب» عن الكلبي.

وثالثها: كعب بن لؤي[٧]، قاله أبو سلمة بن عبد الرحمن، حكاه عنه أبو جعفر أيضًا، قال: وهو أول من سمىٰ يوم الجمعة الجمعة،

---

(١) النمل: ٥٩.

(٢) ٱنظر: «سبل الهدىٰ والرشاد» ١/ ٥٨١.

(٣) أبو موسى الأشعري: الصحابي عبد الله بن قيس بن سليم الأشعري، أسلم قديْمًا، وقدم المدينة بعد خيبر، وكان من علماء الصحابة، توفي سنة (٤٢هـ)، وقد جاوز الستين بقليل.
انظر: «الاستيعاب» ٣/ ١٠٣ (١٦٥٧)، «أسد الغابة» ٣/ ٣٦٧ (٣١٣٥)، «سير أعلام النبلاء» ٢/ ٣٨٠.

(٤) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» ٧/ ١٥٥ وعزاه لابن أبي حاتم، والديلمي.

(٥) ٱنظر: «اللسان» (بعد) ١/ ٣١١.

(٦) كتب الناسخ بهامش (ب): قيس.

(٧) وفي «اللسان» (بعد) ١/ ٣١١: زعم ثعلب أن أول من قالها كعب بن لؤي.

وكان يقال له: العروبة[١].

رابعها: يَعْرِبُ بْنُ قَحْطَانَ، حكاه المصنف في «شرحه لمسلم» في كتاب الجمعة[٢]، وفيه قول خامس ذكره الزناتي في «شرح الرسالة»: أن أول من قالها سحبان[٣] وهو القائل:

لَـقَـدْ عَـلِـمَ الـحَـيُّ الـيَـمَـانُـونَ أَنَّـنِـي
إذا قُـلْـتُ: أَمَّـا بَـعْـدُ أَنِّـي خَـطِـيـبُـهـا[٤]

وفي «الغرائب»[٥] للدارقطني بسند ضعيف: لما جاء ملك الموت إلىٰ يعقوب عليه السلام في جملة كلام: أما بعد فإنا أهل بيت موكل بنا البلاء. الحديث[٦]. واختلفوا أيضًا في ضبطها علىٰ أربعة أوجه:

أحدها: (أما بعدُ) بضم الدال، ثانيها: (أما بعدٌ) بالرفع والتنوين، ثالثها: (أما بعدًا)[٧] بالنصب والتنوين، رابعها: (أما بعدَ) بفتح الدال علىٰ تقدير لفظ المضاف إليه، حكاها كلها النحاس في كتابه

---

(١) ٱنظر: «الكشف والبيان» ٦/ ١٨٥.

(٢) «صحيح مسلم بشرح النووي» ٦/ ١٦١.

(٣) سحبان وائل: سحبان بن زفر بن إياس الوائلي، من باهلة، يقال: أخطب من سحبان وائل، ٱشتهر في الجاهلية، وأسلم، ولم ير النبي ﷺ، وأقام في دمشق أيام معاوية رضي الله عنه حتىٰ توفي في سنة (٥٤هـ).
انظر: «المعارف» لابن قتيبة ص٦١١، «تاريخ دمشق» ٢٠/ ١٤٣.

(٤) ٱنظر: «اللسان» (سحب) ٤/ ١٩٤٩.

(٥) من (ب)، وفي الأصل، (أ): غرائب.

(٦) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» ٧/ ٢١٨٥ (١١٨٧٧) عن أبي روق.

(٧) في النسخ الثلاث: بعد، والمثبت هو الموافق للسياق.

المذكور[١].

قال: وسُئِلَ أبو إسحاق عن معنىٰ (أما بعد) فقال: قال سيبويه: معناها: مهما يكن من شيء. قال أبو إسحاق: إذا كان رجل في حديث وأراد أن يأتي بغيره قال: أما بعد، قال: والذي قاله هو الذي عليه النحويون؛ ولهٰذا لم يجيزوا في أول الكلام [١٠أ] أما بعد؛ لأنها إنما ضمنت لما حذف منها مما يرجع إلىٰ ما تقدم.

وفي «المحكم» معناها: أما بَعْدَ دُعائي إليك[٢]، وفي «الجامع» للقزاز: يعني بعد الكلام المتقدم أو بعد ما يبلغني من الخبر، ثم حذفوا هٰذا وضموا علىٰ أصل ما ذكرناه.

قال الحافظ عبد القادر الرهاوي في كتابه: «أربعين البلاد»: روىٰ قول[٣] النبي ﷺ في خطبه وكتبه: أما بعد: سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود، وأبو سعيد الخدري، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، والفضل بن عباس، وعبد الله بن عباس، وجابر ابن عبد الله، وعقبة بن عامر، وأبو هريرة، وسمرة بن جندب، وعدي بن حاتم، وأبو حميد الساعدي، والطفيل بن سخبرة، وجرير ابن عبد الله، وأبو سفيان بن حرب، وزيد بن أرقم، وأبو بكرة، وأنس بن مالك، وزيد بن خالد، وقرة بن دعموص النميري،

---

(١) ٱنظر: «دقائق المنهاج» ص ٢٧، ٢٨.

(٢) «المحكم» ٢/ ٢٥.

(٣) تكررت في الأصل، (أ).

والمسور بن مخرمة، وجابر بن سمرة، وعمرو بن تغلب، ورزين بن أنس السلمي، والأسود بن سريع، وأبو شريح بن عمرو الخزاعي، وعمرو بن حزم، وعبد الله بن عكيم، وعقبة بن مالك، وعائشة وأسماء ابنتا الصديق رضي الله عنهم أجمعين، ثم ذكر رواياتهم بالأسانيد. زاد ابن منده[١] في «مستخرجه»: البراء بن عازب وأبو موسى الأشعري، وأبو شداد رجل من أهل ذمار[٢] قرية من قرىٰ عمان.

و(أما) حرف تفصيل، وأصل وضعها أن تذكر لتفصيل شيئين وأكثر فيكون بعدها (أما) أخرىٰ. تقول إذا أردت تفصيل أحوال جماعة: «أما زيد فكريم، وأما عمرو ففاضل»، وقد تذكر ولا يذكر بعدها (أما) أخرىٰ، كقوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ الآية[٣]، وهي مضمنة معنى الشرط لارتباط الحكم المذكور بعدها بالمحكوم عليه

---

(١) ابن منده: عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن محمد بن منده الأصبهاني الحنبلي، الحافظ بن الحافظ الكبير أبي عبد الله ابن منده، ومنده لقب جده الأعلىٰ، كان ذا وقار وسمت واتباع وتمسك بالسنة آمرًا بالمعروف ناهيًا عن المنكر، لا يخاف في الله لومة لائم، توفىٰ في سنة (٤٧٠هـ).
له: «المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستظرف من أحوال الناس للمعرفة»، «الرد على الجهمية»، «كتاب حرمة الدين».
انظر: «طبقات الحنابلة» ٣/ ٤٤٧-٤٤٨ (٦٨٦)، «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٣٤٩-٣٥٥ (١٦٨)، «تذكرة الحافظ» ٣/ ١١٦٥، «الذيل علىٰ طبقات الحنابلة» ١/ ٥١-٦٤ (١٢)، «شذرات الذهب» ٣/ ٣٣٧.

(٢) في «معجم البلدان» ٢/ ٤٦١: دما. والمثبت هو ما في الأصول، وكتب الصحابة.

(٣) آل عمران: ٧.

ولزومه له. وقد فسرها سيبويه بـ (مهما)[(١)] فقال: إذا قلت: أما زيد فمنطلق. فمعناه: مهما يكن من شيء، فزيد منطلق[(٢)]، يريد أن معناها توكيد إثبات الحكم للمحكوم عليه، وليس الشرط معناها حقيقةً.

وقوله: (فَإِنَّ الاَشْتِغَالَ بِالْعِلْمِ مِنْ أَفْضَلِ الطَّاعَاتِ) هو موافق لقول الشافعي: طلب العلم أفضل من صلاة النافلة، وقال: ليس بعد الفريضة أفضل من طلب العلم[(٣)]، ودلائل ما ذكره مشهور في «الصحيح» وغيره، وقد أفرد بالتصنيف.

الإِنْفَاقُ: هو الإخراج. يقال في المخرج في الطاعات: أنفقت كذا في حجي، بخلاف ما يقوله كثير من الناس: غرمت في حجي [١٠ب] ألفًا، وغرمت في الفعل الفلاني من الطاعات كذا، ونحو ذلك، وفي المكروهات والمعاصي: ضيَّعْت وخَسِرْت وغَرِمْت، ونحو ذلك[(٤)].

والتعبير بالإنفاق هنا مجاز؛ لأن ٱنقضاء الأوقات لا يتوقف علىٰ بذله وإخراجه، لكنه لَمَّا ٱختار أن يوقع فيه الشيء دون غيره عبر عنه[(٥)]

---

(١) في (أ)، (ب): بهما.

(٢) «كتاب سيبويه» ٣/ ١٣٧.

(٣) «المجموع» ١/ ٣٠.

(٤) «دقائق المنهاج» ص ٢٨، وبه: يُقال في الخير: أنفقت، وفي الباطل: ضيَّعْت وخَسِرْت وغَرِمْت ونحوها.

(٥) ساقطة من (أ).

بالإنفاق فيه.

وقوله: (**وَأَوْلَىٰ**) هو عطف علىٰ (أفضل).

وقوله: (**نَفَائِسُ الأَوْقَاتِ**) أي: الأوقات النفائس؛ إذ الأوقات كلها كذلك، فهو من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، كقولهم: عندي سحق عمامة وجرد قطيفة، أصله: عمامة سحق. أي: مسحوقة، ومعناه: بالية، وعمامة جرداء. أي: مجرودة. ويقال: نَفُسَ -بالضم- نَفَاسَةً -بالفتح- فهو نَفِيس: إذا رغب فيه، ووصفت الأوقات بذلك؛ لأن تعويضها لا يمكن بخلاف غيرها مما ينفق.

واعلم أن (نفائس) إنما يصح أن تكون جمعًا لـ (نفيس)؛ لما تقرر في علم العربية، وحينئذٍ فيكون المصنف وصف الأوقات بالنفيسة ثم جمع النفيسة علىٰ نفائس، ولو عين بما مفرده مؤنث كالساعات ونحوها لكان أظهر.

الأَصْحَابُ: قال المصنف في «تهذيبه»: قول الفقهاء [و][١] أصحاب الشافعي، وأصحاب أبي حنيفة، وأصحابنا: هو مجاز مستفيض للموافقة بينهم وشدة ٱرتباط بعضهم ببعض كالصاحب، قال: ويجمع (صاحب) علىٰ (صحب)، كراكب وركب، و(صحاب) كجائع وجياع، و(صُحبة) بالضم كفارهٍ وفُرْهة، و(صحبان)[٢] كشباب وشبان، والأصحاب جمع صحب، وقولهم في النداء:

(١) زيادة من «تهذيب الأسماء» يقتضيها السياق.

(٢) من «تهذيب الأسماء»، وفي النسخ الثلاث: وصحبة.

أيا[١] صاح معناه: يا صاحبي، وصحِبته -بكسر الحاء- أصحَبه - بفتحها- صُحبة -بضم الصاد- وصَحابة -بالفتح-[٢]، وقال أبو السعادات: الصَّحابة جمعُ صاحبٍ، ولم يُجْمع فاعل علىٰ فَعالة إلا هٰذا[٣].

والتَّصْنِيفُ: التمييز، قاله أهل اللغة، كما نقله عنهم المصنف في «تهذيبه» وصنفت الشيء: جعلته أصنافًا، فكأن المصنف لكتاب مميز النوع أو القدر الذي أتىٰ به في كتابه من غيره[٤].

المَبْسُوطُ: ما كثر لفظه وكثرت معانيه.

المُخْتَصَرُ: في حَدِّهِ عبارات: قال الشيخ أبو حامد في «تعليقه»: حقيقة الاختصار: ضم بعض الشيء إلى البعض[٥]. قال: ومعناه عند الفقهاء: رد الكثير إلى القليل، وفي القليل معنى الكثير. قال: وقِيلَ: هو إيجاز اللفظ مع استيفاء المعنىٰ، ولم يذكر صاحب «الشامل» غير هٰذا الثاني، ذكرهما جميعًا المحاملي في «مجموعه».

وقال [١١أ] الماوردي: قال الخليل بن أحمد[٦]: هو ما دل قليله

(١) من «تهذيب الأسماء واللغات»، وفي النسخ الثلاث: يا.

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢/ ١٧٣، ١٧٤.

(٣) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٣/ ١٢.

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢/ ١٨٠.

(٥) ورد بهامش الأصل مقابل هٰذِه العبارة: بيان الجنس.

(٦) الخليل بن أحمد الفراهيدي: هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي البصري، إمام في النحو واللغة والتصريف

علىٰ كثيره؛ سُمِّي ٱختصارًا لاجتماعه، كما سُمِّيَت المخصرة مخصرة لاجتماع السيور، وخصر الإنسان لاجتماعه ودقته[١]. قال: ويُخْتَصَرُ الكتاب ليُحْفَظ ويُبْسَط ليُفْهَم[٢].

وقيل: إنه الإقلال بلا إخلال، وقيل: هو تكثير المعاني مع تقليل المباني، وقيل: هو حذف الفضول مع ٱستيفاء الأصول، وقال القاضي حسين في «تعليقه»: ٱشتقاقه من الخصر، والخصر: سرة الشيء وخلاصته.

وسمعت بعض العلماء يفرق بين التصنيف والتأليف: أن التأليف ضم الشيء إلىٰ ما يألفه، بخلاف التصنيف، وكذا سمعته يفرق بين الإيجاز والاختصار أن الإيجاز حذف طول الكلام، والاختصار

والقراءات، وهو مخترع علم العروض، أخذ عنه سيبويه والأصمعي، وكثير من الأعلام، ولد في سنة (١٠٠هـ)، وتوفي في سنة (١٧٠هـ).

انظر: «التاريخ الكبير» ٣/ ١٩٩- ٢٠٠ (٦٨١)، «الجرح والتعديل» ٣/ ٣٨٠ (١٧٣٤)، «الإكمال» لابن ماكولا ٣/ ١٧٣، «الأنساب» ٩/ ٢٥٧، «معجم الأدباء» ٣/ ٣٠٠- ٣٠٣ (٤٠١)، «اللباب» ٢/ ٤١٧، «تهذيب الكمال» ٨/ ٣٢٦- ٣٣٣ (١٧٢٥)، «مرآة الجنان» ١/ ٣٦٢- ٣٦٧، «البداية والنهاية» ١٠/ ٥٨٧، «تهذيب التهذيب» ١/ ٥٥٢، ٥٥٣، «معجم المؤلفين» ١/ ٦٧٨ (٥١١٨)، «الأعلام» ٢/ ٣١٤.

(١) ٱنظر لأقوال العلماء السابقة: «تهذيب الأسماء واللغات» (خصر) ١/ ٢/ ٩٠، ٩١، وانظر: «مغني المحتاج إلىٰ معرفة معاني ألفاظ المنهاج» ١/ ٩.

(٢) «الحاوي الكبير» ١/ ١٠، ١١. للماوردي، تحقيق/ علي محمد معوض- عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٤م.

حذف عرضه[١].

الإِتْقَانُ: قال أهل اللغة: إتقان الأمر: إحكامه، وقد أَتْقَنَ الرجل الشيء يُتْقِنُهُ إِتْقَانًا، ورجل تِقْن بكسر التاء وإسكان القاف؛ أي: حاذق، ذكره كله المصنف في «تهذيبه»[٢].

المُحَرَّرُ: معناه المهذَّبُ المنقىٰ، جعل علمًا علىٰ هٰذا الكتاب الذي عز نظيره، وقد بَيَّنَّا خطبته في الشرح.

الرَّافِعِيُّ: ذكرناه في قسم الأسماء كما سيأتي.

التَّحْقِيقَاتُ: جمع تحقيقة، وهي المرة من التحقيق، لٰكن جمع

---

(١) فرق أبو هلال العسكري بين التصنيف والتأليف؛ حيث قال: التأليف أعم من التصنيف؛ وذلك أن التصنيف تأليف صنف من العلم، ولا يقال للكتاب إذا تضمن نقض شيء من الكلام مُصَنَّفٌ؛ لأنه جمع الشيء وضده... والتأليف يجمع ذلك كله، وذلك أن تأليف الكتاب هو جمع لفظ إلىٰ لفظ... حتىٰ يكون كالجملة الكافية فيما يُحتاجُ إليه، سواء كان متفقًا أو مختلفًا، والتصنيف مأخوذ من الصنف، ولا يدخل في الصنف غيره.

وفرق كذلك بين الإيجاز والاختصار، قال: الاختصار: هو إلقاؤك فضول الألفاظ من الكلام المؤلف من غير إخلال بمعانيه؛ ولهٰذا يقولون: قد اختصر فلان كتب الكوفيين أو غيرها... فالاختصار يكون في كلام قد سبق حدوثه وتأليفه. والإيجاز هو أن يُبنى الكلام علىٰ قلة اللفظ وكثرة المعاني، يقال: "أوجز الرجل في كلامه"... فإن استُعْمِلَ أحدهما موضع الآخر فلتقارب معنييهما. انظر: «الفروق في اللغة» للعسكري ص ٤٣، ٤٤- ٢٤٠، ٢٤١- تحقيق: جمال عبد الغني مدغمش- الرسالة- ط ١- ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢/ ٤٢.

السالم للقلة علىٰ مذهب سيبويه[١]، وليس فيه كثير مدح فلو عدل إلىٰ جمع الكثرة لكان أنسب، لكنه ٱضطر إلىٰ ذلك.

قوله: (عُمْدَةٌ في تَحْقِيقِ المَذْهَبِ) أي: يُعْتَمَدُ عليه في ذلك. قال الواحدي عن الفراء: فلان عمدة قومه. أي: يَعْتَمِدُونَهُ فيما ينوبهم[٢].

المَذْهَبُ: في أصل اللغة: الطريق[٣]، ثم ٱستعمل في الأحكام مجازًا.

نَصَّ: يَنُصُّ هو بفتح أوله وضم ثانيه[٤].

قوله: (وَوَفَّىٰ) يجوز فيه التخفيف والتشديد، وأوفىٰ بالهمز[٥] أيضًا.

قوله: (فَرَأَيْتُ ٱخْتِصَارَهُ) العرب تقول: رأيت أن أفعل كذا؛ أي: ظهر لي أن المصلحة فيه، وقد صرح المصنف هنا بسببه وهو سهولة الحفظ، واقتداءً بالمزني[٦] فإنه قال: هٰذا ما ٱختصرته من علم

(١) «الكتاب» ٣/ ٤٩١. كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩١-١٩٧١م.

(٢) «البسيط» ١٢/ ٢٨٨.

(٣) ٱنظر: «القاموس المحيط» (ذهب) ص ٨٦.

(٤) «دقائق المنهاج» ص ٣٠.

(٥) في (ب): بالهمزة.

(٦) المزني: هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المصري، ولد سنة (١٧٥هـ)، كان زاهدا ورعا، مجاب الدعوة، عالما، مجتهدا، مناظرا محجاجا، غواصا علي المعاني الدقيقة، وكان يغسل الموتىٰ تعبدًا واحتسابا، وكان يقول: أفعله ليرقَّ قلبي.

الشافعي؛ لأن المختصر أقرب إلى الحفظ وأنشط للقارئ، وأحسن موقعًا في النفوس؛ ولذلك تداول الناس إعجاز قوله تعالىٰ: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾[(١)]، وعجبوا من وجيز قوله: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[(٢)]، ومن ٱختصار قوله: ﴿يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ﴾[(٣)] قالوا: إنها أخصر آية في كتاب الله[(٤)]، واستحسنوا ٱختصار قوله تعالىٰ: (وفيها ما تشتهي الأنفس وتلذ الأعين)[(٥)] [١١ب] حيث جمع في هٰذا اللفظ الوجيز بين جميع المطعومات والملبوسات.

صنف كتبا كثيرة منها: الجامعين «الكبير» و«الصغير»، و«المختصر»، و«المنثور» وغيرها.

وقد قال الشافعي عنه: المزني ناصر مذهبي، وقال في وصفه: لو ناظره الشيطان لغلبه.

توفي بمصر في العشر الأواخر من رمضان سنة (٢٦٤هـ)، وقيل إن عمره (٨٧) سنة.

انظر: «الفهرست» ص٢٩٥، «طبقات الفقهاء» للشيرازي ص١٠٩، «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٤٩٢-٤٩٧ (١٨٠)، «مرآة الجنان» ٢/ ١٧٧-١٧٩، «طبقات الشافعية» للسبكي ٢/ ٩٣-٩٥ (٢٠)، «طبقات الشافعية» للإسنوي ١/ ٣٤-٣٦ (١٥) ١، «معجم المؤلفين» ١/ ٣٨٣.

(١) البقرة: ١٧٩.

(٢) الحجر: ٩٤.

(٣) هود: ٤٤.

(٤) زاد في (ب): تعالىٰ.

(٥) الزخرف: ٧١ ، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر. انظر: «السبعة» لابن مجاهد ص٥٨٨-٥٨٩.

ولفضل الٱختصار قال النبي ﷺ: «**أُوتيتُ جَوَامِعَ الكَلِم واخْتُصِر لي الحكم ٱخْتِصَارًا**»[١]، وقال الحسن بن علي: خَيْرُ الكلامِ ما قلَّ ودلَّ، ولم يَطُلْ فيملَّ، غير أن للإطالة موضعًا يُحْمَدُ فيه؛ ولذلك لم يكن جميع كتاب الله مختصرًا، قال ذلك كله الماوردي في «حاويه»[٢].

قوله: (فِي نَحْوِ نِصْفِ حَجْمِهِ) لعله أراد ذلك حالة الٱختصار، ثم ٱحتاج إلىٰ زيادة رعاية للإيضاح علىٰ عادته، وإلا فهو إلىٰ ثلاثة أرباع «المحرر» أقرب من نحو نصفه.

وقوله: (نِصْفِ) يجوز تثليث نونه[٣].

قال القاضي عياض[٤] في «المشارق» وصاحب «المطالع»: يقال:

---

(١) رواه العسكري في «الأمثال» من طريق جعفر بن محمد عن أبيه مرسلاً بلفظ: «اختصرت لي الأمور» بدل «الحكم»، كما في «كنز العمال» ١١/ ٤٤٠ (٣٢٠٦٨).

والشطر الأول منه رواه البخاري ٦/ ١٢٨ (٢٩٧٧) كتاب: الجهاد والسير، باب: قول النبي ﷺ «نصرت بالرعب مسيرة شهر»، ومسلم ١/ ٣٧١ (٥٢٣) كتاب: المساجد ومواضع الصلاة من حديث أبي هريرة.

(٢) «الحاوي الكبير» ١/ ١١.

(٣) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ٢/ ٧١٤. لابن مالك، تحقيق سعد بن حمدان الغامدي جامعة أم القرىٰ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولىٰ ١٩٨٤م.

(٤) القاضي عياض: هو أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي ثم السبتي المالكي، ولد في سبتة سنة (٤٧٦هـ)، وأخذ عن ابن العربي، وابن رشد، والمازري، وغيرهم، فقيه محدِّث أخباري، تولى القضاء بسبتة ثم بغرناطة، ثم

هو نِصف[١] الشيء ونُصفه ونَصفه بكسر النون وضمها وفتحها، ولغة رابعة: نَصيفه بفتح النون وزيادة ياء، ونقلا كل ذلك عن الخطابي[٢]، ولم يتعرض في الخطبة لتسميته بـ «المنهاج»؛ ٱعتمادًا علىٰ ما كتبه بخطه في ظهره، ويجوز أن تكون تسميته من قول الجوهري: المِنْهاج والمَنْهَجُ والنَّهْجُ: الطريق الواضح. قال: وتقول: نَهَجْتُ الطريق -علىٰ وزن ضربت-: إذا أوضَحْتَه وبينته، وحينئذٍ فتقول: أنا ناهج ومنهاج إذا أردت المبالغة، وتقول أيضًا: نَهَجْتُ بمعنىٰ سَلَكْتُ[٣].

قوله: (وَمِنْهَا إِبْدَالُ مَا كَانَ مِنْ أَلْفَاظِهِ...) إلىٰ آخره كان ينبغي أن يعبر بقوله: ومنها إبدال الأوضح والأخصر بما كان من ألفاظه غريبًا أو موهمًا خلاف الصواب؛ لأن المعروف في لغة العرب وهو أن الباء مع الإبدال تدخل على المتروك لا على المأخوذ كما ستعرفه

ٱنتقل إلىٰ مراكش وبها توفي سنة (٥٤٤هـ)، له: «إكمال المعلم بفوائد مسلم»، و«مشارق الأنوار في غريب الحديث»، و«ترتيب المدارك»، و«الشفا في شرف المصطفىٰ».

انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٤٣، ٤٤ (٤٥)، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ٢١٢- ٢١٨ (١٣٦)، «تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٣٠٤- ١٣٠٧ (١٨٠٣)، «مرآة الجنان» ٣/ ٢٨٢، ٢٨٣، «شذرات الذهب» ٤/ ١٣٨، ١٣٩، «معجم المؤلفين» ٢/ ٥٨٨، ٥٨٩ (١٠٥٧٥).

(١) في «المشارق»: نصيف.

(٢) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ٢/ ١٥ بتصرف، «مطالع الأنوار» ٤/ ١٦٩، «أعلام الحديث» للخطابي ٣/ ١٦٣١.

(٣) «الصحاح» ١/ ٣١٤.

في صفة الصلاة[١].

(الأقوال) للشافعي و(الأوجه) لأصحابه المنتسبين إلىٰ مذهبه يخرجونها علىٰ قواعده، ويجتهدون في بعضها، وإن لم يأخذوه من أصله كما قاله المصنف في «شرح المهذب»[٢] و(الطرق)[٣] ٱختلاف الأصحاب في حكاية المذهب[٤]، وقد أوضحت ذلك في الشرح مع بيان فائدة ٱصطلاحه في الكتاب، فراجعه منه.

قوله: (مَرَاتِبِ الخِلافِ): أي: هل هو متماسكٌ أو واهٍ[٥].

حيث: فيها لغات أشهرها ضم الثاء وحُكِيٰ كسرها وفتحها، وحَوْثُ كذلك، قاله المصنف في «نكته على الوسيط» في باب ٱستقبال القبلة وفي «تحريره» أيضًا في باب التيمم[٦]. وسمعت بعض مشايخنا يحكي فيها تثليث الثاء مع الألف أيضًا، فهٰذِه تسع لغات. قال: والضم لغة قيس وكنانة، والفتح لغة بني تميم. قال: وحكى ابن الدهان[٧] أن بني أسد يكسرونها جرًّا ويفتحونها نصبًا. وحكى

---

(١) تأتي الإشارة إليه ص ٤١٠.

(٢) «المجموع» ١/١٠٧. لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٥هـ.

(٣) في (أ): والطريق.

(٤) «دقائق المنهاج» ص ٣٠.

(٥) «دقائق المنهاج» ص ٣٠.

(٦) «تحرير التنبيه» ص ٥٠.

(٧) ابن الدهان النحوي: أبو محمد ناصح الدين سعيد بن المبارك بن علي البغدادي، ينتهي نسبه إلىٰ كعب بن عمرو الأنصاري، كان من أعيان النحاة وأفاضل

الكسائي [١٢أ] أن فقعسًا يعربونها[١] مطلقًا، فهٰذِه إحدىٰ عشرة لغةً[٢].

قال: وقراءة بعضهم: (سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثِ لاَ يَعْلَمُونَ)[٣] بالكسر إما علىٰ لغة من يكسرها أو من يعربها جرًّا، أو من يعربها مطلقًا.

النَّصُّ: أي: المنصوص، من باب إطلاق ٱسم المصدر على ٱسم المفعول، وَسُمِّيَ ما قاله الشافعي بذلك؛ لأنه مرفوع إلى الإمام، من قولك: نَصَصْتُ الحديث إلىٰ فلان: رفعته إليه، كما قاله الجوهري[٤]؛ أو لأنه مرفوع القدر لتنصيص الإمام عليه.

اللغويين، أخذ اللغة والعربية عن الرماني، وسمع الحديث من أبي غالب أحمد ابن البناء، وأبي القاسم هبة الله بن محمد بن الحصين، وولد بنهر طابق سنة (٤٩٤هـ)، نزل الموصل وأقبلوا عليه، وبالغ الجواد في إكرامه، وقرر له، ذهب إلىٰ أصبهان واستفاد من كتبها، وقد غرقت كتبه ببغداد في غيبته، ثم نقلت إليه إلى الموصل، فشرع في تبخيرها باللاذن ليقطع ريحها الرديء، فطلع ذلك إلىٰ رأسه وأحدث له العمىٰ، توفي بالموصل سنة (٥٦٩هـ) قال العماد الكاتب: هو سيبويه عصره، ووحيد دهره.

من تصانيفه: «شرح الإيضاح»، و«شرح اللمع» سماه «الغرة»، و«تفسير القرآن»، و«سرقات المتنبي»، و«التذكرة».

انظر: «معجم الأدباء» ٣/ ٣٧٩- ٣٨١ (٤٥٢)، «الكامل» ١١/ ٤١١، «وفيات الأعيان» ٢/ ٣٨٢- ٣٨٥ (٢٦٥)، «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ٥٨١، ٥٨٢ (٣٦٣)، «العبر» ٤/ ٢٠٧، «النجوم الزاهرة» ٦/ ٧٢، «طبقات المفسرين للداودي» ١/ ١٩٠، ١٩١ (١٨٤)، «شذرات الذهب» ٤/ ٢٣٣.

(١) من (ب)، وفي الأصل، (أ): يعرفونها.

(٢) ٱنظر: «اللسان» (حيث) ٢/ ١٠٦٤.

(٣) الأعراف: ١٨٢.

(٤) «الصحاح» ١/ ٨٣٠.

قال صاحب «اللمع»: النص: كل لفظ دل على الحكم بصريحه علىٰ وجه لا ٱحتمال فيه[١]، وقيل: هو أقصى البيان، من قولهم: نصصت الناقة؛ أي: ٱستخبرت أقصىٰ ما عندها من السير، كأنه ٱستقصاء بيانه، حكاه صاحب «المستعذب» في باب الرهن[٢].

القَوْلُ المُخَرَّجُ: بينته في الشرح واضحًا.

الجَدِيدُ: ما صنفه الشافعي بمصر، و(القديم) ما صنفه ببغداد، وقد أوضحت في الشرح رواتهما، وذكرت فيه المسائل المستثناة مما يُفتىٰ فيها على القديم فزادت على الثلاثين، وأن جملة منها في الجديد، فراجعه منه؛ فإنه من المهمات التي أفردت بالتصنيف فلم يبلغ نصفها.

قوله: (فِي مَعْنَى الشَّرْحِ لِلْمُحَرَّر) أي: لِدَقائقه وخفيِّ ألفاظِهِ، ومُهْمَلِ بيان صحته، ومراتب خلافه، ومحل[٣] خلافه: هل هو وجهان، أو قولان، أو طريقان، وما يحتاج إليه من مسائله إلىٰ قَيْدٍ أو شرطٍ أو تصويرٍ، وما غَلِطَ فيه من الأحكام، وما صَحَّحَ فيه خلافَ الأصحِّ عند الجمهور، وما أهمل من الفروع المحتاج إليها، ونَحْوِ ذلك، قاله كله في «الدقائق»[٤].

الحَذْفُ: بالذال المعجمة: الإسقاط.

الوَاهِي: الساقط.

---

(١) «اللمع» ص ٢٦.

(٢) «النظم المستعذب في شرح غريب المهذب» ١/ ٣٠٧.

(٣) في «الدقائق»: ومهمل.

(٤) «دقائق المنهاج» ص ٣٠.

مَعَ: يجوز فيها فتح العين وسكونها[(١)].

الحَرْفُ: المراد به الكلمة، من باب إطلاق ٱسم الجزء على الكل.

قوله: (لاَ بُدَّ مِنْهَا) أي: لا غناء ومندوحة عنها.

الْكَرِيمُ: ٱسم من أسمائه ﷻ نطق به القرآن العظيم معرفًا ومنكرًا. قال[(٢)] تعالىٰ: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾[(٣)]، وقال: ﴿فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾[(٤)]، وقد حكيت في الشرح عن المتكلمين والمتصوفين وغيرهم أقوالاً كثيرة تنيف عن العشرين نقتصر منها هنا[(٥)] علىٰ ثلاثة، **أحدها**: المفضل.

ثانيها: العفو[(٦)].

ثالثها: العليّ، حكاها[(٧)] إمام الحرمين في «إرشاده»، وكل نفيس كريم[(٨)]، وقد ذكرنا هٰذِه الأقوال الثلاثة في أثناء الخطبة أيضًا [١٢ب].

---

(١) مَعَ بتحريك العين: كلمة تضم الشيء إلى الشيء، وهي ٱسم معناه الصحبة، وأصلها: معًا، ومَعْ بسكون العين، غير أن مَعَ المتحركة تكون ٱسمًا وحرفًا، ومَعْ الساكنة العين حرفٌ لا غير. ٱنظر: «اللسان» (معع) ٧/ ٤٢٣٤.

(٢) زاد في (ب): الله.

(٣) الٱنفطار: ٦.

(٤) النمل: ٤٠ وردت في الأصل ونسختي أ، ب: ﴿إن ربي غني كريم﴾ وهو خطأ والصواب ما أثبته.

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) في «الإرشاد»: الغفور.

(٧) في (ب): حكاه.

(٨) «الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الٱعتقاد» ص ١٤٣.

التَّفْوِيْضُ: هو رد الأمر إلىٰ الله والبراءة من الحول والقوة إلا به.

النَّفْعُ: ضد الضَّرِّ، يقال: نَفَعه بكذا ينفعه وانْتَفَعَ به، والاسمُ: المَنْفَعَةُ، قاله الجوهري[١].

وقال الراغب في «مفردات ألفاظ القرآن العزيز»: النَّفْعُ: مما يُسْتَعَانُ به في الوصُولِ إلى الخَيْراتِ، وما يُتَوَصَّلُ به إلى الخَيْرِ خيرٌ، فالنَّفْعُ خَيْرٌ وضِدُّهُ الضَّرُّ قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾[٢][٣].

سَائِرِ المُسْلِمِينَ: معناه: باقيهم وجميعهم. قال الأزهري في «تهذيبه»: ٱتفق أهل اللغة[٤] علىٰ أن معنىٰ سائر: الباقي[٥]، وقال الجوهري: سَائِرُ الناس: جميعهم[٦].

قال الشيخ تقي الدين ابن الصلاح: ولا التفات إلىٰ قوله هٰذا، فإنه مما لا يقبل ما ينفرد به، وهو مردود عند أهل اللغة معدود في غلط العامة وأشباههم من الخاصة. قال: وقد حكم عليه بالغلط في هٰذا من وجهين:

---

(١) «الصحاح» ٢/ ٩٩٥.

(٢) الفرقان: ٣.

(٣) «مفردات ألفاظ القرآن» ص ٥٠٢.

(٤) في (أ): العلم.

(٥) «تهذيب اللغة» ١٣/ ٤٧.

(٦) «الصحاح» (سير) ١/ ٥٦٥.

أحدهما: في تفسير ذلك بالجميع.

والثاني: أنه[1] ذكره في فصل: سير، وحقه أن يذكره في فصل سأر؛ لأنه من السؤر بالهمز وهو بقية الشراب وغيره، ٱنتهىٰ.

وحكم الشيخ تقي الدين على الجوهري بالانفراد ليس كما قاله؛ فقد وافقه عليها الإمام أبو منصور الجواليقي في أول كتابه: «شرح أدب الكاتب»، واستشهد علىٰ ذلك[2]، وكذا ابن بري النحوي قال: إن سائر بمعنى الجميع، وأنكر أبو علي أن يكون سائر من السؤر بمعنى البقية؛ لأنها تقتضي الأقل، والسائر الأكثر، وقال ابن ولاد: سائر يوافق بقية في نحو: أخذت من المال بعضه وتركت سائره؛ لأن المتروك بمنزلة البقية، ويفارقها من حيث إن السائر لما[3] كثر والبقية لما قل؛ ولهٰذا تقول: أخذت من الكتاب ورقة وتركت سائره، ولا تقول: تركت بقيته[4].

الرُّضْوَانُ: قال البيهقي في آخر «الأسماء والصفات»: الرضا والسخط عند بعض أصحابنا من صفات الفعل، وهما عند أبي الحسن الأشعري يرجعان إلى الإرادة، فالرضا إرادته[5] إكرام

---

(١) ساقطة من (ب).

(٢) «شرح أدب الكاتب» ص ٤١.

(٣) في (أ): ما.

(٤) ٱنظر لأقوال العلماء السابقة: «تهذيب الأسماء واللغات» (سار) ١/ ٢/ ١٤٠، ١٤١.

(٥) من «الأسماء والصفات»، وفي النسخ الثلاث: أراد به.

المؤمنين وإثابتهم على التأبيد، والسخط إرادته تعذيب الكفار وعقوبتهم على التأبيد، وإرادته تعذيب فساق المؤمنين إلىٰ ما شاء[1].

---

(١) «الأسماء والصفات» ٢/ ٤٧٧، ٤٧٨، وأشار محقق الكتاب إلىٰ أن الصواب أنهما من صفات الذات، فنثبتهما لله ﷻ علىٰ وجه يليق به سبحانه، كما قلنا في صفة المحبة والبغض والكراهية في الباب السابق.

كتاب الطهارة

أي: كتاب أحكام الطهارة علىٰ حذف مضاف، وكذا باب المياه وكل كتاب وباب، والكتاب أصله الجمع.

قال الأزهري: أصل الكَتْب: ضم الشيء إلى الشيء، يقال: [١٣أ] كَتَبْتُ البَغْلَةَ أي: ضممت ما بين شُفْرَيْ حيائها بحَلْقَةٍ أو سَيْرٍ. قال الشاعر:

لا تأمنن فزاريا حللت به
علىٰ قلوصك واكتبها بأسيار[(١)]

(١) البيت لسالم بن دارة هجا به بني فزارة، فقتله به بعض بني فزارة، فقال الكميت:

فلا تكثروا فيه الضجاج فإنه محا السيف ما قال ابن دارة أجمعا

فصار مثلاً يُضْرَبُ للرجل يجازي على المكروه بأكثر منه.

انظر: «جمهرة الأمثال» ٢/ ٢٨٨- ٢٨٩ (١٦٩٩) لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- عبد المجيد قطامش، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٨م، وأيضًا «المستقصىٰ» للزمخشري ١/ ١٤، «مجمع الأمثال» لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي، ١/ ١١١ (٥٦٨).

وَكَتَبْتُ القِرْبَةَ: إذا ضممت فمها فأَوْكَيْتُ عليه، والكتيبة من الخيل سُمِّيَت كَتِيْبَةً لتتابعها واجتماعها[١].

قلت: وبعض المتأخرين ذكر في هٰذِه المادة: كثيب الرمل، وقال: سُمِّيَ به لاجتماعه وهو صحيح أيضًا؛ لأن الكثب -بالمثلثة- معناه الجمع أيضًا كما قاله الجوهري، وتكتبت الخيل صارت كتائب، والكُتْبَةُ -بضم الكاف-: الخُرْزَةُ. قال أهل اللغة: يقال: كتب يكتب كَتْبًا وكِتَابَةً وكِتَابًا ثلاثة مصادر[٢].

ووهم بعض الفقهاء المتأخرين حيث قال: الكتاب مشتق من[٣] الكتب؛ لأن المصدر لا يشتق من المصدر، وقال الشيخ تقي الدين ابن الصلاح: الكتاب في الأصل عبارة عن الكتابة، ثم جعل مجازًا في المكتوب، ثم صار في ٱصطلاح المصنفين أو أكثرهم مخصوصًا بمكتوب خاص كالجنس الجامع لأنواع، تلك الأنواع هي الأبواب، فكتاب الطهارة جنس جامع، وباب المياه والآنية وغيرهما أنواعه.

قلت: والكتاب يُطْلَق أيضًا على الفَرْضِ والحُكْمِ والقَدَرِ.

قال الجَعديّ:

---

(١) «الزاهر» ص ٥٦٢ بتصرف.

(٢) «الصحاح» (كتب، كثب)١/ ٢١٢، ٢١٣، وانظر: «اللسان» ٦/ ٣٨١٦.

(٣) ساقطة من (أ).

يـا ابـنـة عَـمِّـي كـتـابُ الله أخـرجَـنـي
وهــل أمــنــعــنَّ الله مــا فَــعَــلَا[(١)]

وقد يُوْضَعُ هٰذا المصدر- أعني: الكتاب- موضع فعله، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[(٢)] وليس منصوبًا على الإغراء، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لأنس بن النضر: «**يا أنس كتاب الله: القصاص**»[(٣)] علىٰ رواية نصب الكتاب؛ أي: كتب الله القصاص.

ويحتمل أن يكون إغراءً بخلاف الآية ويكون القصاص بدلاً أو منصوبًا بفعل، أو مرفوعًا خبر مبتدأ محذوف، والممتنع أن يكون كتاب الله منصوبًا بـ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ المتأخر عنه، ثم إن الكتاب ٱسم مفرد، وجمعه: كُتب بضم التاء وإسكانها لغتان، وَسُمِّيَ الكتابُ كتابًا لجمعه الأبواب والمسائل والحروف.

والطهارة في اللغة: النظافة والتنزه عن الأدناس حِسِّيَّة كالأنجاس، أو معنوية كالعيوب والذنوب. قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ

---

(١) «الصحاح» (كتب) ١/ ٢١٢.

الشطر الثاني صوابه: عنكمْ وهل أمنعنَّ الله ما فَعَلَا، والبيت من بحر البسيط.

(٢) النساء: ٢٤.

(٣) رواه البخاري ٥/ ٣٠٦ (٢٧٠٣) كتاب: الصلح، باب: الصلح في الدية، وأبو داود ٤/ ٧١٧- ٧١٨ (٤٥٩٥) كتاب الديات، باب: القصاص من السِّنِّ، والنسائي ٨/ ٢٧- ٢٨ كتاب: القسامة، باب: القصاص من الثنية، وابن ماجه ٢/ ٨٨٤- ٨٨٥ (٢٦٤٩) كتاب: الديات، باب: القصاص في السِّنِّ، وأحمد ٣/ ١٢٨.

عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[(١)]، وقال: ﴿لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾[(٢)]، وقال: ﴿إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾[(٣)]؛ أي: يتنزهون من الأدناس[(٤)]، وهٰذا الٱستعمال- أعني: الٱستعمال الثاني- مجاز، ويُحْتَمَلُ أن يكون حقيقة في القدر المشترك بين الأمرين [١٣ب] والطهارة بضم الطاء بقية الماء المتطهر به ليس هو المراد هنا، ويقال: طَهرَ بتثليث الهاء- أعني: ضمها وكسرها وفتحها- حكاها ابن مالك في «مثلثه»[(٥)]، والفتح أفصح، وفيه لغة رابعة: كسر الطاء والهاء معًا، حكاها قطرب، وحكىٰ فتح الطاء معها أيضًا التي أسلفناها، وهما لغة بني تميم، والمضارع في الأولىٰ والثالثة بضم الهاء، والاسم: طهارة، وطهر في الجميع.

والطهارة في الشرع ٱسْتُعْمِلَت علىٰ معنًى يشابه الٱستعمال اللغوي، فإن الجنابة أو الحدث دنس حكمي، والنجاسة دنس حكمي، وقد يكون حسيًّا فأطلق الفقهاء علىٰ أن إزالة ذلك تطهيرًا[(٦)]، وعلىٰ زوالها طهارة إطلاقًا شرعيًّا على الحكمي تشبيهًا له بالحسي الداخل تحت الإطلاق اللغوي، وقد ذكرت حدها في الشرع،

---

(١) سورة الأحزاب: **٣٣**، وردت في الأصل: ﴿.. عنكم أهل الرجس ..﴾ وهو خطأ.

(٢) المائدة: **٤١**.

(٣) الأعراف: **٨٢**.

(٤) ٱنظر: «اللسان» (طهر) ٥/ **٢٧١٣**.

(٥) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ٢٤.

(٦) كذا بالأصول، والجادة: بالرفع.

وأخصر منه أنها[١] نظافة مخصوصة واجبة ومندوبة، فالواجبة إما بالماء كالمرة الأولىٰ في الوضوء وغيره أو بالماء مع غيره كالدبغ والنجاسة المغلظة، وبغير الماء كالتيمم والاستجمار، والمندوبة كتجديد الوضوء وغيره[٢].

السَّمَاءُ: هي المظلة، وقيل: السحاب، وقيل: المطر، حكاه الدزماري في «نكته على التنبيه» واشتقاقها من السمو وهو العلو، وفيها لغتان: التذكير والتأنيث[٣].

قال أبو الفتح الهمداني: أما التذكير فلأحد ثلاثة أوجه:

أحدها: علىٰ معنى السقف،

والثاني: علىٰ معنى اللفظ،

والثالث: أنه جمع مذكر وقع أولاً فيكون جمع سماءةٍ مثل العطاء جمع عطاءةٍ، كذا سمىٰ أبو الفتح هٰذا جمعًا وهو ٱصطلاح أهل اللغة[٤]، وأما أهل النحو والتصريف فيسمونه ٱسم جمع أو ٱسم جنس ولا يسمونه جمعًا.

قال أبو الفتح: وأما التأنيث فلوجهين: **أحدهما**: أنه من باب

---

(١) في (أ): أنه.

(٢) ٱنظر: «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ٢/ ٤٣٩، د/ محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة.

(٣) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لابن الأنباري ص ٣٦٦، ولأبي حاتم ص ١٨١.

(٤) ٱنظر: «اللسان» (سما) ٤/ ٢١٠٧.

الأسماء الموضوعة للتأنيث كالأتان والعناق.

والثاني: جمع سماءة علىٰ لغة أهل الحجاز، فإنهم يؤنثون هٰذا الضرب فيقولون: هٰذِه الصخر وهٰذِه التمر، وهٰذِه الشعير، علىٰ معنى الصخور والتمور.

وقال القرطبي في «تفسيره»: تجمع علىٰ أَسْمِيَةٍ وسماوات وسُمِيٍّ، علىٰ فُعُولٍ.

قال: وَيُسَمَّى الطين والكلأ أيضًا سماء؛ يقال: ما زلنا[(١)] نطأ السماء حتىٰ أتيناكم، يريدون الكلأ والطين، ويقال لظهر الفرس أيضًا سماء؛ لعلوّه[(٢)(٣)].

الطَّهُورُ: هو المطهر، وهو بفتح الطاء ٱسم لما يتطهر به، وبالضم ٱسم للفعل، هٰذِه هي اللغة المشهورة التي عليها الأكثرون من أهل اللغة، وقيل: بالفتح فيهما، واقتصر عليها جماعات من كبار أهل اللغة[(٤)]، وقيل: بالضم [١٤أ] فيهما، حكاه صاحب «المطالع»[(٥)]

---

(١) من المطبوع، وفي النسخ الثلاث: ظلنا.

(٢) كتب الناسخ في هامش (ب): "قف علىٰ أنه يقال لظهر الفرس: سماء؛ لعلوه". ٱنظر: «اللسان» (سما) ٤/ ٢١٠٨.

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ١/ ٢١٦.

(٤) قال الأزهري: الطَّهور في اللغة هو الطاهر المُطَهِّرُ؛ لأنه لا يكون طهورًا إلا وهو يُتَطَهَّرُ به، كالوَضُوء: هو الماء الذي يُتَوَضَّأُ به. وقال ابن الأثير: الطُّهُورُ -بالضم- التَّطَهُّر، وبالفتح: الماء الذي يُتَطَهَّرُ به، كالوَضُوء والوُضُوء. وقال سيبويه: الطَّهُور -بالفتح- يقع على الماء والمصدر معًا. ٱنظر: «اللسان» (طهر) ٥/ ٢٧١٢.

(٥) «مطالع الأنوار» ٣/ ٢٨٠، ٢٨١.

وهو غريب.

واعلم أن فعولاً قد تكون للمبالغة، وهو أن يدل علىٰ زيادة في معنىٰ فاعل مع مساواته له في التعدي كضروب، أو اللزوم كصبور، وقد يكون ٱسمًا لما يُفْعَلُ به الشيء كالسنون وهو ما يستن به، وكالبرود وهو ما تتبرد به العين، قاله ابن مالك، كما نقله عنه المصنف إملاءً، وقد يكون أيضًا مصدرًا، كما نقله الراغب عن سِيْبَوَيْه[1]، فيجوز أن يكون الطهور من الأول وأن يكون من الثاني، ولا يجيء الثالث هنا.

الشَّرْطُ: العلامة. قال تعالىٰ: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَاۚ﴾[2]؛ أي: علاماتها[3].

الحَدَثُ: أصله لغة: كون ما لم يكن قبل. تقول: حدث الشيء؛ أي: بدأ كونه وظهوره[4]، وسيأتي واضحًا في أول باب أسباب الحدث[5]، وهو في الفقه: ما نقض الوضوء.

النَّجَسُ: بفتح الجيم. قال ابن سيده: النِّجْس، والنَّجْس، والنَّجَس: القَذر من كل شيء، ورجل نَجِس، والجمع: أنجاس.

---

(١) «مفردات ألفاظ القرآن» ص ٣٠٨.

(٢) محمد: ١٨.

(٣) الشَّرْط: إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، والجمع: شُرُوطٌ وشرائِطْ والشَّرَطُ: العلامة، والجمع: أَشْرَاطٌ. ٱنظر: «اللسان» (شرط) ٤/ ٢٢٣٥.

(٤) ٱنظر: «الصحاح» (حدث) ١/ ٢٦٣، «اللسان» ٢/ ٧٩٦.

(٥) سيأتي ذكره ص٢٤٥.

وقيل: النَّجَس يكون للواحد والاثنين والجمع[١] والمؤنَّث بلفظ واحد، وإذا كسروا ثَنوا وجَمَعوا وأَنَّثُوا، ورجل رِجْس نِجْس يقولونها بالكسر لمكان رِجْس، فإذا أفردوه قالوا: نَجَس[٢]، وفي «الجامع» أحسب المصدر من قولهم: نجس ينجس نجسًا والاسم: النجاسة، وذكره ابن القوطية وابن ظريف في باب فَعِلَ وفَعُلَ فقالا: نَجِسَ ونَجُسَ الشيءُ نَجَاسة ونجَسًا ضدّ طَهُرَ[٣].

وفي كتاب ابن عُديسٍ: نجِس الرجل ونجُس نجاسة ونجوسة -بكسر الجيم وضمها-: إذا تقذر. وذكر القاضي عياض في «مشارقه»: في المضارع ينجسه بكسر الجيم وضمها ذكر ذلك في قوله عليه الصلاة والسلام: « **الماء لا ينجسه شيء** »[٤] وقال في قوله عليه الصلاة والسلام: « **المؤمن لا ينجس** »[٥]: أنه بضم الجيم

---

(١) ساقطة من (أ).

(٢) «المحكم» ٧/ ١٩٧.

(٣) «الأفعال» لابن القوطية ص ٢٦٥، ت: ٣٦٧هـ، تحقيق علي فودة، الخانجي، الطبعة الثالثة (٢٠٠١م).

(٤) رواه أبو داود ١/ ٥٣- ٥٤ (٦٦) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في بئر بضاعة، والترمذي ١/ ٩٥- ٩٦ (٦٦) كتاب: الطهارة، باب: ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء، والنسائي ١/ ١٧٤، كتاب: المياه، باب: ذكر بئر بضاعة، وأحمد ٣/ ٣١ من حديث أبي سعيد الخدري، وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

(٥) رواه البخاري ١/ ٣٩١ (٢٨٥) كتاب: الغسل، باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره، ومسلم ١/ ٢٨٢ (٣٧١) كتاب: الحيض، باب: الدليل أن المسلم لا ينجس، من حديث أبي هريرة.

وفتحها[١].

المَاءُ: ممدود، وحكى ابن سيده عن بعضهم: ٱسقِني ما. مقصورٌ، وأصل الماء: مَوَه، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، ثم أبدلت الهاء همزة، وفي «المحكم»: لغة بالهاء على الأصل[٢].

المُطْلَقُ: ضد المقيد؛ لأنه ما لا يقيد بصفة تمنعه أن يتعدَّاها إلىٰ غيرها، وأصله البعير يطلق من القيد، والأسير يطلق من السجن أو الوثاق.

قوله: (بِمُسْتَغْنًى عَنْهُ) كذا رأيته بخط مؤلفه بالياء في آخره والنون منصوبة.

المَكْثُ: مثلث الميم -أعني: بفتحها وضمها وكسرها-: مصدر مكث بفتح الكاف وضمها أي: أقام[٣].

قال أبو البقاء في «إعراب القرآن العظيم» في الكلام علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾[٤]: المكث بالفتح والضم لغتان قد قُرِئَ بهما، وفيه لغة ثالثة كسر الميم[٥]، وحكى اللغات

---

(١) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ٢/ ٤، ٥.

(٢) «المحكم» (موه) ٤/ ٣٢١.

(٣) المُكْثُ: الإقامة مع الٱنتظار والتلبث في المكان، مَكَثَ يَمْكُثُ، ومَكُثَ مَكْثًا ومُكُوثًا ومَكَاثَةً ومِكِّيثَىٰ (عن كراع واللحياني) يُمَدُّ ويُقْصَر. والمكيث: الرزين الذي لا يعجل في أمره. ٱنظر: «اللسان» (مكث) ٧/ ٤٢٤٦.

(٤) الإسراء: ١٠٦.

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» ص ٥٣٢.

الثلاث (ابن مالك)[١] في «مثلثه» أيضًا[٢]، وحكى الفقيه نجم الدين ابن الرفعة [١٤ب] رحمه الله في «المطلب العالي[٣] شرح وسيط الغزالي» لغة رابعة وهي فتح الميم والكاف، وادَّعىٰ أنه قرأ بها[٤]. قال: وقرأ عاصم بفتح الميم وحدها[٥].

الطُّحْلُبُ: بضم الطاء وإسكان الحاء المهملتين، وبضم اللام وتفتح لغتان مشهورتان، وهو شيء أخضر يعلو الماء، ويقال: قد طَحْلَبَ الماءُ[٦].

التُّرَابُ: معروف، وهو ٱسمُ جنسٍ لا يُثَنَّىٰ ولا يُجْمَعُ، قاله الفراء والمحققون، وهو الصحيح المشهور[٧].

وقال المبرد كما نقله عنه أبو عمر الزاهد في «شرح الفصيح»: هو جمع واحدته: تُرابةٌ، والنسبة إلى التراب: ترابي.

وقال صاحب «العين»: الطائفة من التراب: تُرابَةٌ وتُرْبَةٌ[٨].

---

(١) ساقطة من (أ).

(٢) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ١٥.

(٣) زاد في (أ): في.

(٤) في (أ): بهما.

(٥) في «زاد المسير» لابن الجوزي ٣/ ٥٩: قرأ أنس والشعبي والضحاك وقتادة وأبو رجاء وأبان عن عاصم وابن محيصن بفتح الميم.

(٦) ٱنظر: «اللسان» (طحلب) ٥/ ٢٦٤٥، «القاموس المحيط» ص ١٠٩.

(٧) ٱنظر: «اللسان» (ترب) ١/ ٤٢٣، التراب فيه لغات: تُرَابٌ وتَوْرَابٌ وتَوْرَبٌ وتَيْرَبٌ وتُرْبٌ وتُرْبَةٌ وتَرْبَاءُ وتُرْبَاءُ وتَيْرَابٌ وتِرْيَبٌ وتَرِيبٌ.

(٨) «العين» ص ٨/ ١١٦، للخليل، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي.

وقال اللحياني في «نوادره»: يجمع التُّراب علىٰ[١]: أَتْرِبَة وتِرْبَانٌ وتُرْبَانٌ.

وللتراب من الأسماء نحو خمسين ٱسمًا، ذكر أبو جعفر النحاس في كتابه: «صناعة الكتاب» منها خمسة عشر.

واقتصر عليها المصنف في «تحريره» قال: يقال: تُراب وتَوْرَب؛ أي: علىٰ مثال جَعْفَر، وتَوْراب وتَيْرَب -بفتح أولهما- وأَثْلَبُ -بفتح الهمزة واللام وكسرهما ثم[٢] مثلثة- ومنه قولهم: بفيه الأثلب، وكَثْكَثُ -بفتح الكافين وبمثلثة مكررة، وكِثْكِثُ -بكسر الكافين- ودِقْعِم -بكسر الدال والعين- (والدَّقْعَاء -بفتح الدال)[٣] وبالمد- والرَّغَامُ -بفتح الراء والغين المعجمة- ومنه: أَرْغَمَ اللهُ أنفَهُ؛ أي: أَلصَقَه بالرَّغام، والبَرَا -بالفتح- مقصور كالعَصَا، وكِلْخِمُ -بكسر الكاف والخاء المعجمة وإسكان اللام بينهما-، وكِمْلِخُ -بكسر الكاف واللام وإسكان الميم بينهما والخاء أيضًا معجمة، وعِثْيَرُ - بكسر العين المهملة وإسكان الثاء المثلثة وبعدها مثناة من تحت مفتوحة-[٤].

وذكر صاحب «الجامع» من أسمائه: الترباء ممدود والتربا، قال

(١) من هامش (أ).

(٢) كذا في النسخ الثلاث، والجادة: بينهما.

(٣) الجملة ساقطة من (أ).

(٤) «تحرير التنبيه» ص ٤٨، وانظر لأقوال العلماء السابقة: «تهذيب الأسماء واللغات» (ترب) ١/ ٢/ ٤٠، ٤١.

ابن جني[(١)] في «شرح ديوان[(٢)] المتنبي»: التُّرَباءُ علىٰ فُعَلاءَ مضموم الأول ممدود أيضًا[(٣)] والترب، وكلها مستعملة في كلام العرب، وذكر صاحب كتاب «المعالم» من أسمائه العفاء والصعيد والسفاة والعفر بالتحريك والتسكين، والبوغا والكُبَاب[(٤)] والكفر والقنع والكديون والدم والكديد، وذكر ابن الأعرابي في «ألفاظه»: التِّريب والتَّريب بكسر التاء وفتحها.

قال ابن سيده في «المخصص»: والدِّقْعِم: التراب، والدُّقَّىٰ والرِّيَاغُ والسِّخْتيت والحِصْلِبُ والحِصْلِمُ[(٥)] والدُّهامِقُ والكَثْبَاء

---

(١) ابن جنِّي: هو أبو الفتح عثمان بن جني، الموصلي، إمام العربية، ولد بالموصل قبل سنة (٣٣٠هـ)، وتوفي ببغداد سنة (٣٩٢هـ)، كان أبوه مملوكًا روميًّا لسليمان ابن فهد الموصلي، لزم أبا علي الفارسي دهرًا، خدم عضد الدولة وابنه، وله كتاب في شرح بيت لعضد الدولة، وقرأ على المتنبي ديوانه، وشرحه، وكان المتنبي يقول: ابن جني أعرف بشعري مني.

من تصانيفه: «الخصائص»، «سر الصناعة»، «اللمع»، «التصريف»، وله نظم جيد. انظر: «الفهرست» ٢٩٩، «تاريخ بغداد» ١١/ ٣١١، ٣١٢، «المنتظم» ٧/ ٢٢٠، ٢٢١ (٣٥٢)، «معجم الأدباء» ٣/ ٤٦١، ٤٨١ (٥١٢)، «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ١٧- ١٩ (٩)، «شذرات الذهب» ٣/ ١٤٠، ١٤١.

(٢) من هامش (أ).

(٣) «الفسر شرح ابن جني الكبير علىٰ ديوان المتنبي» ٢/ ٧٣٨. صنفه أبو الفتح عثمان ابن جني، المتوفىٰ سنة (٣٩٣هـ)، تحقيق د/ رضا رجب، دار الينابيع.

(٤) الكباب: الثرى المتكبب بعضه علىٰ بعض. «الفائق» للزمخشري ٣/ ٢٤٣.

(٥) من «المخصص» وفي النسخ الثلاث: والحسلم.

والبَلَدُ: التراب والحَالُ والعَثْعَثُ والكَابِي [١٥أ] والقَبِيصةُ والكِبْسُ والرَّفْغُ والرَّبْغُ والثَّعِيطُ والدَّلِيكُ والكُثْوة[(١)]، وفي «كشف الخفي» للشيخ عضد الدين ابن الجنيد الآمدي: والأرض المظلومة: التي لم تُحفر قطُّ ثم حفرت، وذلك التراب يُسَمَّى الظَّلِيم[(٢)]، ثم رأيته كذلك في «تفسير القرطبي» في قوله تعالىٰ: ﴿فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّالِمِينَ﴾[(٣)(٤)].

القلتان: بضم القاف وتشديد اللام، تثنية قلة[(٥)]، والجمع: قلال. قال الأزهري: سُمِّيَت قلةً؛ لأن الرجل القوي يقلها؛ أي: يحملها، وكل شيء حملْتَهُ فقد أقللته[(٦)].

قوله: (بِمُلَاقَاةِ نَجِسٍ) لك أن تقرأ قوله: (نجس) بكسر الجيم وفتحها وإسكانها، كما قدمته عن ابن سيده[(٧)].

قوله: (طَهَرَ) هو مثلث الهاء كما تقدم أول الباب[(٨)]، ولم يحك المصنف في كتبه كسر الهاء.

---

(١) «المخصص» ٣/ ٤١، ٤٢. لابن سيده، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٦م.

(٢) كتب الناسخ في هامش (ب): مطلب الأرض المظلومة التي لم تحفر قط ثم حفرت، وذلك التراب يسمى الظليم.

(٣) البقرة: ٣٥.

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» ١/ ٣٠٩.

(٥) ساقطة من (أ).

(٦) «الزاهر» ص ١٢٩.

(٧) «المحكم» ٧/ ١٩٧.

(٨) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ٢٤.

المِسْكُ: بكسر الميم هو الطيب المعروف. قال الجوهري: هو معرّب[(١)]، وكانت العرب تسميه المشموم[(٢)]، وهو مذكر[(٣)]. قال أبو حاتم في كتابه: «المذكر والمؤنث»: فإنْ أَنَّثَهُ إنسانٌ فعلىٰ مَذْهَبِ العَسَلِ والذَّهَبِ؛ لأَنَّكَ تقولُ: مِسْكَةٌ (وسُكَّةٌ)[(٤)] كما تقول: ذَهَبَةٌ حمراء وعَسَلَةٌ[(٥)]، وأنشد الجوهري في تأنيثه وقال: أراد الرائحة[(٦)].

الجِصُّ: بفتح الجيم وكسرها، كذا ضبطه المصنف بخطه في الأصل، وهما لغتان مشهورتان حكاهما أبو عبيد في «مصنفه» عن أبي عمرو[(٧)] ويعقوب[(٨)] في «إصلاحه»[(٩)]، ويونس في «نوادره»،

---

(١) ٱنظر: «المعرب من الكلام الأعجمي علىٰ حروف المعجم» ص **٣٢٥**. لأبي منصور الجواليقي، (٤٦٥-٥٤٠)، تحقيق أحمد محمد شاكر.

(٢) في «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: الشموم.

(٣) «الصحاح» ٢/ ١٢١٣.

(٤) من «المذكر والمؤنث»، وفي النسخ الثلاث: ومسك.

(٥) «المذكر والمؤنث» ص ١٧١.

(٦) «الصحاح» ٢/ ١٢١٣.

(٧) «الغريب المصنف» ٢/ ٥٢٨. لأبي عبيد القاسم بن سلام المتوفىٰ سنة **٢٢٤**هـ- **٨٣٨** م، تحقيق محمد المختار العبيدة، بيت الحكمة، قرطاج.

(٨) هو يعقوب بن إسحاق ابن السكيت، أبو يوسف البغدادي النحوي، صاحب كتاب «إصلاح المنطق»، كان دينًا فاضلًا، موثقًا في نقل العربية، توفي سنة أربع وأربعين ومائتين. انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ١٤/ ٢٧٣، و«تاريخ الإسلام» ١٨/ ٥٥١ (٦٠٤)، و«سير أعلام النبلاء» ١٢/ ١٦.

(٩) «إصلاح المنطق» ص **٣٢**. لابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر- عبد السلام هارون، دار المعارف، الطبعة الثالثة **١٩٧٠**م.

وغيرهم. والكسر أجود وهو عجمي معرب. قال ابن هشام: وهو الذي تقوله العامة: الجبس. قال الجواليقي في كتابه: «المعرب»: الجص معروف وليس بعربي صحيح[١]. قال الدزماري في «شرح التنبيه»: لم يجتمع في العربية جيم وصاد كما لم يجتمع جيم وقاف. وقال القاضي عياض في «مشارقه» في حديث: (نهىٰ عن تجصيص القبور)، وهو بناؤها بالجص وهي النورة أيضًا، ويروىٰ (تقصيص) بالقاف، والقصة هي الجص[٢]. قال صاحب «ديوان الأدب»: وذلك لغة أهل الحجاز[٣]، وقال المطرزي[٤]: يقال له أيضًا- يعني: للجص- المصراخ والقصة والسيد[٥]. قال ابن هشام: والقصُّ. قال ابن بري: ومما يغلط فيه أكثر الناس يقولون: الجبس والجير، وإنما

---

(١) «المعرب» ص ٩٥.

(٢) «مشارق الأنوار علىٰ صحيح الآثار» ١/ ١٥٨ بتصرف.

(٣) «ديوان الأدب» ٣/ ١٤. تأليف أبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي المتوفىٰ عام ٣٥٠هـ، تحقيق د/ أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية.

(٤) المطرزي: شيخ المعتزلة أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي الخوارزمي الحنفي النحوي، ولد سنة (٥٣٨هـ) عام توفي الزمخشري، ومات سنة (٦١٠هـ). من تصانيفه: «شرح المقامات»، و«المقدمة اللطيفة» في النحو، «المغرب». انظر: «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» ص٢٣٧ (١٨٣)، «وفيات الأعيان» ٥/ ٣٦٩- ٣٧١ (٧٥٨)، «مرآة الجنان» ٤/ ٢٠، «سير أعلام النبلاء» ٢٢/ ٢٨، «تاريخ الإسلام» ٤٣/ ٣٩١- ٣٩٢ (٥٤٨)، «كشف الظنون» ١/ ١٣٩، «معجم المؤلفين» ٢/ ١٥١، «الأعلام» ٧/ ٣٤٨.

(٥) قال المطرزي: الجص: بالكسر والفتح تعريب كج، ومنه: جصص البناء: طلي به. انظر: «المعرب» ص ٨٤.

هو الجص والجيار.

قوله: (وَدُونَهُمَا) ٱعلم أن مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن (دون) ظرف لا يتصرف[(١)]، وقد خالفهم المصنف فاستعمله مبتدأ، وهو مذهب الأخفش والكوفيين، ثم ٱختلفوا فيما أضيف إلىٰ مبني كالواقع في كلام المصنف؛ فقال الأخفش: يجوز بناؤه على الفتح؛ لإضافته إلىٰ مبني، وقال غيره: يجب رفعه على الٱبتداء[(٢)].

الكَثْرَةُ: قال أهل اللغة: هي بفتح الكاف نقيضة القِلَّة، وفيها لغة رديئة بكسر الكاف [١٥ب] وَحُكِيَ عن[(٣)] ابن سيده ضم الكاف أيضًا[(٤)]، وقد كَثُرَ الشيءُ بضم الثاءِ فهو كَثِيرٌ، وقوم كَثيرٌ وكَثِيرُونَ، وكاثرته فكثرته؛ أي: زدت عليه في الكثرة، واسْتَكْثَرْتُ من الشيء، أي: أَكْثَرْتُ منه، والمُكاثَرةُ والتكاثُرُ بمعنًى، وعدد كَاثِرٌ؛ أي: كَثِيرٌ، وفلان يَتَكَثَّرُ بمال غيره، والكُثْرُ -بضم الكاف-: الكَثِيرُ[(٥)].

الاسْتِثْنَاءُ: هو إخراج بعض ما تناوله اللفظ بـ (إلا) غير الصفة ونحوها، كحاشا وخلا وعدا وسوىٰ.

---

(١) «الكتاب» ١/ ٢٥٠.

(٢) ٱنظر: «همع الهوامع» للسيوطي ٣/ ٢٠٩، تحقيق عبد السلام هارون، د/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) «المحكم» ٦/ ٤٩٣.

(٥) قاله الجوهري. ٱنظر: «الصحاح» (كثر) ١/ ٦٤٧.

قوله: **(مَيْتَةٌ)** يجوز فيه التخفيف والتشديد[(١)].

قوله: **(سَائِلٌ)** هو بالرفع، ولا يجوز بناؤه على الفتح، وإن جوزه المصنف في «تهذيبه» وغيره؛ لأن شرطه عدم الفصل.

الطَّرْفُ: البصر، ولا يجمع؛ لأنه في الأصل مصدرٌ فيكون[(٢)] واحدًا وجمعًا[(٣)].

الرَّاكِدُ: الساكن. قال أهل اللغة: يقال: رَكَدَ الماء يَرْكُدُ -بضم الكاف- أي: سَكَنَ، وكذلك السفينةُ والريحُ، وركدت الشمس: قامت قائم الظهيرةِ، وكلُّ ثابتٍ في مكانٍ فهو[(٤)] راكدٌ، ورَكَدَ القوم هدؤوا. والمراكدُ: المواضع التي يَرْكُدُ فيها الإنسانُ وغيره[(٥)]. قال الجوهري: جَفْنَةٌ رَكُودٌ، أي: ممتلئة[(٦)].

الرِّطْلُ: بكسر الراء وفتحها لغتان مشهورتان، حكاهما أبو عبيد عن الكسائي[(٧)] وابن السكيت، وغيرهما: الكسر أجود[(٨)].

وغالب ٱستعماله يراد به الوزن.

---

(١) ٱنظر: «اللسان» (موت) ٧/ ٤٢٩٥.

(٢) في الأصول: أفيكون.

(٣) ٱنظر: «اللسان» (طرف) ٥/ ٢٦٥٧.

(٤) في (أ): هو.

(٥) ٱنظر: «تهذيب اللغة» (ركد) ١٠/ ١١٥، «المجمل» ص ٢٩٨، «الصحاح» ١/ ٤٠٨، «اللسان» ٣/ ١٧١٦.

(٦) «الصحاح» ١/ ٤٠٨.

(٧) «الغريب المصنف» ٢/ ٥٢٧.

(٨) «إصلاح المنطق» ص ١٧٤.

قال الأزهري: ويكون كيلاً[١]. قال المصنف في «تهذيبه»: ومتىٰ أطلق أصحابنا الرطل في كتبهم، فالمراد رطل بغداد، وقد يصرحون به وقد لا يصرحون لشهرته[٢].

بَغْدَادُ: يأتي الكلام عليها في[٣] أسماء الأماكن إن شاء الله.

الطَّعْمُ: بفتح الطاء، ما يؤديه ذوق الشيء من حلاوة أو مرارة، أو غيرهما.

الاجْتِهَادُ: بذل الوُسْعِ والمجهودِ، قاله الجوهري[٤]، وكذلك[٥] جهد وأجهد، حكاهما ابن مالك في باب فعل وأفعل، والتحري والتأخي بمعنى الاجتهاد، قاله الأزهري، وهو طلب الأحرىٰ، وهو الصواب[٦].

قوله: (**بَلْ يُخْلَطَانِ**) كذا هو بخطه رحمه الله بإثبات النون، والصواب حذفها؛ لأنه مجزوم عطفًا علىٰ يجتهد.

الإِنَاءُ: معروف، وجمعه: آنِيَةٌ، وجمع الجمع: أَوَانِي. قال الجوهري: جمع الإناء: آنِيَةٌ، وجمع الآنِيَةِ: الأَوَانِي، كسِقَاءٍ

---

(١) «تهذيب اللغة» ١٣/ ٣١٧.

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢/ ١٢٣ بتصرف.

(٣) في (أ): علىٰ.

(٤) «الصحاح» ١/ ٣٩٦.

(٥) في (أ): وذلك.

(٦) «الزاهر» ص ١٣٢ بتصرف.

وأَسْقِيَةٍ وأَسَاقي[(١)]، ووقع في «الوسيط» وغيره من كتب الخراسانيين إطلاق الآنية على المفردات تصحيح[(٢)] في اللغة[(٣)].

الذَّهَبُ: مذكر، وربما أنث فقيل: ذَهَبَةٌ، والجمع: أَذْهاب، قاله[(٤)] ابن فارس[(٥)] وغيره، وذكر الثعلبي في «تفسيره» في سورة براءة عن نفطويه قال: سمي الذهب ذهبًا؛ لأنه يذهب ولا يبقىٰ، وسُمِّيَت الفضة فضة؛ لأنها تنفض ولا تبقىٰ[(٦)]، ويقال للذهب: خِلاص بكسر الخاء.

قال الحريري في «درة الغواص»: هٰذِه اللفظة مما يهمون فيها فيقولون [١٦أ] للذهَب: خَلاص بفتح الخاء، والاختيار: خِلاصٌ بكسرها، واشتقاقُهُ من: أَخْلَصَتْه النَّارُ بالسَّبْكِ[(٧)].

قلت: وللذهب أسماء جمعها ابن مالك في بيتين ذكرتهما عنه في باب الربا في «شرحي للعمدة» فراجعهما[(٨)] منه.

---

(١) «الصحاح» ٢/ ١٦٥٧.

(٢) أظنه: تصحيف.

(٣) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ٣٦.

(٤) في النسخ الثلاث: قال، وما أثبته الصواب الموافق للسياق.

(٥) «مجمل اللغة» ص ٢٧١.

(٦) «الكشف والبيان» ٣/ ١٩٣.

(٧) «درة الغواص في أوهام الخواص» ص ٢٤٤. لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد البصري الحريري ت: ٥١٦هـ، تحقيق بشار بكور، دار الثقافة والتراث، دمشق، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٢م.

(٨) في (ب): فراجعها.

المُمَوَّهُ: المطلي[١].

اليَاقُوتُ: فارسيّ مُعَرَّب[٢]، واحده: يَاقُوتَةٌ، وجمعه: يَواقِيْت، قاله في «التحرير»[٣]، وقال ابن الفركاح في «الإقليد»: هو أشرف الأحجار وأنفسها.

الضَّبَّةُ: قطعة تُسَمَّرُ في الإناء ونحوه[٤]، وأصلها من التجمع، يقال: أضب القوم: إذا تكلموا جميعًا، وهٰذا إنما يكون عند الكسر ونحوه، فأما إطلاقها علىٰ ما كان للزينة فإنه مجاز، قاله صاحب «الإقليد».

فائدة: هٰذِه الضبة بالضاد المعجمة، وكذا ضبة الطست.

ورأيت في الفرق بين الضاد والظاء أن الضَّبَّة -بالضاد- من الحديد وغيره مما يضبب به الشيء، يقال: ضبة السيف وضبة الباب، وضبة الطست، ونحو ذلك[٥]، وبنو ضبة بطن من العرب، والضباب بطن من كلاب، ومنهم شمر بن جوشن الضبابي لعنه الله[٦].

---

(١) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ٩٣.

(٢) ٱنظر: «المعرب» ص ٣٥٦.

(٣) «تحرير التنبيه» ص ٣٦.

(٤) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ٣٦.

(٥) الضَّبَّةُ: حديدة عريضة يُضَبَّبُ بها الباب والخشب، والجمع: ضِباب. وضَبَّبْتُ الخشب ونحوه: ألبسته الحديد.
ٱنظر: «اللسان» (ضبب) ٤/ ٢٥٤٤.

(٦) قاتل الحسين بن علي.

وأما الظُّبَةُ -بالظاء- فظبة السيف؛ يعني: حده، وظبة: ٱسم مدينة علىٰ بحر أيلة، معروفة، وظبة كل شيء: حده، مثل: ظبة السيف وظبة السكين، وهي شفرتها وظبتها[1].

---

(١) الظُّبَةُ: حد السيف والسنان، والنصل، والخنجر، وما أشبه ذلك، والجمع: ظُباتٌ وظِبُونَ، وظُبُونَ. ٱنظر: «اللسان» (ظبا) ٥/ ٢٧٤٣.

باب: أسباب الحدث

الباب: هو الموصل إلى الشيء.

الحدث: المنع، مشتق من الحدوث. قال صاحب «المحكم»: تقول: حَدَثَ بفتح الدال حُدُوثًا وحَدَاثةً، فهو (مُحْدَثٌ وحَديثٌ)[(١)]، قال: ويجمع الحادث علىٰ: حوادث، والحَدَثُ علىٰ أحداث[(٢)]، ثم نقل -أعني: الحدث- إلى الأسباب الناقضة للطهارة وإلى المنع المترتب[(٣)] عليها مجازًا[(٤)] من باب قصر العام على الخاص، وهٰذا الثاني هو المراد هنا.

القُبُلُ: بضم الباء وإسكانها، وهو نقيض الدبر بإسكان الباء وضمها أيضًا[(٥)].

المَنِيُّ: مشدد لا يجوز تخفيفه، كما قاله الأزهري[(٦)] وغيره،

---

(١) من «المحكم»، وفي النسخ الثلاث: حادث وحدث.

(٢) «المحكم» ٣/ ١٨٧.

(٣) في (ب): المرتب.

(٤) في (أ): مجاز.

(٥) الدُّبُرُ والدُّبْرُ: نقيض القُبُل، ودُبُرُ كل شيء: عَقِبُهُ ومؤخره، وجمعهما: أَدْبارٌ، والقُبُلُ والقُبْلُ جمعهما: أَقْبالٌ (عن أبي زيد). ٱنظر: «اللسان» (دبر) ٣/ ١٣١٧، (قبل) ٦/ ٣٥١٦.

(٦) «الزاهر» ص ١١٤.

ولَحَّنَ الفقهاء فيه ابن مكي[١]، لكن قد حكاه -أعني: التخفيف- اللبلي في شرحه لـ «الفصيح» عن ابن الأعرابي[٢]؛ سُمِّيَ منيًّا لأنه يمنىٰ؛ أي: يراق ويدفق، ومن هٰذا سُمِّيَت مِنًى لما يمنىٰ [فيها][٣] من دماء النسك؛ أي: يراق، ويقال: أمنىٰ ومنىٰ ومنّىٰ بتشديد النون ثلاث لغات، وبالأولىٰ جاء القرآن، قال تعالىٰ: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ۝﴾[٤].

المَعِدة: بفتح الميم وكسر العين، ويجوز إسكان العين مع فتح الميم وكسرها[٥]. قال في «الدقائق»: ويجوز كسرهما[٦] وكذا[٧] كل ما أشبهها مما هو مفتوح الأول مكسور الثاني. قال الجوهري: المَعِدَةُ للإنسان: بمنزلة الكَرِشِ [لكلِّ][٨] مُجْتَرٍّ[٩]، وحكى ابن

---

(١) «تثقيف اللسان وتلقيح الجنان» ص ٢٦٢. لابن مكي الصقلي المتوفىٰ ٥٠١هـ - ١١٠٧م، تحقيق د/ عبد العزيز مطر- المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية.

(٢) ٱنظر: «تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح» ص ٢٣٤. تأليف أبي جعفر أحمد بن يوسف الفهري اللبلي ٦١٣-٦٩١هـ، تحقيق د/ عبد الملك بن عيضة بن رداد- مكتبة الآداب، ١٤١٨-١٩٩٧م.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) الواقعة: ٥٨.

(٥) وردت بفتح الميم وكسر العين، وكسر الميم مع إسكان العين، ولم أجدها بفتح الميم مع إسكان العين. ٱنظر: «اللسان» (معد) ٧/ ٤٢٢٩.

(٦) «دقائق المنهاج» ص ٣٢.

(٧) ساقطة من (ب).

(٨) زيادة من «الصحاح» يقتضيها السياق.

(٩) «الصحاح» ١/ ٤٥٤.

التياني: المعدة من الإنسان خاصة وهي بمنزلة الكَرِشِ لذواتِ الأظلاف[(١)] والأخْفاف، وهي موضعُ [١٦ب] الطعام قبل أن يَنْحدِر إلى الأمعاءِ، ثم تؤديه المعدة إلى الأمعاء. قال: ومَعِدَة مثال كَلِمَة[(٢)]، وحكى ابن السكيت في «إصلاحه»: معِدة، ثم قال: وبعض العرب يقول: مِعْدة[(٣)]. قال ابن سيده في «العويص»: وجمعها: مِعَد[(٤)]. قال: وأصل المعدة من قولهم: شيء مَعْدٌ؛ أي: قوي غليظ[(٥)]، وحكىٰ هٰذا أيضًا القزاز[(٦)] قال: وقيل: ٱشتقاق المعدة من قولهم: معد بخصييه إذا مدهما؛ فكأنّ المعدة سُمِّيَت بذلك لامتدادها.

---

(١) من المطبوع، وفي النسخ الثلاث: الأضلاف.

(٢) «المحكم» (معد) ٢/ ٢٩، ولكنه لم ينسب القول لابن التياني.

(٣) «إصلاح المنطق» ص ١٦٨.

(٤) الجمع: مَعِدٌ، ومِعَدٌ، تُوُهِّمَت فيه فِعَلَةٌ، وأما ابن جني فقال في جمع مَعِدة: مِعَدٌ، قال: وكان القياس أن يقولوا: مَعِدٌ، كما قالوا في جمع نَبِقَة: نَبِق، وفي جمع كَلِمَة: كَلِم، فلم يقولوا كذلك وعدلوا عنه إلىٰ أن فتحوا المكسور وكسروا المفتوح. ٱنظر: «المحكم» (معد) ٢/ ٢٩.

(٥) ٱنظر: «المحكم» (معد) ٢/ ٢٩.

(٦) القزاز: محمد بن جعفر التميمي القيرواني، المعروف بالقزاز، نحوي لغوي أديب شاعر، ٱتصل بالعزيز بن المعز العبيدي وصنف له كتبًا، وكان مهيبًا عند الخاصة، محبوبًا عند العامة، قليل الخوض إلا في علم دين أو دنيا، ولد في سنة (٣٤٢هـ)، وتوفي في سنة (٤١٢هـ) له «الجامع»، و«أدب السلطان والتأديب»، و«التعريض والتصريح» و«إعراب الدريدية».

وكان له شعر مطبوع مصنوع ربما جاء به مفاكهة، وممالحة من غير تحفر ولا

قال ابن التياني: ومعد معدًا: ٱشتكىٰ معدته، قال: ومعدته: ٱشتكىٰ معدته، وحكى ابن طريف: مُعِدَ معدًا -علىٰ بناء ما لم يُسَمَّ فاعله-: إذا وجعته معدته، ويقال: هي المعدة والمعدة والحاقنة والقفساء عن المطرز في «شرحه». قال ابن سينا في «القانون»: وهي فوق السرة.

العَقْلُ: بفتح العين وإسكان القاف: المنع. قال الأزهري: قال ابن الأعرابيّ: العقل: التثبُّت في الأمور. قال[1]: وقال غيره: سُمِّيَ عقلًا؛ لأنّه يعقل صاحبه عن التورُّط في المهالك. أي: يحبسه، وقال آخرون: العقل هو التمييز الذي يتميز الإنسان به من سائر الحيوان[2]، وقال صاحب «المحكم»: العَقْل: ضد الحُمْق، وجمعه: عُقول[3].

قال الإمام في «الإرشاد»: العقل علوم ضرورية؛ والدليل علىٰ أنه من العلوم ٱستحالة الٱتصاف به مع تقدير الخلو من جميع العلوم،

تحمل، يبلغُ بالرفق والدَّعة على الرحب والسعة أقصىٰ ما يحاوله أهل القدرة على الشعر من توليد المعاني وتوكيد المباني، عالمًا بتفاصيل الكلام وفواصل النظام.

انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٣٢٦، ٣٢٧ (١٩٧)، «الوافي بالوفيات» ٣/ ٣٠٤، ٣٠٥ (٧٤٦)، «مرآة الجنان» ٣/ ٢٧، «البلغة» ص ١٩٢ (٣٠٨)، «كشف الظنون» ١/ ٥٧٦، «الأعلام» ٦/ ٧١- ٧٢.

(١) ساقطة من (أ).

(٢) «تهذيب اللغة» ١/ ٢٤٠، ٢٤١.

(٣) «المحكم» ١/ ١١٨.

وليس العقل من العلوم النظرية؛ إذ شرط النظر تقدم العقل، وليس العقل جميع العلوم الضرورية، فإن الضرير ومن لا يدرك يتصف بالعقل مع ٱنتفاء علوم ضرورية عنه، فبان بهٰذا أن العقل من العلوم الضرورية وليس كلها[(١)]، وقال مُجَلِّي: حد العقل على الصحيح عند علمائنا أنه صفة يتهيأ الإنسان بها لدرك النظريات العقلية، وتلك الصفات من قبيل العلوم الضرورية. وَسُئِلَ الحارث المحاسبي عن العقل فقال: هو نور الغريزة مع التجارب يزيد ويقوىٰ بالعلم والحلم.

واختلف الناس في محل العقل: هل هو القلب؟ أم الدماغ؟ أم مشترك بينهما؟ علىٰ أقوال حكاها الماوردي، قال: وأصحها أولها؛ لقوله تعالىٰ: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾[(٢)(٣)].

قلت: وقيل: مسكنه الدماغ وتدبيره في القلب.

وقالت الأطباء بالثاني، وهو محكي عن أبي حنيفة، واحتجوا له بأنه إذا فسد الدماغ فسد العقل، وذهب جمهور أصحابه المتكلمين إلىٰ ما صححه الماوردي، وهو قول الفلاسفة، واحتجوا بما ذكره [١٧أ] وبقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾[(٤)]،

(١) «الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الٱعتقاد» ص ٣٦، ٣٧ .

(٢) الحج: ٤٦ وردت في الأصل ونسخة (ب): ﴿لهم قلوب لا يعقلون بها﴾ وهو خطأ والصواب ما أثبته، وهو موافق لنسخة (أ).

(٣) «الحاوي الكبير» ١٢/ ٢٤٧، وانظر: «الجامع لأحكام القرآن» ١/ ١٨٩.

(٤) ق: ٣٧.

وبقوله ﷺ: «**ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»[١]، فجعل ﷺ صلاح الجسد وفساده تابعًا للقلب، مع أن الدماغ من جملة الجسد. ويجاب عما ٱحتجت به الأطباء بأن الله تعالىٰ أجرى العادة بفساد العقل عند فساد الدماغ، مع أن العقل ليس فيه، ولا ٱمتناع في هٰذا.

البَشَرَةُ: ظاهر الجلد، قاله أهل اللغة، وباطنه: أَدَمة بفتح الدال[٢]، وقال أبو جعفر النحاس في كتابه: «الاشتقاق» في الكلام علىٰ أدم العرب: يُسَمَّى الجلد الظاهر أدمة والباطن بشرة. قال: وحكى الأصمعي[٣] أن ظاهر جلد الإنسان من رأسه وسائر جسده:

---

(١) رواه البخاري ١/ ١٢٦ (٥٢) كتاب: الإيمان، باب: فضل من ٱستبرأ لدينه، ومسلم ٣/ ١٢١٩- ١٢٢٠ (١٥٩٩) كتاب: المساقاة، باب: أخذ الحلال وترك الشبهات، من حديث النعمان بن بشير.

(٢) ٱنظر: «تهذيب اللغة» (بشر) ١١/ ٣٥٨، «اللسان» ١/ ٢٨٧.

(٣) الأصمعي: أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الأصمعي، الراوية اللغوي، كان الرشيد يسميه (شيطان الشعر)، توفي سنة ست عشرة ومائتين. ولد سنة بضع وعشرين ومائة، قال ابن معين: كان الأصمعي من أعلم الناس في فنِّه. قال الربيع: سمعت الشافعي يقول: ما عبَّر أحد عن العرب بأحسن من عبارة الأصمعي.

انظر: «التاريخ الكبير» ٥/ ٤٢٨ (١٣٩٣)، «المعارف» لابن قتيبة ص ٥٤٣- ٥٤٤ (٢٧٠)، «الجرح والتعديل» ٥/ ٣٦٣ (١٧١٠)، «تاريخ بغداد» ١٠/ ٤١٠ (٥٥٧٦)، «الأنساب» ١/ ٢٩٣- ٢٩٤، «وفيات الأعيان» ٣/ ١٧٠-١٧٦ (٣٧٩)، «تاريخ الإسلام» ١٥/ ١٥، «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ١٧٥- ١٨١ (٣٢)، «مرآة الجنان» ٢/ ٦٤- ٧٧، «شذرات الذهب» ٢/ ٣٦- ٣٧.

البَشَرة، وباطنه: الأَدَمة[١]، وإطلاق البشرة على الباطن غريب، وليس هو مراد الفقهاء.

الشَّعَرُ: بفتح العين وإسكانها لغتان[٢]، والفتح أفصح. قال الجوهري: الشَّعَرُ للإنسان وغيره، والجمع: أَشْعَارٌ وشُعُورٌ، والواحدة: شَعْرَةٌ[٣].

الظُّفُرُ: بضم الظاء والفاء، هٰذا أجود لغاته، وبه جاء القرآن العزيز. ويجوز إسكان الفاء، ويقال: ظِفْر بكسر الظاء وإسكان الفاء، وظِفِر بكسرهما، وقُرِئَ بهما في الشواذ[٤]، وأنكر القزاز وأبو حاتم الكسر[٥]، وجمعه: أظفار، وجمع الجمع: أظافير، ويقال في الواحد أيضًا: أظفور.

وحكىٰ[٦] ابن سيده في «المخصص»: أظفورة، وحكىٰ أيضًا فيه: ظُفُور، ونظيره سُدُوس لضَرْب من النبات، وقال أبو حاتم: جمع الظُّفُر

---

(١) ٱنظر: «المخصص» ١/ ٧٢.

(٢) ٱنظر: «اللسان» (شعر) ٤/ ٢٢٧٤، «القاموس المحيط» ص ٤١٦.

(٣) «الصحاح» ١/ ٥٦٩.

(٤) قال ابن الجوزي في «زاد المسير» ٣/ ١٤١: قرأ الحسن والأعمش: "ظُفْرٍ" بسكون الفاء. وقال القرطبي في «الجامع» ٧/ ١٢٤، ١٢٥: قرأ الحسن: "ظُفْر" بإسكان الفاء، وقرأ أبو السِّمال "ظِفْر" بكسر الظاء وإسكان الفاء، وأنكر أبو حاتم كسر الظاء وإسكان الفاء، ولم يذكر هٰذِه القراءة وهي لغة. وانظر: «مختصر في شواذ القرآن» لابن خالويه ص ٤٧.

(٥) «المذكر والمؤنث» ص ١٢٣.

(٦) زاد في (ب): عن.

والأُظْفُور: أظْفار وأظافِيرُ.

قال: وذهب ابن جني إلىٰ أن أَظَافِيرَ يكون جَمْع ظُفُور وجمع أَظْفار؛ فأما كونُه جمع أظفار فعلىٰ جمع الجَمْع، وأما كونه جمع ظُفُور فمن باب عُرُوض وأعاريض؛ لأنه مُسَاوِيه. قال ابن سيده: والذي عندي أنّ أظافيرَ جمع أُظْفور[١].

قال صاحب «المحكم»: الظُّفْرُ، والظُّفُرُ: معروفٌ، يكونُ للإِنْسانِ وغيرِه، وقيل: الظُّفْرُ: لما لا يَصِيدُ، ومن الطَّيْرِ المِخْلَبُ لما يَصِيدُ، كُلُّهُ مُذكَّرٌ صَرَّحَ[٢] بذلكَ اللِّحْيانِيُّ[٣].

وظاهر كلام ثعلب[٤] في «فصيحه» أن الظفر مخصوص بالإنسان[٥]، وقال القزاز: الظفر للإنسان والنعامة والخنزير. وعن

---

(١) «المخصص» ١/ ١٤٧ بتصرف.

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) «المحكم» ١١/ ١٩.

(٤) ثعلب: الإمام العلامة المحدِّث، النحْويّ، أبو العباس أحمد بن يحيىٰ بن زيد الشيباني، مولاهم، البغدادي، ولد سنة (٢٠٠هـ)، ومات سنة (٢٩١هـ)، قال الخطيب البغدادي: ثقة حجة، دَيِّن صالح، مشهور بالحفظ وصدق اللهجة، والمعرفة بالغريب، ورواية الشعر القديم، مقدَّم عند الشيوخ مُذْ هو حدث.
من تصانيفه: «الفصيح»، «معاني القرآن»، «اختلاف النحويين»، «المصون».
انظر: «تاريخ بغداد» ٥/ ٢٠٤-٢١٢ (٢٦٨١)، «المنتظم» لابن الجوزي ٦/ ٤٤-٤٥ (٦٣)، «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٢٧٥ (٤٥٧)، «سير أعلام النبلاء» ١٤/ ٥-٧ (١)، «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٦٦٦-٦٦٧ (٦٨٦)، «مرآة الجنان» ٢/ ٢١٨-٢٢٠، «البداية والنهاية»١١/ ١١٥-١١٦.

(٥) «الفصيح» ص ١٠١.

«المخصص» لابن سيده، عن ابن الأعرابي: الظفر يكونُ للإنسان والسَّبُع والطيْر، وقال الفارسي: أصلُه في الإنسان، وفي غيره مستعار[(١)]، وقال ابن درستويه: قد يُسَمَّىٰ منسِم البعير ظفرًا[(٢)].

المَسُّ: هو وقوع البشرة على البشرة. تقول: مسِسْت بكسر السين أَمَسُّ بفتحها، [١٧ب] وَحُكِيَ ضمها[(٣)].

الكَفُّ: مؤنثة. قال أبو حاتم السجستاني في كتابه «المذكر والمؤنث»: الكف مؤنثة، وقال بعضهم: يُؤَنَّثُ ويُذَكَّرُ. قال: وذلكَ غيرُ مَعْرُوفٍ[(٤)]، سُمِّيَت بذلك لأنها تكف عن البدن. أي: تدفع، وقيل: لأن بها تضم وتجمع[(٥)].

حَلْقَةُ الدُّبُرِ: بإسكان اللام، هٰذِه هي اللغة المشهورة[(٦)]، وَحَكَى الجوهري فتحها أيضًا في لغة رديئة، وكذلك حلْقة الحديد وحلْقة

---

(١) «المخصص» ١/ ١٤٧.

(٢) «تصحيح الفصيح وشرحه» ص ٥٢٩.

(٣) مسِسْتُهُ -بالكسر- أَمَسُّهُ مَسًّا ومسيسًا: لمسته، هٰذِه اللغة الفصيحة، ومَسَسْتُهُ -بالفتح- أمُسُّهُ -بالضم- لغة. ٱنظر: «اللسان» (مسس) ٧/ ٤٢٠١.

(٤) «المذكر والمؤنث» ص ١٢٥، ١٢٦.

(٥) ٱنظر: «المجموع» ١/ ٤٢١.

(٦) قال الأزهري: قال أبو عبيد: أختار في حَلَقة الحديد فتح اللام ويجوز الجزم، وأختار في حَلْقة القوم الجزم ويجوز التثقيل. وأخبرني المنذري عن أبي العباس أنه قال: أختار في حَلْقة الحديد وحَلْقة الناس التخفيف ويجوز فيهما التثقيل، والجمع عنده: حَلَق. وقال ابن السكيت: قال أبو عمرو الشيباني: ليس في الكلام حَلَقة إلا قولهم: حَلَقة للذين يحلقون المِعْزى. ٱنظر: «تهذيب اللغة» (حلق) ٤/ ٦١.

العلم، وغيرهما، كله بإسكان اللام على المشهور[١].

الدُّبُرُ: قد تقدم فيه إسكان الباء وضمها. قال ابن سيده في «العويص»: للدبر[٢] عند العرب أسماء، يقال: الاست والسَّهُ[٣]، والسُّهُ، والسَّتُ، والجمع: أَسْتَاهٌ، ومن أسمائها: الصُّمَارىٰ، (والوَجْعَاءُ، والجَعْواء، والفَقْحَة)[٤]، والزَّجَّاجَة، والذُّعْرة، وأُمُّ سُوَيْد، والمِعْفَطَة[٥]، وأم غِرْمل، وأم عِزْمة، والمَكْوة[٦]، وذكر لها أسماء أخر[٧].

الفَرْجُ: أصله: الخلل بين شيئين. قال أصحابنا: وهو يُطْلَقُ على القبل والدبر من الرجل والمرأة، ومما يستدل به لإطلاق الفرج على القبل حديث علي -كرم الله وجهه-[٨] قال: أرسلنا المقداد إلى النبي ﷺ فسأله عن المذي يخرج من الإنسان كيف يفعل به؟ فقال رسول الله ﷺ: « **توضأ وانضح فرجك** » متفق عليه[٩].

---

(١) «الصحاح» ٢/ ١١١٤.

(٢) في النسخ: الدبر. وفي هامش (أ): لعله: للدبر. وفي هامش (ب): للدبر.

(٣) من «المخصص»، وفي النسخ الثلاث: والسته.

(٤) من «المخصص»، وفي النسخ الثلاث: والوحفاء، والحفواء، والفتحة.

(٥) من «المخصص»، وفي النسخ الثلاث: والمعطفة. ولعله سهو من الناسخ.

(٦) ٱنظر: «المخصص» ١/ ١٦٩، ١٧٠.

(٧) ذكر من أسمائها أيضًا: الرَّمَاعة والعَفَّاقَة، والنَّجْراء، وأم العِزْم، وأم خِنَّوْر، والنَّخْبة، والوَرْبة... ٱنظر: «المخصص» ١/ ١٧٠.

(٨) كذا، والأولىٰ الترضي عنه وعدم تخصيصه بهذه العبارة.

(٩) رواه مسلم ١/ ٢٤٧ (٣٠٣/ ١٩) كتاب: الحيض، باب: المذي، ورواه

البَهِيمَةُ: سُمِّيَت بذلك لأنها لا تتكلم[١]. قال الزبيدي في «مختصر العين»: البَهِيمَةُ: كُلُّ ذوات أربعٍ من دَوَابِّ البَرِّ والبَحْرِ[٢].

المَيِّتُ: بتشديد الياء وإسكانها[٣]، كما سيأتي[٤].

الجَبُّ: القطع، والمجبوب ذكره: المقطوع، يقال: جبَّ ذكره وأجبه.

الأَشَلُّ: اليابس، والشل والشلل لغتان بمعنًى.

الشَّلَّاءُ -بالمد-: اليابسة.

الأَصَابِعُ: جمع إصبع يذكر ويؤنث[٥]، وفيه عشر لغات بتثليث الهمزة مع الباء، والعاشرة أُصبُوع بالواو وضم الهمزة، علىٰ وزن أسلوب، كذا قيده ابن السيد في «شرح أدب الكاتب»، وذكر أن أَفصح اللغات إِصْبَع بكسر الهمزة وفتح الباء[٦]، وحكىٰ هٰذِه

البخاري ١/ ٣٧٩ (٢٦٩) كتاب: الغسل، باب: غسل المذي والوضوء منه بلفظ: «واغسل ذكرك»، من حديث علي .

(١) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٠٠.

(٢) «مختصر العين» (بهم) ١/ ٣٨٢، للزبيدي (٣١٦-٣٧٩هـ)، تحقيق د/ نور حامد الشاذلي، عالم الكتب، الطبعة الأولىٰ (١٩٩٦م).

(٣) أصل مَيِّتٍ: مَيْوِتٌ علىٰ فَيْعِلٍ، ثم أدغم، ثم يخفف فيقال: مَيْتٌ. ٱنظر: «تهذيب اللغة» (مات) ١٤/ ٣٤٢، «الصحاح» (موت) ١/ ٢٥٤، «اللسان» ٧/ ٤٢٩٥.

(٤) تأتي الإشارة إليه ص ٣١٣.

(٥) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لابن الأنباري ص ٢٧٢، ولأبي حاتم السجستاني ص ١٢٢.

(٦) «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» ٢/ ٢٠٩. لأبي محمد عبد الله بن محمد بن

اللغات فيه أيضًا ابن سيده في «المحكم»[١] وغيره، وقد جمعها ابن مالك في بيت واحد فقال:

تثليث با إصبع مع شكل همزته
من غير قيد مع الأصبوع قد كملا

وحكىٰ في «مثلثه» المسمىٰ بـ «الإعلام بتثليث الكلام»[٢] فيه سبع لغات فقط فقال:

فِي [١٨أ] **الإِصْبَعِ ٱرو أُصبَعًا وإصْبَعَا**
وأُصْبُعًا وأَصْبَعًا وإِصْبُعَا
وَضَمُّ بَا الأُصبُع جَاءَ مُشبَعَا
سَبْعُ لغًى حِيْزَت بِلا ٱجْتِنَابِ

واقتصر القرطبي في «تفسيره» علىٰ سبع لغات منها، وجزم بأنها مؤنثة[٣].

المُصْحَفُ: مثلث الميم، فالضم والكسر مشهورتان، والفتح ذكره أبو جعفر النحاس، وحكى الثلاث ابن مالك[٤]، وهو ٱسم لكتاب الله

السيد البطليوسي، ٤٤٤-٥٢١ هـ، تحقيق أ/مصطفى السقا، د/حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(١) «المحكم» ١/ ٢٨٣.

(٢) «الإعلام بمثلث الكلام» (ص١٣).

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» ١/ ٢١٨، والعبارة بها وهم؛ فالقرطبي ٱقتصر علىٰ خمس لغات فقط، وليس سبع.

(٤) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ١٥.

ﷻ مفعل من قولهم: أُصْحِفَ المصحف: إذا جمع أوراقه، عن الجوهري[١]. وقال الدزماري في «شرح التنبيه» سُمِّيَ به؛ لأنه أصحف. أي: جعل جامعًا للمكتوب بين الدفتين.

الصندوق: بضم الصاد وفتحها، لغتان حكاهما الأستاذ أبو بكر ابن طلحة وغيره، وقال ابن درستويه: العامة تفتح الصاد وهو خطأ[٢]، وقال أبو عمرو الشيباني في «نوادره»: هو بالفتح، ولا يضم، فهٰذا عكس ما قاله ابن درستويه، وحكاه اللبلي بالصاد والسين والزاي عن ابن سيده وغيره[٣].

قال التدميري: والصندوق[٤]: تابوت صغير، وَحُكِيَ عن ابن الأعرابي أنه يقال لما يُجْعَلُ فيه الثياب: صوان، فإن كان مجلدًا وفيه مسامير فهو: الصندوق، فإذا كان صغيرًا يجعل فيه الطيب

---

(١) «الصحاح» ٢/ ١٠٥٩.

(٢) «تصحيح الفصيح وشرحه» ص ٥٠٨.

(٣) قال الزَّبيدي: قاعدة الخليل المشهورة أن كل صاد تجيء قبل القاف فللعرب فيه لغتان، وقيل: ثلاث، وهي أنها تقال بالصاد على الأصل، وتُبدل سينًا وزايًا، فيقال: صَقْر وسَقْر وزَقْر، وكذا صندوق ونحو ذلك. ٱنظر: «تاج العروس من جواهر القاموس» للزبيدي (زقر) ٦/ ٤٦٧- تحقيق: علي شيري- دار الفكر - ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

(٤) لم أعثر عليه، وقال د/محمد عبد القادر أحمد، محقق كتاب «فائت الفصيح» لأبي عمر الزاهد: عني بشرح غريب الكتاب أحمد بن عبد الله التدميري ت: ٥٥٥ هـ في كتابه «شرح غريب الفصيح»، وهٰذا المخطوط محفوظ في مكتبة نور عثمانية باستانبول منسوبًا خطأ إلى الترمذي.

فهو: الربعة والعتيدة.

وقال محمد بن أبان: كل شيء رفعت [فيه][(١)] الثياب من سقط أو تخت أو غيره. قال: ويقال له أيضًا: صيان بالياء، وقال القزاز: أكثر العرب يقولون: تابوت بالتاء، ولغة الأنصار: تابوه بالهاء[(٢)].

قوله: (وَكَذَا جِلْدُهُ) هو بالرفع كما ضبطه بخطه رحمه الله.

القُرْآنُ: بالهمز وتركه[(٣)]، وهما قراءتان في السبع[(٤)].

قوله: (وَتَفْسِيرٍ وَدَنَانِيرَ) هو معطوف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار وهو المضاف، وهو ممتنع عند البصريين، فلو قال: وحمل تفسير. كان أحسن[(٥)].

---

(١) ساقطة من النسخ الثلاث، والمثبت من «المخصص».

(٢) قال القاسم بن معن: لم تختلف لغة قريش والأنصار في شيء من القرآن إلا في التابوت، فلغة قريش بالتاء، ولغة الأنصار بالهاء. «لسان العرب» (توب) ١/ ٤٥٤.

(٣) في (أ): وبتركه.

(٤) قرأ ابن كثير: "القُرَانُ" بغير همز، وقرأ الباقون: "القرآن" بالهمز. ٱنظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة ص ١٢٥، ١٢٦- تحقيق: سعيد الأفغاني- مؤسسة الرسالة- ط٥ - ١٤١٨هـ- ١٩٩٧.

(٥) لا يجب عود الجار في العطف علىٰ ضميره؛ أي: الجر لورود ذلك في الفصيح بغير عود، قال تعالىٰ: (تساءلون به والأرحام) وهٰذا رأي الكوفيين ويونس، والأخفش، وصححه ابن مالك وأبو حيان-خلافًا لجمهور البصريين- في قولهم بوجوب إعادة الجار؛ لأنه الأكثر نحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾. ٱنظر: «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» للسيوطي ٥/ ٢٦٨، «الإنصاف في مسائل الخلاف» ٢/ ٤٦٣، ٤٦٤.

وقوله: (**لاَ قَلْبُ وَرَقِهِ**) هو مجرور؛ أي: الأصح حل ما سبق لا حل قلب ورقه بعُود.

الصَّبِيُّ: جمعه: صبيان بضم الصاد وكسرها. قال ابن سيده: وهو من لَدُنْ يُولَد إلىٰ أن يُفْطَم، والجمع: أَصْبِيَةٌ وصِبْوَةٌ، وصِبْيَةٌ، وصُبْيَةٌ؛ أي: بضم الصاد وكسرها كما تقدم، وصِبوانٌ، وصُبوانٌ، وصِبيَانٌ[(١)]، وعن الأصمعي: هو أولُ ما يولد صبيٌّ ثم طفلٌ[(٢)].

الشك: خلاف اليقين، قاله ابن فارس[(٣)]، وقال الغزالي[(٤)] في «الإحياء» في أول باب الحلال والحرام: الشك عبارة عن ٱعتقادين

---

(١) «المحكم» ٨/ ٢٥٣.

(٢) ٱنظر: «المخصص» ١/ ٥٦.

(٣) «مجمل اللغة» ص ٧٦٨.

(٤) الغزالي: هو الشيخ العلامة محمد بن محمد بن محمد الطوسي، الإمام الجليل، حجة الإسلام، أبو حامد الغزالي، الفقيه الشافعي، الأصولي، والغزالي: نسبة إلىٰ غزل الصوف، وقيل نسبه إلىٰ قرية (غزالة) من قرىٰ (طوس)، ولد بطوس سنة (٤٥٠هـ)، له مصنفات جليلة من أهمها: «الإحياء»، «البسيط»، «الوسيط»، «الوجيز» في الفقه، «المستصفىٰ» في الأصول، توفي بطوس يوم الاثنين رابع عشر من جمادي الآخرة سنة (٥٠٥هـ).

انظر: «المنتظم» ٩/ ١٦٨-١٧٠ (٢٧٧)، «اللباب» ٢/ ٣٧٩، «الكامل في التاريخ» ١٠/ ٤٩١، «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٣٢٢-٣٤٦ (٢٠٤)، «الوافي بالوفيات» ١/ ٢٧٤-٢٧٧ (١٧٦)، «طبقات الإسنوي» ٢/ ٢٤٢ (٨٦٠)، «البداية والنهاية» ١٢/ ٦٦٢-٦٦٣، «طبقات ابن قاضي شهبة» ١/ ٢٩٣-٢٩٤ (٢٦١).١، «شذرات الذهب» ٤/ ١٠.

متقابلين نشآ عن سببين، فما لا سبب له لا يثبت [١٨ب][1] عقده في النفس حتىٰ يساوي العقد المقابل له فيصير شكًّا؛ فلهذا نقول: من شك أصلىٰ ثلاثًا أم أربعًا أخذ بالثلاث؛ لأن الأصل عدم الزيادة، ولو سُئِلَ الإنسان أن صلاة الظهر التي صلاها من عشر سنين كانت ثلاثًا أم أربعًا لم يتحقق قطعًا أنها أربع؛ لجواز أن تكون ثلاثًا، فهٰذا التجويز لا يكون شكًّا؛ إذ لم يحضره سبب أوجب ٱعتقاد كونها ثلاثًا. فاحفظ حقيقته حتىٰ لا يشتبه بالوهم بغير سبب[2].

(١) زاد في الأصل: لا.

(٢) «إحياء علوم الدين» ٢/ ١٢٦.

باب: آداب داخل الخلاء

الخَلاءُ ممدود، أصله: الموضع الخالي[١]، نُقِلَ إلىٰ موضع قضاء الحاجة؛ لأن القاصد لقضاء[٢] الحاجة يطلب موضعًا خاليًا.

اليَسَارُ: بفتح الياء وكسرها لغتان[٣]، الفتح أفصح عند الجمهور[٤]، وخالفهم ابن دريد[٥]، كذا قاله المصنف في «شرح المهذب»[٦]، والقزاز قائل بذلك، فإنه قال: اليد اليسار معروفة يقال بفتح الياء وكسرها، والكسر أفصح. قال: وليس في الكلام كلمة أولها ياءٌ مكسورةٌ إلَّا يِسَار.

وكذا حكى ابن هشام عن كراع أنه قال: ليس في الكلام فعال في صدره ياء إلَّا يسار، وشمال علىٰ حد واحد، وكذا حكى ابن خالويه في كتاب[٧] «ليس».

---

(١) ٱنظر: «اللسان» (خلا) ٢/ ١٢٥٥.

(٢) في (ب): لقاء.

(٣) أنكر الجوهري الكسر، ٱنظر: «الصحاح» (يسر) ١/ ٦٨٧.

(٤) ٱنظر: «مجمل اللغة» ص ٧٦٧، «اللسان» ٨/ ٤٩٥٩، «القاموس المحيط» ص ٥٠٠.

(٥) عبارة المصنف بها وهم؛ فالعبارة عند ابن دريد: "واليد اليَسار ضدَّ اليمين، بفتح الياء وكسرها، وزعموا أن الكسر أفصح" «جمهرة اللغة» (يسر) ٢/ ٧٢٥.

(٦) «المجموع» ٢/ ٩١.

(٧) ساقطة من (أ، ب).

قال: والفتحُ هي الفُصْحىٰ[(١)]، وقال ابن جني في «تذكرته»: حكىٰ أبو الحسن: يقظان ويقاظ بالكسر، وياس جمع يابس، وقال عن ابن الأعرابي في الجَدْي: يَعْرٌ، والجمع: يعرة.

قلت: ويعار من يَعَرَ الجَدْيُ: إذا صَاحَ[(٢)].

وقال ابن درستويه: العامة تكسر الياء كما تكسر الفاء في الشِّمال؛ لأنهما بمعنًى واحد. قال: ويكسرون الياء أيضًا من الغنىٰ؛ لأنه بمعنى الغناء، وهو خطأ، والعرب تفتح الياء فيهما كليهما؛ لأن الكسرة تثقل في الياء. قال: ولو كانت مما يُكسر لجاز فيهما إبدال الهمزة من الياء، كما يقال: إسادة وإشاح في وسَادة ووِشَاح[(٣)].

وكذا منع الكسر يعقوب في «الإصلاح» فقال: هي اليَسارُ، ولا تقل اليِسار[(٤)]، ومنعها ابن قتيبة[(٥)] في «الأدب» تارة وجوزها

---

(١) «كتاب ليس في كلام العرب» ص ٢٧. لابن خالويه، تحقيق ديزيرة سقال، دار الفكر العربي، بيروت.

(٢) اْنظر: «اللسان» (يعر) ٨/ ٤٩٦١.

(٣) «تصحيح الفصيح وشرحه» ص٢٦٩، والنص به تصرف، وهو: اليَسار، من الغنىٰ، والعامة تكسر الياء منه أيضًا؛ لأنه بمعنى الغنىٰ.

(٤) «إصلاح المنطق» ص ١٦٣.

(٥) ابن قتيبة: عبد الله بن مسلم بن قتيبة المروزي الدينوري البغدادي، أحد الفحول في اللغة والأدب والنحو والغريب، وله معرفة بالتاريخ والسير والأخبار، ولد في سنة (٢١٣هـ)، وتوفي في بغداد سنة (٢٧٦هـ)، له: «غريب القرآن»، و«مشكل القرآن»، و«غريب الحديث»، و«مشكل الحديث» و«أدب الكاتب»، و«عيون الأخبار»، و«المعارف»، وغيرها.

أخرىٰ[(١)]، وعن ابن سيده في «المخصص» قالوا: اليَسَار واليُسْرىٰ تَفاؤُلاً؛ ولا يُجْمع اليسارُ؛ لأنه مصدر، كذا قال[(٢)].

وقد ذكر أبو زيد في كتاب «الهوس والبؤس»: أن اليسار يجمع علىٰ أيسر، قال: وكذلك يمين وأيمن، وشمال وأشمل، وفي آخر [١٩أ] «غريب القرآن» للعزيزي: قيل: ليس في كلام العرب كلمة أولها ياء مكسورة إلَّا يِسار، ويِسار اليد[(٣)]، وقد تقدم زيادة علىٰ ذلك.

القِبْلَةُ: قال الهروي: سُمِّيَت بذلك لأن المصلي يقابلها وتقابله[(٤)].

قال أهل اللغة: وأصل القِبْلَةِ: الجهة[(٥)].

الصَّحْرَاءُ: الفلاة، وجمعها: الصَّحَاري بفتح الراء وكسرها، لغتان ذكرهما الجوهري وغيره، الواحد: صَحْرَاء، غير مصروفة وهي البرِّيَّة،

انظر: «الفهرست» صـ ١١٥، «تاريخ بغداد» ١٠/ ١٧٠ (٥٣٠٩)، «المنتظم» ٥/ ١٠٢ (٢٣٢)، «وفيات الأعيان» ٣/ ٤٢- ٤٤ (٣٢٨)، «تاريخ الإسلام» ٢٠/ ٢٢٨، «سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٩٦- ٣٠٢ (١٣٨)، «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٦٣١، «ميزان الاعتدال» ٣/ ٢١٧ (٤٦٠١)، «لسان الميزان» ٣/ ٣٥٧ (٤٨٤٩)، «شذرات الذهب» ٢/ ١٦٩.

(١) «أدب الكاتب» ص ٣٠١، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م. مطبعة السعادة بمصر، ووردت بفتح الياء، ولم أقف عليها بكسر الياء.

(٢) «المخصص» ١/ ١٤٣.

(٣) بحثت عنه ولم أجده، وذكره ابن دريد. انظر: «جمهرة اللغة» (يسر) ٢/ ٧٢٥.

(٤) انظر: «تحرير التنبيه» ص ٦٨.

(٥) انظر: «المجمل» (قبل) ص ٥٨٦، «الصحاح» ٢/ ١٣٣٧، «القاموس المحيط» ص ١٠٤٥.

ولا يقال: صحْرَاءَةٌ، ويجمع علىٰ صَحْرَاوَات[١].

الجُحْرُ: بضم الجيم وإسكان الحاء هو الثقب المستدير النازل، وجمعه: جِحَر بكسر الجيم وفتح الحاء. قال ابن هشام: الجُحْر يقال لكل شيءٍ يُحْتَفَرُ في الأرض[٢]. قال الثعالبي[٣] في «سر اللغة»: فإذا كان له[٤] مَنْفَذ فهو نَفَق، وإلا فهو سَرَب[٥].

قوله: (مُتَحَدَّثٍ) هو بفتح الدال المشددة كما ضبطه مؤلفه بخطه رحمه الله.

قوله: (بِاسْمِ اللهِ) هٰذا يكتب بالألف، وإنما حذفت من بسم الله الرحمن الرحيم لكثرة تكررها، كذا علله أهل الأدب[٦].

الخُبُثُ: بضم الخاء والباء، ويجوز تخفيفها بإسكانها[٧]، كما في نظائره، وأما قول الخطابي إن المحدثين يروونه بإسكان الباء[٨]، وإنه خطأ منهم، فليس بصواب منه؛ لأن إسكان الباء في هٰذا الباب - وهو[٩] باب فعل بضمتين- جائز بلا خلاف بين أهل اللغة

---

(١) «الصحاح» ١/ ٥٧٧.

(٢) «فقه اللغة وسر العربية» ص ٣٨، ولم ينسب القول لابن هشام.

(٣) في هامش (أ): لعله الثعلبي، وفي هامش (ب): الثعلبي.

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) «فقه اللغة وسر العربية» ص ٥٠.

(٦) ٱنظر: «الكشاف» للزمخشري ١/ ١١، «معاني القرآن» للفراء ١/ ١، ٢.

(٧) ٱنظر: «اللسان» (خبث) ٢/ ١٠٨٨.

(٨) «إصلاح خطأ المحدثين» ص ١٢.

(٩) زاد في (ب): من.

والتصريف[١]، وهو أجلّ من أن ينكر، هٰذا ولعله أراد الإنكار علىٰ من يقول: أصله الإسكان، وأما الإسكان علىٰ سبيل التخفيف فلا يمنعه أحد، وقد صرح جماعة من أئمة هٰذا الشأن أنه بإسكان الباء، منهم أبو عبيد القاسم بن سلام. قال القرطبي: وقد رويناه بالضم والإسكان.

وأما معناه فقال الخطابي: الخبث: جمع خبيث، وهم ذكران الشياطين، والخبائث جمع خبيثة، وهي إناثهم، وقيل: الخبث في كلام العرب: المكروه والمذموم، والقبيح من قول أو فعل أو مال أو طعام أو شراب أو شخص أو حال. وقال ابن الأعرابي: الخُبْثُ في كلامِ العربِ: المكروه. قال: إن كان من الكلام فهو الشتم، وإن كان من الملل فهو الكفر، وإن كان من الطعام فهو الحرام، وإن كان من الشراب فهو الضار[٢].

غفرانك: منصوب بتقدير: أسألك غفرانك أو ٱغفر غفرانك، والوجهان[٣] مقولان في قول الله ﷻ: [١٩ب] ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾[٤]، والأول أجود واختاره الخطابي[٥] وغيره.

الاسْتِنْجَاءُ: قال الأزهري: قال شمر[٦]: هو مأْخُوذٌ من: نَجَوْت

---

(١) ٱنظر: «الكتاب» ٤/ ١١٤.

(٢) «إصلاح خطأ المحدثين» ص ١٢.

(٣) في (أ): والقولان.

(٤) البقرة: ٢٨٥.

(٥) «شأن الدعاء» ص ١٤١.

(٦) شمر بن حمدويه الهروي، أبو عمرو، كان ثقة عالما فاضلا، حافظا للغريب،

الشجرة وأَنْجَيْتُها: إذا قطعتها، كأنه يقطع الأذىٰ عنه[١]، وقال الرافعي: نجوت: إذا قلعت.

وقال ابن قتيبة: هو مأخوذ من النَّجْوَة، وهو ما ٱرتفع من الأرض، وكان الرجل إذا أراد قضاء حاجته يستتر بنَجْوة[٢]. قال الأزهري: قول شَمِر أصح[٣]، وقيل: من طَلَبِ النجاة وهو الخلاص، حكاه القاضي عياض في «تنبيهاته»[٤].

الحَجَرُ: معروفٌ، وقياسُ جَمْعِهِ في أَدْنَى العَدَدِ: أَحْجَارٌ، وفي الكثير: حِجَارٌ وحِجَارَةٌ، والحِجَارةُ نادر، وهو كقولنا: جَمَلٌ وجِمالَةٌ، وذَكَر وذِكَارة، كذا قال ابن فارس[٥] والأزهري[٦].

ورد عليهما القرطبي بأن في القرآن: ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ﴾[٧]، ﴿وَإِنَّ

راوية للأشعار والأخبار، من أهل هراة، رحل إلى العراق شابًا فكتب الحديث ولقي ابن الأعرابي وأبا عبيدة والأصمعي والفراء. ألف كتابه المشهور «الجيم» علىٰ حروف المعجم وابتدأ بحرف الجيم. غرق في النهروان سنة خمس وخمسين ومائتين. ٱنظر: «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢٥، «البلغة» ص ٩٤، «بغية الوعاة» ٢/ ٤.

(١) «الزاهر» ص ١٠٨.

(٢) «أدب الكاتب» ص ٥٢.

(٣) «الزاهر» ص ١٠٩، ١١٠.

(٤) «التنبيهات المستنبطة على كتاب المدونة والمختلطة» ق٥/ ب.

(٥) «مجمل اللغة» ص ١٩٦.

(٦) «تهذيب اللغة» ٤/ ١٣٠، ١٣١، ووهم ابن الملقن في ذلك؛ فالقرطبي نقل عن الجوهري لا عن الأزهري، ٱنظر: «الصحاح» ١/ ٥١٤.

(٧) البقرة: ٧٤.

مِنَ ٱلْحِجَارَةِ﴾[١] ﴿قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً﴾[٢]، ﴿تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ﴾[٣]، ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً﴾[٤] فكيف يكون نادرًا؟ قال: إلا أن يريدا[٥] أنه نادر في القياس كثير في الآستعمال فصيح[٦].

قوله: (وَجِلْد) هو مرفوع عطفًا علىٰ (كل) ويجوز جره عطفًا علىٰ (جامد)، وبهذا ضبطه المصنف فيما رأيته من خطه.

نَدَرَ: -بالدال المهملة- إذا كان الخارج نادرًا، كالدم ونحوه؛ أي: لم يأت إلا قليلاً.

الصَّفْحَةُ: جانب مجرى الغائط، وصَفْحَةُ[٧] كلِّ شيءٍ: جانبهُ[٨].

الحَشَفَةُ: يأتي بيانها في الغسل.

المَسَحَاتُ: -بفتح السين- جمع مَسْحة بسكونها[٩].

قوله: (فَإِنْ لَمْ يَنْقَ) هو بفتح الياء وإسكان النون، كما ضبطه مؤلفه

---

(١) البقرة: ٧٤.

(٢) الإسراء: ٥٠.

(٣) الفيل: ٤.

(٤) الحجر: ٧٤.

(٥) من «الجامع لأحكام القرآن»، وفي النسخ الثلاث: يريد.

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ١/ ٤١٩.

(٧) تكررت في (أ).

(٨) ٱنظر: «تهذيب اللغة» ٤/ ٢٥٥، «مجمل اللغة» ص ٤١٢، «الصحاح» ١/ ٣٤٠، «اللسان» ٤/ ٢٤٥٥، «القاموس المحيط» ص ٢٢٩.

(٩) ٱنظر: «التهذيب» ٤/٣٤٨، «الصحاح» ١/٣٥٦، «اللسان» ٧/ ٤١٩٨، «القاموس المحيط» ص ٢٤١.

بخطه، ويجوز ضم أوله أيضًا[١].

الإِيتَارُ: بالتاء المثناة من فوق.

قوله: (وَكُلُّ حَجَرٍ): أي: ويسن الإيتار، وإن كل حجر.. إلىٰ آخره. فيستفاد منه أن الخلاف في الاستحباب[٢]، وهو الأصح، ولا يؤخذ ذلك من «المحرر».

الوَسَطُ: -بفتح السين وسكونها- وضبطه المصنف بخطه بالفتح فقط.

قال الجوهري: تقول: جلستُ وَسْطَ القومِ -بالتسكين- لأنَّه ظرف، وجلست [في][٣] وَسَطِ الدار -بالفتح- لأنه اسمٌ. قال: وكلُّ موضعٍ يصلح فيه (بَيْنَ) فهو وَسْط -بالإسكان- وإن لم يصلح (بَيْنَ) أي: وهو الذي لا يبين بعضه من بعض فهو بالفتح، وربما سكِّن وليس بالوجه[٤].

وقال الأزهري: كل ما كان يَبِينُ بعضه من بعض، كوسْط الصف والقلادة، والسُّبْحة، وحَلْقة الناس، فهو بالإسكان، [٢٠أ] وما كان

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) لقوله ﷺ: «من استجمر فليوتر»، رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة، وحكىٰ صاحب البيان وجهًا أن الإيتار بخامس واجب لعموم الأمر بالإيتار، وهٰذا الوجه شاذ، فإن الأمر بالإيتار بعد الثلاث للاستحباب، انظر: «المجموع» ٢/ ١٢٠.

(٣) زيادة من «الصحاح» يقتضيها السياق.

(٤) «الصحاح» ١/ ٩٠٨.

مصمتًا[١] لا يَبين بعضه من بعض، كالدار والساحة، والراحة، فهو وَسَط بالفتح[٢]. قال: وقد أجازوا في المفتوح الإسكان ولم يجيزوا في الساكن الفتح، فافهمه.

وذكر القلعي أنك متىٰ أدخلت علىٰ (وسَط) حرف (في) فتحت السين، تقول: قام في وسَط الصف، وقعد في وسَط الحلقة.

وقال ابن الأثير[٣] في «النهاية»: الوَسْط -بالسكون- يقال فيما كان مُتَفَرِّقَ الأجزاء غير مُتَّصِل، كالناس والدوابِّ، وغير ذلك، فإذا كان مُتَّصِلَ الأجزاء كالدَّارِ والرَّأس[٤] فهو بالفتح، وقيل: كلُّ ما يَصْلُح فيه (بَيْنَ) فهو بالسكون، وما لا فبالفتح.

قال: وقيل: كلٌّ منهما يقع موقع الآخر، قال: وكأنَّه الأشبَه[٥]،

---

(١) من «تهذيب اللغة»، وغير واضحة في الأصل وفي (أ)، (ب): منضمًّا.

(٢) «تهذيب اللغة» ١٣/ ٢٦.

(٣) ابن الأثير: هو القاضي الرئيس العلامة البارع البليغ، مجد الدين مبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، أبو السعادات الشيباني، ولد سنة (٥٤٤هـ)، ومات سنة (٦٠٦هـ). من تصانيفه: «جامع الأصول»، «النهاية في غريب الحديث والأثر»، «شرح مسند الشافعي».
انظر: «الكامل» ١٢/ ٢٨٨، «التكملة لوفيات النقلة» ٢/ ١٩١-١٩٢ (١١٢٩)، «وفيات الأعيان» ٤/ ١٤١-١٤٣ (٥٥٢)، «تاريخ الإسلام» ٤٣/ ٢٢٥-٢٢٨، «سير أعلام النبلاء» ٢١/ ٤٨٨-٤٩١ (٢٥٢)، «طبقات الإسنوي» ١/ ١٣٠-١٣٢ (١١٨)، «البداية والنهاية» ١٣/ ٦٤، «طبقات ابن قاضي شهبة» ٢/ ٦٠-٦٢ (٣٦١)، «معجم المؤلفين» ٣/ ١٣.

(٤) من «النهاية»، وفي النسخ الثلاث: والفرس، والصواب ما أثبته.

(٥) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٥/ ١٨٣، بتصرف.

وذكر نحوه في «الشافي شرح المسند» في الغسل[١].

وفي «فصيح ثعلب»: وجَلَسَ وَسْطَ القوم، يعني: بينهم، وجَلَسَ وَسَطَ الدار، واحتَجَمَ وَسَطَ رأسه[٢].

قال ابن خالويه: إذا سكنت السين فهو ظرف، وإذا فتحتها فهو ٱسم. وقال ابن طلحة: أحسن ما يفرق بينهما أن تقول: ما كان منه ظرفًا مقدرًا بـ(في) فالتسكين، وما سوىٰ ذلك فالتحريك، تقول: حفرت وسْط الدار بئرًا، وحفرت وسَط الدار -بالتحريك- إذا جعلته المحفور[٣].

وحكىٰ صاحب «الواعي» عن الفراء، عن يونس، أنه قال: وسَط ووسْط بمعنًى. وحكى ابن سيده في «المخصص» عن الفارسي أنه قال: سَوىٰ بعضُ الكوفيِّين بينهما، فقال: هما ظرفانِ واسمانِ[٤].

وقال المطرز: قال ثعلب -استنباطًا من هٰذا الباب-: إن كل ما كان أجزاء تنفصل قلت فيه: وسْط -بالتسكين- وما كان مصمتًا[٥] لا ينفصل ولا يتحرك قلت بالتحريك، تقول من الأول: ٱجعل هٰذِه

---

(١) «الشافي» ١/ ٢٨٦.

(٢) «فصيح ثعلب» ص ٦٨.

(٣) ٱنظر: «الأصول في النحو» ١/ ٢٠١، ٢٠٢، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ت: ٣١٦هـ - تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الرابعة - ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

(٤) «المخصص» ١/ ٢٣٨.

(٥) في النسخ الثلاث: مضمنًا، وما أثبته الموافق للسياق.

الخرزة وسْط السبحة[١]، ولا تقعد[٢] وسْط الحلقة، ومن الثاني: ٱحتجم وسَط رأسك، واقعد وسَط الدار. قال: وقد سمعنا في التحريك التسكين، ولم نسمع في التسكين التحريك[٣].

وفي «التنبيهات» للقاضي عياض في كلامه علىٰ وسط الوقت: ٱخْتُلِفَ في ضبط وسط، فقيل: لا يقال: هنا وفي الدار وشبهه إلا بالإسكان، وأما وسَطها -بالفتح- فمعناه: عدل، قال تعالىٰ: ﴿وَسَطًا﴾[٤].

قال ابن دريد: يقال: وسط الدار والقوم، يسكن ويفتح[٥].

قوله: (وَلاَ ٱسْتِنْجَاءَ لِدُودٍ وَبَعَرٍ) كذا رأيته بخط مؤلفه رحمه الله بفتح العين.

---

(١) في (أ): المسبحة.

(٢) في (أ): تقول.

(٣) ٱنظر: «اللسان» (وسط) ٨/ ٤٨٣١، ٤٨٣٤.

(٤) البقرة: ١٤٣.

(٥) «جمهرة اللغة» ٢/ ٨٣٨ بلفظ: والوَسْط: وَسْط كل شيءٍ ووَسَطه .

باب: الوضوء

قال [٢٠ب] ابن قتيبة في «غريب الحديث»: الوضوء للصلاة من الوضاءة، والوضاءة: النظافة، يقال: فلان وضيء الوجه. أي: نظيفه وحسنه، وكأن الغاسل لوَجْهِهِ وَضَّأَهُ؛ أي: نظفه بالماء وحسنه[(١)].

وفي الوضوء ثلاث لغات، قال جمهور أهل اللغة: هو بضم الواو إذا أريد به الفعل الذي هو المصدر، وهو المراد في هٰذا الباب، وبفتحها إذا أريد به الماء الذي يُتَطَهَّرُ به، هكذا نقله ابن الأنباري[(٢)] وجماعات من أهل اللغة وغيرهم، عن أكثر أهل اللغة[(٣)].

والثانية: الفتح فيهما، وإليه ذهب الخليل بن أحمد [و][(٤)] الأصمعي وأبو حاتم السجستاني، والأزهري[(٥)]، وغيرهم، كما

---

(١) «غريب الحديث» ١/ ١٥٣، وانظر: «أدب الكاتب» ص ٥٢.

(٢) وهم ابن الملقن في ذلك؛ فابن الأنباري أشار إلىٰ أن الوُضوء -بضم الواو وبفتح الواو- ٱسم الماء الذي يتوضأ به، ثم نقل عن النحويين جواز أن يكون الوَضوء -بالفتح- مصدرًا، ورجح القول الأول، ٱنظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» ١/ ٤٠، ٤١.

(٣) ٱنظر: «مجمل اللغة» ص ٧٥٤، «الصحاح» ١/ ١١٦، «اللسان» ٨/ ٤٨٥٤، «القاموس المحيط» ص ٥٥.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) «تهذيب اللغة» ١٢/ ٩٩، «العين» ٧/ ٧٦.

سيأتي.

والثالثة: الضم فيهما، حكاها صاحب «المطالع»[(١)] وغيره.

في «فصيح ثعلب»: الوَضوء بمعنى الاسم، والمصدر بالضم، فجزم باللغة الأولى الفصحىٰ[(٢)].

وقال ابن السيد: هما بمعنًى واحد[(٣)]. وقال ابن جني في «المحتسب»: كان أبو بكر يقول في قولهم: توضأت وَضوءًا: إن هٰذا المفتوح ليس مصدرًا، وإنما هو صفة مصدر محذوف. قال: وتقديره: توضأت وُضوءًا وَضُوءًا؛ لقولهم[(٤)]: توضأت وُضوءًا حسنًا؛ لأن الوَضوءَ عنده صفة من الوضاءة[(٥)].

وذكر الخطابي عن الأصمعي أنه لا يعرف الوُضوء -بضم الواو- وقال: هو الوَضوء لا غير[(٦)]، وكذلك ذُكِرَ عن أبي حاتم كما قدمته وابن الأنباري[(٧)]، وحكىٰ إنكار الضم أيضًا عن الأصمعي الهرويُّ،

---

(١) «مطالع الأنوار» ٦/ ٢١٨.

(٢) «فصيح ثعلب» ص ٤٨.

(٣) بحثت عنه ولم أجده.

(٤) في (أ): كقولهم.

(٥) «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات» ١/ ٦٣. لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف- عبد الحليم النجار- عبد الفتاح إسماعيل.

(٦) «غريب الحديث» ٣/ ١٣٠.

(٧) لم ينكر ابن الأنباري ضم الواو، وذكر أن الوُضوء -بضم الواو وبفتحها- اسم للماء الذي يتوضأ به، انظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» ١/ ٤٠.

وقال عنه: قلتُ لأبي عمرو: ما الوَضوء؟ فقال: الماء الذي يُتَوَضَّأ به. قلت: (فما الوُضوء)[١]- بالضم-؟ قال: لا أعرفه[٢].

وحكىٰ صاحب «الواعي» عن الخليل أنه قال: أما ضم الواو فلا أعرفه؛ لأن المفعول ٱشتقاقه من الفعل الخفيف. وذكر قاسم عن الحسن أنه قال يومًا: توضيت، فقيل له: أتلحن يا أبا سعيد؟ قال: إنها لغة هذيل وفيهم فساد.

وفي «شرح التعجيز» لابن يونس: يقال: توضأت. لا توضيت على الأفصح، ونقل ذلك أيضًا ابن الأثير في «شرح المسند»[٣].

الفَرْضُ: و[٤] الواجب عندنا بمعنًى[٥].

النِّيَّةُ: بتشديد الياء. قال المصنف في «شرح المهذب»: هٰذِه هي اللغة المشهورة، ويقال بتخفيفها، وهي القصد وعزم القلب[٦].

وأَنْوَيْتُ كنَوَيْتُ، حكاها الزجاج في فعل وأفعل[٧]، وانْتَوَيْتُ

---

(١) من «تهذيب اللغة»، وفي النسخ الثلاث: فالوضوء، والصواب ما أثبته.

(٢) ٱنظر: «تهذيب اللغة» ١٢/ ٩٩.

(٣) «الشافي» ١/ ٦١، ووقع في هٰذا الموضع سقط من المخطوط.

(٤) سقطت من (أ).

(٥) ٱنظر: «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي ١/ ٩٩.

(٦) «المجموع» ١/ ٣٥٢.

(٧) «فعلت وأفعلت» ص ١٢١. لأبي إسحاق الزجاج (٢٣٠-٣١٠هـ) تحقيق ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع.

كذلك، حكاها الجوهري[1].

قال الأزهري: أصلها مأخوذ من قولك: نويت كذا. أي: عزمت بقلبي قصده[2]. وقال الماوردي: إنها قصد الشيء مقترنًا بفعله، فإن قصد [٢١أ] وتراخىٰ عنه فهو عزم.

الْوَجْهُ: مأخوذ من المواجهة، ويقال له: المُحَيَّا أيضًا[3].

السُّنَّةُ: في اللغة السِّيرَةُ[4]. أنشد الجوهري:

فَلاَ تَجْزَعَنْ مِنْ سُنَّةٍ أنْتَ سِرْتَهَا

فَأَوَّلُ راضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا[5]

---

(١) «الصحاح» ٢/ ١٨٢٣.

(٢) «الزاهر» ص ١٠٣.

(٣) ٱنظر: «اللسان» ٨/ ٤٧٧٥.

(٤) ٱنظر: «مجمل اللغة» ص ٣٤٤، «الصحاح» ٢/ ١٥٦٩، «اللسان» ٤/ ٢١٢٤.

(٥) «الصحاح» ٢/ ١٥٦٩، والبيت من الطويل، ٱنظر: «شرح أشعار الهذليين» ١/ ٢١٣، «مغني اللبيب» ٢/ ٥٢٤، وروايته: فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها، «الخصائص» ٢/ ٢١٤، لأبي الفتح عثمان بن جنيّ، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م). وروايته:

فَلاَ تغضبن مِنْ سيرة أنْتَ سِرْتَهَا

فَأَوَّلُ راضٍ سيرة مَنْ يَسِيرُهَا

«جمهرة اللغة» ٢/ ٧٢٥، «شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية» ١/ ٤٦١. تأليف: محمد محمد حسن شراب، دار الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٧م.

والبيت لخالد بن زهير، من شعر يقوله في أبي ذؤيب الهذلي، وكان يرسل خالدًا إلىٰ صديقة له فخانه فيها، وقال فيه شعرًا. وكان أبو ذؤيب فعل ذلك برجل يقال

والسنة: الطريقة، وجمعها: سنن، كغرفة وغرف، وتطلق السنة على الأحاديث المروية عنه أيضًا، وعلى المندوب أيضًا، وسن كذا؛ أي: شرعه.

الرَّأْسُ: مهموز، ويجوز تركه[١]. قال ابن سيده في «المخصص»: إذا قيل: راسٌ فتخفيفه قياسيّ. ثابت: يقال لرأسِ الإنسانِ: قُلَّته، والجمع: قُلَل.

وقال أبو حاتم: وهي القُنَّة، والجمع: قُنَن، والعِلَاوة وهي حَكَمَةُ الإنسان وقَادِمه ومِلْطاطه وهامَته. قال ابن جني: وجمعها: أَرْؤُس وآراس[٢] على القلب، ورُؤُس. ابن السكيت: ورُوس على الحذف، ورجل أَرْأَسُ وَرُؤَاسِيٌّ: عَظيم الرأس. الأصمعي: رُؤَاسٌ كذلك[٣].

له: ابن عويمر، كان أبو ذؤيب رسوله إليها فخانه فيها فيذكره خالد هٰذا. وقال بعده:

فَإِنْ كُنْتَ تشكو مِنْ خَلِيلٍ مَخَانَةً
فَتِلْكَ الجَوَازِي عُقْبُهَا ونُصُورُهَا

يقول خالد لأبي ذؤيب: فعلت بك مثل الذي فعلت بابن عويمرٍ، ونصرت عليك.

(١) لغة أهل الحجاز تسهيل الهمزة؛ أي: تخفيفها، أما بنو تميم فيحققون الهمزة، فإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة وأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفًا، وذلك قولك في رَأْس وبَأْس وقَرَأْت: رَاس وبَاس وقَرَات. ٱنظر: «الكتاب» ٣/ ٥٤٣.

(٢) من «المخصص»، وفي النسخ الثلاث: وأأرس.

(٣) «المخصص» ١/ ٧١.

وذكر ابن الأثير في كتاب: «المرصَّع»: أنه يقال للرأس: الدِّماغ، وأمّ الجماجم، وأمّ الدِّماغ، وأمّ الرأس، وأمّ السّمع، وأمّ السميع، وأمّ الشؤون، وأمّ الصَّبِيَّن، وأمّ الصّدىٰ، وأمّ الصِّماخ، وأمّ العمائم، وأمّ الفَراخ، وأمّ فَرَوة، وأمّ القفا، وأمّ مُغيث، وأمّ نواهض، وأمّ الهام[1].

اللَّحْيَان: -بفتح اللام- واحدها: لَحْي، هٰذِه في اللغة المشهورة[2]، وحكىٰ صاحب «المطالع» كسر اللام[3] وهو غريب ضعيف، وهما الفكان وعليهما منابت الأسنان السفلىٰ يجتمع مقدمهما في الذقن ومؤخرهما في الأذن.

قال ابن سيده في «المخصص»: اللَّحْيُ: العظم الذي يَنْبُتُ عليه العارِضُ، واللَّحْيان: العظمان اللذان[4] فيهما منابت الأسنان.

وقال أبو عبيدة: هما حائِطا الفَمِ، وقال عن ثابت: جمعه: أَلْحٍ وَلُحِيٌّ[5].

---

(١) «المرصع في الآباء والأمهات والبنين والبنات والأذواء والذوات» ص ٢٩٧. تأليف مجد الدين المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير، المتوفىٰ سنة (٦٠٦هـ) تحقيق د/ إبراهيم السامرائي، دار الجيل- بيروت، دار عمار- عمان، الطبعة الأولىٰ (١٤١١-١٩٩١م).

(٢) ٱنظر: «تهذيب اللغة» ٥/ ٢٣٨، «الصحاح» ٢/ ١٨٠٠، «اللسان» ٧/ ٤٠١٦، «القاموس المحيط» ص ١٣٣٠.

(٣) «مطالع الأنوار» ٣/ ٤٨٠.

(٤) من «المخصص»، وفي النسخ الثلاث: الذي، والصواب ما أثبته.

(٥) ٱنظر: «اللسان» (لحا) ٧/ ٤٠١٦.

الأُذُنُ: بضم الذال[(١)] ويجوز إسكانها تخفيفًا، وكذا كل ما كان علىٰ فُعُل -بضم أوله وثانيه- يجوز إسكان ثانيه، كعُنُق وكُتُب ورُسُل؛ سُمِّيَت بذلك من الأَذَن -بفتح الهمزة والذال- وهو الاستماع، وتصغيرها: أُذَيْنَةٌ[(٢)]، وهي مؤنَّثَةٌ[(٣)].

الغَمَمُ: سَيَلانُ الشَّعَرِ إلى الجَبْهَةِ، مأخوذ من غم الشيء: إذا ستَرَه، ومنه: غُمَّ الهلالُ[(٤)].

التَّحْذِيفُ: بالذال المعجمة؛ سمِّي بذلك لأن الأشراف والنساء يعتادون حذف الشعر عنه؛ أي: [٢١ب] إزالته ليتسع الوجه.

قال الشيخ أبو حامد: وهو الذي بين النزعة[(٥)] والعذار، وهو المتصل بالصدغ[(٦)][(٧)].

---

(١) كتب الناسخ في هامش (أ): لعله: المعجمة.

(٢) انظر: «الصحاح» ٢/ ١٥٢٣، «اللسان» ١/ ٥٢.

(٣) انظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١١١، ولابن الأنباري ص ٢٠٨، ولابن التستري الكاتب ص ٤٩، ٥٤، ٥٦. (٣٦١هـ)، تحقيق د/ أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

(٤) انظر: «الصحاح» ٢/ ١٤٧٤، «اللسان» ٦/ ٣٣٠٣، «القاموس المحيط» ص ١١٤٣.

(٥) من «المجموع»، وفي (أ)، (ب): القزعة، وغير واضحة بالأصل.

(٦) من «المجموع»، (أ)، وفي الأصل، (ب): بالصدع.

(٧) «المجموع» ١/ ٤٠٦، وانظر: «الوسيط في المذهب» للغزالي ١/ ٧٩، بتصرف، تحقيق/ أبي عمرو الحسيني بن عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠١م.

النَّزَعَتَانُ: -بفتح النون والزاي- واحدتهما: نَزَعَة -بفتحهما- هٰذا هو ٱلمشهور المعروف في اللغة[١]، وعليه ٱقتصر المصنف في الأصل بخطه، وحكى البيهقي في كتابه: «رد الاْنتقاد» علىٰ ألفاظ الشافعي عن أبي العلاء بن كوشاد الأديب الأصفهاني أنه يقال: نزْعة -بفتح الزاي وإسكانها- لغتان. قال: يروون ذلك عن أبي عمرو الشيباني وغيره، وهما الموضعان اللذان يحيطان بالناصية في جانبي الجبين[٢] اللذان ينحسر الشعر عنهما في بعض الرأس، وذلك ممدوح عند العرب يتمدحون[٣] به، ويقال منه: رجل أنزع بَيِّن النزع.

قال أهل اللغة: ولا يقال: ٱمرأةٌ نَزْعَاءُ، لٰكن يقال: زَعْرَاءُ[٤].

النَّاصِيَةُ: هي الشعر الذي بين النزعتين، كذا ذكره القاضي أبو الطيب، وقال ابن فارس: هي قُصاصُ الشَّعَرِ[٥]، وجمعها: نواص. وتقول طَيِّئ للناصيَة: ناصَاة، كما يقولون في جارية: جاراة، ونحوها[٦].

---

(١) ٱنظر: «تهذيب اللغة» ٢/ ١٤١، «المجمل» ص ٦٩٤، «الصحاح» ٢/ ٩٩٣، «اللسان» ٧/ ٤٣٩٦، «القاموس المحيط» ص ٧٦٦.

(٢) في (أ): اللحيين.

(٣) كتب الناسخ في هامش (أ): لعله: يمدحون.

(٤) ٱنظر: «المجمل» ص ٦٩٤، «الصحاح» ٢/ ٩٩٣، «اللسان» ٧/ ٤٣٩٦.

(٥) «مجمل اللغة» ص ٧٠٠.

(٦) نقله عن «المجموع» للنووي ١/ ٤٢٨، وانظر: «تهذيب اللغة» ١٢/ ٢٤٤، ٢٤٥، «اللسان» ٧/ ٤٤٤٧.

الهُدْبُ: بضم الهاء وإسكان الدال المهملة، وضمها وبفتحهما معًا، وهو جمع والمفرد من كل واحدة من هٰذِه الثلاثة علىٰ وزن جمعها[(١)]، إلا أنه بزيادة تاء، وجمع الجمع: أَهْدَابٌ، وهو الشعر النابت علىٰ أشفار العين ورجلٌ أَهْدَبُ؛ أي: كَثِيرُ شعر أَشْفارِ العَيْنِ[(٢)].

الحَاجِبُ: معروف؛ سُمِّيَ حاجبًا لمنعه[(٣)] العين من الأذىٰ، والحجب: المنع[(٤)].

العِذَارُ: -بالذال المعجمة- النابت على العظم الناتئ بقرب الأذن، قاله الشيخ أبو حامد والأصحاب[(٥)].

الشَّارِبُ: هو الشعر النابت على الشفة العليا[(٦)]؛ سُمِّيَ بذلك لانغماسه في الشراب[(٧)]، قاله الدزماري. والشارب ٱثنان بينهما فصل يُسَمَّى النثرة.

العَنْفَقَةُ: هي الشعر النابت على الشفة السفلىٰ، قاله القاضي حسين

---

(١) من هامش (أ)، (ب)، وهو الموافق للسياق، وفي النسخ الثلاث: جمعهما، ويبدو أن هناك تصويبًا في هامش الأصل، لكنه لم يظهر.

(٢) ٱنظر: «تهذيب اللغة» ٦/ ٢١٦، «المجمل» ص ٧٢٩، «الصحاح» ١/ ٢٣٣، «اللسان» ٨/ ٤٦٢٨، «القاموس المحيط» ص ١٤٣.

(٣) كتب الناسخ في هامش (أ): لعله: لمنع.

(٤) نقله عن «المجموع» للنووي ١/ ٤١٢، وانظر: «اللسان» ٢/ ٧٧٧ .

(٥) نقله عن «المجموع» للنووي ١/ ٤١٢.

(٦) ٱنظر: «المجموع» ١/ ٤١٢.

(٧) في (ب): الشارب، وهو خطأ من الناسخ.

وغيره[١].

وفي «مجمع الغرائب» للكاشغري -الذي أخذ «النهاية» لابن الأثير وزيادات عليها فيما رأيته بخطه- أنها الشَّعر الذي في الشَّفَة السُّفلىٰ، والذي بينها وبين الذَّقَن، وأصلها: خفَّة الشيء وقلَّته[٢].

اللِّحْيَةُ: -بكسر اللام- وجمعها: لحىً -بضم اللام وكسرها-[٣]، وهو أفصح.

وقال أبو البقاء في «إعرابه» في قوله تعالىٰ: [٢٢أ] ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾[٤]: فَتْح اللام لغة، قد قُرِئَ بها[٥].

وقال الزمخشري: قُرِئَ بها، وهي لغةُ أهل الحجاز[٦]، وهي الشعر النابت على الذقن، قاله المتولي وغيره. وقال ابن سيده في «المخصص»: هي ما على الخدَّيْنِ والذَّقَن من الشعر.

قال المطرزي عن الفراء: لَحْيَة وَلِحًى وَلُحًى، والأول أفصح، كَحَلْيَة وَحَلًى وَحُلًى، والأول أفصح[٧].

---

(١) ٱنظر: «المجموع» ١/ ٤١٢.

(٢) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٣/ ٣٠٩.

(٣) ٱنظر: «التهذيب» ٥/ ٢٣٩، «الصحاح» ٢/ ١٨٠٠، «اللسان» ٧/ ٤٠١٦.

(٤) طه: ٩٤.

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» ٢/ ١٩٢.

(٦) «الكشاف» ٣/ ١٦١، وقرأ بفتح اللام عيسىٰ بن سليمان الجحدري، قاله ابن خالويه في «شواذ القرآن» ص ٩٢.

(٧) يوجد سقط في «المغرب» في ذلك الموضع ص ٤٢٢. ٱنظر: «المغرب في ترتيب

قال[١] صاحب «العين»: ويقال: التَحَى الرجلُ: نبتَتْ لِحْيتُه، ورجل أَلْحَى: عظيمُ اللِّحْية. وقال سيبويه: لِحْيَانِيٌّ كذلك، وهو من نادر مَعْدول النَّسَب. قال: وإن سميت رجلاً بلِحْية ونسبت إليه فعلى القياس[٢].

اليَدُ: ٱسم للجارحة المعروفة من المنكب إلىٰ رؤوس الأصابع.

قال أصحابنا وغيرهم من الفقهاء وأهل اللغة: وهي مؤنثة[٣] لا غير، كما سيأتي قريبًا.

قال الخطابي في «المعالم» في باب التيمم: ما بين المنكب إلىٰ أطراف الأصابع كله ٱسم لليد. قال: وقد يقسم بدن الإنسان علىٰ سبعة آراب: اليدان والرجلان، ورأسه، وظهره، وبطنه، وقد يفصَّل كل عضو منها فيقع تحته أسماء خاصة كالعضد في اليد، والذراع، والكف، فاسم اليد يشتمل علىٰ هٰذِه الأشياء كلها. وإنما يترك العموم في الأسماء ويصار إلى الخصوص بدليل يفهم أن المراد من الٱسم بعضه لا كله، ومهما عدم دليل الخصوص كان الواجب

المعرب» للإمام أبي الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي (٥٣٨-٦١٦)، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان.

(١) من (ب)، وفي الأصل، (أ): قاله، وما أثبته هو الصواب الموافق للمطبوع.

(٢) «المخصص» ١/ ٧٨، وانظر لقول سيبويه في «الكتاب» ٣/ ٣٨٠.

(٣) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١٢٥، ولابن الأنباري ص ٢٧٥، ولابن التستري ص ١١٠.

إجراء الٱسم علىٰ عمومه واستيفاء مقتضاه برمته[١].

قلت: وكلامي علىٰ مادة اليد من حيث هي، وإلا فالمراد هنا باليد: من رؤوس الأصابع إلى المرفق.

المِرْفَقُ: بكسر الميم وفتح الفاء وعكسه لغتان مشهورتان[٢]؛ سُمِّيَ بذلك لأنه يرتفق به في الٱتكاء عليه ونحوه.

قال الواحدي: قال الفراء: أكثر العرب علىٰ كسر الميم[٣]. وقال الأصمعي: لا أعرف إلا الكسر. وقد ذكر قطرب وثعلب وغيرهما اللغتين[٤]. وقال يونس في «نوادره»: الذي أختار المِرْفَق في الأمر بالكسر، وبالفتح في اليد[٥].

وقال ابن سيده في «المخصص» عن أبي عبيدة في المِرْفِق من الإنسان والدابَّة: أَعْلَى الذِّراع وأسفلُ العضد، والمِرْفَق: المُتَّكَأُ.

وقال الأصمعي: المَرْفِق من الإنسان والدابة -بكسر الفاء-

---

(١) «معالم السنن شرح سنن داود» ١/ ٨٤، ٨٥، للخطابي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٩٩١م.

(٢) ٱنظر: «تهذيب اللغة» ٩/ ١١٢، «المجمل» ص ٢٩١، ٢٩٢، «الصحاح» ٢/ ١١٢٧، «اللسان» ٣/ ١٦٩٥.

(٣) من «البسيط»، وفي النسخ الثلاث: الفاء.

(٤) «فصيح ثعلب» ص ٥٧.

(٥) «البسيط» ١٤/ ٥٧٢ الكهف: ١٦، وانظر لقول الفراء «معاني القرآن» ٢/ ١٣٦، وانظر لقول الأصمعي «إعراب القرآن» للنحاس، ت: ٣٣٨هـ، تحقيق د/ زهير غازي زاهت، الجمهورية العراقية، إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧٧م- ٢/ ٢٦٨، وانظر لقول يونس «تهذيب اللغة» ٩/ ١١٢ .

والمِرْفَق: الأمر الرفيق -بفتحها-. وقال [٢٢ب] ثابت: هو مُلْتَقى العضد، والذراع: ما ٱحْتَزَمَ به المِرْفَق[١].

وفي «الجامع» للقزاز: وقال قوم: المِرفق من اليد والمتكأ والأمر مكسور الميم، وكذلك قرأ الأعمش والحسن وأبو عمرو وحمزة والكسائي: ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا﴾[٢] بكسر الميم، وقرأها أهل المدينة وعاصم بالفتح[٣]، وعلل هٰذا بعضهم وقال: إنما أرادوا أن يفرقوا بين المَرْفَق من الأمر، والمِرْفَق من اليد، وجمع المرفق- من كل ما ذكرناه-: المرافق[٤].

وزعم الجوهري أن الفتح لم يقرأ به أحد[٥]، وما ذكرناه عن القزاز يرده.

وفي «الغريبين»: الفتح أقيس، والكسر أكثر في مرفق اليد.

---

(١) «المخصص» ١/ ١٣٨.

(٢) الكهف: ١٦.

(٣) الجزم بأن قراءة عاصم بفتح الميم فقط في قوله تعالىٰ: ﴿مِّرْفَقًا﴾ فيه نظر، ففي «الحجة» للفارسي: قرأ ابن كثير وأبو عمرٍو وعاصم وحمزة والكسائي: (مِرْفَقًا) بكسر الميم وفتح الفاء، وقرأ نافع وابن عامرٍ: (مَرْفِقًا) بفتح الميم وكسر الفاء. الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: (مَرْفِقًا) بفتح الميم.
انظر: «السبعة في القراءات» لأبي بكر بن مجاهد، تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، ص ٣٨٨، «الحجة للقراء السبعة» ٥/ ١٣٠، «الكشف عن وجوه القراءات السبع» ٢/ ٥٦.

(٤) في النسخ الثلاث: المرفق، والمثبت من كتب اللغة.

(٥) «الصحاح» ٢/ ١١٢٧.

قلت: ومعنىٰ ما ذكره الأزهري في ضبط المرفق أنه مجتمع العظمين المتداخلين، وهما طرفا عظم العضد وطرف عظم الذراع، وهو الموضع الذي يتكئ عليه المتكئ إذا ألقم راحته رأسه واتكأ علىٰ ذراعه[(١)].

قوله: **(فَإِنْ قُطِعَ بَعْضُهُ)** أي: بعض اليد، كذا رأيته بخطه، وكان ينبغي أن يقول: بعضها؛ لأن اليد مؤنثة لا غير، كما ذكره في «تحريره» في الجنايات[(٢)].

قوله: **(أو فَوْقَهُ)** هو مجرور تقديره: أو من فوق المرفق.

العَضُدُ: مُؤَنَّثة وتذكَّر[(٣)].

وقال الزَّجاجيُّ وغيره: لا يجوز تذكيرُها، وهي من المِرفق إلى الكتف، وفيها لغات[(٤)] أفصحها وأشهرها: عَضُد -بفتح العين وضم الضاد- وثانيها: الفتح مع الإسكان، وثالثها: بالضم مع الإسكان، ورابعها: فتح العين وكسر الضاد، وعلىٰ هٰذا يجوز كسر العين

---

(١) ٱنظر: «الزاهر» ص ١٠٥.

(٢) «تحرير التنبيه» ص ٣٣٥.

(٣) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١٢٠، وقال: إنها مؤنثة، وحكى ابن الأنباري في موضع أنها مؤنثة ص ٢٧٦، وذكر في موضع آخر التأنيث والتذكير ص ٢٩٣، وانظر: «اللسان» ٥/ ٢٩٨٣، مادة (عضد)، ولابن التستري ص ٩٢، وقال: إنها مؤنثة.

(٤) ٱنظر: «تهذيب اللغة» ١/ ٤٥١، «المجمل» ص ٥٢٤، «الصحاح» ١/ ٤٣١، «اللسان» ٥/ ٢٩٨٢، «القاموس المحيط» ص ٢٩٩.

وإسكان الضاد، فهٰذِه خمسة أوجه حكاها المصنف في «تحريره» في الجنايات[(١)]، ووقع في «الكفاية» هناك ما نصه: وعلىٰ هٰذا لا يجوز كسر العين وإسكان الضاد، وصوابه حذف (لا) كما ذكرته، والخمس لغات لا تتأتىٰ إلا بذلك.

وقال ابن السيد في «مثلثه»: فيه لغات: عَضُدٌ -بضم الضاد-، وعَضِدٌ -بكسرها- وعَضْدٌ -بفتح العين وسكون الضاد- وعُضُدٌ -بضم العين والضاد- وعِضْدٌ -بكسر العين وسكون الضاد-[(٢)]. زاد ابن عديس عن ابن سيده: وعضد علىٰ وزن حمل، حكىٰ ذلك عنهما اللبلي.

قوله: (**أَوْ شَعَرٍ فِي حَدِّهِ**) هو بالحاء المهملة، فقد رأيت من صحفه.

الكَعْبُ: قال الأزهري في «تهذيبه»: ٱختلف الناس في الكعبين، وسأل (ابن جابر)[(٣)] أحمد بن يحيىٰ عن الكعبين، فأومأ ثعلب إلىٰ رجليه إلى المَفْصِل منها بسبابته[(٤)] فوضع السبّابة [٢٣أ] عليه، ثم

---

(١) «تحرير التنبيه» ص **٣٢٣**.

(٢) «المثلث» لابن السيد البطليوسي٢/ ٢٥٣- ٢٨٦، ٢٨٧، ت: ٥٢١هـ، تحقيق صلاح مهدي علي القرطوسي، دار الرشيد العراق (١٩٨١م)، ولم يذكر عُضُد -بضم العين والضاد-.

(٣) من «تهذيب اللغة»، وفي النسخ الثلاث: جابر، والصواب ما أثبته .

(٤) من «تهذيب اللغة»، وفي النسخ الثلاث: لسبابته.

قال: هٰذا قول ابن المفضَّل وابن الأعرابي وأومأ[١] إلى المَنْجِمَيْن وقال: هٰذا قول أبي عمرو بن العلاء والأصمعي، وكلٌّ قد أصاب. وقال الليث: كعب الإنسان: ما أشرف فوق رُسغِهِ، وقال أبو عبيد عن الأصمعي: الكعبان: الناتئان[٢] من جانبي القدمين. وأنكر قول الناس أنه في[٣] ظاهر القدم[٤]، وهو قول الشافعي، ٱنتهىٰ.

وقال الأزهري -أيضًا- في «شرح ألفاظ المختصر»: هما العظمان الناتئان في منتهى الساق مع القدم، وهما ناتئان عن يَمْنَة القدم ويَسْرَتها. قال: وهٰذا قول الأصمعي والشافعي[٥].

وقال الواحدي في «الوسيط»: لا يعرج علىٰ قول من يقول: إن الكعب في ظهر القدم، فإنه خارج عن اللغة والأخبار وإجماع الناس[٦]. وقال صاحب «المطالع»: في كل رِجل كعبان، وهما عظما طرف الساقين[٧] عند ملتقى القدم، هٰذا قول الأصمعي وأبي

(١) في (أ): وأما، وهو خطأ.
(٢) وفي «تهذيب اللغة» الناشزان.
(٣) سقطت من (ب).
(٤) «تهذيب اللغة» ١/ ٣٢٤، ٣٢٥.
(٥) «الزاهر» ص ١٠٥، وانظر: «الأم» ١/ ٢٣.
(٦) بحثت عنه في «الوسيط» ولم أجده، ووجدته في «البسيط» ٧/ ٣٠١، وقد أخرج الطبري في «تفسيره» عن الإمام مالك- رحمه الله- أنه قال: الكعب الذي يجب الوضوء إليه، هو الكعب الملتصق بالساق المحاذي العقب، وليس بالظاهر في ظاهر القدم، «جامع البيان» ٤/ ٤٧٧.
(٧) من «المطالع»، وفي النسخ الثلاث: الساق.

زيد[١][٢]، ٱنتهىٰ.

وحكىٰ أصحابنا عن محمد بن الحسن: أن الكعب موضع الشراك علىٰ ظهر القدم، ٱستشهادًا بأن ذلك لغة أهل اليمن.

قال الماوردي: وحُكِيَ عن أبي عبد الله الزبيري- من أصحابنا- أن الكعبين في لغة العرب ما قاله محمد، وإنما عدل عنه الشافعي بالشرع، وأنكر سائر أصحابنا ذلك، وقالوا: بل الكعب ما وصفه الشافعي لغةً وشرعًا، أما اللغة فمن وجهين: نقلًا واشتقاقًا، أما النقل: فهو مَحْكِيٌّ عن قريش، ونزار كلها مضر وربيعة، لا يختلف لسان جميعهم أن الكعب ٱسم للناتئ بين الساق والقدم، وهم أولىٰ بأن يكون لسانهم معتبرًا في الأحكام من أهل اليمن؛ لأن القرآن بلسانهم نزل.

وأما الٱشتقاق فهو أن الكعب -في لغة العرب كلها- ٱسم لما ٱستدار وعلا؛ ولذلك قالوا[٣]: كَعَبَ ثدي الجارية: إذا علا واستدار، وسُمِّيَت الكعبة كعبة لاستدارتها وعلوها[٤]، وليس يتصل بالقدم فيستحق[٥] هٰذا الٱسم إلا ما وصفه الشافعي لعلوه واستدارته، فهٰذا ما تقتضيه اللغة.

---

(١) في (أ): يزيد.

(٢) «مطالع الأنوار» ٣/ ٣٧٣.

(٣) سقطت من (أ).

(٤) ٱنظر: «الجامع لأحكام القرآن» ٦/ ٩٦.

(٥) كتب الناسخ في هامش (أ): لعله: فلا يستحق، وفي (ب): فلا يستحق.

وأما الشرع فمن وجهين: نص واستدلال.

أما النص: فحديث أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ [٢٣ب] قال: «**إِزْرَةُ المُسْلِمِ إِلىٰ نِصْفِ السَّاقِ، ولا حَرَجَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الكَعْبَيْنِ، وما كان أَسْفَلَ من ذلك فَهُوَ في النَّارِ**»(١).

وقال ﷺ لجابر بن سليم(٢): «**ارْفَع إِزَارَكَ إِلَىٰ نِصْفِ السَّاقِ، فَإِنْ أَبَيْتَ فَإِلَى الكَعْبَيْنِ**»(٣).

فدل نص هذين الحديثين علىٰ أن الكعبين من أسفل الساق، لا ما قالوه.

وأما الاستدلال: فقوله تعالىٰ: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾(٤) فلما ذكر الأرجل بلفظ الجمع وذكر الكعبين بلفظ التثنية، ولم يذكره بلفظ الجمع كما ذكر في المرافق، اقتضىٰ أن تكون التثنية راجعة إلى الساق، فيكون في كل رجل كعبان، ولا يكون إلا ما وصفه الشافعي من المستدير بين الساق والقدم، علىٰ ما قالوه يكون في كل رجل كعب واحد(٥).

---

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» ص٥٧٠، وأحمد في «المسند» ٣/ ٥، وأبو داود كتاب: اللباس، باب: في قدر موضع الإزار (٤٠٩٣)، وابن ماجه كتاب: اللباس، باب: موضع الإزار (٣٥٧٣).

(٢) من مصادر التخريج، وفي النسخ الثلاث: حكيم، والصواب ما أثبته.

(٣) أخرجه أحمد في «المسند»، «سنن أبي داود» (٤٠٨٤)، والبيهقي في «السنن» ١٠/ ٢٣٦.

(٤) المائدة: ٦.

(٥) «الحاوي الكبير» ١/ ١٢٨، ١٢٩.

قوله: (غَطَسَ): هو بفتح الطاء. يُقَالُ: غطَس -بالفتح- يَغْطِس -بالكسر- غَطْسًا -بالسكون- قاله في «المحكم»[١].

(مَكَثَ): يجوز فتح كافه، وضمه قاله في «الدقائق» مقتصرًا عليه[٢]، وقد تقدم في كتاب الطهارة أيضًا.

السِّوَاكُ: قال أهل اللغة: هو بكسر السين، ويطلق على الفعل وهو الاستياك، وعلى الآلة التي يستاك بها، ويقال في الآلة- أيضًا-: مِسْوَاك -بكسر الميم- يقال: ساكَ فَاهُ يَسُوكُهُ سَوْكًا، فإن قُلْتَ: ٱسْتَاكَ، لم تَذْكُر الفَمَ[٣].

والسواك مذكر، هكذا نقله الأزهري عن العرب، قال: وغلط الليث في قوله إنه مؤنث[٤]. وذكر صاحب «المحكم» أنه يذكَّر ويؤنَّث لغتان، قال: وجمعه: سُوُك -بضم السين والواو- ككتاب وكتب، ويخفف بإسكان الواو.

قال صاحب «المحكم»: قال أبو حنيفة- يعني: الدينوري- الإمام في اللغة: وربما هُمز فقيل: سُؤُكٌ. قال: والسواك مشتق من ساكَ الشيءَ: إذا دَلَكه[٥]. وأشار غيره إلىٰ أنه مشتق من التساوك بمعنى

---

(١) «المحكم» ٥/ ٢٥٥.

(٢) «دقائق المنهاج» ص ٣٤.

(٣) ٱنظر: «تهذيب اللغة» ١٠/ ٣١٦، «المجمل» ص ٣٦٣، «الصحاح» ٢/ ١٢٠٣، «اللسان» ٤/ ٢١٥٦، «القاموس المحيط» ص ٩٤٤.

(٤) «تهذيب اللغة» ١٠/ ٣١٦.

(٥) «المحكم» ٧/ ٩٣.

التمايل[١]، يُقَالُ: جاءت الإبل تتساوك؛ أي: تَتَمايَلُ في مشيتها[٢][٣].

والصحيح أنه مشتق من ساك: إذا دلك، وهو في ٱصطلاح الفقهاء: ٱستعمال عود أو نحوه في الأسنان لإذهاب التغير ونحوه[٤].

الإِصْبَعُ: تقدمت لغاته في الباب قبله[٥].

الأَثْنَاءُ: جمع ثِنْي -بكسر الثاء وإسكان النون- وهي تضاعيف الشيءِ وما بين أجزائه، [٢٤أ] ذكره الجوهري وغيره[٦].

الكَفُّ: تقدم بيانها في الباب قبله[٧].

المَضْمَضَةُ: تحريك الماء في الفم، قاله الجوهري[٨]، وقال ابن الأثير: هي إلقاء الماء في[٩] الفم من غير ٱبْتلاع[١٠]، وقال القاضي عياض: أصلها: التحريك، ومنه: مضمض النعاس في عينيه.

---

(١) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ٣٧.

(٢) في (أ)، (ب): مشيها.

(٣) أشار إليه الأزهري والجوهري وابن منظور.

(٤) ٱنظر: «نهاية المحتاج إلىٰ شرح المنهاج» ١/ ١٧٧، ١٧٨، وانظر: «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ٢/ ٣٠٤.

(٥) سبقت الإشارة إليه ص ٧٢.

(٦) «الصحاح» ٢/ ١٦٧١، وانظر: «اللسان» ١/ ٥١١، وانظر: «دقائق المنهاج» ص ٣٥.

(٧) سبقت الإشارة إليه ص ٢٥٣.

(٨) «الصحاح» ١/ ٨٦٥.

(٩) سقطت من (ب).

(١٠) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٤/ ٣٣٩.

وَالاسْتِنْشَاقُ: إدخال الماء في الخياشيم بالنفس[(١)]، مأخوذ من التنشق وهو التنسم.

قلت: وظاهر ما تقدم ٱشتراط المج[(٢)]، وقد قطع أصحابنا بعدم ٱشتراطه فيما رأيته، واشتراط[(٣)] الإدارة في الفم وصححوا عدم ٱشتراطه[(٤)] .

الغَرْفَةُ: بالفتح المصدر، وبالضم الماء المغترف[(٥)]، كاللَّقمة واللقمة، كذا في «شرح التعجيز» لمصنفه، وفي «شرح المهذب» للمصنف: الغُرفة -بضم الغين وفتحها- لغتان يستعملان في الغرف وفي المغروف، وقيل: بالضم للمغروف، وبالفتح للفعل، وقيل: بالضم للمغروف إذا كان ملء الكف، وبالفتح للمغروف مطلقًا[(٦)].

وقال أبو البقاء في «إعرابه» في قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةَۢ

---

(١) ٱنظر: «التهذيب» ٨/ ٣٣١، «الصحاح» ٢/ ١١٧٩، «اللسان» ٧/ ٤٤٣١، «القاموس المحيط» ص ٩٢٦.

(٢) مَجَّ الشَّرابَ والشَّيْءَ مِنْ فِيهِ يَمُجُّهُ مَجًّا وَمَجَّ به: رَمَاهُ، وقال شَمِرٌ: مَجَّ الماءَ من الفَم: صَبَّهُ من فَمِهِ قَرِيبًا أو بَعِيدًا، وقد مَجَّهُ، وكذلك إذا مَجَّ لُعابَهُ، وقيل: لا يكونُ مَجًّا حَتَّىٰ يُباعِدَ بِهِ، ٱنظر: «التهذيب» ١٠/ ٥٢١، «المجمل» ص ٦٥٠، «الصحاح» ١/ ٣١٠، «اللسان» ٧/ ٤١٣٦، ٤١٣٧، «القاموس» ص ٢٠٤.

(٣) في (ب): والاشتراط.

(٤) ٱنظر: «المجموع» ١/ ٣٩٥.

(٥) ٱنظُر: «التهذيب» ٨/ ١٠١، «المجمل» ص ٥٤٣، «الصحاح» ٢/ ١٠٧٨، «اللسان» ٦/ ٣٢٤٢، «القاموس المحيط» ص ٨٤١.

(٦) «المجموع» ١/ ٣٩٥.

﴿بِيَدِهِۦ﴾[١] الغُرْفَة - بضم الغين وفتحها - وقد قُرِئَ بهما، وهما لغتان[٢].

قولُهُ: (غَيْرُ الصَّائِمِ) يجوز رفع غير ونصبه، فالرفع علىٰ أنه فاعل، والنصب علىٰ أنه حال من ضمير يعود على المتوضئ سواء كان الصائم منكرًا أو معرفًا، فإن غيرًا من الأسماء التي لا تعرف بالإضافة[٣].

الْكَثَّةُ: الكثيفة[٤].

قوله: (وَتَقْدِيمُ اليمين) كذا رأيته بخطه، وفي نسخة: يمينه[٥].

الغُرَّةُ: بياض[٦] في وجه الفرس.

---

(١) البقرة: ٢٤٩.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» ١/ ١٦١. قرأ ابن كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرٍو: (غَرْفَة) بفتح الغين، وقرأ عاصم وابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: (غُرْفَةً) بضم الغين.
قال أبو علي: من فتح الفاء التي هي غين من (غَرْفَة) عدى الفعل إلى المصدر، والمفعول في قوله محذوف، إلاَّ من ٱغترفَ ماءً غَرْفَةً. ومن قال: (غُرْفَةً) عَدى الفعل إلى المفعول به، ولم يُعَدِّه إلى المصدر، وإنما جعلت هٰذا مفعولاً به؛ لأن الغُرْفَةَ العين المُغْتَرَفَةُ، فهو بمنزلة: إلا من ٱغترف ماءً. ٱنظر: «السبعة في القراءات» ص ١٨٧، «الحجة للقراءة السبعة» ٢/ ٣٥٠، ٣٥١، «الكشف عن وجوه القراءات السبع» ١/ ٣٠٣، ٣٠٤، ٱنظر: «المقتضب» ٤/ ٢٨٨، ٢٨٩، ٤٢٢، ٤٢٣.

(٣) ٱنظر: «المقتضب» ٤/ ٢٨٨.

(٤) ٱنظر: «الصحاح» ١/ ٢٧٢، «اللسان» ٦/ ٣٨٢٧، «القاموس المحيط» ص ١٧٤.

(٥) وفي نسخة: اليمنىٰ.

(٦) في (أ): البياض.

والتَّحْجِيلُ: يكون في يديه ورجليه، قاله ابن سيده[١] وغيره، وعبارة «الصحاح»: الغُرَّةُ -بالضم-: بياضٌ في جبهة الفرس فوق الدِّرهم، يقال: فرسٌ أَغَرُّ[٢].

قوله: (وَكَذَا التَّنْشِيف) ٱعلم أن الجوهري قال: نَشِفَ الثوبُ العَرَقَ -بالكسر- ونَشِفَ الحوضُ الماءَ يَنْشَفُهُ نَشْفًا: شربِه[٣]، كذا ذكره بالتخفيف، فالصواب التعبير بالنشف علىٰ وزن القتل لا بالتنشيف علىٰ وزن التكريم، فإن قلت: المتعدي المخفف يجوز تشديده للمبالغة، فالجواب: أن المطلوب حينئذٍ تركه يكون هو المبالغة في التنشيف لا أصله وليس كذلك.

قوله: (وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ) قال صاحب «المطالع» وغيره: (وحده) منصوب عند أهل الكوفة على الظرف، وعند أهل البصرة على المصدر؛ أي: توحد وحده، وكسرته العرب في ثلاثة مواضع[٤][٥].

قوله: [٢٤ب] **(سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ)** قال الخطابي: أخبرني ابن

---

(١) «المحكم» ٣/ ٥٥، ٥/ ٢١٧.

(٢) «الصحاح» ١/ ٦٢١.

(٣) «الصحاح» ٢/ ١٠٩٣، وانظر: «اللسان» ٧/ ٤٤٣٠.

(٤) قوله: هٰذا نَسِيجُ وَحْدِه، لا معنىٰ له إلاَّ الإضافة؛ لأنه يُخبر أنَّه ليس في مثاله أحد، فلو لم يُضف إليه لقال: هٰذا نَسِيجٌ إفرادًا، فالإضافة في الحقيقة إلى المصدر، وكذلك عُيَيْرُ وَحْدِه، وجُحَيْشُ وَحْدِه. ٱنظر: «الكتاب» ١/ ٣٧٧، «المقتضب» ٣/ ٢٤٢.

(٥) «مطالع الأنوار» ٦/ ١٨٣.

خلاد قال: سألت الزجاج عن الواو في قوله: وبحمدك، فقال: معناه: (سبحتك)[(١)] اللهم وبحمدك سبحتك، وكذا سئل ثعلب عن ذلك، فقال: أراد: سبحتك، قال أبو عمر: كأنه يذهب إلىٰ أن الواو صلة. وقال المازني: المعنىٰ: سبحتك اللهم بجميع آلائك وبحمدك سبحتك[(٢)]؛ أي: وبنعمتك التي هي نعمة توجب علي حمدًا سبحتك، لا بحولي وقوتي[(٣)].

قوله: (**وَحَذَفتُ**) هو بالذال المعجمة.

---

(١) في (ب): سبحانك.

(٢) «غريب الحديث» ١/ ١٤٠، ١٤١.

(٣) «شأن الدعاء» ص ١٤٣، ١٤٤.

باب: مسح الخف والغسل[١]

قوله: (**يُلْبَس**) هو بفتح الباء الموحدة.

الجُرْمُوقُ: عجميٌّ معربٌ. قال الجواليقي في «المعرب»: لم تجتمع الجيم والقاف في كلمة عربية إلا بحاجز، نحو: جَرَنْدَقٌ وهو ٱسم، ورجل أَجْوَقُ، وهو الغليظ العُنُق، وجَرْذَقٌ للخبز الغليظ[٢]، ونقل غيره عن أهل اللغة أنهم قالوا: لم يجتمع الجيم والقاف في كلمة من كلام العرب، وإنما يجتمعان في المُعَرَّب. قال الجوهري: أو في حكاية صوت[٣]. وقد بينت الٱضطراب في حقيقة الجرموق في «الشرح» واضحًا، فراجعه منه.

المُحَاذَاةُ: بالذال المعجمة، هي المقابلة[٤].

العَقِبُ: بفتح العين وكسر القاف. قال المصنف في شرحه لأول «التنبيه»: ويجوز فيه ما يجوز في نظائره، وهو إسكان القاف مع فتح العين وكسرها. يريد بنظائره: ما هو مفتوح الأول مكسور الثاني.

قال الجوهري: العَقِب -بكسر القاف-: مؤخَّر القدم، وهي

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) «المعرب» ص ٩٤، ٩٥.

(٣) «الصحاح» ٢/ ١١٠٨، وانظر: «القاموس المحيط» ص ٨٧١.

(٤) ٱنظر: «اللسان» ٢/ ٨١٤.

مؤنّثة[١]. وقال القاضي عياض في «المشارق»: الأعقاب: مؤخر الأقدام. وقال الأصمعي: العقب: ما أصاب الأرض من مؤخر الرجل إلى الشراك. وقال ثابت: العقب: ما فضل من مؤخر القدم على الساق. قال: ويقال: عقب بكسر القاف وسكونها[٢]، وذكر ذلك أيضًا صاحب «المطالع»[٣].

الغُسْلُ: مثلث[٤] الغين، فالضم للماء، والفتح للمصدر، ويجوز الضم فيه أيضًا، وإن لَحَّنَ ابن بري وصاحب «تثقيف[٥] اللسان» الفقهاء فيه[٦]، والكسر لما يُغْسَلُ بِهِ الرَّأْسُ مِنْ خِطْمِيٍّ وغيره[٧]. وقال المطرز[٨]: الفتح للماء والضم للفعل، والكسر لما يُغسَل به. قال: والغِسلة: الطيب بالكسر لا غير.

قال ابن درستويه: والعامة تفتح الغسلة، وهو خِلافُ قَوْلِ العربِ؛ لأن الفتح للمرة الواحدة[٩].

---

(١) «الصحاح» ١/ ١٩٤.

(٢) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ٢/ ٩٩.

(٣) «مطالع الأنوار» ٥/ ٣٢.

(٤) من (أ) وهامش (ب)، وفي الأصل، (ب): مثل، والصواب ما أثبته.

(٥) في (أ)، (ب): سيف، وهو خطأ.

(٦) «تثقيف اللسان» ص ٢٦٢.

(٧) ٱنظر: «المثلث» لابن السيد ٢/ ٣١٨، «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ٢/ ٤٦٦، ٤٦٧، وانظر: «اللسان» ٦/ ٣٢٥٦.

(٨) في هامش (أ)، (ب): المطرزي.

(٩) «تصحيح الفصيح وشرحه» ص ٢٩٥، ٢٩٦.

وقال أبو محمد عبد الحق بن سليمان في كتابه «الاقتضاب» شرح غريب «الموطأ» وإعرابه: [٢٥أ] الغسل بالفتح المصدر، وبالضم ٱسم للماء. قال: وقد ولع[١] الفقهاء بإيقاع الضم علىٰ فعل الغاسل، ولا وجه له، كذا قال[٢].

وقد قال ابن سيده: غَسَلت الشيء أَغْسِله غَسْلًا وغُسلا، وقيل: الغَسْل المصدر، والغُسْل الأسم[٣].

وحكى النووي في «شرح مسلم» عن بعضهم أنه قال: إن كان مصدرًا لغسلت فهو بالفتح كضربت ضربًا، وإن كان بمعنى الأغتسال فهو بالضم، كقولنا: غسل الجمعة مسنون، وكذلك الغسل من الجنابة واجب، وما أشبهه[٤]. ونقل في «تهذيبه» عن ابن مالك أنه سأله عن ذلك، فقال: إذا أريد به الأغتسال فالمختار الضم[٥].

قلت: والغسل بإسكان ثانيه وضمه كنظائره، ثم إن الغسل في أصل اللغة عبارة عن: سيلان الماء على الشيء مطلقًا، ثم نقل شرعًا إلىٰ سيلان الماء علىٰ جميع البدن، وهو المراد هنا[٦].

---

(١) في (أ)، (ب): أولع.

(٢) الغَسل- بالفتح-: ٱسم للماء، والغُسل- بالضم-: ٱسم للفعل. ٱنظر: «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ٣/ ١٤.

(٣) «المحكم» ٥/ ٢٥٦.

(٤) «شرح مسلم» ٣/ ٩٩.

(٥) «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٢/ ٦٠.

(٦) الغُسْل لغة: سيلان الماء على الشيء مطلقًا، وشرعًا: سيلانه علىٰ جميع البدن بنية مخصوصة.

قوله: (موجبه) هو بكسر الجيم.

المَوْتُ: مفارقة الروح للجسد، وقد ماتَ الإنسان يَمُوتُ، وَيَمَاتُ بفتح الياء وتخفيف الميم، وهو مَيِّتٌ ومَيْتٌ بإسكان الياء، وقوم مَوْتَىٰ وأمْواتٌ، ومَيِّتُونَ ومَيْتُونَ بتشديد الياء[1] وتخفيفها[2].

قال الجوهري: ويستوي في قولك: مَيِّتٌ ومَيْتٌ المذكّر والمؤنّث. قال تعالىٰ: ﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾[3]، ولم يقل: مَيْتَةً[4]. ويقال أيضًا: الميتة، قال تعالىٰ: ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾[5]، وقد أماته الله [و][6] موَّتَهُ[7].

وحكى اللِّحيانيُّ في «نوادره» أَنَّه يُقالُ: مات فلان، وهَلَكَ، وفَادَّ، وجَنَّصَ، ودَنَّقَ، وَعكَّىٰ، وَهَرْوَزَ، وعَصَدَ، وهَبَزَ، وقَفَزَ، وفَوَّزَ، وقَرَضَ الرِّبَاط، ولَقِيَ هِنْدَ الأحَامِيسِ، وفَاضَ[8]، وفَاظَ، وفَطَسَ، وطَفَسَ، وقَفَسَ[9]، وفَقَسَ مقلوب.

انظر: «مغني المحتاج» ١/ ٦٨، «نهاية المحتاج» ١/ ٢٠٩، وانظر: «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ٣/ ١٤.

(١) سقطت من (ب).

(٢) أنظر: «اللسان» ٧/ ٤٢٩٤، ٤٢٩٥، «القاموس المحيط» ص ١٦٠، ١٦١.

(٣) الفرقان: ٤٩.

(٤) «الصحاح» ١/ ٢٥٤.

(٥) البقرة: ١٧٣.

(٦) ساقطة من النسخ، والسياق يقتضيها.

(٧) أنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٠٧، ١٠٨.

(٨) سقطت من (ب).

(٩) من المطبوع، وفي النسخ الثلاث: نقس.

قال: وحكى الأصمعي: حان فرضه. قال: ويقال: دَابَرَ؛ أي: مات.

وذكر ابن الأعرابي في «نوادره» بعض ذلك وزاد: وأَبَزَ[١] وَهَزَأَ، وقَحَزَ، ونَفَقَ. وزاد أبو زيد في كتاب «الغرائز»: وَهَدَأَ وفَرَغَ، وبَرَدَ، وفَاقَ. وزاد يعقوب في «ألفاظه»: وقَلِتَ، وخَفَتَ، وَجَادَ، وَوَجَبَ، وشَجَبَ[٢]، وَتَنَبَّلَ، وَأَشْعَبَ، وَزَهِقَتْ نَفْسُهُ، وقَضَىٰ نَحْبَهُ، ولَفَظَ عَصْبَهُ، ولَفَظَ نَفْسَهُ، ولَعِقَ إِصْبَعَهُ، ولَطَعَ إِصْبَعَهُ[٣].

وقال ابن الأعرابي في «ألفاظه»: وأَرَاحَ، وقَشَمَ. وقال ابن سيده في «المحكم»: وتاغ[٤][٥].

وقال الجوهري: وقَرَضَ، وقُبِضَ فلانٌ؛ أي: مات[٦].

وقال صاحب «الواعي»: وتَرَزَ: إذا مات، حكاه عن قاسم صاحب

---

(١) في النسخ الثلاث: وأَبْزَرَ، وما أثبته من «تحفة المجد الصريح». وَأَبَزَ لغة في هَبَزَ. ٱنظر: «اللسان» (أبز) ١/ ٧.

(٢) فيه لغتان: فتح الجيم وكسرها. ٱنظر: «الأفعال» للسرقسطي ٢/ ٣٨٠ .

(٣) «كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ» ص ٤٤٨ : ٤٦٠. لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت، الشيخ الإمام أبو زكريا يحيىٰ بن علي الخطيب التبريزي. نقلًا عن نسختي ليدن وباريس، راجعه وكتب حواشيه الأب لويس شيخو اليسوعي- دار المعارف للطباعة والنشر- سوسة- تونس، الطبعة الثانية، تونس ٢٠٠٠.

(٤) من «المحكم»، وفي النسخ الثلاث: وقاع، وما أثبته هو الصواب.

(٥) «المحكم» ٦/ ٣١.

(٦) «الصحاح» ١/ ٨٦٠، ٨٦١.

«الدلائل»، وحكاه أيضًا أبو نصر [٢٥ب] البصريّ في «ألفاظه» وزاد: وتَرِزَ -بالكسر- ورَدِي، وزَأَمَ، وأَفَاتَ، وأَقَصَّهُ الموت، وقَفَّىٰ عليهم الخَبَالُ، ولَفَظَ الحياة، وعَفَّىٰ، وتَوىٰ، وثَوىٰ، وعَطِبَ، وعَنِتَ، ووَتِغ، ووَبَقَ.

قال: وأبقتُه أنا، قال تعالىٰ: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟﴾[1] وتَوَدَّأَتْ، قال: ومات حَتْفَ أَنْفِهِ: إذا لم يقتل.

وقال ابن القطاع: وهمهَ وهَيْرَزَ هَيْرَزَةً، وفَطَن[2]، وفطن، وقطن، وقطن؛ أي: مات. قال: وخبَصَ أيضًا وطَنْفَسَ: إذا مات[3].

وقال القزاز: إذا مات الرَّجل أو فُقِدَ قُلتُ: ٱخْتُلِجَ كأنَّه ذُهِبَ به.
وقال صاحب «المُبَرِّز»[4]: يقال للذي مات: قد بُدِئَ[5].

قال اللبلي في «شرح الفصيح»: أَوْدىٰ[6] فلان: هَلَكَ.

قال ٱمرؤ القيس:

---

(١) الشورىٰ: ٣٤.

(٢) في (ب): وطفن.

(٣) ٱنظر: «الأفعال» لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع المتوفىٰ سنة ٥١٥ هـ، عالم الكتب، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م. (خَبَصَ) ١/ ٢٩٧، (طَنْفَسَ) ٢/ ٣١٦، (هَيْرَزَ) ٣/ ٣٧٢، وذكر أيضًا من أفعال الموت: (فَطَسَ) ٢/ ٤٧٢، (هَمَدَ) ٣/ ٣٤٢، (قَرَضَ) ٣/ ١٨، (وجب) ٣/ ٣٠١، (هروز) ٣/ ٣٧٣.

(٤) في (أ): المبرد، وهو سهو من الناسخ.

(٥) من «تحفة المجد»، وفي النسخ الثلاث: برئ.

(٦) من المطبوع، وفي النسخ الثلاث: وأذىٰ.

وأَوْدىٰ عصامٌ في الخطُوبِ الأوائل[(١)]

قال صاحب «الواعي»: ويقال: أبَنَ الرَّجُل: إذا مات. وزاد أبو عبيدة: وظَنَّ وتَغِبَ.

وقال يعقوب في «ألفاظه»: يقال: نَزَلَ بِهِ حِمَامُهُ؛ أي: مَوْتُهُ. قال: ويقال: سَاقَ، وَنَزَعَ، وَحَشْرَجَ، وَكَرَّ، وَشَقَّ بَصَرُهُ[(٢)].

وحكى ابن الأعرابي في «نوادره» أنه قال: تَاقَ الرَّجُل يَتُوقُ، ورَاقَ يَرِيقُ، وفَاقَ يَفِيق، (وكرَّ)[(٣)]، وسَاق، وغَرَّ، وغَرْغَرَ: إذا جاد بنفسه[(٤)].

ووصل ابن درستويه أسماءه إلىٰ مائة وعشرة أسماء، وزاد عليه أبو القاسم علي بن جعفر اللغوي ثلاثمائة وخمسين ٱسمًا.

الحَيْضُ: تأتي لغاته في بابه إن شاء الله تعالىٰ.

النِّفَاسُ: بكسر النون. الدمُ الخارجُ بعدَ الولادة[(٥)]، من النَّفْسِ وهي الدَّمُ، أو لأَنَّهُ يخرجُ عَقِبَ النَّفْس، أو من التنفس وهو التشقق

---

(١) ٱنظر: «ديوان ٱمرئ القيس» ص ١٣٥، وصدره: تَلَعَّبَ باعثٌ بذمّة خَالد، وهو يذم خالد بن سدوس بن أصمع النبهاني، الذي عجز عن حماية ٱمرئ القيس، في قصيدة له بعنوان: دع عنك نهبًا.

(٢) «كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ» ص ٤٥٥، ٤٦٠.

(٣) من المطبوع، وفي النسخ الثلاث: وَكَدَّ.

(٤) من قول اللحياني إلىٰ هنا ٱنظر: «تحفة المجد الصريح» ص ٨٩- ٩٣.

(٥) من هامش (أ)، (ب)، وفي النسخ الثلاث: الموت، وهو خطأ، والمثبت من هامش (أ).

والانصداع، يقال: تنفست القوس: إذا تشققت، يُقال: نُفِسَت المرأة بضم النون وفتحها والفاء مكسورة فيهما[(١)]: إذا وَلَدت، ويقال: نَفِسَت -بالفتح- في الحيض لا غير. هٰذا كله كلام المصنف في «تحريره»[(٢)] إلا قولي: أو من التنفيس، فإن غيره حكاه.

وقال في «شرح المهذب»: النِّفاس -بكسر النون- هو عند الفقهاء: الدم الخارج بعد الولادة، وكذا معه، علىٰ من يقول به منهم، وأما أهل اللغة فقالوا: النفاس: الولادة، ويقال في فعله: نُفِسَتِ المرأة بضم النون وفتحها والفاء مكسورة فيهما، لغتان مشهورتان، حكاهما الجوهري وغيره[(٣)]، أفصحهما الضم.

ولم يذكر صاحب «العين» و«المجمل» غيره[(٤)]، وأما إذا حاضَت فيقال: نَفِسَت -بفتح النون وكسر الفاء- لا غير، كذا قال ابن الأنباري[(٥)] [٢٦أ] والهروي وآخرون.

ويقال في الولادة: نُفَساء -بضم النون وفتح الفاء وبالمد-، ونسوة نِفاس -بكسر النون- قالوا: وليس في كلام العرب فُعَلاء يُجْمَعُ علىٰ

---

(١) كتب الناسخ في هامش (ب): فيها.

(٢) «تحرير التنبيه» ص ٥٢.

(٣) «الصحاح» ١/ ٧٧٧، وانظر: «تهذيب اللغة» ١٣/ ١١، «اللسان» ٨/ ٤٥٠٣.

(٤) كتاب «العين» ٧/ ٢٧١، «مجمل اللغة» ص ٧٠٨.

(٥) «الزاهر في معاني كلمات الناس» ٢/ ٢١٠، ذكره أيضًا الأزهري في «تهذيبه» ١٣/ ١٢.

فِعالٍ إلا نُفَساء وعُشَراء[(١)] للحامل، جمعها: عشار[(٢)]، ويقال أيضًا: نَفَساء -بفتحهما- ونُفْساء -بضم النون وإسكان الفاء- كلاهما بالمد، حكاه اللحياني في «نوادره»[(٣)]، وحكى النووي في «شرح المهذب»: نُفسىٰ بضم أوله مقصورًا علىٰ وزن كبرىٰ[(٤)]، ثم هي نفساء حتىٰ تطهر، وحكى ابن عديس في كتاب: «الصواب» عن ثعلب: النُّفَساءُ: الحامِلُ والوالِدَةُ[(٥)] والحائِضُ[(٦)].

وقال المطرزي في «المغرب»: هو من النفس، وهو الدم، وقولهم: النفاس هو الدم الخارج عقب الولد تسمية المصدر كالحيض سواء، وأما ٱشتقاقه من تنفس الرحم أو خروج الولد، فليس بذاك[(٧)].

قلت: وقول المصنف في «تحريره» وغيره فيما مضىٰ: يقال في الحيض: نَفِسَت بفتح النون لا غير[(٨)]، هو قول الحربي وغيره أنه لا يجوز غيره، وقد حكىٰ هو في «شرحه لمسلم» تبعًا للقاضي عياض

---

(١) من «المجموع»، وفي النسخ الثلاث: وعشر، والصواب ما أثبته.

(٢) «المجموع» ٢/ ٥٣٥.

(٣) حكى ابن سيده عن اللحياني: نَفْساء - بفتح النون وإسكان الفاء-. ٱنظر: «المخصص» ١/ ٤٨.

(٤) «المجموع» ٢/ ٥٣٥.

(٥) في (ب): والولادة.

(٦) نقله في «المطلع» ص٥٨ وٱنظر: «لسان العرب» ٨/ ٤٥٠٣.

(٧) «المغرب» ص ٤٦١.

(٨) «تحرير التنبيه» ص ٥٢.

في كتاب الحج في حديث أسماء أنها نفست، أن صاحب «الأفعال» حكىٰ فيه الضم أيضًا[١].

وقال القاضي عياض في «مشارقه»: ذكر أبو حاتم عن الأصمعي الوجهين معًا في النفاس والحيض[٢]، وقوله في «شرح المهذب» في نَفست ونُفست -بالفتح والضم- لغتان مشهورتان[٣]، قد ذكر في «شرحه لمسلم» في قوله: نفست بعد وفاة زوجها بليال ما نصه: هو بضم[٤] النون على المشهور، وفي لغة بفتحها[٥]، قال: هما لغتان في الولادة[٦].

الجَنَابَةُ: في اللغة: البُعْدُ. قال أهل اللغة: يقال: أجنَبَ الرجل وجَنُبَ -بفتح الجيم وضم النون- أي: صار جنبًا بجماع أو إنزال.

والجنابة: البعد؛ سُمِّيَ بذلك لبعده من المسجد والقرآن، ويقال: جنب للرجل والمرأة وللاثنين والجمع بلفظ واحد. قال تعالىٰ: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾[٧][٨].

---

(١) «صحيح مسلم بشرح النووي» ٨/ ١٣٣، وانظر: «الأفعال» ٣/ ٢٢٣ .

(٢) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ٢/ ٢١.

(٣) «المجموع» ٢/ ٥٣٥.

(٤) من «شرح مسلم»، وفي النسخ الثلاث: بفتح، والصواب ما أثبته.

(٥) من «شرح مسلم»، وفي النسخ الثلاث: بفتحهما، والصواب ما أثبته .

(٦) «صحيح مسلم بشرح النووي» ١٠/ ١١١.

(٧) المائدة: ٦.

(٨) انظر: «تهذيب اللغة» ١١/ ١١٧، ١١٨، «مجمل اللغة» ص ١٤٠، «الصحاح» ١/ ١٣٣، «اللسان»٢/ ٦٩٣، «القاموس المحيط» ص ٦٩.

قال الجوهري: وربما قيل في جمعه: أجنابٌ وجُنُبُونَ[١].

وفي «الموعب» عن الفراء وقطرب: جنِب -بكسر النون- أيضًا، وحكاها المطرز أيضًا، وزاد أنه يقال أيضًا: جنب وتجنب، وفي «الاشتقاق» للرماني: أجنب الرجل لأنه يجانب الصلاة. وفي «التهذيب» لأبي منصور: قيل له: جُنُب؛ لأنه نُهِيَ أن يَقْرَبَ مواضعَ الصلاة[٢].

وقال القتبي: سُمِّيَ بذلك [٢٦ب] لمجانبته الناس وبعده منهم حتىٰ يغتسل[٣].

الحَشَفَةُ: القَلْفَة، قاله الماوردي[٤]، والقلفة بفتح القاف وضمها، كما حكاه اللحياني وغيره، وزاد الأصمعي فتح القاف واللام[٥].

قلت: وهي الكمرة والثوب والبشرة، كما أفاده ابن يونس في «شرح التعجيز».

المَنِيُّ: تقدم بيانه في باب أسباب الحدث[٦].

الرَّجُلُ: بفتح الراء وضم الجيم، ويجوز إسكانها[٧].

---

(١) «الصحاح» ١/ ١٣٣، ١٣٤.

(٢) «تهذيب اللغة» ١١/ ١١٨.

(٣) ٱنظر: «غريب الحديث» لابن قتيبة ٢/ ٣٦٣.

(٤) «الحاوي الكبير» ١٣/ ٤٣١.

(٥) ٱنظر: «اللسان» (قلف) ٦/ ٣٧٢٥.

(٦) سبقت الإشارة إليه ٢٤٥.

(٧) ٱنظر: «مجمل اللغة» ص ٣١٨، «القاموس المحيط» ص ١٠٠٣.

قال الزمخشري في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾[(١)]: قُرِئَ (رجلٌ) بسكون الجيم، كما يقال: عَضْدٌ في عَضُد[(٢)].

قال الزُّبيدي في «مختصر العين»: ويقال في تصغيره: رُوَيْجل، علىٰ غير قياس[(٣)].

المُكْثُ: الإقامة، وقد قدمنا في كتاب الطهارة لغاته[(٤)].

المَسْجِدُ: بكسر الجيم وفتحها، وقيل: بالفتح ٱسم لمكان السجود، وبالكسر ٱسم للموضع المتخذ مسجدًا[(٥)].

قال الإمام (أبو حفص)[(٦)] عمر بن خلف بن مكي الصَّقَلِّي في كتابه: «تثقيف اللسان»: ويقال للمَسْجِد: مَسْيد، حكاه غير واحد من أهل اللغة[(٧)].

العُبُورُ: المرور، يقال: هو عَابِرُ سَبِيلٍ؛ أي: مارُّ الطَّرِيقِ، وعَبَرَ عُبُورًا: مرَّ مُرُورًا[(٨)].

---

(١) غافر: ٢٨

(٢) «الكشاف» ٤/ ٨٢. قرأ أبو عمرو (رَجْلٌ) ساكنة الجيم، وقرأ الباقون (رَجُلٌ) بضم الجيم. ٱنظر: «السبعة في القراءات» ص ٥٧٠.

(٣) «مختصر العين» ٢/ ٧٧.

(٤) سبقت الإشارة إليه ص ٢٣٢.

(٥) ٱنظر: «تهذيب اللغة» ١٠/ ٥٧٠، «الصحاح» ١/ ٤١٣، ٤١٤، «اللسان» ٤/ ١٩٤٠، «القاموس المحيط» ص ٢٨٧.

(٦) سقطت من (أ).

(٧) «تثقيف اللسان» ص ٢٢٨.

(٨) ٱنظر: «الصحاح» ١/ ٥٩٦، «اللسان» ٥/ ٢٧٨٢.

قوله: (**مَقْرُونَةً**) هو منصوب علىٰ أنه صفة لمصدر محذوف عامله المصدر الملفوظ به أولاً، وتقديره: وأقله أن ينوي كذا، نية مقرونة، ورأيته مضبوطًا بخط مؤلفه بالرفع.

الشَّعْر: بفتح العين وإسكانها، كما تقدم في باب أسباب الحدث[١].

البَشَرَةُ: ظاهر الجلد، كما تقدم فيه أيضًا[٢].

القَذَرُ: بالذال المعجمة.

قوله: (**يُفِيضُ**) هو بضم الياء.

الرَّأْسُ: مهموز، ويجوز تركه، كما تقدم في الوضوء[٣].

قوله: (**أَثَرِهِ**) أي: أَثَرُ الحيض، وهو مثلث الهمزة[٤]. قال كراع في «المنتخب»: بوجهه أُثْرٌ وأَثْرٌ وإِثْرٌ، ثلاثُ لغاتٍ[٥]. وقال مرةً: أثر الشيء ويأثره، وأَثَرَهُ وإِثْرَهُ بمعنًى[٦].

---

(١) سبقت الإشارة إليه ص ٢٥١.

(٢) سبقت الإشارة إليه ص ٢٥٠.

(٣) سبقت الإشارة إليه ص ٢٧٦.

(٤) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ٣٥.

(٥) «المنتخب من غريب كلام العرب» ٢/ ٥٣٦، لأبي الحسن علي بن الحسن الهنائي، ت: ٣١٠هـ، تحقيق محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى، الطبعة الأولىٰ ١٩٨٩م.

(٦) ٱنظر: «المنجد في اللغة» ص ١١٣. تأليف أبي الحسن علي بن الحسن الهنائي المشهور بكراع- المتوفىٰ سنة ٣١٠هـ- تحقيق د/ أحمد مختار عمر، د/ ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، الطبعة الثانية (١٩٨٨م).

وذكر ابن السيد في «مثلثه» أن الأُثْر بالضم: أَثَرُ الجراح[١]. وفي «فصيح ثعلب»: جئتُ علىٰ إِثْرِهِ وأَثَرِهِ[٢].

قال صاحب «الواعي»: الأثر محرك هو ما يؤثر الرجل بقدمه في الأرض، وكذا كل شيء مؤثر أثرًا، يقال: جئتك علىٰ أثر فلان، كأنك جئت تطأ أثره. قال: وكذلك الإثْر -ساكن الثاء مكسور الهمزة- فإن فتحت الهمزة فتحت الثاء، تقول: جئت أَثَره، وإثره، والجمع: آثار.

قال [٢٧أ] ابن خالويه: هٰذا مما أُخِذَ علىٰ ثعلب فيه، وقيل: قدم إثْره بالإسكان على الفتح وهي اللغة المختارة؛ لأنها لغة القرآن، قال تعالىٰ: ﴿عَلَىٰٓ أَثَرِى﴾[٣] ولا يلزم هٰذا لأن الواو لا ترتب.

وذكر تثليث الهمزة من المتأخرين الشيخ شمس الدين البعلي تلميذ ابن مالك فيما ٱستدركه علىٰ «مثلثه»، فقال: الأثر مثلثة الهمزة.

قوله: (نقص)[٤]: هو بفتح أوله، يقال: نَقَصَ الشيءُ ونَقَصْتُهُ[٥]. قال تعالىٰ: ﴿نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾[٦]، وقال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا﴾[٧].

---

(١) «المثلث» ١/ ٣١٢.

(٢) «فصيح ثعلب» ص ٨٧.

(٣) طه: ٨٤.

(٤) في (أ): ينقص.

(٥) ٱنظر: «تهذيب اللغة» ٨/ ٣٧٣، «الصحاح» ١/ ٨٣٠، «اللسان» ٨/ ٤٥٢٣، «القاموس المحيط» ص ٦٣٣.

(٦) الرعد: ٤١. (٧) التوبة: ٤.

وقوله: (مَاء الوُضُوءِ) هو منصوب علىٰ أنه مفعول، والفاعل ضمير يعود على الشخص، ورأيته بخط المؤلف مضبوطًا بالرفع، ويصح أيضًا.

المُدُّ: مذكر، يُجمع علىٰ أَمْداد ومِداد بكسر الميم، قاله كراع[(١)]، فأمداد جمع قلة، ومداد جمع كثرة[(٢)]، قاله المصنف في «نكته على التنبيه»[(٣)]. وتأوَّل بعضهم علىٰ مداد قوله عليه الصلاة والسلام: «**سبحان الله مداد كلماته**»[(٤)(٥)]. قال: وهو غير بعيد؛ لأن «فعل» في المضاعف يجمع علىٰ فعال. كعش وعشاش، وقب وقباب، وسُمِّيَ مدًّا[(٦)] لأنه قدر ما تمد به اليدان في العطاء.

---

(١) ٱنظر: «المنتخب» ١/ ٣٣٥، وفيه: «الذهب... جمعه: أذهاب، وكذلك المد»، فذكر أمدادًا فقط، ولم يذكر مدادًا.

(٢) من أبنية أدنى العدد: أفعال، فإذا جاوز العدد هٰذا فإن البناء قد يجيء علىٰ فعال. ٱنظر: «الكتاب» ٣/ ٤٩٠، ٥٦٧، ٥٧٢.

(٣) لم أعثر عليه، وفي «التحرير»: المُدُّ: يجمع علىٰ أمداد ومِداد بكسر الميم. ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ٣١٧.

(٤) ٱنظر: «صحيح مسلم» - كتاب: الذكر والدعاء، باب: التسبيح أول النهار وعند النوم (٢٧٢٦)، «سنن النسائي» كتاب: السهو، باب: نوع آخر من عدد التسبيح (١٣٥٢)، «سنن ابن ماجه» كتاب: الأدب، باب: فضل التسبيح، حديث رقم (٣٨٠٨)، «جامع الترمذي» كتاب: الدعوات (٣٥٥٥) من حديث ابن عباس.

(٥) قال ابن الأثير: أي: مثل عددها، وقيل: قدر ما يوازيها في الكثرة، عِيارَ كيل، أو وزن، أو عدد، أو ما أشبهه من وجوه الحصر والتقدير، وهٰذا تمثيل يراد به التقريب؛ لأن الكلام لا يدخل في الكيل والوزن، وإنما يدخل في العدد. ٱنظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٤/ ٣٠٧.

(٦) في النسخ الثلاث: مد، والجادة ما أثبتناه.

قال الخطابي: وقال: إنه مقدر بأن يَمُدَّ الرجل يديه فيملأ كفيه طعامًا؛ ولذلك[١] سُمِّيَ (مدا)[٢][٣].

وقيل في قوله عليه الصلاة والسلام: «**ما بلغ مدَّ أحدهم**»[٤]؛ أي: ملء يديه من طعام، ورُوِيَ: «**مَدىٰ أحدهم**» أي: غايته، فعلى الأول إنما قدر به لأنه أقل ما كانوا يتصدقون به عادة[٥].

الصَّاعُ: يذكر ويؤنث[٦]، ويقال منه: صَاعٌ وصُوَاعٌ، وصَوْعٌ، ويجمع علىٰ: أَصْوُعٍ وآصع، ويقال: أَصْؤُعٍ بالهمز[٧]، وقدر المد والصاع مبين في «الشرح».

قوله: (وَمَنْ بِهِ نَجَسٌ) هو بفتح الجيم؛ أي: نجاسة.

قوله: (تَكْفِيهِ) هو بفتح أوله، وكثير ممن لا تحقيق عنده يضمه، ولا وجه له.

---

(١) في (أ): وكذلك.

(٢) من «غريب الحديث»، وفي النسخ الثلاث: مداد.

(٣) «غريب الحديث» ١/ ٢٤٨.

(٤) ٱنظر: «صحيح البخاري» كتاب: فضائل الصحابة، باب: قول النبي ﷺ: «**لو كنت متخذًا خليلاً**»، حديث رقم (٣٦٧٣)، «صحيح مسلم» كتاب: فضائل الصحابة، باب: تحريم سب الصحابة، حديث رقم (٢٥٤١).

(٥) ٱنظر: «اللسان» (مدد) ٧/ ٤١٥٩.

(٦) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١٦٧، ١٦٨، ولابن الأنباري ص ٣٥٦، ٣٥٧، ولابن التستري ص ٨٨.

(٧) ٱنظر: «لسان العرب» ٤/ ٢٥٢٦، «القاموس المحيط» ص ٧٣٩.

باب: النجاسة

النَّجَاسَةُ في اللغة: الشيء المستقذر، كما تقدم في أوائل كتاب الطهارة، وأما في الاصطلاح: فقد بينت حدها في «الشرح»، فراجعه.

وحدها بعضهم بأنها عبارة عما يمتنع استصحابه في الصلاة في غير حال الرخصة من الأعيان القذرة[(١)].

الخِنْزِيرُ: بكسر الخاء، معروف. قال ابن الأثير في كتابه: «المرصع في الآباء والأمهات»: هو أبو جَهم وأبو زُرعة، وأبو دُلف، وأبو عُقبة، وأبو عُلبَة، وأبو قادم[(٢)].

قال أبو البقاء في «إعرابه» في [٢٧ب] سورة البقرة: النون في خنزير أصل، وهو على مِثالِ غرْبيب. قال: وقيل: زائدة[(٣)].

قلت: ولم يذكر الجوهري غيره[(٤)].

وقال اللبلي: وزنه فعليل، ويحتمل أن تكون النون زائدة؛ لأنها قد

---

(١) النجاسة في الاصطلاح: مستقذر يمنع من صحة الصلاة حيث لا مرخص. انظر: «مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج» ١/ ٧٧، «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» ١/ ٦١، وانظر: «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ٣/ ٣٩٨، ٣٩٩، «القاموس الفقهي» لغة واصطلاحًا ص ٣٤٧ .

(٢) «المرصع» ص ٢٩٥.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» ١/ ١١٧.

(٤) «الصحاح» ١/ ٥٣٠.

تزاد ثانية فيكون وزنه فنعليلا[١]. قال عبد الحق: واشتقاقه من الخزر وهو النظر بمؤخر العين، وكل خنزير أخزر[٢].

المَيِّتُ: بتشديد الياء وتخفيفها، كما تقدم[٣].

السَّمَكُ: الحِيتانُ، الواحدة: سَمَكَةٌ وحُوْتٌ، قاله الجوهري[٤].

الجَرَادُ: بفتح الجيم، ٱسم جنس، واحدته: جرادة، يطلق على الذكر والأنثىٰ[٥]، وجردت الأرض فهي مجرودة؛ أي: أكل الجرادُ نبتَها. قال ابن[٦] دريد في «الجمهرة»: سُمِّيَ جرادًا لأنه يجرُد الأرضَ فيأكل ما عليها[٧].

الدَّمُ: معروف. أصله: دَمْيٌ، وجمعه: دِمَاء ودُمِيّ، كظَبْي وظِبَاءٍ وظُبِيّ، هٰذا مذهب سيبويه[٨]، وقال المبرّد: أصله فَعَلٌ -بالتحريك- وإن جاء جمعه مخالفًا لنظائره[٩].

---

(١) فوقها في (م): كذا. قلت: الصواب أن تكون: فنعيلا. انظر: «تاج العروس» (خزر).

(٢) «المحرر الوجيز» ٢/ ٦٩.

(٣) سبقت الإشارة إليه ص ٢٥٥.

(٤) «الصحاح» ١/ ٢٤٠، ٢/ ١٢٠٢.

(٥) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ٨٤، ٨٦، ولابن الأنباري ص ٤٤٠، ولابن التستري ص ٦٧.

(٦) في (أ): أبو، وهو خطأ من الناسخ.

(٧) «جمهرة اللغة» ١/ ٤٤٦.

(٨) «الكتاب» ٣/ ٥٩٧.

(٩) «المقتضب» ٣/ ١٥٣.

وذكر الجوهري أن أصله: دَمَوٌ[١] بالتحريك[٢]، وكأن مأخذه في ذلك قول بعض العرب في تثنيته: دَمَوان على المعاقبة وهي قليلة، وأكثر تثنيته دَمَيَانِ، وهو مخفف الميم على المشهور.

وأنكر يعقوب تشديدها[٣]، وقال اللحياني عن الكسائي: لم أسمع أحدًا يقوله[٤].

وقال ابن درستويه: من العرب من يقوله علىٰ لفظ العامة، وهو كلام سَوْء، ولغة رديئة[٥].

قال اللحياني في «نوادره»، ويجمع الدم: دمياء، عن الأصمعي، ومثنىٰ[٦] دم: دمان (وبعضهم يقول: دميان)[٧]، وبعضهم يقول: دموان.

وقال صاحب كتاب[٨] «العالم»: واحد الدَّم: دَمَةٌ، وذهب إلىٰ معنى الطائفة منه، قال: وأما ابن جني فحكاه مع كوكبٍ وكوكبةٍ، فَأَشْعَرَ أنهما لغتان[٩].

---

(١) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: دموا.

(٢) «الصحاح» ٢/ ١٧٠٣.

(٣) «إصلاح المنطق» ص ١٨٣.

(٤) ٱنظر: «اللسان» (دمیٰ) ٣/ ١٤٢٩.

(٥) «تصحيح الفصيح» ص ٣٩٥، ٣٩٦.

(٦) في الأصول: ويثنى. والمثبت أصح.

(٧) تكررت في (أ).

(٨) في (أ)، (ب): الكتاب.

(٩) ٱنظر: «اللسان» (دمیٰ) ٣/ ١٤٢٩.

القَيْحُ: المِدَّةُ التي لا يُخالِطُها دَمٌ، تقول منه: قَاحَ الجُرْحُ يَقِيحُ، وقَيَّحَ وتَقَيَّحَ، قاله الجوهري[١]، وقال الزمخشري: قالوا: قاح وأقاح: تَقَيَّح[٢].

قال ابن مكي في «تثقيفه» في باب ما غيَّروا حركاته من الأسماء: يقولون لما يخرج من الجرح وغيره: قِيح، والصواب: قَيْح، بفتح القاف[٣].

القَيْءُ: مهموز، والفعل منه: قاء -بالمد- يقيء.

قال الأزهري في باب العين والثاء المثلثة: قال ابن الأعرابيّ: يقال: ثع يثعّ، وانْثَعَّ ينثعّ، وهَاعَ وأَتَاعَ، كلّ ذلك إذا قاء.

قال الأزهري: وروىٰ [٢٨أ] الليث هٰذا الحرف تع- يعني بالمثناة فوق- إذا قاء. قال الأزهري: وهو خطأ، إنما هو بالمثلثة لا غير[٤].

وقال صاحب «المحكم» في باب العين والتاء المثناة: تَعَّ تَعًّا، وأَتَعَّ: قاءَ، كَثَعَّ، كلاهما عن ابن دُرَيد، ثم قال في باب العين والثاء المثلثة: ثَعِعْتُ[٥] -يعني: بكسر العين- ثَعًّا وثَعَعا[٦]: قِئْت،

---

(١) «الصحاح» ١/ ٣٥١، وانظر: «تهذيب اللغة» ٥/ ١٢٧، «المجمل» ص ٥٨٣، «اللسان» ٦/ ٣٧٩١، «القاموس المحيط» ص ٢٣٧.

(٢) «أساس البلاغة» ٢/ ٢٨٨. للزمخشري، دار الكتب المصرية.

(٣) «تثقيف اللسان» ص ١٢٩.

(٤) «تهذيب اللغة» ١/ ٩٩.

(٥) من «المحكم»، وفي النسخ الثلاث: ثعيت.

(٦) من «المحكم»، وفي النسخ الثلاث: وتتعًا.

وثَعَعْتُ[١] بفتح العين وأثِعُّ[٢] ثَعًّا مثلها[٣]. وقال ابن دريد: ثَعَّ وتَعَّ سواء[٤]، وقد تقدم.

ومن أسماء القَيْءِ: الطُّلَعَاءُ، ذكره في «ديوان الأدب» في باب (فُعَلَاء)[٥].

وحكىٰ أبو عمر المطرِّز[٦] في «شرحه» عن ابن الأعرابي: أنه يقال: غَثَتْ نفسُه ولَقِسَتْ، وخَبُثَتْ، وضاقت، وتَبَعْثَرَتْ، وتَمَذَّرَتْ، وتَرَمَّضَتْ، وتَعَرَّبَتْ، وتَمَقَّسَتْ، كلّه بمعنًى واحد. وزاد محمد بن أبان: ورَانَتْ وغَانَتْ[٧]، وجَاشَتْ نفسه، مثل ذلك. وقال هو أيضًا والمطرِّز عن ابن الأعرابي: إن أعرابيًّا ٱصطاد بُومةً من مقبرة، فذبحها وشواها وأكلها، يُقَدِّرُ أنها سُمَانَىٰ، قال: فغثت نفسه وشكا، فقال:

نَفْسِي تَمَقَّسُ من سُمَانى الأَقْبُرِ[٨]

---

(١) من «المحكم»، وفي النسخ الثلاث: وتعت.

(٢) من «المحكم»، وفي النسخ الثلاث: وأتعىٰ.

(٣) «المحكم» ١/ ٣٩ - ٤١.

(٤) «جمهرة اللغة» ١/ ٨٣.

(٥) «ديوان الأدب» ٢/ ١٣.

(٦) في هامش (ب): المطرزي.

(٧) ٱنظر ألفاظ القيء: «الغريب المصنف» ١/ ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٩.

(٨) من الكامل، ٱنظر: «جمهرة اللغة» (غنث) ١/ ٤٢٩، «مقاييس اللغة» (مقس) ٥/ ٣٤٢. «مجمع الأمثال» ٢/ ٣٠١، «اللسان» (مقس) ٧/ ٤٢٤٣، وفي «المقاييس»: تمقس عن.

وقال أبو حاتم: تَمَقَّسُ: تَجِيشُ وتضطرب[١].

الرَّوْثُ: -بالثاء المثلثة- يتناول الخارج من الآدمي وغيره، كما قاله في «الدقائق»[٢]؛ فلذلك كان أحسن من قول «المحرر»: العذرة، و«التنبيه»: الغائط؛ لاختصاصهما بالآدمي.

المَذْيُ: فيه لغات فصحاهن مَذْي كظبي. قال الأزهري وغيره: وهي[٣] أفصح وأكثر[٤]، ومِذِيٌّ كسِفيٍ، وَمذِي -بكسر الدال مع تخفيف الياء-، كذا حكىٰ كراع إهمال الدال[٥]، وجعل الخطابي اللغة الثانية من كلام العامة[٦]، وليس كذلك فقد قال أبو عبيد إنها الصواب[٧]، وجعل صاحب «تثقيف[٨] اللسان» اللغة الثانية لحنًا[٩]، والصواب الأولىٰ، فقد حكاها أبو عمر الزاهد في «شرح الفصيح» عن ابن الأعرابي. ويقال: مَذىٰ وَمَذّىٰ وأمذى، الأولىٰ

---

(١) ٱنظر: «تحفة المجد الصريح» ص ١٢٩، ١٣٠.

(٢) «دقائق المنهاج» ص ٣٦.

(٣) في (ب): وهو.

(٤) «الزاهر» ص ١١٤.

(٥) لم يحك كراع إهمال الذال في «المنتخب» ١/ ٦٠، ولكنه ذكره بإعجامها، وذكر في «المجرد» أنه يقال فيه: المَدْيُ، بدال غير معجمة، ولم أره لأحد من اللغويين سواه. ٱنظر: «تحفة المجد الصريح» ص ٢٣٣.

(٦) ٱنظر: «غريب الحديث» للخطابي ٢/ ٥٨٢.

(٧) «الغريب المصنف» ٢/ ٥٧١.

(٨) في (أ)، (ب): سيف، وهو خطأ من الناسخ.

(٩) «تثقيف اللسان» ص ٢٦٢.

بالتخفيف، والثانية بالتشديد، والثالثة بالألف، والأولىٰ أفصح، قاله المطرِّز[(١)].

قال الجوهري: المَذْيُ بالتسكين: ما يَخرج عند الملاعبة والتقبيل، منه الوضوء[(٢)].

ومن أسماء المذي: السوعاء، ذكره الهروي في «غريبه» عن ابن الأعرابي. [٢٨ب]

الوَدْيُ: بإسكان الدال المهملة، ولا يجوز عند جمهور أهل اللغة خلاف هٰذا[(٣)].

قال ابن مكي: وأما قول الفقهاء: الوَدِي، يعني: بكسر الدال مع إسكان الياء، فليس بصواب، بل الوَدْي لا يكون إلا بالدال ساكنة غير معجمة[(٤)].

قلت: قد حكى الجوهري كسر الدال وتشديد الياء[(٥)]، وقال أبو عبيد إنه الصواب[(٦)].

وحكىٰ صاحب «المطالع» إعجام الدال وهي شاذة، ويقال: وَدىٰ

---

(١) ٱنظر: «تحفة المجد الصريح» ص ٢٣٤.

(٢) «الصحاح» ٢/ ١٨٠٧.

(٣) ٱنظر: «مجمل اللغة» ص ٧٤٧، وفي «اللسان» بإسكان الدال وكسرها ٨/ ٤٨٠٣، «القاموس المحيط» ص ١٣٤٢.

(٤) «تثقيف اللسان» ص ٢٦٢.

(٥) «الصحاح» ٢/ ١٨٢٦.

(٦) «الغريب المصنف» ٢/ ٥٧١.

وأودىٰ وودىٰ بالتشديد[١]، قال المطرز: والتخفيف أفصح.

وقال ابن قتيبة: ولا يقال: أَوْدىٰ[٢]، ورد عليه البطليوسي فقال: ذكر أبو العباس في «الكامل» أنه يقال: أودىٰ[٣].

والودي: ماء أبيض ثخين كدر لا ريح له يخرج عقب البول[٤].

المَنِيُّ: تقدم بيانه في باب أسباب الحدث[٥].

العَلَقَةُ: قال الأزهري: هي الدم الجامد الغليظ، ومنه قيل لهٰذِه الدابَّة التي تكون في الماء: عَلَقة؛ لأنَّها حمراء كالدم، وكلُّ دمٍ غليظٍ فهو عَلَقٌ[٦].

وفي «الموعب» العلق: الدم ما كان، وقيل: هو الجامد قبل أن ييبس، وقيل: هو ما ٱشْتَدَّت حُمرتُه، والقطعة منه: علقة، وفي «المغيث» هو ما ٱنعقد، وقيل: اليَابِس، كأن بعضَه عَلِقَ ببَعْضٍ تَعَقُّدًا ويُبْسًا[٧].

---

(١) «مطالع الأنوار» ٦/ ١٨٩.

(٢) «أدب الكاتب» ص ١٣١.

(٣) «الاقتضاب شرح أدب الكتاب» ٢/ ٨٧.

(٤) ٱنظر: «البيان في مذهب الإمام الشافعي» ١/ ٢٤٢، لأبي الحسن يحيىٰ بن أبي الخير سالم العمراني، تحقيق/ قاسم محمد النويري، دار المنهاج، «مغني المحتاج» ١/ ٧٩، وانظر: «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ٣/ ٤٦٩.

(٥) سبقت الإشارة إليه ص ٢٤٥.

(٦) «تهذيب اللغة» ١/ ٢٤٣.

(٧) «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث» ٢/ ٤٩١.

المُضْغَةُ: قطعة لحم، قاله[١] الجوهري[٢]. قال صاحب «الغريبين»: وجمعها: مُضَغ ومَضيغة، وتجمع: مضائغ[٣]. قال الزمخشري: سُمِّيَت بذلك لأنها صغيرة بقدر ما يُمضَغُ[٤].

قوله: (ليست بنجَس) هو بفتح الجيم.

الخَمْرُ: هي الشراب المعروف، وهي مؤنثة على اللغة الفصيحة المشهورة. وذكر أبو حاتم السجستاني[٥] في كتابه: «المذكر والمؤنث» في موضعين منه: أن قومًا[٦] فُصحاء يُذكّرونها. قال: سَمِعْتُ ذلكَ مِمن أَثِقُ به منهم[٧].

وذكرها أيضًا ابن قتيبة في «أدب الكاتب» فيما جاء فيه لغتان التذكير والتأنيث[٨].

ولا يقال خمرة بالهاء في اللغة الفصيحة، وقد تكرر ٱستعمالها بالهاء في «الوسيط» وهي لغة، فلا إنكار عليه.

---

(١) في النسخ الثلاث: قال، والصواب ما أثبته.

(٢) «الصحاح» ٢/ ١٠١٦.

(٣) «الغريبين» ٦/ ١٧٥٨.

(٤) «الكشاف» ٣/ ٢١٢.

(٥) في (أ)، (ب): السختاني، وهو خطأ من الناسخ.

(٦) في النسخ الثلاث: قوم، وما أثبته الصحيح الموافق للسياق.

(٧) «المذكر والمؤنث» ص ١٣٣، ١٩٢، وانظر: «المذكر والمؤنث» لابن الأنباري ص ٣٣٧، وقال أنها تؤنث وتذكر، والتأنيث أغلب عليها، ولابن التستري ص ٧٤، وقال أنها مؤنثة.

(٨) «أدب الكاتب» ص ٢٢٦.

وفي «الجعديات» أنه عليه الصلاة والسلام قال: «**الشيطان يحب الخمرة**»، كذا هو في الرواية بالهاء[(١)]. وكذا ذكر هٰذِه اللغة الجوهري وغيره. قال الجوهري: خَمْرَةٌ، وخَمْرٌ، وخُمُورٌ، كتَمْرَةٍ، وتَمْرٍ، وتُمُورٍ[(٢)]. وقال ابن مالك في «مثلثه»: الخَمْرَةُ: الخَمْرُ[(٣)].

قال الواحدي: الخَمْر عند أهل اللغة سُمِّيَت خمرًا [٢٩أ] لسترها العقل. قال الليث: ٱختمار الخمر: إِدْرَاكها وغَلَيَانُها، ومُخَمِّرُها: مُتَّخِذُها، وخَمَرْتُ الدابةَ أَخْمِرُها: سَقَيْتُهَا الخَمْر.

قال الكسائي: يقال: ٱخْتَمَرَت[(٤)] خمرًا، ولا يقال: أخمرتها، وأصل هٰذا الحرف: التغطية، وقيل: سُمِّيَت خمرًا لأنها تُغَطَّىٰ حتىٰ تدرك، وقال ابن الأنباري: سُمِّيَت خَمْرًا لأنها تُخَامِرُ العَقْلَ؛ أي: تخالِطُه[(٥)].

وقال ابن الأعرابيِّ: سُمِّيَتْ بذلك لأنها تُرِكَتْ فاخْتَمَرَتْ، وَاخْتِمَارُها: تَغَيُّرُهَا[(٦)].

---

(١) «مسند ابن الجعد» ص ٤٦٤، لأبي الحسن علي بن الجعد، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

(٢) «الصحاح» ١/ ٥٣٣، وانظر: «لسان العرب» ٢/ ١٢٥٩.

(٣) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ١٩٩.

(٤) من «البسيط»، وفي النسخ الثلاث: أخمرت.

(٥) «البسيط» ٤/ ١٥٢، وينظر لمادة (خمر) «تهذيب اللغة» ٧/ ٣٧٤، «المفردات» ص ٢٩٨، «اللسان» ٢/ ١٢٥٩، وانظر لقول ابن الأنباري «الزاهر في معاني كلمات الناس» ١/ ٤٣٥.

(٦) ٱنظر: «اللسان» ٢/ ١٢٥٩.

وللخمر أسماء كثيرة ذكر ابن بري منها نحو المائة، وابن المعتز مائة وعشرة، وزاد عليه أبو القاسم علي بن جعفر اللغوي مائتين وأربعين ٱسمًا، وتوسط ابن دحية فبلغها في كتابه: «تنبيه البصائر في أسماء أم[1] الكبائر» إلىٰ مائة وتسعين، وهٰذا ملخص ما ذكره علىٰ ترتيب حروف المعجم.

الألف:

أم ربيق: كأنها تدخل من شربها في ربقة الأسر.

أمُّ زَنْبَق: بالزاي.

أم حنين: لحنو الشرب إليها.

أم ليلىٰ: وهي الخمرة السوداء.

الإِسْفِنط: بكسر الفاء، وقيل: بفتحها، رومي معرَّب[2].

أم الخبائث: ورد في حديث مرفوع والأصح وقفه[3].

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) يروى الإِسْفَنْدُ بفتح الفاء وكسرها، من أسماء الخمر، ليس من كلام العرب، وكذا إسْفَنْط، وعن ابن السكيت: أنه روميٌّ معرّبٌ، وليس بالخمر، إنما هو عصير العنب. وقال: أهل الشام يسمون الإسفنط الرساطون، يطبخ ويجعل فيه الأفواه ثم يعتق. والقتيبي يوافق الأول فيجعلها الخمر. وابن سيده يجعلها المطيِّب من عصير العنب نحو قول أهل الشام، وجعله أبو عبيدة أعلى الخمر، وقال أبو حزام العكلي: الإسفنط مما يُمْدَحُ به ويُعاب. ٱنظر: «المعرب» ص ١٨، «جامع التعريب» ص ٢٦.

(٣) ٱنظر: «سنن النسائي» كتاب: الأشربة، باب: ذكر الآثار المتولدة عن شرب الخمر، حديث رقم: (٥٦٦٦، ٥٦٦٧) في حديث موقوف على عثمان بن عفان،

الإثم. الأثيرة. الآسِرَة.

الباء:

البتع: نبيذ العسل[(١)].

البَاذَق: ورد في «صحيح البخاري»[(٢)] وهو فَارِسِيٌّ[(٣)]، أصله: باذَه[(٤)]؛ أي: باق ذكره، ولا يصح قول من قال: إن أول من صنعه وسماه بنو أمية.

البابلي: نسبة إلىٰ بابل[(٥)].

البيضاء: من العنب الأبيض.

البكر. بنت خابية: لاستقرارها فيها[(٦)].

وورد في «صحيح ابن حبان» كتاب الأشربة، فصل في الأشربة، ذكر ما يجب على المرء من مجانبة الخمر، حديث رقم: (٥٣٤٨) عنه مرفوعًا.

(١) هو خمر أهل اليمن. ٱنظر: «كتاب الأشربة وذكر ٱختلاف الناس فيها» ص **٢٣٢** لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة - تحقيق د/ حسام البهنساوي - زهراء الشرق.

(٢) «صحيح البخاري» حديث رقم (٥٥٩٨) كتاب: الأشربة، باب: الباذق .

(٣) «جامع التعريب» ص ٤٥.

(٤) ٱنظر: «لسان العرب» ١/ ٢٣٨.

(٥) بابِل -بكسر الباء-: ٱسم ناحية منها الكوفة والحِلَّة، ينسب إليها السحر والخمر. ٱنظر: «معجم البلدان» ١/ ٣٠٩: ٣١١. لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر ودار بيروت ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

(٦) في (أ): فيه.

التاء المثناة:

الترياق(١): أرادوا أنه لا يبقىٰ معها علة.

التامور(٢): لشدة حمرته(٣).

الثاء المثلثة:

الثميلة: أي: المسكرة، فعيلة بمعنىٰ فاعلة.

الثابرة(٤): أي: تظهر علىٰ وجهه.

الجيم:

الجِرْيَالُ: لحمرتها(٥).

---

(١) فارسي معرب، والعرب تسمِّي الخمر تِرياقًا وتِرياقة؛ لأنها تذهب الهم، ويقال له بالعربية: دِرْيَاق. ٱنظر: «جامع التعريب» ص **٧٧**، **١٢٢**، **٢٠٩**.

(٢) قال ابن بري: هو موضع تَسَتُّر الشيء وإخفائه، ومنه قيل لصومعة الراهب: تامورة؛ لأنها تستره، وكذلك التامور لغلاف القلب؛ لأنه يستره، وكذلك القلب يقال له: التامور؛ لأنه موضع خزن السر والدم، وربما قيل لدم القلب تامور لملازمته القلب والتباسه به علىٰ حد تسميتهم للمزادة راوية. وربما سُمِّيَ الصبغ الأحمر تامورًا لمشابهته الدم في حمرته. ٱنظر: «في التعريب والمعرب» لابن بري ص **٥٣** وهو المعروف بـ «حاشية ابن بري علىٰ كتاب المعرب» لابن الجواليقي، تحقيق د/ إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولىٰ، (**١٤٠٥**هـ-**١٩٨٥**م). «جامع التعريب» ص **٧٣**.

(٣) في (ب): خمرته.

(٤) في (أ)، (ب): الثائرة.

(٥) قال شمر: العرب تجعل الجريال الخمر نفسها. وقال ثعلب: الجريال: صفوة الخمر، وزعم الأصمعي أنه ٱسم رومي تعريب كِرْيَال. ٱنظر: «جامع التعريب» ص **٩١**.

الجِعَة: نبيذ الشَّعِير بكسر الجيم، وقيل بضمها. وفي الترمذي من حديث عَلِيّ النهي عنها، وقال: حسن صحيح[١].

الجيدرية: نسبة إلىٰ موضع بالشام يقال له: جَيْدر[٢].

(الجفنة)[٣]: بإسكان الفاء وفتحها لدورانهم حولها، وقيل: لأنها تبعثهم على الكرم؛ فإن العرب تسمي الكرم جفنة، وقالوا لرسول الله: أنت الجفنة الغراء[٤].

الجفن: بحذف الهاء.

والجفنة والجفلة: الأصل من الكرم.

الجفر: القوي من الشراب الذي لم يعتق، تشبيهًا بالجفر من أولاد المعز، ويقال: جفرة بالهاء.

الجلس: لأن شاربها يعلو في نفسه عند شربها، كما سُمِّيَ نجد جَلْسًا لعلوه وارتفاعه.

الجللة: من الأضداد، يطلق على العظيم والحقير[٥].

---

(١) الترمذي (٢٨٠٨).

(٢) لم أجده في «معجم البلدان»، وذكر ياقوت: الجَيْدُورُ بالفتح ثم السكون، وضم الدال، وسكون الواو، وراء: كورة من نواحي دمشق فيها قرًى، وهي في شمالي حوران، ويقال: إنها والجَوْلان كورة واحدة. ٱنظر: «معجم البلدان» ٢/ ١٩٧.

(٣) في (ب): الجنفة.

(٤) رواه أحمد ٤/ ٢٥ من حديث عبد الله بن الشخير.

(٥) ٱنظر: «الأضداد» لابن الأنباري ص ٨٩: ٩١، «ثلاثة كتب في الأضداد» للأصمعي ص ٩، وللسجستاني ص ٨٤، ولابن السكيت ص ١٦٧.

الحاء المهملة:

الحُمَيّا: لأنها تحمي الجسد [٢٩ب] من سَوْرَتها وحدتها.

الحانِيّة: نسبة إلى الحاني بائعها.

الحمق. الحلبية؛ لحلبها من العنقود أو الحبة تشبيهًا بالضرع.

الحمضة: من الحموضة[١].

الخاء المعجمة:

الخمر: وقد تقدم لك ٱشتقاقها.

الخميصة: نسبة إلىٰ موضعها.

الخَنْدَرِيسُ: أي: القديمة، وقيل: إنها معربة من الفارسية، وإنما هي كَنْدَرِيش؛ أي: يَنْتِف شاربها لحيتَه لذِهاب عَقْلِه[٢].

الخُرْطوم: أول ما ينزل من الدن.

الخَمْطَة: المتغيِّرةُ الطعم .**الخطمة**. الخلة؛ أي: المحتاج إليها.

الخبيرواني[٣]: أي: العتيق.

الخفية: **الخرس**؛ للاجتماع عليها.

الدال المهملة:

الدرياق: لغة في الترياق .**الدرياقة**: بهاء التأنيث.

---

(١) في هامش الأصل ونسختي (أ)، (ب): الحمصية نسبة إلىٰ موضعها.

(٢) ٱنظر: «المعرب» ص ١٢٥، «جامع التعريب» ص ١١٤.

(٣) في (أ): الخبيرواي.

الدَّاذِيُّ: خمر أهل اليمن، ذكره أبو داود في «سننه»[١] في أحاديث واهية.

الديانة[٢]: لدينها في الأعضاء.

الدَّاءُ: ثبت في مسلم[٣].

الذال المعجمة:

الذكية: لرائحتها، وكذب من سماها بذلك، بل هي أنتن من النتن.

الذهبية.

الراء:

الرَّحِيقُ الصافي: الرينة: لسترها القلب.

الرَّاحُ: لما يتولد من الارتياح لشرابها[٤].

الراحة: بزيادة هاء التأنيث.

الرياح: لتحرك صاحبها، الرَّسَاطُونُ[٥].

روح المزق[٦].

---

(١) «سنن أبي داود» حديث رقم: **(٣٦٨٩)** كتاب: الأشربة، باب: في الداذي.

(٢) في (أ): المديانة.

(٣) «صحيح مسلم» حديث رقم: **(١٩٨٤)** كتاب: الأشربة، باب: تحريم التداوي بالخمر.

(٤) كذا في (أ)، وفي (ب): لشاربها، وغير واضحة بالأصل.

(٥) قال ابن سيده: هو شراب يتخذ من التمر والعسل، أعجمية؛ لأن فعولة وفَعَالُون ليس من أبنية كلامهم. وقال الأزهري: أهل الشام يسمون الخمر الرساطون. انظر: «جامع التعريب» ص **١٣٩**.

(٦) في (أ)، (ب): الزق.

الزاي:

الزنجبيل(١): إذا مزجت.

الزيتية: لصفاء لونها.

الزرخون: أي: لون الذهب.

السين المهملة:

السُّلافة: أول ما يسيل من العنب.

السُّلاف. السبيئة. السباء.

السُّكُرْكَة(٢): وقع في «الموطأ» مرسلاً ومتصلاً، وهو نبيذ الأرز، وقيل: نبيذ الذرة(٣).

السَّوِيقُ:(٤) لانسياقها في الحلق وسهولتها.

السَّكَر.

السُّخامِيَّة: نسبها إلى السُّخام، وهو سواد القدر، وهي اللينة(٥).

السلسة.

---

(١) فارسي معرب.
ٱنظر: «جامع التعريب» ص **١٤٩**.

(٢) قال الأزهري: هو خمر الحبشة. زاد أبو عبيد: من الذرة. قال الأزهري: ليست بعربية، وقيدها كثير بخطه بجزم الكاف وضم الراء. ولفظ الدينوري: هو المتخذ من الذرة. ويقال له أيضًا: السُّقُرْقَة. ٱنظر: «جامع التعريب» ص **١٦٧**، وانظر: «كتاب الأشربة» ص **٢٣٢**.

(٣) «الموطأ» ص **٥٢٨**.

(٤) السَّوِيق: ما يُتَّخَذُ من الحنطة والشَّعير. ٱنظر: «اللسان» (سوق) ٤/ **٢١٥٦**.

(٥) في (ب): الليفة.

السَّرْقَعْ[١]: وهو من الشعير والحبوب.

السلسبيل. السلسل. السهل. السلسال: تشبيهًا بالماء.

السارية: لسرايتها في العروق.

الساهرية: لأنها تسهر برائحتها.

الشين المعجمة:

الشّمول: لأنها تشمل القوم بريحها.

الشمولة بالهاء .**الشَّموس.**

الشامية: نسبة إلى الشام، إذ هي أقوى الخمور عندهم وأصلبها وأحملها للمزج بالماء إذ أكثر أعناب الشام بَعْلٌ يَشرَب من غيث السماء[٢].

الشراب. الشمسية. الشَّبْروية إلىٰ شَبْرى الخمارة قرية بمصر، وقيل: إنما هي بالموضع الذي يرمىٰ فيه الشهيد.

الصاد المهملة:

الصرخدية: نسبة إلىٰ بلد الصرخدي[٣].

---

(١) هكذا في النسخ الثلاث، وفي «جامع التعريب»: السُّقُرْقُعُ: تعريب سُكُرْكَة. بضم المهملة وسكون الراء. وهو شراب بالحجاز. ولفظ الليث: هو شراب لأهل الحجاز من الشعير والحبوب، حبشية ليست في كلام العرب. ٱنظر: «جامع التعريب» ص ١٦٦.

(٢) البَعْلُ: الأرض المرتفعة التي لا يصيبها مطر إلا مرة واحدة في السنة، وقيل: البعل: كل شجر أو زرع لا يسقىٰ. والبعل من النخل: ما شرب بعروقه من غير سقي ولا ماء سماء، وقيل: هو ما ٱكتفىٰ بماء السماء. «اللسان» (بعل) ١/ ٣١٥.

(٣) صَرْخَد: بالفتح ثم السكون، والخاء معجمة، والدال مهملة: بلد ملاصق لبلاد

الصَّدامة: لصدمها العقول.

الصافية. الصَّوْمع. الصَّرقع. الصهباء: التي عُصِرَت من عنب أبيض، وقيل: التي تضرب إلى الحمرة.

الصغف: شراب لأهل اليمن.

الصرف: لشدة الحمرة.

الصفراء. الصَّريفيَّة إلىٰ بلد ببغداد(١).

صابون الهم [٣٠أ].

الضاد المعجمة:

الضريع، الضاري: لأن شاربها ضري بها.

الطاء المهملة:

الطِّلاء: التي شرطت بالنار(٢).

الطاردة: أي: للهموم عندهم.

حوران من أعمال دمشق، وهي قلعة حصينة وولاية حسنة واسعة، ينسب إليها الخمر، قال الشاعر:

ولذّ كطعم الصرخدي تركته   بأرض العدىٰ من خشية الحدثان

انظر: «معجم البلدان» ٣/ ٤٠١.

(١) قال الأعشىٰ في نسبة الخمر إلىٰ هٰذا الموضع:

صريفيةٌ طيّبٌ طعمها   لها زَبَدٌ بين كوز ودَنّ

انظر: «معجم البلدان» ٣/ ٤٠٣.

(٢) **الطِّلاء**: ما طبخ من عصير العنب حتىٰ ذهب ثلثاه، وتسميه العجم المَيْبَخْتَج، وبعض العرب يسمي الخمر الطِّلاء، يريد تحسين ٱسمها، لا أنها الطِّلاء بعينها. ٱنظر: «اللسان» (طلىٰ) ٥/ ٢٦٩٩.

العين المهملة:

العُقّار: لمعاقرتها الدّنَّ؛ أي: إقامتها فيه.

العانِيّة: نسبة إلىٰ بلد بالفرات[١].

العاتق. العجوز: لقدم عهدها.

العجفة: أي: الرقيقة، لتقادم عهدها.

العِلْق: أي: النفيس، وكذب مسميها، بل هي الخسيسة.

العروس.

الغين المعجمة:

الغَرَب، الغُبْيَراء[٢]: خمر أهل الحبشة من الأرز.

الغانية.

الفاء:

الفيهج[٣]، **الفضيخ**[٤]: ثبت في الصحيحين[٥].

---

(١) عانة: بلد مشهور بين الرَّقّة وهيت يعد في أعمال الجزيرة، وجاء في الشعر عانات، كأنه جمع بما حوله، ونسبت العرب إليه الخمر، وهي مشرفة على الفرات قرب حديثة النورة وبها قلعة حصينة. ٱنظر: «معجم البلدان» ٤/ ٧٢.

(٢) لفظ معرب. ٱنظر: «جامع التعريب» ص ٢٢٤.

(٣) من أسماء الخمر، وقيل من صفاتها، فارسيٌّ معرَّب. «جامع التعريب» ص ٢٤١.

(٤) الفضيخ: عصير العنب، وهو أيضًا: شراب يتخذ من البسر المفضوخ وحده من غير أن تمسه النار. والفضخ: كسر كل شيء أجوف نحو الرأس والبِطيخ. ٱنظر: «اللسان» (فضخ) ٦/ ٣٤٢٦.

(٥) «صحيح البخاري» (٢٤٦٤) كتاب: المظالم، باب: صب الخمر في الطريق، «صحيح مسلم» (١٩٨٠) كتاب: الأشربة، باب: تحريم الخمر.

المفتوح (...)[١].

فؤاد الدن.

الفَذّامة: لشدة لونها.

القاف:

القَرْقَف، **القُطَيْعَاءُ**[٢]: ثبت في «الصحيح»[٣].

القهوة: لأن شاربها لا يشتهي الطعام.

القنديد: الحلوة الطعم.

القارص: لقرصها اللسان حدة.

القطيب؛ أي: الممزوجة.

القطاط: من قولك: قَطْنِي؛ أي: حَسْبِي.

القُحَّمَانُ: لعلو رأسها.

الكاف:

الكُمَيْتُ: أي: التي تضرب حمرتها إلى السواد[٤].

---

(١) الكلمة غير واضحة في النسخ الثلاث، ولم أتمكن من قراءتها.

(٢) لفظ معرب. ٱنظر: «جامع التعريب» ص **٢٥٣**.

(٣) «صحيح مسلم» كتاب: الإيمان، باب: الأمر بالإيمان بالله تعالىٰ، (**١٨**).

(٤) لفظ معرب، قال أبو منصور: والكُمَيْتُ عند قوم مُعَرَّب عن قولهم بالفارسية: «كُمَيْتة»؛ أي: مختلط، وقيل: مصغر من «أكمت» ك «زُهَيْر» من «أزهر». قال ابن بري: «الكُمَيْت» عند الخليل وسيبويه ٱسم عربي ٱستُعمِلَ مصغرًا. ٱنظر: «في التعريب والمعرب»، وهو المعروف بـ «حاشية ابن بري علىٰ كتاب المعرب» لابن الجواليقي ص ١٤١، «جامع التعريب» ص **٢٨٠**.

الكلفاء: لطول مكثها في الدن فتضرب إلى السواد.

الكأس: إذا أنث.

الكَرْم: لأنها كانت تحثهم على الكرم، ونهى الشرع عنه في الصحيحين[(١)].

الكشيش: لِكِشة شاربها عليها في ٱنهماكه فيها.

اللام:

اللطف عثر الله من وضعه.

اللذة.

الميم:

المُدَامُ. المُدَامَةُ.

المِزْرُ: يعمل من الذُّرَةِ والشَّعِيرِ[(٢)]، ثبت في الصحيحين[(٣)].

المُعَتَّقة والميم زائدة؛ أي: القديمة.

المُصَقَّر: لثخانتها.

المُسْطَارُ[(٤)]: سُمِّيَت بذلك أول[(٥)] عصرها.

---

(١) «البخاري» (٦١٨٢) كتاب الأدب، باب: لا تسبوا الدهر، «مسلم» (٢٢٤٧) كتاب: الألفاظ من الأدب، باب: كراهة تسمية العنب كرمًا.

(٢) ٱنظر: «اللسان» (مزر) ٧/ ٤١٩١.

(٣) «البخاري» (٤٣٤٣) كتاب: المغازي، باب: بَعْث أبي موسىٰ ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع، من حديث أبي موسىٰ، «مسلم» (٢٠٠٢) كتاب: الأشربة، باب: بيان أن كل مسكر خمر، وأن كل خمر حرام، من حديث جابر.

(٤) لغة في المُصْطَار، وهو الخمر. ٱنظر: «جامع التعريب» ص ٢٩٩، ٣٠٣.

(٥) في (أ): أو، وهو سهو من الناسخ.

الماذِيَّة؛ أي: السهلة.

المدخل. **المسلية**: أي: عن الهموم، كما قالوا- عثرهم الله- والميم زائدة.

المْشَعْشَعَة، والمشعشع والميم زائدة فيهما.

الماتع: أي: شديد الحمرة، وقيل بالثاء المثلثة، وهو وهم من أبي حنيفة الدينوري.

الماقع: بالقاف، المغيرة اللون.

المفتاح المصطلىٰ: تشبيهًا بالنار.

المخنقة: أي: لمرارتها، وقيل بالمهملة.

المحمَّقة. المسريّة؛ أي: عن الهموم.

المزينة. المصرعة. المنومة. المرواح: من الراحة.

المزَّاءُ: أي: الفاضلة، ورد في أبي داود[١].

المُزَّة: مؤنثها.

المَقَدِّيُّ: نسبة إلىٰ قرية من قرىٰ حمص[٢].

المُصَفَّقُ: أي: الممزوج.

المُعَرَّقُ: أي: القليل المزج، والميم زائدة.

المعرقة: مؤنثها[٣].

---

(١) «سنن أبي داود» حديث رقم: (٣٧٠٩) كتاب: الأشربة، باب: في نبيذ البسر.

(٢) ٱنظر: «معجم البلدان» ٥/ ١٦٥.

(٣) في النسخ الثلاث: مؤنثهما، والصواب ما أثبته.

المروق. المختومة. المخبَّثة. المطيبة. المحببة. المبولة.

المحنس: أي: قليلة المزاج.

المماتي.

الممتي: الصافي.

مفتاح كل شر.

النون:

الناقع [٣٠ب] بالقاف.

النافع: بالفاء؛ أي: بالتجارة قبل تحريمها، وهي الآن داء.

النافس؛ أي: بريحها الطيب، وكذبوا.

النمامة: لأنها تنم برائحتها.

الناجود: أي: خالص الخمر.

النبيذ، **النش**: لتأخيرها في الدن حتىٰ تطيب.

النسيلة، **والنسيل**: لسرعة[1] خروجها من وعائها.

الواو:

الوردة: لاختلاف ألوانها حال عصرها وبعده[2].

---

(١) في (أ): لسروعة، وهو خطأ من الناسخ.

(٢) ٱنظر في أسماء الخمر «الغريب المصنف» لأبي عبيد ١/ ٢٤١، ٢٤٢، «تهذيب الألفاظ» لابن السكيت ص ٢١١، «فقه اللغة» للثعالبي ص ٢٧٠: ٢٧٢، «الزاهر» لابن الأنباري ٢/ ٢١: ٢٥.

الدبغ: والدباغ والدباغة مصدر دبغ الإهاب يدبغه، مثلث الباء[١].

الحِرِّيف: بكسر الحاء المهملة وتشديد الراء، كما ضبطه المصنف بخطه- رحمه الله- وهو الذي يحرق الفم، ومصدره: حَرافة بالفتح[٢]، ومراده بالأشياء الحِريفية كشث وشب وقرظ وغيرها، كما بينتها[٣] في «الشرح».

قوله: (إِحْدَاهَا بِتُرَابٍ)[٤]: كذا عبر به، وعبارة «المحرر»: إحداهن، وهو لفظ الحديث في الدارقطني، وهو أفصح[٥].

قوله: (يَطْعَمْ): هو بفتح أوله، يقال: طعمت الشيء بالكسر أطعمه بالفتح: إذا تناولته مأكولاً كان أو مشروبًا[٦].

النَّضْحُ: بالحاء المهملة، لغة: الرشُّ: تقول: نضَحْت أَنْضِحُ بالكسر، والنَّضْخُ بالخاء مثل النَّضْحِ سواء، قاله الجوهري[٧]. وقال الخطابي: هو إمرار الماء من غير مرس ولا دلك، ومنه: البعير

---

(١) انظر: «المحكم» ٥/ ٤٧٠. ووجدته أيضًا بتثليث الدال لا بتثليث الباء. انظر: «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ٢٠٨.

(٢) انظر: «الصحاح» (حرف) ٢/ ١٠٢٩.

(٣) في (ب): بينته.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) «سنن الدارقطني» ١/ ٦٥ كتاب: الطهارة، باب: ولوغ الكلب في الإناء، وفيه: أولاهن بالتراب، إحداهن بالبطحاء.

(٦) انظر: «التهذيب» ٢/ ١٩٠، «المجمل» ص ٤٤٧، ٤٤٨، «اللسان» ٥/ ٢٦٧٣.

(٧) «الصحاح» ١/ ٣٦١، ٣٧٧، وانظر: «تهذيب اللغة» ٤/ ٢١١، «مجمل اللغة» ص ٧٠١، ٧٠٢.

الناضح.

وقال ابن الأثير في «شرح المسند»: هو بالحاء المهملة: الرش، وبالمعجمة[١] أكثر من النضح، تقول: نضحت أنضح- بالفتح، وقيل: هما سواء[٢]. وخالف في «نهايته» فقال: النَّضْخ: قريب من النَّضْح، وقد ٱختُلِف فيهما أيُّهُما أكثر، والأكثر أنه بالمعجمة أقَلُّ من المهملة. وقيل: بالمعجمة: الأَثَرُ يبقَىٰ على الثَّوب والجَسَد، وبالمهملة: الفعلُ نفسُه. وقيل: ما فُعِل تَعَمُّدًا فبالمعجمة، وإلا فبالمهملة. وقيل: ما ثَخُن كالطِّيب فبالمعجمة، وما رَقّ كالماء فبالمهملة، وقيل عكسه[٣].

قوله: (**وَلاَ يَضُرُّ بَقَاءُ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ عَسُرَ زَوَالُهُ**) الضمير عائد إلى اللون والريح؛ وإنما أفرده لأن العطف بـ(أو) يجب فيه ذلك[٤].

---

(١) في (أ): وبالعجمة، وهو سهو من الناسخ.

(٢) «الشافي» ١/ ٢٣٤.

(٣) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٥/ ٧٠.

(٤) ٱنظر: «مغني اللبيب» ١/ ١١١، «همع الهوامع» ٥/ ٢٤٧.

باب التيمم

قال الأزهري- رحمه الله-: التيمم في كلام العرب: القَصْد. يقال: تَيَمَّمْتُ فُلَانًا ويَمَّمْتُهُ، وتَأَمَّمْتُهُ، وأَمَّمْتُهُ؛ أي: قصدتُهُ[(١)]؛ أي[(٢)]: ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ﴾[(٣)]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾[(٤)].

الطَّلَبُ: بفتح اللام على المشهور، ويجوز إسكانها[(٥)]، وكذا [٣١أ] الهرب.

التَّوَهُّمُ: التجويز بلا رجحان؛ إذ الوهم هو الطرف المرجوح[(٦)].

الرَّحْلُ: مَسْكَنُ الشَّخْصِ، وجمعه في الكثرة: رِحَالٌ، وفي القلة[(٧)]: أَرْحُلٌ، ويطلق أيضًا علىٰ ما يَسْتَصْحِبُهُ من الأَثاثِ.

---

(١) «الزاهر» ص ١١٩، وانظر: «تهذيب اللغة» ١٥/ ٦٤١، «المجمل» ص ٧٦٦، «الصحاح» ٢/ ١٥١٩، «القاموس المحيط» ص ١١٧٢، وانظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» ١/ ٤١، ٤٢.

(٢) سقطت من (أ).

(٣) البقرة: ٢٦٧.

(٤) النساء: ٤٣.

(٥) انظر: «تهذيب اللغة» ١٣/ ٣٥١.

(٦) انظر: «القاموس المحيط» ص ١١٦٨.

(٧) من (ب)، وفي الأصل، (أ): القل.

قال الجوهري: هو مَسْكَنُ الرجُل وما يستصحبه من الأثاث[١].

وقال الهروي في «غريبيه»[٢]: يقال لمنزل الإنسان ومسكنه: رحل، والجمع: رحال، والرحال: المنازل أيضًا[٣].

وقال صاحب «المطالع»: الرحل والرحال: المنازل والمساكن[٤].

وقال في «ديوان الأدب»: الرَّحْل: المسْكن[٥].

وقال ابن بري في تعليقه علىٰ «درة الغواص» قوله: ويقولون: نقل فلان رحله: إنكاره أن يكون الرحل الأثاث والمتاع سهو. قال أهل اللغة: الرحل: رحل البعير، والرحل: الأثاث والمتاع، وأنشد فيه شعرًا. قال: والمراد بالرحل في قوله تعالىٰ: ﴿قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ﴾[٦]: أثاثه[٧].

وقال الثعلبي: المراد: متاعه، قال: وقوله: ﴿فِي رِحَالِهِمۡ﴾[٨] يعني: أوعيتهم، وهي جمع رحل. قال ابن الأنباري: يقال للوعاء: رحل،

---

(١) «الصحاح» ٢/ ١٢٧٩، وانظر: «اللسان» ٣/ ١٦٠٨، «القاموس المحيط» ص ١٠٠٥.

(٢) في (أ): غريبه.

(٣) «الغريبين» ٣/ ٧٢٧.

(٤) «مطالع الأنوار» ٣/ ١٣١.

(٥) «ديوان الأدب» ١/ ١٢٦.

(٦) يوسف: ٧٥.

(٧) «حواشي ابن بري وابن ظفر علىٰ درة الغواص في أوهام الخواص» للحريري ص ١١٠: ١١٤، وانظر لقول أهل اللغة: «الصحاح» ٢/ ١٢٧٩، ١٢٨٠، «اللسان» ٣/ ١٦٠٨، «القاموس» ص ١٠٠٥، «المصباح المنير» ص ٨٥.

(٨) يوسف: ٦٢.

وللمسكن: رحل[١]. وقال الزمخشري في الآية: ﴿إِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِمۡ﴾[٢]: وفَرَّغوا ظروفَهم[٣].

وقال المصنف في «شرح المهذب»: الرحل: منزل الإنسان. قال أهل اللغة: سواء كان من شعر أو حجر أو مدرٍ[٤] أو وبر أو صوف أو أدم، كذا نقله الأزهري[٥]، وسائر أهل اللغة قالوا: ويقع أيضًا ٱسم الرحل علىٰ متاعه وأثاثه، ومنه البيت المشهور:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله[٦]

قال: وكلام الفقهاء يتناول الرحل بالمعنيين، وقد غلط وجهل من أنكر عليهم إطلاقه على المتاع[٧].

---

(١) «الكشف والبيان» ٣/ ٣٩٠.

(٢) يوسف: ٦٢.

(٣) «الكشاف» ٢/ ٤٨٠.

(٤) من (أ)، هامش (ب)، وفي الأصل، (ب)، هامش (أ): مدرًا، وما أثبته الصحيح الموافق للسياق.

(٥) «الزاهر» ص ١٨٣ بتصرف، ونصه: هو منزل الرجل في بيت مدر أو وبر.

(٦) من بحر الكامل، لابن مروان النحوي، وعجزه:

والزاد حتىٰ نعله، ألقاها

انظر: «الكتاب» ١/ ٩٧، وانظر: «الخزانة» ١/ ٤٤٥، «همع الهوامع» ٤/ ١٧١، «شرح التسهيل» لابن مالك (٦٠٠-٦٧٢هـ)، دار هجر. ٣/ ٣٥٨، «شرح السيرافي» ١/ ٤٠٣، «الأصول في النحو» لابن السراج ١/ ٤٢٥، والشاهد: أن المعطوف بحتىٰ قد يكون مباينًا، فيقدر بعضه بالتأويل، فعطف بحتى النعل، وليست بعضًا لما قبله؛ لأن المعنىٰ: ألقىٰ ما يثقله حتىٰ نعله.

(٧) «المجموع» ٢/ ٣٠٤، ٣٠٥.

الرُّفْقَةُ: بضم الراء وكسرها، كما ضبطه المصنف بخطه في الأصل، وهما لغتان مشهورتان: الجَماعَةُ يترافقون في السَّفَرِ، والجمع: رِفَاقٌ، تقول: رَافَقْتُهُ، وتَرَافَقْنَا[١].

وحكى الشيخ شمس الدين البعلي فيما ٱستدركه علىٰ «مثلث الإمام ابن مالك» رحمهما الله في الرفقة لغة ثالثة وهي فتح الراء، فقال: الرفقة مثلثة الراء، عن ابن طلحة الإشبيلي.

قال الفراء: أقل ما يكونون[٢] ثلاثة وحكى ابن درستويه عن الخليل: الرُّفقة: ٱسم للجماعة المنضمين في مجلس واحد أو مسير واحد ما داموا كذلك، فإذا تفرّقوا زال عنهم ٱسم الرُّفقة، ولم يَزُل عن كل واحد ٱسم الرَّفيق[٣]، وهو الذي يُرافقك في السَّفَر[٤].

وحكى ابن خالويه ما قدمته عن الفراء، وقال عن أبي زيد: إذا قيل: كنا نحو كذا. فلا يقال ذلك إلا للعشرة فما فوق، لا يقال: كنا نحو[٥] خمسة. ولا يقال لشيء من أدنى العدد.

قال ابن درستويه: والعامة تقول: الرفقة بالكسر[٦]. وهو خطأ[٧]،

---

(١) ٱنظر: «الصحاح» ٢/ ١١٢٧، «اللسان» ٣/ ١٦٩٥.

(٢) في النسخ الخطية: يكونوا ولا ناصب أو جازم.

(٣) من «تصحيح الفصيح»، وفي النسخ الثلاث: الرفقة.

(٤) «تصحيح الفصيح» ص ٣٤٦.

(٥) سقطت من (أ).

(٦) في (ب): بكسر الراء.

(٧) «تصحيح الفصيح» ص ٣٤٦.

وليس كما [٣١ب] قال، فقد حكاها يعقوب في «إصلاحه»[(١)]، وقال ابن سيده في «العويص»: رِفقة بالكسر جمع رفيق[(٢)]؛ لأن فِعْلة ليس من أبنية الجموع، وقولهم: رفاق. إنما هو جمع رُفقة، كبُرْمة وبِرَام، وعُلبة وعِلاب، وليس بجمع رِفقة؛ لأن فِعْلة لا يجمع علىٰ فعال[(٣)].

وقال ابن جني في «شرح المتنبي»: الرِّفاقُ -بالكسر-: جمعُ رُفْقَةٍ -بالضم- وهي الجماعةُ. وقال أيضًا في جمعِها: أرْفاقٌ[(٤)].

وقال صاحب «الواعي»: جمع الرفقة بالضم: رفاق وَرُفَق.

قال الأزهري في «شرح المختصر»: سُمُّوا رفقة لأنهم يترافقون فينزلون معًا ويحتملون[(٥)] معًا ويرتفق بعضهم ببعض، تقول: هو رفيقي ومرافقي، وجمع رفيق: رُفقاء[(٦)].

حَوَالَيْهِ: يقال كذلك، ويقال: حَوْلَيْهِ بلا ألف، وحَوْلَهُ، وحَوَالَهُ بزيادة ألف[(٧)].

---

(١) «إصلاح المنطق» ص ١١٥، ١٦٦.

(٢) النص في «المحكم» ٦/ ٢٣٣: وعندي أن الرِّفقة: جمع رفيق، والرُّفقة: ٱسم للجمع.

(٣) ٱنظر: «الكتاب» ٣/ ٥٧٩.

(٤) «الفسر» ٢/ ٤٧٠.

(٥) من «الزاهر»، وفي النسخ الثلاث: ويحملون.

(٦) ٱنظر: «الزاهر» ص ٢٦٢، ٢٦٣، «تهذيب اللغة» ٩/ ١٠٩.

(٧) ٱنظر: «تهذيب اللغة» ٥/ ٢٤١، «الصحاح» ٢/ ١٢٦٠، «اللسان» ٢/ ١٠٥٥.

مَكَثَ: بفتح الكاف وضمها، كما سبق.

قوله: (مَاءً لاَ يَكْفِيهِ) هو بمد (ماء) ويجوز القصر[١] كما سلف في الطهارة، ولا تكون موصولة؛ لأن المحدث إذا وجد ما يصلح للمسح فإنه لا يجب ٱستعماله على المذهب[٢].

الشِّرَاءُ: يُمدّ ويُقْصَر، لغتان مشهورتان، فمن مد كتبه بالألف، ومن قصر كَتَبه بالياء، وجمعه: أَشْرِيَةٌ، وهو جمع نادر[٣]، يُقال: شَرَيْتُ الشيءَ أَشْرِيهِ. إذا بِعْتُهُ وإذا ٱشْتَرَيْتُهُ، وهو من الأضداد على ٱصطلاح النحويين[٤]، ومن المشترك على ٱصطلاح الأصوليين، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ﴾[٥]، وقال تعالىٰ: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ﴾[٦][٧]، ومستند من مده جعله من شارَيْتُ ليكون فعلاً من ٱثنين، قاله ابن ولاد في كتاب «المقصور

---

(١) ٱنظر: «المقصور والممدود» للفراء ص ٣٤، ولابن ولاد ص ١٠٦، المتوفىٰ سنة ٣٣٢هـ، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية ١٩٩٣م، ولأبي علي القالي ص ٣١٥. (٢٨٠هـ- ٣٥٦هـ)، تحقيق د/ أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٩م.

(٢) ٱنظر: «البيان في مذهب الإمام الشافعي» ١/ ٢٩٧، ٢٩٨، «العزيز شرح الوجيز» ١/ ٢٠٥، ٢٠٦، «المجموع» ٢/ ٢٩١، «المنهاج» ١/ ١٢١ .

(٣) ٱنظر: «دقائق المنهاج» ص ٣٨.

(٤) ٱنظر: «الأضداد» لابن الأنباري ص ٧٢، «ثلاثة كتب في الأضداد» للأصمعي ص ٥٩، وللسجستاني ص ١٠٦، ولابن السكيت ص ١٨٥.

(٥) البقرة: ٢٠٧.

(٦) يوسف: ٢٠.

(٧) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٣٣.

والممدود»[١].

الثَّمَنُ: القيمة. قال الأزهري: قال الليث: ثَمَنُ كُلِّ شيءٍ قِيمَتُه. قال: قال الفَراء: إذا ٱشترَيْت ثوبًا بكساء أيهما شِئْت تَجعله ثمنًا لصاحبه؛ لأنه ليس من الأثمان. وما كان ليس من الأثمان مثل الرقيق[٢] والدُّور وجميع العُروض، فهو علىٰ هٰذا تدخل الباء في أيهما شئت، فإذا جِئت إلى الدّراهم والدنانير وضعت الباء في الثمن؛ لأنّ الدّراهم ثمنٌ أبدًا، والباء إنما تَدْخل في الأثمان، فإذا ٱشتريت أحدَ هذين -يعني: الدراهم والدنانير- بصاحبه أدخلت الباء في أيهما شئت؛ لأن كل واحد منهما في هٰذا الموضع مبيع[٣] وثَمن، هٰذا ما ذكره الأزهري عن الفراء[٤].

وقال الهروي أيضًا: الثمن: قيمة الشيء[٥]. وقال صاحب «المحكم»: الثَّمَنُ: ما ٱسْتُحِقَّ به الشَّيْءُ. قال: والجمعُ: أَثْمَانٌ، وأَثْمُنٌ، لا يُتَجاوَزُ به أَدْنَى العَدَدِ، وقد أَثْمَنَه بسِلْعَتِه[٦]، وأَثْمَنَ له[٧].

---

(١) «المقصور والممدود» ص ٥٧، ٥٨ وانظر: «المقصور والممدود» للفراء ص ٤٢، ولأبي علي القالي ص ٢٨٨، وانظر: «المجمل» ص ٤٠٤، «الصحاح» ٢/ ١٧٣٨، ١٧٣٩، «اللسان» ٤/ ٢٢٥٢.

(٢) من «تهذيب اللغة»، وفي النسخ الثلاث: الدقيق.

(٣) من «تهذيب اللغة»، وفي النسخ الثلاث: بيع.

(٤) «تهذيب اللغة» ١٥/ ١٠٦، ١٠٧.

(٥) «الغريبين» ١/ ٢٩٦.

(٦) من «المحكم»، وفي النسخ الثلاث: سلعته.

(٧) «المحكم» ١١/ ١٥٢.

قوله: **(بِثَمَنِ مِثْلِهِ)** قال الجوهري: كَلِمَةُ تَسْوِيَةٍ، يُقالُ: [٣٢أ] هٰذا مِثْلُهُ وَمَثَلُهُ. كما يُقالُ: شِبْهُهُ وَشَبَهُهُ[(١)].

قوله: **(دَيْنٍ مُسْتَغْرِقٍ)** أي: مستوعب محيط بجميعه، والاسْتِغْراقُ: الاسْتِيعَابُ[(٢)].

المُؤْنَةُ: مهموزة وغير مهموزة[(٣)].

قوله: **(وَلَوْ وُهِبَ لَهُ مَاءٌ)** كذا عداه هنا، وفي أول الهبة باللام، وهو الفصيح[(٤)]، وبه جاء القرآن، قال تعالىٰ: ﴿وَوَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾[(٥)]، وقال: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾[(٦)(٧)]، ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ﴾[(٨)]، ﴿وَهَبْنَا لَهُۥ﴾[(٩)] ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ﴾[(١٠)]، ويقال: وهبت

---

(١) «الصحاح» (مثل) ٢/ ١٣٥١، وانظر: «تهذيب اللغة» ١٥/ ٩٥، «اللسان» ٧/ ٤١٣٢.

(٢) ٱنظر: «الصحاح» (غرق) ٢/ ١١٦٤، «اللسان» ٦/ ٣٢٤٥، «القاموس المحيط» ص ٩١٤.

(٣) ٱنظر: «تهذيب اللغة» (مأن) ١٥/ ٥٠٩، «الصحاح» ٢/ ١٦٠٧، «اللسان» ٧/ ٤١٢٢، «القاموس المحيط» ص ١٢٣٢.

(٤) ٱنظر: «المصباح المنير» ص ٢٥٨.

(٥) الأحزاب: ٥٠.

(٦) مريم: ٥.

(٧) وردت في الأصل، ونسختي (أ)، (ب): ﴿وهب لي من لدنك وليًا﴾، والصواب ما أثبته.

(٨) الشورىٰ: ٤٩.

(٩) مريم: ٤٩.

(١٠) ص: ٣٠.

منه[١]. كما هو مشهور في كتب الفقه، وقد ٱستعملها في «المحرر» في كتاب الهبة. قال المصنف: وهي لغة جاءت بها أحاديث كثيرة في الصحيح، وتكون (من) زائدة على الأخفش وغيره ممن أجاز زيادتها في الواجب، فيكون الأصل: وهبته مالاً، ثم زيد (من)، وهٰذا فرع عن كون وهبت يتعدىٰ إلى ٱثنين بنفسه، فيقال: وهبت زيدًا مالاً[٢]. وقد حُكِيَ ذلك عن أبي عمرٍو أنه سَمِع أعرابيًّا يقول لآخر: ٱنطَلِق مَعي أهَبْكَ نَبْلاً، حكاه ابن سيده في «محكمه»[٣].

وفي كتاب «الأفعال» لأبي عثمان المعافري المشهور بالحمار: وَهَبْتُ لك الشيءَ وَهْبًا وهِبَةً: أعْطَيْتُكَهُ[٤]، ولا يُقال: وَهَبْتُك[٥]. قال ابن سيده: ولا يقال: وهَبَكَهُ. هٰذا قول سيبويهِ[٦].

قلت: وكذا القول في بعته وبعت منه، وزوجته وزوجت منه[٧].

الدَّلْوُ: قال ابن السكيت: الغالب عليها التَّأْنيث، وقد تذكَّر، وتصغيرها: دُلَيَّةٌ[٨]، وجمع القلة: أَدْلٍ، وفي الكثرة: دِلَاء وَدُلِيّ

---

(١) في (أ): له.

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» ٢/ ٢/ ١٩٧ بتصرف.

(٣) «المحكم» ٤/ ٣١٧.

(٤) من «الأفعال»، وفي النسخ الثلاث: أعطيتك.

(٥) «الأفعال» ٤/ ٢٣٠.

(٦) «المحكم» ٤/ ٣١٧، وانظر: «الكتاب» ١/ ٣١٨.

(٧) ٱنظر: «دقائق المنهاج» ص ٣٨.

(٨) «إصلاح المنطق» ص ٣٥٩، وانظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني

بضم الدال وتشديد الياء، وأَدْلَيْتُ الدَّلْوَ أي: أَرْسَلْتُها في البِئْرِ، ودَلَوْتَها: نَزَعْتَها منه، وأيضًا أرسلتها[١].

قال صاحب كتاب «العالم»: والسلم والنيطل أيضًا الدلو. وقال ابن الأثير: وهي أيضًا أمّ جابر وابن أديم[٢].

القَبول[٣]: بفتح القاف. قال أهل اللغة: هو مَصْدَرٌ شَاذٌّ[٤].

قوله: (وَلَوْ نَسِيَهُ): النِّسْيَانُ: مصدر نسي الشيء، وهو خِلَافُ الذِّكْرِ والحِفْظِ، ورجل نَسْيَانُ بفتح النون: كَثِيرُ النِّسْيَانِ[٥].

الضَّلَالُ: أصله: التحير[٦]، ويُسَمَّى النسيان ضلالة لما فيه من الحيرة، قال تعالىٰ[٧]: ﴿فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾[٨]، ويُسَمَّى

ص ١٥٨ وقال أنها مؤنثة، ولابن الأنباري ص ٣٣٢، ٤٣٨، وذكر أنها تؤنث وتذكر عن اللحياني وأبي عبيد، ولابن التستري ص ٧٥، وقال أنها مؤنثة .

(١) ٱنظر: «تهذيب اللغة» ١٤/ ١٧١، «المجمل» ص ٢٤٧، «الصحاح» ٢/ ١٧٠٢، ١٧٠٣، «اللسان» ٣/ ١٤١٧، «القاموس المحيط» ص ١٢٨٣.

(٢) «المرصع في الآباء والأمهات» ص ٤٦، ٩٧.

(٣) في النسخ: المقبولة. بالميم والهاء آخرها، وهو خطأ، والمثبت كما في كتب اللغة ومواضع من «المنهاج»، وليس فيه: المقبولة.

(٤) ٱنظر: «الصحاح» ٢/ ١٣٣٧، «اللسان» ٦/ ٣٥١٨.

(٥) ٱنظر: «الصحاح» ٢/ ١٨١٨، «اللسان» ٧/ ٤٤١٦، «القاموس المحيط» ص ١٣٣٨.

(٦) ٱنظر: «القاموس المحيط» ص ١٠٢٤.

(٧) ورد في هامش الأصل ونسختي (أ)، (ب): حاشية: إخبارًا عن موسىٰ.

(٨) الشعراء: ٢٠.

الهلاك ضلالة، قال تعالىٰ: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[(١)].

الرَّحْلُ: تقدم أول الباب[(٢)].

قوله: (وَلَوْ مَآلاً) هو بالمد؛ أي[(٣)]: في المستقبل.

المَرَضُ: كل ما خَرَجَ به الإنسانُ عن حَدِّ الصِّحَّةِ من عِلَّةٍ أَوْ نِفاقٍ أو تَقْصيرٍ في أَمْرٍ[(٤)]. قال القرطبي في أوائل تفسير سورة البقرة: والقراء مجمعون علىٰ فتح الراء من ﴿مَرَض﴾، إلا ما روى الأصمعي عن أبي[(٥)] عمرو أنه سكنها[(٦)].

العُضْوُ: بكسر العين وضمها، قاله في «الدقائق»[(٧)].

قوله: [٣٢ب] **(وكَذَا بُطْءُ البُرْءِ)** أي: طول المدة. تقول: بَرِئَ بتثليث الراء[(٨)] برءًا بفتح الباء أفصح من ضمها وهو مصدر المفتوح أيضًا، وأما المضموم فمصدر للمضموم والمكسور[(٩)].

---

(١) السجدة: ١٠.

(٢) سبقت الإشارة إليه ص ٣٣٨.

(٣) تكررت في الأصل.

(٤) ٱنظر: «مجمل اللغة» ص ٦٦٢.

(٥) من «الجامع لأحكام القرآن»، وفي النسخ الثلاث: ابن.

(٦) «الجامع لأحكام القرآن» ١/ ١٩٧، وقال ابن خالويه في «شواذ القرآن» ص ١٠: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ الأصمعي عن ابن أبي عمرو؛ أي: بتسكين الراء.

(٧) «دقائق المنهاج» ص ٣٨.

(٨) ٱنظر: «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ٢١، و«المثلث» لابن السيد ١/ ٣٥١.

(٩) المُزني، عن ابن السكيت: برأتُ من المرض أبرأ بَرْءًا، وبَرِئْت أَبْرأ بُرْءًا. وقال الأصمعي: برأت من المرض بُروءًا، لغة تميم، وأهل الحجاز يقولون: برأت من المرض بَرْءًا. وقال أبو زيد: برأتُ من المرض، لغة أهل الحجاز، وسائر العرب

الشَّيْنُ: خلاف الزَّيْنِ، قاله الجوهري، وقال مرة: الزَّيْنُ: نقيض الشَّيْنِ[١]. وقال صاحب «المشارق»: الشين: ضد الزين[٢]. وقال ابن الأثير في «النهاية»: الشَّينُ: العَيبُ[٣].

وقال الرافعي في الديات في كلامه على الحكومة: نقصان القيمة قد يكونُ لنقصان الجمال باعوجاج، أو أثر قبيحٍ، أو شين من سواد وغيره. ٱنتهىٰ[٤]، وظاهره يقتضي أن الشين غير الأثر القبيح.

وقال بعد ذلك بأوراق: الجراحة إذا ٱندملت وبقي لها أثر في محلِّها فاسم الشين يقع عليه وعلىٰ محله؛ لأن الشين هو الأثر المنكر[٥] من تغيُّر لون ونحولٍ واستحشافٍ وثغرة تبقىٰ ولحمة تزيد[٦].

قوله: (وَقْتَ غَسْلِ العَلِيلِ) هٰذِه هي اللغة الفصيحة، ووقع في «المحرر» وبعض كتب الفقه: المَعْلول، وهي لغة ضعيفة أنكرها الأكثرون، كما قاله في «الدقائق»[٧].

يقولون: بَرِئْت من المرض. ٱنظر: «تهذيب اللغة» (برئ) ١٥/ ٢٦٩، «الصحاح» ١/ ٨٢.

(١) «الصحاح» ٢/ ١٥٧٤، ١٥٦٥.

(٢) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ٢/ ٢٦١.

(٣) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٢/ ٥٢١.

(٤) «العزيز شرح الوجيز» ١٠/ ٣٥١.

(٥) من «العزيز شرح الوجيز»، وفي النسخ الثلاث: المنكره.

(٦) السابق ١٠/ ٣٥٤.

(٧) «دقائق المنهاج» ص ٣٩، وانظر: «اللسان» ٥/ ٣٠٨١، «القاموس المحيط» ص ١٠٣٥.

وقال الحريري في «درة الغواص»: ويقولون[١] لِلْعَلِيل: هو مَعْلُولٌ، فيُخْطئون فيه؛ لأنَّ المعلولَ هو الذي سُقِيَ العَلَلَ وهو الشُّربُ الثَّاني، والفِعْلُ منه: عَلَلْتُهُ، فأما المفعول من العِلَّة فهو مُعَلٌّ، وقد أعَلَّه اللهُ، ٱنتهىٰ[٢]. لكن حكىٰ قطرب في كتاب: «فعلت وأفعلت»: الرجل معلول ومُعَل من العلة.

الجَبِيرَةُ: بفتح الجيم، ويقال لها أيضًا: الجِبَارَةُ بكسرها، والجمع: الجَبائِرُ، وهي خشب تسوىٰ فتُوضع علىٰ مَوْضع الكسر وتشد عليه حتىٰ يَنْجَبِر على ٱستوائها، قاله الإمام أبو منصور الجوهري[٣] وغيره من أصحابنا، فالجبيرة حينئذٍ فعيلة بمعنىٰ فاعلة.

قال صاحب «الحاوي» وغيره: الجبيرة ما كان علىٰ كسر، واللَّصوق- بفتح اللام- ما كان علىٰ قرح[٤].

التُّرَابُ: تقدم الكلام عليه وعلىٰ أسمائه في كتاب الطهارة[٥].

الرَّمْلُ: معروف، وجمعه: رِمَال، قال الجوهري: والرَّمْلَةُ أخصُّ منه[٦].

---

(١) من «درة الغواص»، وفي النسخ الثلاث: ويقول، وما أثبته الموافق للسياق.

(٢) «درة الغواص في أوهام الخواص» ص **٣٦٧**.

(٣) «الصحاح» **١/ ٥٠٤**، وبه: الجبارة والجبيرةُ: العِيدانُ التي تُجْبَرُ بها العِظامُ، وانظر: «تهذيب اللغة» **١١/ ٦١**، «المجمل» ص **١٤٥**، «اللسان» **١/ ٥٣٦**.

(٤) «الحاوي الكبير» **١/ ٢٧٧**.

(٥) سبقت الإشارة إليه ص **٢٣٣**.

(٦) «الصحاح» **٢/ ١٢٨٤**.

المَعْدِنُ: بكسر الدال[١]، كما سيأتي في الزكاة[٢].

الخَزَفُ: هو ما ٱتُّخِذَ من الطين وشُوِيَ، كالكيزان والأباريق[٣].

النَّفْلُ: جمعه: نوافل، وهو الزائد[٤]. قال تعالىٰ: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾[٥]، أي: زيادة، سُمِّيَت النافلة بذلك لأنها زائدة على الواجب[٦]، والنفل والتطوع والمندوب والمستحب والمرغب فيه والسنة كله بمعنًى، وقيل بالفرق.

قوله: (وَلاَ تَرْتِيبَ في نَقْلِهِ في الأَصَحِّ) هو بفتح الباء، ولا يصح رفعها عطفًا علىٰ قوله: (إيصاله) لأن الرافعي في «المحرر» لم يذكر الخلاف في [٣٣أ] الأولى.

الخَاتَمُ[٧]: بفتح التاء وكسرها، وخَاتَامُ وخَيْتَامُ حكاهن في «الدقائق»[٨]، وهن مشهورات، حكاهن ابن قتيبة والجوهري وغيرهما، والجمع: الخَوَاتِيمُ[٩]. قال ابن سيده: والخَواتِم. وحكىٰ

---

(١) ٱنظر: «التهذيب» ٢/٢١٨، «اللسان» ٥/ ٢٨٤٤، «القاموس المحيط» ص ١٢١٤.

(٢) تأتي الإشارة إليه ص ٢/ ١٥٤.

(٣) ٱنظر: «اللسان» (خزف) ٢/ ١١٥١، «القاموس المحيط» ص ٨٠٤ .

(٤) ٱنظر: «تهذيب اللغة» ١٥/ ٣٥٥، «اللسان» ٨/ ٤٥٠٩.

(٥) الأنبياء: ٧٢.

(٦) في النسخ الثلاث: الواهب، وما أثبته يقتضيه السياق.

(٧) زاد في (ب): هو.

(٨) «دقائق المنهاج» ص ٣٩، ٥٥.

(٩) «الصحاح» ٢/ ١٤١٣، «أدب الكاتب» ص ٤٦٣.

يونس في «نوادره»: الخياتيم.

قال سيبويه: الذين قالوا: الخواتيم. إنما جعلوه تكسير (فاعال)، وإن لم يكن في كلامهم. قال ابن سيده: وهٰذا دليلٌ علىٰ أن سيبويه لم يعرف خاتامًا، وتَخَتَّمت: إذا لَبِسته، وخَتمت زيدًا: ألبسته خاتمًا، وهو من الحُليّ، كأنه أَوّلَ وَهلةٍ خُتِم به، فدَخل بذلك في باب الطابَع، ثم كَثُرَ ٱستعماله لذلك، وإن أُعِدَّ الخاتَم لغير الطَّبع.

وفيه لغة خامسة: خَتَم بفتح الأول والثاني، حكاها ابن سيده[(١)] وابن السيد، وسادسة خِتام علىٰ وزن كتاب، حكاها ابن السيد[(٢)] وابن هشام السبتي في «مدخله»، وحكىٰ جميعها أيضًا ابن جني في «شرح شعر المتنبي»[(٣)].

قال ابن السيد: والرجل الذي يختِم[(٤)] بالكسر لا غير[(٥)]. قال القاضي عياض: والخاتم بكسر التاء وفتحها من أسماء النبي ﷺ[(٦)].

وذكر محمد بن يحيى الصولي في كتابه: «خطأ الشعراء» عن يونس ابن حبيب[(٧)] أن العجاج كان يهمز الخاتم. قال الصولي: إن كان الهمز

---

(١) «المحكم» ٥/ ٩٦.

(٢) «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» ١/ ١٨٥، ١٨٦.

(٣) «الفسر» ١/ ٥٥١.

(٤) من «الاقتضاب»، وفي النسخ الثلاث: تختم.

(٥) «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» ١/ ١٨٦.

(٦) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ١/ ٢٣٠.

(٧) يونس بن حبيب بن عبد الرحمن الضبي الولاء: إمام في النحو واللغة من أصحاب

من لغته في الخاتم والعالم فشعره مستو وهو:

مُبارَكٍ، للأنبياء [خَأتَمِ][١]
فخِنْدِفٌ[٢] هامَةُ هٰذا العَأْلَمِ[٣]

أبي عمرو بن العلاء، أخذ عنه الكسائي والفرَّاء، وروىٰ عنه سيبويه، ولد في سنة (٩٤هـ)، وتوفي في سنة (١٨٢هـ)، له: كتاب «معاني القرآن»، و«اللغات».

ومن تلاميذه: سيبويه، والفراء والكسائي، وخلف الأحمر، وأبو زيد الأنصاري، وكان ليونس بن حبيب حلقة علم ينتابها الطلبة والأدباء وفصحاء العرب.

انظر: «الفهرست» ص ٦٨، «الكامل في التاريخ» ٦/ ١٦٥، «وفيات الأعيان» ٧/ ٢٤٤- ٢٤٧ (٨٥٢)، «سير أعلام النبلاء» ٨/ ١٩١، ١٩٢ (٢٩)، «الوافي بالوفيات» ٢٩/ ٣٨٠- ٣٨٥ (٢١١)، «مرآة الجنان» ١/ ٣٨٨- ٣٨٩، «معجم المؤلفين» ٤/ ١٩١.

(١) سقطت من النسخ الثلاث وأثبتها من «ديوان العجاج».

(٢) في النسخ الثلاث: وخندق، وما أثبته من «ديوان العجاج».

(٣) «ديوان العجاج» ص ٢٨٥. رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق د/ عزة حسن، دار الشرق العربي.

باب: الحيض

له عشرة أسماء: الحيض، والطمث، والعرك[١]، والضحك، والإكبار، والإعصار، ذكر هٰذِه الستة الماوردي، وقال: وردت اللغة بها[٢]، والدراس، ذكره الهروي، والنفاس، ذكره الإمام، قال: ومنه الحديث: «أَنُفِسْتِ»[٣]، والفراك بالفاء، والطمس بالسين، ذكرهما ابن العربي في «شرح الترمذي»[٤] مع العراك بالعين، والطمت بالتاء، والطمث بالثاء أصله الدم، ومنه: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ﴾[٥] أي: لم يزل بكارتهن؛ وسُمِّيَ الٱفتضاض طمثًا لما فيه من إسالة الدم.

قال ابن سيده: حاضَت المرأةُ حَيْضًا ومَحِيضًا[٦]. زاد الأزهري: ومَحَاضًا، (وامرأة حائِضٌ، ونساء حُيَّضٌ)[٧]، والحَيْضَةُ: المرة

---

(١) من «الحاوي»، وفي النسخ الثلاث: العراك.

(٢) «الحاوي الكبير» ١/ ٣٧٨، ٣٧٩، وانظر: «اللسان» ٢/ ١٠٧١.

(٣) ٱنظر: «صحيح البخاري» كتاب: الحيض، باب: الأمر بالنفساء إذا نُفِسْنَ، (٢٩٤)، (٢٩٨)، «صحيح مسلم» كتاب: الحج، باب: بيان وجوه الإحرام، (١٢١١).

(٤) «عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي» ١/ ٢٠٤، لابن العربي، دار الفكر.

(٥) الرحمن: ٥٦.

(٦) «المحكم» ٣/ ٣٢٠.

(٧) من «تهذيب اللغة»، وفي النسخ الثلاث: وهن حائض وحيض وحوائض.

الواحدة، والحِيضَةُ: الاْسم[١].

وقيل: الحيضة: الدم نفسه، والحياض: دم الحيضة.

وقال صاحب «الواعي»: الحيض: اْجتماع دم المرأة، والحيضة بفتح الحاء وكسرها أصلها- عند قوم- من حضت الماء أحوضه حوضًا: إذا جمعته، وأحيضه حوضًا، فتصح فيه الياء والواو، وجمع الحِيضة بكسر الحاء: حِيض، وجمع الحَيضة بفتح الحاء: حَيضات، والمحيض: اْسم للحيض[٢].

وقال الهروي في «شرح الفصيح»: حاضت [٣٣ب] المرأة وتحيضت، ودرست، وعركت؛ أي: بفتح الأول والثاني، وطَمِثَت. أي: بكسر الميم وفتحها، حكاهما في «الصحاح»[٣].

قلت: وحكىٰ بعض الحنفية بدل الثاء المثناة تحت[٤] وضحكت وأكبرت، وأعصرت. وحائِضَة لغة في حائِض، حكاها الجوهري وغيره عن الفراء[٥].

قال الزمخشري في «أساس البلاغة»: ومن المجاز: حاضت

---

(١) «تهذيب اللغة» ٥/ ١٥٩.

(٢) اْنظر: «تهذيب اللغة» (حيض) ٥/ ١٥٩، «اللسان» ٢/ ١٠٧١، «القاموس المحيط» ص ٦٤١.

(٣) «الصحاح» ١/ ٢٦٩.

(٤) ورد في هامش الأصل ونسختي (أ)، (ب): يقال أيضًا: طميت: إذا دميت بالافتضاض.

(٥) «الصحاح» ١/ ٨٤٠.

السمُرَة: خرج منها شبه الدم[١].

قلت: وأصله: السيلان، يقال: حاض الوادي: إذا سال، كذا ذكره القاضي عياض، ونقله المصنف في «شرح المهذب» عن أهل اللغة[٢].

وفي «الغريبين» عن ابن عرفة: هو ٱجتماع الدم إلىٰ ذلك الموضع، وبه سُمِّيَ الحوض لاجتماع الماء فيه[٣].

قال صاحب «مجمع الغرائب»: هٰذا زلل ظاهر؛ لأن الحوض من الواو، والحيض من الياء[٤]، وأيضًا فالحائض تُسَمَّىٰ حائضًا عند سيلان الدم لا عند ٱجتماعه في رحمها، فإذًا أخذه الحوض من الحيض خطأ لفظًا ومعنًى، فلست أدري كيف وقع له.

قلت: وكذا قال ثعلب أنه من الحوض لاجتماعه فأبدلت واوه ياء، كقولهم في حثوة: حثية.

قال الفارسي في «مجمعه»: أخذ الحوض من الحيض زلل ظاهر؛ لأن الحوض من ذوات[٥] الواو، يقال: حضت أحوض. أي: ٱتخذت حوضًا، وتحوض الماء. أي: ٱجتمع، والحائض تسمىٰ حائضًا عند سيلان الدم منها، لا عند ٱجتماعه في رحمها.

---

(١) «أساس البلاغة» ١/ ٢١٠.

(٢) «المجموع» ٢/ ٣٧٩.

(٣) «الغريبين» ٢/ ٥١٨.

(٤) من (ب)، وفي الأصل ونسخة (أ): الماء، وما أثبته الموافق للسياق.

(٥) في (ب): أذوات، وهو خطأ من الناسخ.

وقال التدميري: سُمِّيَ حيضًا على التشبيه بالحيض، وهو ماء أحمر يخرج من شجر السمر، فيقال من ذاك: حاضت السمُرَة. وقد سلف مثله عن الزمخشري[(١)]، وهو دم يرخيه رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معتادة لحكمة تربية الولد، فإذا حملت ٱنصرف ذلك الدم غالبًا- بإذن الله- إلىٰ تغذية الولد، فإذا وضعت الولد قلبه الله بحكمته لبنًا يتغذىٰ به؛ ولذلك[(٢)] قلما تحيض المرضع، فإذا خلت من حملٍ ورضاع بقي ذلك الدم لا مصرف له فيستقر في مكان ثم يخرج غالبًا في كل ستة أيام أو سبعة، وقد يزيد علىٰ ذلك ويقل، ويطول شهر المرأة ويقصر علىٰ حسب ما ركبه الله تعالىٰ في الطباع جلت قدرته.

وفي «ديوان الأدب»: السَّلَقْلَقُ من النِّساء: التي تَحِيضُ من دُبُرِها[(٣)].

وعبارة الأزهري: هو دم يُرْخِيهِ رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معتادة يخرج من قَعْرِه، ويكون أسود [٣٤أ] محتدمًا؛ أي: حارًّا، كأنه محترق[(٤)].

وقال ابن حزم[(٥)]: الحيض: هو الدم الأسود الخاثر الكريه

(١) «أساس البلاغة» ١/ ٢١٠.

(٢) في (أ): وكذلك.

(٣) «ديوان الأدب» ٢/ ٨٦.

(٤) «الزاهر» ص ١٣٨، ١٣٩.

(٥) ابن حزم: هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، وكنيته أبو محمد، عالم

الرائحة[١].

قال الجاحظ[٢] في كتاب: «الحيوان»: والذي يحيض من الحيوان

الأندلس في عصره، وأحد الأئمة في الإسلام، ولد بقرطبة يوم الأربعاء عام (٣٨٤هـ- ٩٩٤م) حفظ القرآن، وتلقى العلوم علىٰ أكابر العلماء بقرطبة، نشأ- رحمه الله- شافعي المذهب، ثم ٱنتقل إلىٰ مذهب أهل الظاهر، له مصنفات كثيرة بلغت الأربعمائة منها: «الفصل في الملل والأهواء والنحل» و«المحلىٰ» و«جمهرة الأنساب» و«مراتب الإجماع» و«الناسخ والمنسوخ» وغيرها.

توفي بقرية (منليشتم) من أعمال (لبله) من بلاد الأندلس أواخر شعبان سنة (٤٥٦هـ- ١٠٦٤م).

انظر: «الصلة» لابن بشكوال ٢/ ٤١٥- ٤١٧ (٨٩٤)، «معجم الأدباء» ٣/ ٥٤٦- ٥٥٦ (٥٤٢)، «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ١٨٤- ٢١٢ (٩٩)، «مرآة الجنان» ٣/ ٧٩- ٨١، «الأعلام» ٤/ ٢٥٤- ٢٥٥.

(١) «المحلىٰ» ٢/ ١٦٢. لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (٤٥٦هـ)، تحقيق، أحمد محمد شاكر، الناشر: مكتبة دار التراث. وهو في طبعة «المحلىٰ» بتحقيقنا (نشر دار ابن حزم ببيروت) ٣/ ١٩١.

(٢) الجاحظ: عمرو بن بحر بن محبوب، الكناني بالولاء، الليثي، البصري المتكلم المعتزلي، أبو عثمان، كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة، أخذ عن أبي إسحاق النظام وغيره، كان واسع النقل كثير الٱطلاع، فلج في آخر حياته، وكان مشوه الخلقة. قتلته مجلدات من الكتب وقعت عليه، توفي سنة (٢٥٠هـ) وقيل (٢٥٥هـ).

من تصانيفه: «البيان والتبين»، «الحيوان»، «البخلاء»، «ذم الزنا».

انظر: «تاريخ بغداد» ١٢/ ٢١٢- ٢٢٠ (٦٦٦٩)، «معجم الأدباء» ٤/ ٤٧٣- ٤٩٨ (٦٩٢)، «سير أعلام النبلاء» ١١/ ٥٢٦- ٥٣٠ (١٤٩)، «ميزان الٱعتدال» ٤/ ١٦٧ (٦٣٣٣)، «البداية والنهاية» ١١/ ٢٥، «معجم المؤلفين» ٢/ ٥٨٢ (١٠٥٤١)، «الأعلام» ٥/ ٧٤.

أربع: المرأة والأرنب، والضبع، والخفاش[(١)].

قوله: (**وَأَقَلُّهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**) أي: أقل زمن الحيض، وكذا قوله: (وَأَكْثَرُهُ) ويجوز تقديره: أقل الحيض حيض يوم وليلة، وكذا أكثره.

الوَطْءُ: مهموز.

الاسْتِحَاضَةُ: سيلان الدم في غير أوقاته المعتادة، ويسيل من عِرْقٍ فَمُهُ في أَدْنى الرَّحِمِ ٱسمه العاذِلُ. أي: بالذال المعجمة، قاله الأزهري[(٢)]. وحكى ابن سيده إهمالها، والجوهري بدل اللام راء[(٣)]. وفي «مجمع الغرائب»: أنه العائد أيضًا.

قوله: (**كَسَلَسٍ**) هو بفتح اللام، وهو عبارة عن نفس الخارج، وأما السلِس بالكسر فهو[(٤)] الرجل الذي به هٰذا المرض، نسأل الله العافية من جميع البلايا بمنِّه. وأصل السلس: السهولة، يقال: شَيْءٌ سَلِسٌ؛ أي: سَهْلٌ، ورجُلٌ سَلِسٌ؛ أي: لَيِّنٌ مُنقادٌ[(٥)].

قوله: (**وَتَعْصِبُهُ**) هو بفتح التاء على الأفصح، وكذا رأيته بخط

---

(١) «الحيوان» ٣/ ٥٢٩. لأبي عثمان عمر بن بحر الجاحظ (٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية.

(٢) «الزاهر» ص ١٣٩، وانظر: «القاموس الفقهي» لغة واصطلاحًا ص ١٠٨.

(٣) «المحكم» ٢/ ٥٩، «الصحاح» ١/ ٦٠٠، ولم يحكِ ابن سيده إهمال الذال، ولكنها وردت: العاذل بإعجامها.

(٤) في (ب): هو.

(٥) ٱنظر: «الصحاح» ١/ ٧٤٣، «اللسان» ٤/ ٢٠٦٣.

المصنف في الأصل مضبوطًا، وقال في «التحرير»: يجوز أيضًا ضم التاء وفتح العين وتشديد الصاد[١].

قال ابن مكي في كتابه: «تثقيف اللسان» في باب غلط أهل الحديث: يقولون: قد عَصَّب بطنه بعِصَابةٍ. والصواب: عَصَبه، ولا يكاد يستعمل: (عَصَّب) بالتشديد إلا في التاج، يقال: (مَلِكٌ مُعَصَّبٌ. ومريض مَعْصُوب الرأْسِ[٢]. وقال صاحب «ديوان الأدب»: عَصَب رَأْسه بالعصابة، ذكره مع ضرب[٣]، ومقتضىٰ هٰذا تعين الوجه الأول.

قوله: (كَسَتْرٍ) هو بالفتح؛ لأنه بالكسر واحد الأَسْتارِ، وبالفتح مصدر سَتَرْتُ، والسُّتْرَةُ، بالضم: ما يُسْتَرُ به[٤].

قوله: (وَسِعَ) هو بكسر السين.

الصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ: قال الشيخ أبو حامد في «تعليقه»: ليسا بدم، وإنما هو ماء أصفر أو ماء كدر، وقال إمام الحرمين والرافعي: الصفرة: شيء كالصديد يعلوه ٱصفرار، والكدرة: شيء كدر، وليسا علىٰ ألوان الدماء[٥].

---

(١) «تحرير التنبيه» ص ٥٢.

(٢) «تثقيف اللسان» ص ٢٥٤.

(٣) «ديوان الأدب» ٢/ ١٤٥.

(٤) ٱنظر: «المجمل» ص ٣٦٨، «الصحاح» ١/ ٥٥٣، «اللسان» ٤/ ١٩٣٥.

(٥) «العزيز شرح الوجيز» ١/ ٣٢٢.

المُبْتَدَأَةُ: (بهمزة مفتوحة بعد الدال)[١] التي ٱبْتَدَأَها الدم ولم تكن رأته، كذا قاله المصنف في «شرح المهذب»[٢]. وقال صاحب «الإقليد»: هي بكسر الدال علىٰ أنها ٱسم فاعل؛ لابتدائها في الحيض، وبفتحها علىٰ أنها ٱسم مفعول؛ لأن الدم ٱبتدأ بها.

وتوقف الشيخ تقي الدين ابن الصلاح في صحة قولك: [٣٤ب] ٱبتدأه[٣] الشيء. وقال: لم أجده منصوصًا في كتب اللغة. قال: ولم يقلها الفقهاء بكسر الدال علىٰ أنها فاعلة[٤].

المُمَيِّزَةُ: بكسر الياء فاعلة من التمييز.

قال الجوهري: يقال: مَيَّزت الشيء أميزه: إذا عزلته[٥]. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَٱمْتَٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٥٩﴾﴾[٦].

المُتَحَيِّرَةُ: سُمِّيَت بذلك لتحيرها في أمرها[٧]، وتُسَمَّىٰ أيضًا: محيِّرة بكسر الياء؛ لأنها حيرت الفقهاء في أمرها؛ ولهٰذا صنف الدارمي فيها مجلدًا ضخمًا[٨].

---

(١) من «المجموع»، وهو الصواب، وفي النسخ الثلاث: بفتح الدال والهمزة.

(٢) «المجموع» ٢/ ٤٢٢.

(٣) في (أ): ٱبتداء.

(٤) ٱنظر: «القاموس الفقهي» لغة واصطلاحًا ص ٣١، ١٠٨.

(٥) «الصحاح» ١/ ٧١٤، بتصرف، ونصه: مِزْتُ الشيء أَمِيزُهُ مَيْزًا: عزلته وفرزته، وكذلك مَيَّزْتُهُ تَمْييزًا.

(٦) يس: ٥٩.

(٧) ٱنظر: «لسان العرب» ٢/ ١٠٦٦.

(٨) «أحكام المتحيرة في الحيض» تصنيف الإمام أبي محمد بن عبد الواحد بن محمد

رَمَضَانُ: يأتي الكلام عليه[١] في بابه إن شاء الله تعالى.

الشَّهْرُ: مأخوذ من الشُّهْرَةِ وهي الظُّهُورِ، يقال: شَهَرْتُ الشيءَ أَشْهَرُهُ شُهْرَةً وَشَهْرًا[٢]، ويقال في لغة قليلة: أشهرته، حكاها الزبيدي.

قوله: (**كَامِلَيْنِ**) هو حال من (رمضان) ومن (شهر) وإن كان أحدهما معرفة، والآخر نكرة.

قوله: (**أَرْبَعَةَ عَشَرَ**) هو بفتح الشين[٣] من عشر، ويجوز في لغة: إسكانها، وكذا أشباهها، حكاها[٤] ابن السكيت[٥]. قال الجوهري: قال الأخفش: إنما سكنوها لطول الٱسم وكثرة حركاته[٦].

الثَّمَانِيَةُ: تكتب بلا ألف، فإن لم يكن في آخرها تاء التأنيث بأن كان المعدود مؤنثًا، نظر إن أتيت بالياء فقلت: ثمنية[٧] عشرة كتبت بغير ألف، وإن لم تأت بها فقلت: ثمان عشرة كتبت بالألف، قاله ابن قتيبة في «أدب الكاتب»[٨].

بن عمر بن الميمون الدارمي، الفقيه الشافعي، ت: (٤٤٨هـ). حققه: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود. مكتبة أضواء السلف. ط ١- ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م .

(١) سقطت من (ب).

(٢) ٱنظر: «الصحاح» ١/ ٥٧٥، «اللسان» ٤/ ٢٣٥١.

(٣) في النسخ الثلاث: العين، والمثبت هو الصواب.

(٤) في (ب): حكاه.

(٥) «إصلاح المنطق» ص ٢٩٩.

(٦) «الصحاح» ١/ ٦٠٥.

(٧) في (أ)، (ب): ثنتى، وهو خطأ.

(٨) «أدب الكاتب» ص ١٩٣.

السَّابعَ عَشَرَ: وسائر ما بين العشرة والعشرين مبني على الفتح في كل الأحوال، سواء ثبتت الألف واللام أم حذفتا[١].

قوله: (فَإِنْ حَفِظَتْ) هو بكسر الفاء.

الحامل[٢]: بغير هاء كما ذكر المصنف، أشهر من الحاملة بالهاء، وهما لغتان في الحمل بالبطن، فإذا حَمَلَتْ شيئًا على ظهرٍ أو رأسٍ فهي حامِلةٌ بالهاء[٣] لا غير، ذكره ابن السكيت عن الفراء[٤].

النَّقَاءُ: ممدود[٥].

النِّفَاسُ: تقدم بيانه في الغسل[٦].

اللَّحْظَةُ: المرة من لَحَظَ: إذا نَظَرَ إليهِ بِمُؤْخِرِ عَيْنِهِ[٧]، والمراد بها: الزمن اليسير، وتثنيتها: لحظتان.

---

(١) ٱنظر: «الكتاب» ٣/ ٥٥٨، «شرح ابن عقيل» ٤/ ٧٢، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: مكتبة دار التراث القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

(٢) في الأصل: الحمل.

(٣) في النسخ الثلاث: بالحاء، وهو خطأ، وما أثبته الصواب الموافق للسياق.

(٤) «إصلاح المنطق» ص ٣.

(٥) النَّقَاءُ مصدر نَقِى الثوب ينْقَىٰ نقاءً، يقال: غسلت الثوب حتىٰ ظهر نقاؤه. والنَّقَاء: الصفاء، يقال: نَقِيَ الشيء نقاءً؛ أي: صفا، ٱنظر: «المقصور والممدود» للفراء ص ٢١، ولابن ولاد ص ١٠٩، ولأبي علي القالي ص ٣٤٢.

(٦) سبقت الإشارة إليه ص ٣٠٢.

(٧) ٱنظر: «تهذيب اللغة» ٤/ ٤٥٧، «الصحاح» ٢/ ٩١٦، «اللسان» ٧/ ٤٠٠٧.

كتاب: الصلاة

هي مصدر صلىٰ يصلي، ووزنه فعلة، وألفها منقلبة عن واو بدليل جمعها علىٰ صلوات، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وتكتب بالألف، وإنما كتبت في المصحف بالواو تفخيمًا.

واختلف الأصوليون في الألفاظ[١] الدالة علىٰ معان شرعية، كالصلاة [٣٥أ] والصيام والزكاة والإيمان، هل هي منقولة عن معانيها اللغوية إلىٰ هٰذِه المعاني الشرعية فتكون حقائق شرعية، أم لا؟ علىٰ أربعة أقوال، ممن حكاها الإمام في «البرهان».

وبناه الماوردي علىٰ أن لفظ الصلاة في القرآن مجمل أو ظاهر الدلالة، وفيه خلاف، وهي في اللغة عبارة عن الدُّعاءِ[٢].

قال الله تعالىٰ: ﴿وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ﴾[٣]، وقال الأعشىٰ:

---

(١) في (ب): ألفاظ.

(٢) «الحاوي الكبير» ٢/ ٩، ١٠، وانظر: «الصحاح» ٢/ ١٧٤٦، «اللسان» ٤/ ٢٤٩٠، «القاموس المحيط» ص ١٣٠٣.

(٣) التوبة: ١٠٣.

وَقَــابَــلَــهَــا الــرِّيــحُ فــي دَنِّــهَــا
وَصَــلَّــىٰ عــلَــىٰ دَنِّــهَــا وَارْتَــسَــمْ[١]

أي: دعا وكبر.

وقال السهيلي: ولا يصح أن يكون معنى الصلاة: الدعاء؛ لأن الدعاء يستعمل في الخير والشر، بل التحقيق أنها راجعة إلى الحنو والانعطاف[٢].

قلت: ولهٰذا تعدىٰ بـ(علىٰ)، قال تعالىٰ: ﴿وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ﴾[٣]، وهي[٤] في الشرع: أفعال مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم بشرائط، قاله الرافعي في أصول صفة الصلاة[٥]، وَسُمِّيَت العبادة المذكورة بذلك لاشتمالها على الدعاء، من باب إطلاق ٱسم الجزء على الكل مجازًا، هٰذا هو الصحيح الذي قاله الجمهور من أهل اللغة وغيرهم.

وفي ٱشتقاقها أقوال أخر: أحدها: أنها من صَلَّيْتُ العُودَ على

---

(١) البيت من المتقارب. ٱنظر: «ديوان الأعشىٰ» ص ١٩٦، في قصيدة له يمدح بها قيس بن معد يكرب.

(٢) «الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية» ٢/ ٧. لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق طه عبد الرءوف سعد.

(٣) التوبة: ١٠٣.

(٤) سقطت من (أ).

(٥) «العزيز شرح الوجيز» ١/ ٤٦٠، وانظر: «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ٢/ ٣٧٧.

النارِ، بالتشديد: إذا لَيَّنْتَهُ وقوّمته، قاله ابن فارس[١].

وحكىٰ ثعلب عن ابن الأعرابي: صليت العصا تصلية: إذا أدرتها على النار، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَتَصۡلِيَةُ جَحِيمٍ ۝٩٤﴾[٢][٣]. والصلاة تلين القلب وتقوم العبد.

ثانيها: لأنها صلة بين العبد وربه، حكاه القاضي عياض في «تنبيهاته»[٤].

ثالثها: من الصلوين بالسكون، وهما عرقان، وقيل: عظمان ينحنيان في الركوع والسجود[٥].

حكى ابن القطاع: صلَت الناقة صلوًا: إذا ٱسترخَىٰ صَلَوَاهَا[٦].

قال المصنف: وهٰذا هو الأظهر الأشهر. قال: والأول فاسد؛ لأن لام الكلمة في الصلاة واو، وفي صليت ياء، فكيف يصح الٱشتقاق مع الٱختلاف في الحروف الأصلية؟[٧] وهٰذا الرد مردود؛ فإن المشدد

---

(١) «مجمل اللغة» (صلىٰ) ص ٤١٤، «المقاييس» ٣/ ٣٠٠، وقد حكى ابن فارس صَلَيْتُ بالتخفيف وليس بالتشديد، أما التشديد فقد حكاه الجوهري في «الصحاح» (صلا) ٢/ ١٧٤٦.

(٢) الواقعة: ٩٤.

(٣) في النسخ الثلاث: وتصلية جهنم. ولا ورود لها في النص القرآني، وما أثبته الصواب الموافق للسياق.

(٤) مخطوط «التنبيهات» ق/ ١٢ب.

(٥) انظر: «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ٢/ ٤٥.

(٦) «الأفعال» ٢/ ٢٥٦.

(٧) «تهذيب الأسماء واللغات» ٣/ ١٧٩.

تقلب فيه الواو ياء، نحو: زكيت المال، وصليت الظهر، فالأصل فيه: صلوت، فلما وقعت الواو رابعة قلبت ياء، والظاهر أنه توهم أنه مأخوذ من قولهم: صَلَيْتُ اللحم بالتخفيف صَلْيًا- كرَمَيْتُ رَمْيًا: - إذا شويته[(١)]، وإنما أراد ابن فارس المضعف كما سبق.

وقال ابن سيده: الصَّلَا[(٢)]: وَسَطُ الظَّهْرِ مِنَ الإِنْسانِ ومِنْ كُلِّ ذِي أَرْبَعٍ، وقيل: هُوَ ما ٱنْحَدَرَ مِنَ الوَرِكَيْنِ، وقِيلَ: الفُرْجَةُ التي بَيْنَ الجاعِرَةِ والذَّنَبِ، وقيل: ما هو عَنْ يَمِينِ الذَّنَبِ وشِمالِهِ[(٣)].

واعلم: [٣٥ب] أن الصلاة تطلق في اللغة أيضًا على الرحمة، وعلى اللزوم، وعلى التبعية؛ لأن المصلي تابع للإمام[(٤)]، ومنه المُصَلِّي في المسابقة، وعلى الإقبال على الشيء تقربًا، وقد قيل: إن الصلاة مأخوذة من كل ذلك، كما حكاه القاضي عياض في «تنبيهاته»[(٥)].

المَكْتُوبَاتُ: أي: المفروضات.

الظُّهْرُ: في سبب تسميتها بذلك أقوال، أحدها: لأَنَّهَا أَوَّلُ صَلاةٍ ظهرت، حين صلاها جبريل برسول الله ﷺ.

---

(١) ٱنظر: «الصحاح» ٢/ ١٧٤٧.

(٢) من «المخصص»، وفي النسخ الثلاث: الصلاة.

(٣) «المخصص» ١/ ١٥١، ١٦٧، ١٦٨، وانظر: «اللسان» ٤/ ٢٤٩١، «القاموس المحيط» ص ١٣٠٣.

(٤) من هامش (أ)، وفي كل النسخ: للمأموم، وما أثبته الصواب الموافق للسياق.

(٥) مخطوط «التنبيهات» ق/ ١٢ب، «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ٢/ ٤٥.

الثاني: لأنها تفعل عند قيام الظَّهِيرَةِ؛ أي: شِدَّةِ الحَرِّ.

ثالثها: لأنها ظاهر وسط النهار، وبه جزم المصنف في «شرح المهذب»[(١)].

رابعها: لأن وقتها أَظْهَرُ الأَوْقَاتِ وأبينها.

خامسها: من الظهور، وهو الاْرتفاع؛ لأنها تفعل بعد نهاية ٱرتفاع الشمس، حكاهما القاضي عياض في «تنبيهاته» مع الثاني أيضًا[(٢)].

وتُسَمَّىٰ أيضًا[(٣)] الهجير، كما ثبت في الحديث[(٤)]، مأخوذ من الهاجرة وهو شدة الحر، وتسمىٰ أيضًا الأولىٰ لما تقدم.

وقال الجوهري في «صحاحه»: الظُّهْرُ بالضم: بعد الزَّوال، ومنه صلاة الظُّهر[(٥)]، هٰذا لفظه.

زَوَالُ الشَّمْسِ: عبارة عن مَيْلِ الشَّمْسِ عَنْ كَبِدِ السَّماءِ بعد ٱنتصاف النهار[(٦)].

---

(١) «المجموع» ٣/ ١٩.

(٢) مخطوط «التنبيهات» ق/ ١٢ب، «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ١/ ٣٣٠.

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) ٱنظر: «صحيح البخاري» كتاب: مواقيت الصلاة، باب: وقت العصر، حديث رقم: (٥٤٧)، «صحيح ابن حبان» كتاب: الصلاة، باب: مواقيت الصلاة، حديث رقم: (١٥٠٣)، «سنن ابن ماجه» كتاب: الصلاة، باب: وقت صلاة الظهر حديث رقم: (٦٧٤)، «سنن النسائي» كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الكراهية في الحديث بعد العشاء، حديث رقم: (١٥٢٤).

(٥) «الصحاح» ١/ ٥٩٤، وانظر الأقوال السابقة «اللسان» ٥/ ٢٧٦٩ .

(٦) ٱنظر: «لسان العرب» ٣/ ١٨٩٢، «القاموس المحيط» ص ١٠١١.

الظِّلُّ: أصله الستر، ومنه: أَنَا فِي ظِلِّ فلان. ومنه: ظل الجنة، وظل شجرها، إنما هو سترها ونواحيها، وظلُّ الليل: سواده؛ لأنه يستر كل شيء، وظل الشمس: ما ستر الشخوصَ من مَسْقطها، والفيءُ لا يكون إلا بعد الزوال، ولا يقال لما قبل الزوال فيء، وإنما سُمِّيَ بعد الزوال فيئًا؛ لأنه ظلٌّ فاء من جانب إلىٰ جانب؛ أي[١]: رَجَع، (والفيء: الرجوع)[٢]، قاله كله ابن قتيبة في أول «أدب الكاتب»، وقال: يذهبون -يعني: العوام- أن الظل والفيء بمعنًى، وليس كذلك؛ بل الظل يكون غُدْوَةً وعَشِيّةً، ومن أول النهار إلىٰ آخره، ومعنىٰ [الظل][٣] السِّتْر[٤]، فذكره كما ذكرته.

قال النووي رحمه الله في «تهذيبه»: وهٰذا ما رأيت بعض الجاهلين يتكلم فيه بأباطيل في الفرق بينهما، والصواب ما ذكره ابن قتيبة، ثم ذكر ما ذكرناه عنه، ثم قال: وهو نفيس، وقد ذكر غيره ما ليس بصحيح فلم أعرج عليه، ٱنتهىٰ[٥].

ولنذكر من الأقوال ما حضرنا في ذلك:

قال أبو عبيد عن رؤبة بن العجاج: ما كانت عليه الشمس فزال فهو

---

(١) في (ب): والفيء.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) زيادة من «أدب الكاتب» يقتضيها السياق.

(٤) «أدب الكاتب» ص ٢٣، ٢٤، وانظر: «تهذيب اللغة» ١٤/ ٣٥٧: ٣٥٩، «اللسان» ٥/ ٢٧٥٣.

(٥) «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢/ ١٩٤.

ظل، وما لم يكن عليه شمس فهو فيء، حكاه الماوردي في «تفسيره»[(١)].

وفي «الصحاح»: في (فيأ): الظلُّ ما نَسَخَتْهُ الشمسُ، والفَيْءُ ما نسخَ الشمسَ[(٢)]، وحكاه المرزوقي عن ابن الأعرابي. وقيل: كلُّ ما [٣٦أ] كانت عليه الشمسُ فزالت عنه فهو فَيْءٌ وظِلٌّ، وما لم تكن عليه شمس فهو ظلّ، ذكره في «الصحاح» أيضًا[(٣)]. وفيه أيضًا: الفَيْءُ: ما بعد الزَّوَالِ من الظِّلِّ[(٤)].

وقال ابن الأثير في «النهاية»: الظِّلُّ: هو الفَيْءُ الحاصِلُ من الحاجِزِ بينك وبين الشمس إلىٰ زوال الشمس، وما بعده أيَّ شيء كانَ. قال: وقيل: الظل مَخْصوصٌ بما حصل من الحاجِزِ بينك وبين الشمس إلىٰ زوال الشمس، وما بعده فهو الفَيْءُ[(٥)].

ونقل الماوردي في تفسير[(٦)] قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾[(٧)] أن الظل ما كان قبل طلوع الشمس، والفيء ما كان بعد

---

(١) «النكت والعيون تفسير الماوردي» ٤/ ١٤٧.

(٢) «الصحاح» ١/ ١٠٣.

(٣) ذكره الجوهري عن أبي عبيدة عن رؤبة.

(٤) السابق ١/ ١٠٣.

(٥) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٣/ ١٥٩، وبه: الظِّلُّ: الفَيْءُ الحاصِلُ من الحاجِزِ بينك وبين الشمس أيَّ شيء كانَ، وقيل: هو مَخْصوصٌ بما كان منه إلىٰ زوال الشمس، وما كان بعده فهو الفَيْءُ.

(٦) في (أ)، (ب): تفسيره.

(٧) الفرقان: ٤٥.

طلوعها[١].

وقال ثعلب في «فصيحه»: الفَيْءُ يكون بالعَشيِّ كما أن الظِّلَّ يكون بالغداة، وأنشد:

فلا الظلَّ من بَرْدِ الضُّحىٰ نَسْتطيبُهُ[٢]

ولا الـفَـيْءَ مـن بَـرْدِ الـعَـشـيِّ نَـذُوقُ[٣]

وفي «المخصص»: الفيء: ما كان شمسًا فنسخه الظل[٤].

وقال ابن هشام في «شرحه»: لا حجة لثعلب فيما أنشده؛ لأنه إنما قصد ٱختلاف اللفظ لا المعنىٰ، والدليل على ٱستعمال الظل بالعشي قول ٱمرئ القيس:

يـفـيء عـلـيـهـا الـظِّـلّ عـرمـضـهـا طـامـي[٥]

وقال القزاز: الفيء: رجوع الظل من جانب المشرق إلىٰ جانب المغرب.

---

(١) «النكت والعيون تفسير الماوردي» ٤/ ١٤٧.

(٢) كذا في الأصل ونسختي (أ)، (ب)، وفي «الفصيح» نستطيعه.

(٣) «فصيح ثعلب» ص ٩٥، البيت لحميد بن ثور الهلالي، وروايته:
فلا الظِّلَّ منها بالضُّحَىٰ تستطِيعُه ولا الفَيْءَ منها بالعشيِّ تَذُوقُ
انظر: ديوانه ص ٤٠.
ورواية البيت في «اللسان» ٦/ ٣٤٩٥، «الأغاني» ٣/ ١٥٧١:
فَلَا الظلَّ مِنْ بَرْد الضُّحَىٰ تَسْتطِيعُهُ ولا الفَيْءَ من بَرْدِ العشيِّ تَذُوقُ

(٤) «المخصص» ٢/ ٣٩٥.

(٥) ٱنظر: «ديوان ٱمرئ القيس» ص ١٦١، وصدره: تَيَمَّمت العَينَ التي عِنْدَ ضَارج، وهو يصف الحمر الوحشية.

وقال ابن خالويه: من العرب[١] من يجعل الظل غدوة وعشية وليلاً ونهارًا، إذا كان الموضع لا تنسخه الشمس؛ لأن معنى الظل: الستر، وقد تقدم.

وفي «درة الغواص»: إن من جملة أوهامهم أنهم يقولون: جَلَسْتُ في فَيْءِ الشجرة، والصوابُ: في ظلِّها، كما جاء في الحديث من طريق أبي هريرة: «**إنَّ فِي الجَنَّةِ لَشَجَرَةً يَسيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عامٍ فما ينقطع، ٱقرؤوا إِنْ شِئْتُمْ**: ﴿وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ۝٣٠﴾»[٢][٣].

والعلةُ فيما ذكرناه أن الفيءَ يُسَمَّىٰ بذلك؛ لأنه فاءَ عندَ زوالِ الشمس من جانبٍ إلىٰ جانبٍ. أي: رجع، ومعنى الظِّلِّ: السّتر، ومنه ٱشتقاقُ المظلة؛ لأنها تَسترُ من الشمس، وبه أيضًا سُمِّيَ سوادُ الليل ظِلًّا؛ لأنه يَسترُ كلَّ شيء، فكان ٱسمُ الظِّلِّ يقع علىٰ ما يَسترُ من الشمس، وعلىٰ ما لا تَطْلُع عليه، وذَرى الشجرةِ ينظم هذين الوصفين، فانتظَمَه ٱسمُ الظِّل، وقد فصَّل بعضُهم أنواعَ الٱستظلالِ فقال: ٱسْتَظلَّ من الحرِّ، واستَذْرىٰ من البرد، واسْتَكَنَّ من المطر[٤].

العَصْرُ: العَشِيُّ، وفيه لغتان أخريان: عُصْر مثل: نفل، وعُصُر

---

(١) في النسخ الثلاث: المغرب، وما أثبته المناسب للسياق.

(٢) الواقعة: ٣٠.

(٣) أخرجه البخاري (٣٢٥٢) كتاب: بدء الخلق، باب: ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، ومسلم (٢٨٢٦) كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: إن في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها.

(٤) «درة الغواص في أوهام الخواص» ص ٢٥٥: ٢٥٧.

مثل: عُنُق. قال الجوهري: والعَصْرَانِ: الغَدَاةُ والعَشِيُّ[١]، ومنه [٣٦ب] سُمِّيَت صلاةُ العَصْرِ، وذكر الأزهري مثله[٢].

وكذا قال ابن قتيبة: سُمِّيَت العصر باسم الوقت، كما سُمِّيَت الظهر باسم الوقت، والمغرب[٣] باسم الوقت[٤]، وقيل: سُمِّيَت بذلك لتأخيرهما، حكاه القاضي عياض في «تنبيهاته» وهو قريب مما سلف.

المَغْرِبُ: في اللغة: يطلق علىٰ وقت الغروب، وعلىٰ مكانه، فسُمِّيَت المغرب بذلك لفعلها في هٰذا الوقت، وأصل المغرب: البعد، يقال: غرب بفتح الراء وضمها: إذا بعد[٥].

قوله: (الشَّفَقُ الأَحْمَرُ) هٰذا التقييد مما زاده علىٰ «المحرر» ليخرج الأصفر والأبيض، ولعل «المحرر» تركه؛ لأن المعروف عند العرب أن الشفق الحمرة، كذا ذكره المصنف في «شرح المهذب»[٦] عنهم، وإطلاقه على الأخيرين مجاز.

العِشَاءُ: بكسر العين وبالمد[٧]، قال الجوهري: العَشِيُّ والعَشِيَّةُ:

---

(١) ورد بهامش الأصل ونسختي (أ)، (ب) حاشية: وقيل: الليل والنهار، حكاه في «الشامل».

(٢) «الصحاح» ١/ ٦٠٧، «تهذيب اللغة» ٢/ ١٤، وانظر: «اللسان» ٥/ ٢٩٦٨.

(٣) في (ب): وبالمغرب.

(٤) «غريب الحديث» لابن قتيبة ١/ ١٧٩.

(٥) ٱنظر: «اللسان» ٦/ ٣٢٢٥.

(٦) «المجموع» ٣/ ٤٥.

(٧) ٱنظر: «المقصور والممدود» للفراء ص ٢١، ولابن ولاد ص ٧٩، ولأبي علي القالي ص ٤٢٤.

من صلاة المغرب إلى العَتَمَة، والعِشَاءُ، بالكسر والمدّ: مثله، وزعم أنَّ العِشَاءَ من زَوالِ الشَّمْسِ إلىٰ طُلُوعِ الفَجْرِ، والعِشاءانِ: المغربُ والعشاء[١]، هٰذا كلامه، فكأنها سُمِّيَت باسم الوقت الذي تقع فيه.

الفَجْرُ: قال الجوهري: هو في آخِر الليل، كالشَّفَق في أوله، وقد أَفْجَرْنَا، كما يقال: أصبحنا من الصبح[٢].

وقال الأزهري: سُمِّيَ فَجْرًا[٣] لانفجار الصبح؛ أي: ٱشتقاقه. قال تعالىٰ: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[٤]. قال: وهما فجران، فالأول منهما: مستطيل في السماء، وشبه بذنب السّرِحان -أي: الذئب- لطوله؛ ولأن الضوء يكون في الأعلىٰ دون الأسفل، كما أن الشعر يكون علىٰ أعلىٰ ذنب الذئب دون أسفله. قال: وهٰذا هو الفجر الكاذب.

وأما الفجر الثاني وهو المستطير الصادق، سَمِّيَ مستطيرًا لانتشاره في الأفق، قال تعالىٰ: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾[٥]؛ أي: منتشرًا فاشيًا ظاهرًا[٦]، وهٰذا هو الفجر الشرعي.

---

(١) «الصحاح» ٢/ ١٧٦٢، وانظر: «المجمل» ص ٥٢٠، «اللسان» ٥/ ٢٩٦٢، «القاموس المحيط» ص١٣١١.

(٢) «الصحاح» ١/ ٦٢٩.

(٣) من «الزاهر»، وفي النسخ الثلاث: ٱنفجارًا.

(٤) البقرة: ٦٠.

(٥) الإنسان: ٧.

(٦) «الزاهر» ص ١٤٧، ١٤٨.

قلت: وهو الصادق، كما سماه المصنف[(١)]؛ لأنه صدق عن الصبح.

الثُّلُثُ: بضم اللام وإسكانها.

النِّصْفُ: مثلث النون[(٢)]، حكاهن القاضي في «المشارق»، وصاحب «المطالع» بزيادة رابعة وهي نصيف، بفتح النون وزيادة ياء، علىٰ وزن رغيف، ونقلا ذلك عن الخطابي[(٣)]، وقرأ زيد بن ثابت بالضم قوله تعالىٰ: (فَلَهَا النُّصْفُ)[(٤)(٥)]، والنِّصْفُ: أحد شِقّي الشيء، كله عن الجوهري[(٦)]، وقيل في الخمس: خميس، وكذلك في الثمن والتسع بتاء ثم سين والعشر [٣٧أ]، واختلفوا في الربع والسدس والسبع، قال أبو عبيد: ولم أسمع في الثلث شيئًا، حكاه القاضي في «إكماله»[(٧)].

الصُّبْحُ: بضم الصاد، وكسرها لغة حكاها ابن مالك في «مثلثه» وهو في اللغة: أَوَّلُ النَّهارِ[(٨)]، فلذلك سُمِّيَت به هٰذِه الصلاة،

---

(١) «المجموع» ٣/ ٤٦.

(٢) ٱنظر: «المثلث» لابن السيد البطليوسي ٢/ ١٩٩، «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ٢/ ٧١٤، ونُصْف: لغةٌ رديئةٌ «التهذيب» ١٢/ ٢٠٣ .

(٣) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ٢/ ١٥، «مطالع الأنوار» ٤/ ١٦٩.

(٤) النساء: ١١.

(٥) ٱنظر: «الكشاف» ١/ ٤٢٠.

(٦) «الصحاح» ٢/ ١٠٩٣.

(٧) «إكمال المعلم» ٨/ ٥٨٠.

(٨) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ٢/ ٣٥٥.

وجزمت في «شرحي للمنهاج» بأنها سُمِّيَت بذلك؛ لأنها تقع بعد الفجر الذي يجمع بياضًا وحمرة، فإنه يقال: وَجْهٌ صَبِيحٌ: للذي فيه بياض وحمرة[١].

الإِسْفَارُ: الإضاءة[٢]، تقول: سَفَرَ الصُّبْحُ وأَسْفَرَ، ذكره ابن مالك في فعل وأفعل.

قال الأزهري: هما إسفاران أحدهما: أن (ينير خيط)[٣] الصبح وينتشر بياضه في الأفق، حتىٰ لا يشك من رآه أنه الصبح الصادق.

والثاني: أنه ينجاب[٤] الظلام كلُّه ويظهر الشخوص، ومنه يقال: سفَرَت المرأة نِقابَها: إذا كشفته فينكشف حتىٰ يُرىٰ وجهها، ووجوه مسفرة؛ أي: منيرة مضيئة. ولقي فلان القوم بوجه مسفر: لا عبوس فيه. وقيل (للكتاب: سِفْرٌ)[٥] لبيانه، وللذي يصلح بين القوم: سَفِير؛ لأنه يظهر بالصلح ما يكمنه الفريقان في قلوبهم[٦].

العَتَمَةُ: الظلمة، يقال: عَتَم الليل، وأعتم لغة[٧].

الصَّبِيُّ: قال ابن سيده: هو من لَدُنْ يُولَد إلىٰ أن يُفْطَم، والجمع:

---

(١) ٱنظر: «التهذيب» ٤/ ٢٦٣، ٢٦٨، «المجمل» ص ٤٢٢.

(٢) ٱنظر: «الصحاح» ١/ ٥٦١، «اللسان» ٤/ ٢٠٢٥، «القاموس المحيط» ص ٤٠٨.

(٣) من «الزاهر»، وفي النسخ الثلاث: يتبين خط.

(٤) من «الزاهر»، وفي النسخ الثلاث: ينجاف.

(٥) من «الزاهر»، وفي النسخ الثلاث: للكاتب سفير، ولعله سهو من الناسخ.

(٦) «الزاهر» ص ١٤٩، ١٥٠، «تهذيب اللغة» ١٢/ ٤٠٠.

(٧) ٱنظر: «تهذيب اللغة» ٢/ ٢٨٧، «القاموس المحيط» ص ١١٣٥.

أَصْبِيَة، وصِبْيَةٌ، وصُبْيَةٌ، وصِبْوَةٌ، وصِبوانٌ، وصُبوانٌ[١]، وصِبيَانٌ[٢]، وقد تقدم هٰذا في باب الحدث بزيادة[٣].

الإِغْمَاءُ: مصدر أُغْمِيَ عليه فهو مُغْمًى عليه، ويقال: غُمِيَ عليه فهو مَغْمِيٌّ عليه، كبُنِيَ عليه فهو مَبْنِيٌّ عليه، إذا غُشِيَ عليه، ومصدره: غَمًى، وكذلك الاْثنان والجمع والمؤنث.

قال صاحب «المحكم»: وقد ثَنّاه بعضهم وجمعه، فقال: رجلان غَمَيان، ورجال أغْماءٌ[٤]، وقال الجوهري: إن شئت ثنيت وجمعت وأنثت[٥].

السُّكْرُ: بضم السين المهملة، ٱسم مصدر، يقال: سَكِرَ يَسْكَرُ سَكَرًا، كبَطِرَ يَبْطَرُ بَطَرًا، فهو سَكْرَانُ، والجمع: سَكْرىٰ وسُكَارىٰ وسَكارىٰ، والمرأة: سَكْرىٰ، ولغة بني أسد: سَكْرَانَةٌ[٦].

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) «المحكم» ٨/ ٢٥٣.

(٣) سبقت الإشارة إليه ص ٢٥٩.

(٤) «المحكم» ٦/ ٢١.

(٥) «الصحاح» ٢/ ١٧٧٨، وانظر: «اللسان» ٦/ ٣٣٠٤، «القاموس المحيط» ص ١٣١٩.

(٦) ٱنظر: «التهذيب» ١٠/ ٥٧، «الصحاح» ١/ ٥٦١، «اللسان» ٤/ ٢٠٤٧.

باب: الأذان

أصله في اللغة: الإعلام، تقول: أذن بالشيء يؤذن إذنا وتأذينًا وأذينًا؛ أي: أعلم به.

قال تعالىٰ: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ﴾[١]؛ أي: إعلام، وقال تعالىٰ: ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَجِّ يَأۡتُوكَ رِجَالٗا﴾[٢]؛ أي: أعلمهم، وقال تعالىٰ: ﴿ءَاذَنتُكُمۡ عَلَىٰ سَوَآءٖۖ﴾[٣]؛ أي: أعلمتكم، وفيه لغتان: أذن وأذّن شدد للمبالغة.

قال الهروي في «غريبيه»: وقال شيخي: الأذين المعلم بأوقات الصلاة، فعيل بمعنىٰ مفعل[٤].

قال الأزهري: يقال: أذَّن [٣٧ب] المؤذنُ تأذينًا وأذانًا؛ أي: أعلم الناس بوقت الصلاة، فوضع الٱسم موضع المصدر. قال: وأصله من الأَذَنِ؛ أي: بفتح الهمزة والذال[٥]، كأنه يلقي في أذن الناس بصوته ما يدعوهم إلى الصلاة[٦].

---

(١) التوبة: ٣.

(٢) الحج: ٢٧.

(٣) الأنبياء: ١٠٩.

(٤) «الغريبين» ١/ ٥٩.

(٥) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ٣٩.

(٦) «الزاهر» ص ١٥١، «تهذيب اللغة» ١٥/ ١٧، وانظر: «اللسان» ١/ ٥١.

وأما في الشرع: فعبارة عن ذكر مخصوص شرع في الأصل للإعلام بصلاة مفروضة[١].

الإقَامَةُ: في الأصل: مصدر أَقَامَ[٢]، وسُمِّيَ الذكر المخصوص به لأنه يقيم إلى الصلاة[٣].

قوله: (الأَذَانُ والإِقَامَةُ سُنَّةٌ) أي: كل منهما سنة، فأفرد الضمير مع عوده علىٰ شيئين لتأويله بالمجموع، و«المحرر» أتىٰ بذلك مثنىٰ، والمصنف فعل ذلك بعد، حيث قال: وإنما يشرعان[٤].

قوله: (الصَّلَاةَ جَامِعَةً) هما منصوبان، الأولُ على الإغراءِ، و(جامعة) على الحالِ[٥]، ويجوز رفعهما على الٱبتداء أو الخبر، ورأيت المصنف في الأصل ضبطه بخطه بالأول[٦]، وذكر في

---

(١) ٱنظر: «البيان في مذهب الإمام الشافعي» ٢/ ٥٤، «العزيز» ١/ ٤٠٣، «مغني المحتاج» ١/ ١٣٣، «نهاية المحتاج» ١/ ٣٩٩، وانظر: «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ١/ ١٢٥.

(٢) ٱنظر: «الصحاح» ٢/ ١٤٨٦، «اللسان» ٦/ ٣٧٨٢، «القاموس المحيط» ص ١١٥٢.

(٣) ٱنظر: «مغني المحتاج» ١/ ١٣٣، «نهاية المحتاج» ١/ ٤٠١، وأقام للصلاة: نادىٰ لها، وهي في الشرع: إعلام الحاضرين المتأهبين للصلاة بالقيام إليها بألفاظ مخصوصة وصفة مخصوصة. ٱنظر: «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ١/ ٢٥٧.

(٤) «منهاج الطالبين» ١/ ١٤٩.

(٥) ٱنظر: «دقائق المنهاج» ص ٤١.

(٦) في (ب): الأول.

«دقائق الروضة» الثاني، فقال[١]: ويجوز رفعهما؛ أي: الصلاة جامعة فاحضروها.

قوله: (**الأَذَانُ مَثْنَىٰ**) هو بإسكان الثاء، (والإقامةُ فرادىٰ)؛ أي: مُعْظَمُها، وإلا فلفظُ الإقامة والتكبير مَثْنى؛ ولهٰذا ٱسْتَثْنىٰ لفظَ الإقامة، وإنما لم يَسْتَثْنِ التكبيرَ؛ لأنه يحكي نصف لَفْظِهِ في الأول، فكأنه[٢] مفردٌ؛ ولهٰذا يجمع كُلَّ تكبيرتين في الأذان بنَفَس واحدٍ، بخلافِ باقي ألفاظِهِ، فإنّ كلَّ لفظةٍ بنَفَسٍ، قاله في «الدقائق»[٣]، وعلله في «الروضة» بطول[٤] لفظها بخلاف التكبير[٥].

الإِدْرَاجُ: والدرج: التخفيف والإسراع، ومنه المثل: لَيْسَ بِعُشِّكِ فَادْرُجِي، يضرب مثلاً للمطمئن في غير وقته[٦]، فيؤمر بالجد والتخفيف، وأصله: الطَّيُّ، ومنه: إدراج الميت في أكْفَانِهِ.

ويقال: يُدرج بضم الياء، ويَدرج بفتحها: لغتان مشهورتان، وأَدْرَجَ، ودَرَجَ، وفي لغة أخرىٰ: دَرَّجَ بتشديد الراء، حكاهن

---

(١) في (ب): قال.

(٢) في (أ): مكانه.

(٣) «دقائق المنهاج» ص **٤٢**.

(٤) في (ب): بطلول، وهو خطأ من الناسخ.

(٥) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» للنووي **١/ ٣٠٩**، ولم يعلل، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية **١٩٨٥**م.

(٦) وأفاد الميداني أن هٰذا المثل يضرب لمن يرفع نفسه فوق قدره، ٱنظر: «مجمع الأمثال» **٢/ ١٣٠**.

الأزهري عن ابن الأعرابي، قالوا: أفصحهن: أَدْرَجَهُ[١]، قالوا: وأدرجها: وصل بعضها ببعض. قال أصحابنا: إِدراج الإقامة: هو أن يصل بعضها ببعض ولا يترسل ترسُّله في الأذان[٢].

ترتيل الأذان: التمهيل فيه والفصل بين كلماته[٣].

التَّرْجِيعُ: هو ذكر الشهادة مرتين سرًّا قبل الجهر، كذا قاله في «شرح المهذب»، وقال قبله: الترجيع: هو الذي يأتي سرًّا. وجزم بهٰذا في «التحقيق» و«الدقائق» و«التحرير»[٤]، وخالف في «شرح مسلم» فقال: هو العود إلى الشهادتين مرتين برفع الصوت بعد قولهما مرتين[٥] بخفضه[٦][٧].

وهٰذا عجيب؛ لأنه قد ذكر في «التحرير لغات التنبيه» و«شرح المهذب» [٣٨أ] ما ذكرناه أولاً، وردّ به علىٰ من يقرأ في «التنبيه» و«المهذب»: (ثم يُرَجِّعُ) بالتشديد، وجعله من التصحيف[٨].

---

(١) «تهذيب اللغة» ١٠/ ٦٤٢: ٦٤٧، وانظر: «اللسان» ٣/ ١٣٥٢، ١٣٥٣.
(٢) ٱنظر: «الزاهر» ص ١٥٥.
(٣) ٱنظر: «التهذيب» ١٤/ ٢٦٨، «اللسان» ٣/ ١٥٧٨.
(٤) «المجموع» ٣/ ١٠٠، «التحقيق» ص ١٦٩، «دقائق المنهاج» ص ٤٢، «تحرير التنبيه» ص ٥٩.
(٥) أشار الناسخ في الأصل بعلامة إلحاق إلى الهامش مكان هٰذِه الكلمة، ولم تتبين، وأثبتها من نسختي (أ)، (ب).
(٦) من المطبوع، وفي الأصل، (أ): كخفضه، وفي (ب): كحفظه.
(٧) «شرح مسلم» ٤/ ٨١، وانظر: «التهذيب» ١/ ٣٦٨، «اللسان» ٣/ ١٥٩١.
(٨) «تحرير التنبيه» ص ٥٩.

وأما الرافعي فمقتضىٰ إيراده في شرحيه[١]، وكذا المصنف في «الروضة» أن الترجيع ٱسم للمجموع من السر والجهر[٢]. وقال الجوهري: التَّرْجيعُ في الأذان وتَرْجِيعُ الصوتِ: ترديدُه في الحَلْقِ، كقراءة أصحاب الألحان[٣].

التَّثْوِيبُ: هو أن يقول بعد الحيعلتين: الصَّلاةُ خيرٌ من النَّوم؛ مَرَّتين، مأخوذ من ثَابَ: إذا رَجَعَ، كأنه رجع إلى الدعاء إلى الصلاة مرة أخرىٰ؛ لأنه دعا إليها بقوله: حَيّ على الصلاة، ثم دعا إليها بقوله: الصلاة خير من النوم[٤]، وفي المثل: ثاب الفهم بعد ما نفذ السهم. قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾[٥]؛ أي: يرجعون إليه بحجهم وعمرتهم.

وأنشد الشافعي:

---

(١) في (أ): شرحه.

(٢) «العزيز شرح الوجيز» ١/ ٤١٢، «روضة الطالبين» ١/ ٣١٠.

(٣) «الصحاح» ٢/ ٩٤٤.

(٤) قال المناوي: التثويب- كما قال الراغب- تكرير النداء، وثوب الداعي تثويبًا: ردد صوته، ومنه التثويب في الأذان، وهو أن يقول المؤذن في أذان الصبح: «الصلاة خير من النوم» مرتين بعد الحيعلتين، وعُرِّف كذلك: بأنه الرجوع من الشيء بمعنى الخروج منه، مشتق من: ثاب فلان إلىٰ كذا؛ أي: رجع إليه، وثوب الداعي: إذا كرر ذلك، ويقال: ثاب عقله إليه، وسُمِّيَ بذلك لأنه عاد إلىٰ ذكر الصلاة بعد ما فرغ منه.
ٱنظر: «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ١/ ٤٣٠.

(٥) البقرة: ١٢٥.

مـثـابًـا لأَفْـنَـاء[١] الـقـبـائـلِ بـعـدمـا
تَـخُـبُّ إلـيـه الـيَـعْـمَـلَاتُ الـذوابـل[٢]

وقيل: من ثوب: إذا رفع صوته، حكاه ابن يونس في «شرح التعجيز»، وأَصْلُهُ أن يجيء الرَّجُلُ مُسْتَصْرِخًا يُلَوِّحُ بِثَوْبٍ لِيُرىٰ، فَسُمِّيَ الدُّعاءُ تَثْوِيبًا لذلك[٣][٤]، ومنه:

إذا الـداعـي الـمـثـوب قـال: يـالا[٥]

قال الترمذي في «جامعه»: ويقال فيه: التثويب أيضًا[٦].

---

(١) في (ب): بالإفناء.

(٢) من الطويل «الأم» ٢/ ١٢٠، ونسب البيت إلىٰ ورقة بن نوفل، وانظر: «اللسان» (ثوب) ١/ ٥١٨، ونسبه إلىٰ أبي طالب، وروايته:
مـثـابًـا لأفـنـاء الـقـبـائـل كـلـهـا تـخـب إلـيه الـيـعـملات الـذوامـل

(٣) ٱنظر: «التهذيب» ١٥/ ١٥٣، «الصحاح» ١/ ١٢٨، «اللسان» ١/ ٥٢٠، «القاموس المحيط» ص ٦٤.

(٤) زاد في الأصل، (أ): قوله، ولا وجه لها.

(٥) البيت لزهير بن مسعود الضبي، وصدره: فخير نحن عند الناس منكم، ٱنظر: «الخصائص» ١/ ٢٧٧، ٢/ ٣٧٧، ٣/ ٢٣١، وقد ٱستشهد به علىٰ حذف المنادىٰ، أراد: يالبني فلان، ونحو ذلك، «مغني اللبيب» ١/ ٢١٩، ٢/ ٤٤٥، «همع الهوامع» ٣/ ٧٤، «الدرر اللوامع علىٰ همع الهوامع شرح جمع الجوامع» ١/ ٣٩٦، تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي، المتوفىٰ سنة ١٣٣١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ١٩٩٩م، «خزانة الأدب» ٢/ ٦، «شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية» ٢/ ٢٢٥.

(٦) «جامع الترمذي» بعد حديث (١٩٨) كتاب: الصلاة، باب: ما جاء في التثويب في الفجر.

الصَّيِّتُ: بتشديد الياء: شديدُ الصَّوْتِ ورفيعه[١].

الحَيْعَلَةُ: بفتح الحاء وسكون الياء، هي قَوْلُ المُؤَذِّنِ: حَيَّ على الصَّلاةِ، حَيَّ على الفَلاحِ[٢].

قال الأزهري: قال الخَليلُ: لا تجتمع العين والحاء في كَلِمَةٍ واحدةٍ أَصْلِيَّةٍ، لقُرْبِ مَخْرَجَيْهما، إلاَّ أنْ يُؤَلَّفَ من كَلِمَتَيْنِ، مِثْلُ: حَيَّ عَلَىٰ، فيقال منه: حَيْعَلَ[٣].

قال ابن الأثير في «شرح المسند»: قد جاء في العربية ألفاظ مركبة، فالحيعلة: من حي على الصلاة، حي على الفلاح، والحوقلة[٤]: من لا حول ولا قوة إلا بالله، والبسملة: من بسم الله الرحمن الرحيم، والسبحلة: من سبحان الله، والحمدلة: من الحمد لله، والهيللة: من لا إلٰه إلا الله، والجعفلة: من جُعِلْتُ فداك، والدمعزة: من دام عزك، والطبقلة: من طال بقاؤك، قال: الحوقلة أكثر العلماء هكذا حكوها بتقديم القاف على اللام، وكذا ذكرها الأزهري في «التهذيب»[٥]، وذكرها الجوهري: الحولقة[٦] بتقديم

---

(١) انظر: «التهذيب» ١٢/ ٢٢٣، «الصحاح» ١/ ٢٤٨، «اللسان» ٤/ ٢٥٢١.

(٢) في (ب): الفلاة، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) «تهذيب اللغة» ١/ ٥٥، وانظر: «اللسان» ٢/ ٧٤١، «القاموس المحيط» ص ٩٩٠، وانظر: «القاموس الفقهي» لغة واصطلاحًا ص ١١٠.

(٤) في (ب): والحولقة.

(٥) «تهذيب اللغة» ٥/ ٣٧٠.

(٦) في النسخ الثلاث: الحوقلة، وهو تحريف، وما أثبته هو الصواب.

اللام[(١)].

قوله: (لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ باللهِ) يجوز فيه خمسة أوجه مشهورة لأهل العربية، أحدها: لا حول ولا قوة بفتحهما بلا تنوين. ثانيها: رفعهما منونتين. ثالثها: فتح الأول ونصب الثاني منونًا. رابعها: فتح الأول ورفع الثاني منونًا. خامسها: عكسه[(٢)].

قال [٣٨ب] الجوهري: قال الهروي: قال أبو الهيثم: الحول: الحركة، ومعناه: لا حركة ولا ٱستطاعة إلا بمشيئة الله تعالىٰ، وقيل: معناه: لا حول في دفع شر، ولا قوة في تحصيل خير إلا بالله، وقيل: لا حول عن معصية الله إلا بعصمته، ولا قوة علىٰ طاعته إلا بمعونته، وحُكِيَ هٰذا عن ابن مسعود، وكله متقارب[(٣)].

وقال الخطابي: معنىٰ لا حول ولا قوة إلا بالله: إظهار الفقر وطلب المعونة منه علىٰ كل ما يزاوله من الأمور؛ أي: يعالجه، وهو حقيقة الصواب. قال: وأحسن ما جاء فيه قول ابن مسعود[(٤)]،

---

(١) «الشافي» ١/ ٤٤٤، ٤٤٧. وذكره الجوهري عن ابن السكيت ٱنظر: «الصحاح» ٢/ ١١١٥.

(٢) جملة الوجوه في نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة: إن بنى ما بعد (لا) الأولىٰ جاز فيما بعد (لا) الثانية البناء على الفتح أو النصب عطفًا علىٰ محل ٱسم لا، أو الرفع علىٰ أن (لا) عاملة عمل ليس أو مهملة وما بعدها مبتدأ.
وإن رفع ما بعد (لا) الأولىٰ جاز فيما بعد (لا) الثانية البناء على الفتح أو الرفع.
ٱنظر: «الكتاب» ٢/ ٢٩٢، «المقتضب» ٤/ ٣٨٧، ٣٨٨.

(٣) حكىٰ هٰذا القول ابن الأثير في «الشافي» ١/ ٤٤٧.

(٤) «شأن الدعاء» ص ١٦١، ١٦٢.

يعني السالف.

قال أهلُ العربية: ويُعبَّر عن هٰذِه الكلمة بالحَوْلَقة والحَوْقَلة، وبالأَوّل جزم الأزهري[١] والأكثرون، وبالثاني الجوهري كما تقدم قريبًا[٢]، فعلى الأوّل: الحاءُ من الحَول، والقافُ من القُوّة، واللَّام من ٱسمِ الله تعالىٰ. وعلى الثاني: الحاءُ واللَّامُ من الحَوْل، والقافُ من القُوة. والأوّلُ هو الصحيح لتضمُّنِهِ جميع الألفاظ. ويُقال: لا حَيْلَ ولا قُوَّةَ. غريبة في «لا حَول»، حكاها الجوهريّ[٣].

قوله: (بَرِرْتَ) هو بكسر الراء الأولىٰ، كذا ضبطته علىٰ شيوخي، وكذا وجدته بخط مصنفه- رحمه الله- مضبوطًا بخطه في الأصل، ويجوز الفتح أيضًا، حكاه ابن سيده في «محكمه»[٤]، وقال البطليوسي في «شرح أدب الكاتب» في باب: ما جاء علىٰ: فَعِلت، والعامة تقوله علىٰ: فَعَلت: صدِقت في يمينك وبَرِرت.

قال المفسر: حكى ابن الأعرابي: صدَقت وبَرَرت، وبَرِرت بالفتح والكسر، فأما: برِرْتُ والدي. فلا أعلم فيه لغة غير الكسر[٥].

قلت: قد حكى ابن سيده في «محكمه» فيه الفتح أيضًا، وحكى

(١) «تهذيب اللغة» ٣/ ٣٧٣.

(٢) كذا والصواب عكسه فانتبه.

(٣) «تحرير التنبيه» ص ٦٣، وانظر: «الصحاح» ٢/ ١٢٦٢.

(٤) «المحكم» ١١/ ٢١٤.

(٥) «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» ٢/ ٢١٤، ٢١٥.

اللبلي في «شرحه» عن ابن الأعرابي الفتح والكسر في الأول أيضًا[١].

اللَّهُمَّ: أصله: يا الله، والميم بدل من الياء؛ ولهٰذا لا يجوز الجمع بينهما، وقيل: أصله: يا الله أُمَّنَا بخير. فحذف حرف النداء، حكاهما الأزهري[٢].

الدَّعْوَةُ: بفتح الدال، وهي دعوة الأذان، سُمِّيَت تامة لكمالها وعظم موقعها وسلامتها من نقص يتطرق إليها[٣].

قال صاحب «المطالع»: معنىٰ (الدعوة التامة): الكلمة الكاملة، وكمالها أن الأذان دعاء إلىٰ طاعة الله تعالىٰ وفلاح في الآخرة، ونعيم دائم، وثواب كامل[٤]. ٱنتهىٰ.

وهٰذا مع ما ٱشتمل عليه الأذان من التوحيد [و][٥] الإقرار بالنبوة والأذكار، وغيرها من الخيرات.

وقال الخطابي في كتابه: «شأن الدعاء»: وصفها بالتمام؛ لأنها [٣٩أ] ذكر الله (يدعىٰ بها)[٦] إلى الطاعة، وهٰذِه الأمور التي تستحق صفة الكمال والتمام وما سواها من أمور الدنيا؛ فإنها معرض

(١) «تحفة المجد الصريح» ص ٢١٣.

(٢) ٱنظر: «تهذيب اللغة» ٦/ ٤٢٥، ٤٢٦، «الزاهر» ص ١٦٢، وانظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» ١/ ٥١.

(٣) ٱنظر: «نهاية المحتاج» ١/ ٤٢٣.

(٤) «مطالع الأنوار» ٢/ ٢٣.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) من (أ)، وفي الأصل، (ب): بدعائها.

النقض والفساد[١]، فكان الإمام أحمد يستدل بهٰذا علىٰ أن القرآن غير مخلوق. قال: لأن ما من مخلوق إلا وفيه نقص. وقال[٢] صاحب «المستعذب»: الدعوة التامة التي ذكر الله ورسوله فيها جميعًا[٣].

الصَّلَاةُ القائمةُ: أي: التي ستقوم؛ أي: تُقام وتُفْعل بصفاتها[٤].

الوَسِيلَةُ: منزلة في الجنة، كما ثبت في «صحيح مسلم»[٥]، وقد سقته بحروفه في «التحفة» دلائل هٰذا الكتاب[٦]، وقيل: إنها الشفاعة يوم القيامة، وقيل: هي القرب من الله، حكاهما المنذري في «حواشيه» في باب الدعاء عند الأذان. قال: وما جاء في الصحيح هو الذي يعول عليه، قال: والوَسِيلَةُ في الأصل: هو ما يُتَوَصَّلُ بِهِ إلى الشَّيْءِ ويُتَقَرَّبُ[٧].

قوله: (مَقَامًا مَحْمُودًا) هو المقام الذي يحمدُهُ فيه الأوّلون

---

(١) «شأن الدعاء» ص ١٣٥.

(٢) في (أ): قال.

(٣) «النظم المستعذب في شرح غريب المهذب» لابن بطال، بهامش «المهذب» للشيرازي ١/ ٥٩.

(٤) ٱنظر: «مغني المحتاج» ١/ ١٤١، «نهاية المحتاج» ١/ ٤٢٣، وانظر: «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ٢/ ٣٨٣.

(٥) «مسلم» (٣٨٤) كتاب: الصلاة، باب: ٱستحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يسأل الله له الوسيلة.

(٦) «تحفة المحتاج إلىٰ أدلة المنهاج» ١/ ٢٧٧.

(٧) ٱنظر: «التهذيب» ١٣/ ٦٧، «الصحاح» ٢/ ١٣٦٨، «اللسان» ٨/ ٤٨٣٧، ٤٨٣٨، «القاموس المحيط» ص ١٠٦٨.

والآخرون، وهو مقام الشَّفاعةِ في فصل القضاء يوم القيامة، وهي الشفاعة المختصة[١].

والحكمة في سؤال ذلك مع كونه واجب الوقوع بوعد الله تعالىٰ إظهار شرفه وكمال منزلته، وعظيم حقه، ورفيع ذكره وتوقيره[٢].

قال في «الدقائق»: وإنما أتيت به مُنَكَّرًا؛ لأنه ثَبَتَ كذلك في الصحيح، موافقةً لقوله تعالىٰ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾[٣][٤]، وقال في «التحرير»: إنه الصواب، كما هو في البخاري وسائر كتب الحديث المعتمدة[٥]، قال: ووقع في «التنبيه» وكتب الفقه بالتعريف، وهو صحيح من حيث المعنىٰ والإعراب، لا من حيث الرواية[٦]، وكذا قال[٧] في «شرح المهذب»[٨].

---

(١) انظر: «مغني المحتاج» ١/ ١٤١، «نهاية المحتاج» ١/ ٤٢٣، وانظر: «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ٣/ ٣٣٠.

(٢) «تحرير التنبيه» ص ٦٢، «نهاية المحتاج» ١/ ٤٢٣.

(٣) الإسراء: ٧٩.

(٤) «دقائق المنهاج» ص ٤٢.

(٥) رواه البخاري في «صحيحه» (٦١٤)، (٤٧١٩)، وكذا أبو داود في «سننه» (٥٢٩)، والترمذي (٢١١)، وابن ماجه (٧٢٢)، والنسائي في «الكبرىٰ» ١/ ٥١١ (١٦٤٤)، ٦/ ١٧ (٩٨٧٤)، والطبراني في «مسند الشاميين» ٤/ ١٤٩ (٢٩٧٢)، من حديث جابر بن عبد الله.

(٦) «تحرير التنبيه» ص ٦٢.

(٧) سقطت من (ب).

(٨) «المجموع» ٣/ ١٢٤.

قلت: لكن رواه ابن حبان في «صحيحه» بسند شيخه ابن خزيمة بالتعريف فيهما، فلا إنكار، وكذا رواها شيخ الشافعية البيهقي في «سننه» أيضًا[١]، والعجيب: كيف فاتت النووي وهو كثير النقل منها.

قوله: **(الَّذِي وَعَدْتَهُ)** يجوز أن يكون بَدلاً أو منصوبًا بفعلٍ محذوفٍ تقديره: أَعْنِي الذي وَعَدْتَهُ، أو مرفوعًا علىٰ أنه خبرُ مبتدأ محذوف تقديره: هو الذي وَعَدتَهُ[٢].

---

(١) «صحيح ابن حبان» ٤/ ٥٨٦ (١٦٨٩)، «السنن الكبرىٰ» ١/ ٤١٠ (١٩٣٣).

(٢) «دقائق المنهاج» ص ٤٢، «تحرير التنبيه» ص ٦٢.

باب: استقبال القبلة

القِبْلَةُ: الجهة[١]. قال الهروي: إنما سُمِّيَت قبلة؛ لأن المصلي يقابلها وتقابله[٢]. وقال الواحدي في «بسيطه»: القبلة: الوجهة، وهي الفعلة من المقابلة، وأصل القبلة في اللغة: الحالة التي يقابل غيره عليها، كالجلسة للحال التي يجلس عليها، إلا أنها الآن صارت كالعلم للجهة التي تستقبل في الصلاة[٣]، وقال غيره: هٰذا الشيء قبالة هٰذا، بالضم؛ أي: في الجهة التي تقابله.

قوله: [٣٩ب] (أَخْفَضَ) هو منصوب على الحال.

الدَّابَّةُ: ٱسمٌ لكل دابٍّ على الأرضِ، كالإنسان، هٰذا موضوعها في اللغة[٤]، وخصصها العرف العام بما له حافر[٥].

مَعَ: قال أهل اللغة: هي كلمة للمصاحب، ولضم الشيء إلى الشيء، والمشهور فيها فتح العين[٦]، وحكىٰ صاحب «المحكم»

---

(١) ٱنظر: «اللسان» (قبل) ٦/ ٣٥٢١.

(٢) «الغريبين» ٥/ ١٤٩٤.

(٣) «البسيط» ٣/ ٣٧٣.

(٤) ٱنظر: «الصحاح» ١/ ١٤٩، «اللسان» ٣/ ١٣١٤.

(٥) تطلق الدابة علىٰ كل ما يدب من الحيوان على الأرض، وغلب علىٰ ما يركب، وتخصيص البغل والفرس والحمار بها عُرف طارئ، ويقع على المذكر. ٱنظر: «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ٢/ ٧١.

(٦) ٱنظر: «المجمل» ص ٦٥٢.

وغيره إسكانها أيضًا[١].

الذِّرَاعُ: يذكر ويؤنث[٢].

التَّقْلِيدُ: هو [قبول] قول المجتهد بلا دليل، قاله أبو إسحاق. وقال القفال المروزي في «شرح التلخيص»: هو قبول قول القائل إذا لم يعلم من أين قاله، كأنه يجعله قلادة له[٣].

الثِّقَةُ: يجمع ثِقات، وهو المؤتمن. قال الجوهري: يقال: وَثِقْتُ بفلان أَثِقُ بالكسر فيهما، ثِقَةً: إذا ٱئتمنت[٤].

الأَدِلَّةُ: جمع دَلِيلٍ[٥].

قال ابن مالك في «شرح الكافية»: وليس بصواب من جمعه علىٰ: دلائل[٦]؛ لأنه لم يأت فعائل جمعًا لاسم جنس علىٰ وزن فعيل- فيما أعلم- لكنه بمقتضى القياس جائز في العلم المؤنث كسعائد جمع[٧]

---

(١) «المحكم» ١/ ٥٥، وانظر: «الصحاح» ٢/ ٩٩١، «اللسان» ٧/ ٤٢٣٤، «القاموس المحيط» ص ٧٦٤.

(٢) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١٢١ ولابن الأنباري ص ٣٠١، ولابن التستري ص ٧٦.

(٣) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ٦٩، وانظر: «بيان كشف الألفاظ» للأبذي ص ٢٩، وما بين معقوفتين زيادة يقتضيها التعريف. ففي المصادر: التقليد: قَبول القول بلا حجة.

(٤) «الصحاح» ٢/ ١١٨٢، وانظر: «اللسان» ٨/ ٤٧٦٤.

(٥) ٱنظر: «اللسان» ٣/ ١٤١٤.

(٦) في النسخ: أدلة. ولا يستقيم به السياق.

(٧) في (أ): مع، وهو سهو من الناسخ.

سعيد ٱسم ٱمرأة[١]. وقد ذكر النحاة لفظتين وردا من ذلك ونصوا علىٰ أنهما في غاية القلة، ونصوا علىٰ أنه لا يقاس عليهما.

الاسْتِئْنَافُ: ٱبْتِداءُ الشيءِ، والائْتِنَافُ مثله[٢].

---

(١) «شرح الكافية الشافية» ٤/ ١٨٦٦، ١٨٦٧، لجمال الدين أبي عبد الله بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني- تحقيق د/ عبد المنعم هريدي - دار المأمون للتراث.

(٢) ٱنظر: «التهذيب» ١٥/ ٤٨٢، «الصحاح» ٢/ ١٠٢٢، «اللسان» ١/ ١٥٢، «القاموس المحيط» ص ٧٩٤.

باب: صفة الصلاة

المراد هنا بالصفة: الكيفية.

الرُّكْنُ: ما تشتمل عليه الصلاة بخلاف الشرط؛ فإنه هو الذي يتقدم على الصلاة ويجب ٱستمرارها فيها، كذا نقله الرافعي عن الأكثرين، ثم ٱعترض عليه بأن ٱنتفاء المفسدات معدود مع الشروط مع أنها لا تتقدم على الصلاة[١].

قلت: وما ذكره من أن ٱنتفاء الموانع من الشروط ذكره الغزالي تبعًا للفوراني، وضعفه في «شرح المهذب»[٢]؛ ولهٰذا لم يعده منها في «المنهاج»، وإن عده في «المحرر».

أَرْكَانُ كُلِّ شَيْءٍ: نواحيه، ومنه: أركان الجبل، وأركان البيت، فمتى ٱختل ركن من أركانه فسد واختل[٣].

قوله: (ثَلاثَةَ عَشَرَ) هو بفتح العين، ويجوز إسكانها.

النِّيَّةُ: بتشديد الياء، ويقال بتخفيفها، كما سبق في الوضوء[٤].

القَلْبُ: سُمِّيَ بذلك لتقلبه حالاً فحالاً.

---

(١) ٱنظر: «العزيز شرح الوجيز» ١/ ٤٦٠.

(٢) «المجموع» ٣/ ٤٩٢.

(٣) ٱنظر: «التهذيب» ١٠/ ١٨٩، «اللسان» ٣/ ١٧٢١.

(٤) سبقت الإشارة إليه ص٢٧٤.

تَكْبِيرَةُ الإِحْرَامِ: سُمِّيَت بذلك لأنه يحرم بها أمور كانت حلالاً[١] له قبل، كالأكل ونحوه[٢]. قال الجوهري: أَحْرَم الرجلُ: إذا دخل في حُرْمَةٍ[٣] لا تُهْتَكُ[٤].

قوله: **(اللهُ أَكْبَر)** معناه: الله أكبر من أن ينسب إليه ما لا يليق بجلاله ووحدانيته وصمديته، وقيل: معناه: الله كبير.

قال الأزهري: وقد جاء أَفْعَلُ نعتًا في حروف متعددة[٥]، منها قولهم: هٰذا أمر أَهْوَنُ؛ أي: هَيِّنٌ، وقيل: معناه: [٤٠أ] الله أكبرُ كبيرٍ، كقوله: هو أَعَزُّ عزيزٍ، ومنه قول الفرزدق:

إنَّ الـذِي سَمَـكَ الـسَّمَـاءَ بَـنـىٰ لـنـا
بَـيْـتًـا دَعَـائِـمـهُ أَعَـزُّ وَأَطْـوَلُ[٦]

أراد دعائمه أَعَزُّ عزيزٍ وأطولُ طويل[٧].

(وقال ابن سيده: حمله سيبويه على الحذف؛ أي: أكبرُ من كلّ

(١) في (ب): حالاً.

(٢) ٱنظر: «مغني المحتاج» ١/ ١٥١، «نهاية المحتاج» ١/ ٤٥٩، وانظر: «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ١/ ٤٨٦.

(٣) في (أ): حرفة، وهو خطأ من الناسخ.

(٤) «الصحاح» ٢/ ١٤٠٦.

(٥) كذا في النسخ وفي «تهذيب اللغة»: معدودة.

(٦) «ديوان الفرزدق» ٢/ ١٥٥. دار صادر بيروت.

(٧) ٱنظر: «تهذيب اللغة» ١٠/ ٢١٤، ٢١٥، «الزاهر» ص ١٥٧: ١٥٩، وانظر: «اللسان» ٦/ ٣٨٠٨، وانظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» ١/ ٢٩، ٣٠.

شيء)[(١)(٢)].

قلت: وأكبر أفعل تفضيل، وهو لا يستعمل مجردًا من الألف واللام إلا مضافًا أو موصولاً بـ(من) لفظًا أو تقديرًا، فلا يجوز أن يقال: الله الأكبر، لأن الألف واللام لا تجيء مع الإضافة ولا (من)[(٣)] ولهٰذا قال صاحب «الحاجبية»: ولا يجوز: الأفضل من عمرو، وأصحابنا صححوا الصلاة بقوله: الله الأكبر، وبه جزم المصنف[(٤)].

الجَلِيلُ: من الجلال والعظمة[(٥)]، ومعناه منصرف إلىٰ جلال القدرة وعظمة الشأن[(٦)]، وهو الجليل الذي يصغر دونه كل جليل، ويتضع معه كل رفيع[(٧)].

قوله: (**تَرْجَمَ**) التَّرجَمة بفتح التاء والجيم: التعبير عن لغة بأخرىٰ. يقال منه: ترجم يترجم فهو مترجم، وهو الترجمان بفتح التاء وضمها لغتان، والجيم مضمومة فيهما، والتاء في هٰذِه اللفظة أصلية ليست

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (أ).

(٢) «المحكم» ٧/ ١٢.

(٣) ٱنظر: «الكتاب» ٢/ ٢٥، ٣٣.

(٤) «المجموع» ٣/ ٢٥٣.

(٥) ٱنظر: «التهذيب» ١٠/ ٤٨٨، «الصحاح» ٢/ ١٢٤٧، «اللسان» ٢/ ٦٦٢.

(٦) في النسخ: اللسان، والمثبت من هامش (أ).

(٧) «شأن الدعاء» ص ٧٠.

بزائدة[١]، والكلمة رباعية، وغلطوا الجوهري رحمه الله في جَعْلِهِ التاء زائدة، وذِكْرِهِ الكلمة في فصل (رجم)[٢].

قوله: (**وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ**) المراد باليدين هنا: هما الكفان.

وحَذْوَ: بالذال المعجمة، معناه: مقابلة.

المَنْكِبُ: بفتح الميم وكسر الكاف: مَجْمع عظمي العَضُدِ والكَتِفِ، جمعه: مَناكب[٣].

مَعَ: بفتح العين على المشهور، كما سبق في الباب قبله[٤].

الفَقَارُ: هو بفاءٍ مفتوحةٍ، ثم قافٍ: الظَّهْرُ، كذا قاله في «الدقائق»[٥]، وقال في «شرح صحيح مسلم» في حديث جابر في بيع الجمل: (علىٰ أن لي فقار ظهره): هو بفاء مفتوحة ثم قاف؛ أي: مفاصل ظهره، واحدتها: فقارة[٦].

قلت: فمعنىٰ (فقار ظهره) ركوبه، وكنىٰ بها عن الظهر.

وقال الجوهري: الفَقَارَةُ بالفتح: واحدة فَقَارِ الظَّهر، ثم قال: والفِقْرَةُ[٧] بالكسر مثل الفَقَارَةِ، والجمع: فِقِرَاتٌ وفِقَرَاتٌ وفُقرات وفِقَرٌ[٨]، وقال القاضي عياض في «مشارقه»: قوله: حتىٰ يعود كل

---

(١) اُنظر: «اللسان» ٣/ ١٦٠٣. (٢) «الصحاح» ٢/ ١٤٢٧.

(٣) اُنظر: «التهذيب» ١٠/ ٢٨٦، «الصحاح» ١/ ٢٢٧، «اللسان» ٨/ ٤٥٣٥.

(٤) سبقت الإشارة إليه ص ٣٩١.

(٥) «دقائق المنهاج» ص ٤٣. (٦) «شرح مسلم» ١١/ ٣٢.

(٧) من المطبوع، وفي النسخ الثلاث: والفقر.

(٨) «الصحاح» ١/ ٦٣٢.

فقار مكانه. الفقار: خرزات الظهر وهي مفاصله، الواحدة: فقارة، ويقال لها: فقْرة، وفقَرة أيضًا بسكون القاف وفتحها، وجمعها: فقر، وجاء عند الأصيلي هنا (فقار[١] ظهره) بفتح الفاء وكسرها، ولا أعلم للكسر معنًى، وقول البخاري: وقال أبو صالح عن الليث: كل (قفار) بتقديم القاف. وعند ابن السكن: (فقار) بكسر الفاء، واحدها: (فقار)، وهو الصواب[٢]، وقال [٤٠ب] ابن التين في «شرح البخاري»: إنه الصحيح، وهو الذي رويناه، وروينا في رواية أبي صالح عن الليث (قفار) بتقديم القاف وكسرها، وليس ببيّن؛ لأنه جمع [قفر][٣] وهي المفازة.

وفي «الجامع» للقزاز: (الفقرة) بكسر الفاء و(الفقارة) بفتحها: إحدىٰ فقار الظهر، وهي العظام المنتظمة التي يقال لها: خرز الظهر، فجمع (الفقارة): فقار، وجمع (الفقرة): فقر، وقالوا: (أفقرة) يروىٰ جمع فقار، كما تقول: قذال وأقذلة. وفي «المحكم»: (الفِقْرة)، و(الفَقْرة): ما ٱنتضد[٤] من عِظام الصُّلب من لَدُن الكاهِلِ إلى العَجْبِ، والجمع: (فِقَر)، (وفَقار).

---

(١) من (أ)، وهو الموافق للمطبوع، وفي الأصل، (ب): فقال.

(٢) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ٢/ ١٦٢، والذي فيه: وعند ابن السكن فقار بتقديم الفاء مكسورة، ولغيرهما قفار بتقديم القاف مفتوحة، والصواب: فقار.

(٣) زيادة يقتضيها السياق كما في «عمدة القاري» ٦/ ١٠٤، وسقطت أيضًا من «التوضيح» ٧/ ٢٥٩.

(٤) من «المحكم»، وفي النسخ الثلاث: ٱقتصد.

قال ابن الأعرابي: أَقَلُّ فِقَرِ البعيرِ ثماني عَشْرَةَ، وأَكْثَرُها إِحْدىٰ وعِشْرُونَ، وفَقارُ الإِنسانِ سَبْعٌ، كذا نقله صاحب «المحكم» عن ابن الأعرابي[١]، والذي في «نوادره» رواية ثعلب: فقار الإنسان سبع عشرة، وأكثر فقر البعير ثلاث وعشرون.

وفي «المخصص»: (الفَقَار): ما بين كُلِّ مَفْصِلين، وقيل: (الفَقَار): أطرافُ رُؤوسِ الفِقَر، وكل فِقْرَة خَرَزة[٢]، وفي «ديوان الأدب» في باب فِعْلَة[٣] بكسر الفاء وإسكان العين: (الفِقْرة): (الفقارة)[٤][٥]، وفي «أمالي أبي إسحاق الزجاجي»: هن سبع أمهات غير الصغار التوابع، وفي «الفصوص» لصاعد[٦]: هن أربع وعشرون، سبع منها في العنق، وخمس منها في الصلب، واثنتا[٧] عشرة وهي الأضلاع، وقال الأصمعي: هن خمس وعشرون فقرة، وفي «التشريح» لجالينوس: جميع خرز الظهر من لدن منبت الدماغ من النخاع وإلىٰ عظم العجز أربع وعشرون خرزة، سبع منها في

---

(١) «المحكم» ٦/ ٢٣١.

(٢) «المخصص» ١/ ١٥١.

(٣) ذكره في باب فِعْلَة، وفي النسخ الثلاث: فِعْل، وهو خطأ.

(٤) من «ديوان الأدب»، وفي النسخ الثلاث: الفقار.

(٥) «ديوان الأدب» ١/ ١٩٧.

(٦) هو صاعد بن الحسن بن عيسى الربعي أبو العلاء، غلب عليه حب الشراب والبطالة وإيثار السخف والفكاهة، فلم يثق أهل الأدب بنقله ولا ٱستكثروا منه. «بغية الوعاة» ٢/ ٧.

(٧) من (ب)، وفي الأصل، (أ): واثنا، والصواب ما أثبته.

العنق، وسبع عشرة[(١)] في الظهر، منها في القطن خمس، وفي كتاب علي ابن عباس المعروف بـ «الملكي»: جميع الفقارات أربع وعشرون فقارة متصلة بعضها ببعض ٱتصالاً مفصليًّا[(٢)] ما خلا الفقارتين من الأوليين من الرقبة، فإنهما تتصلان بالرأس وتتصل إحداهما بالأخرى ٱتصالاً غير مفصلي، ففي العنق سبع، وفي الظهر ٱثنتا عشرة[(٣)]، والحقو فمركب من فقارات خمس هن أعظم من فقارات الظهر وأضيق تجويفًا.

قلت: وقد خرجنا عما نحن بصدده إلىٰ علم الطب؛ لتعلقه به، وتلخص مما يتعلق باللغة أن الفقار جمع، واحده: فقارة بفتح الفاء في الجمع والواحد، وجاء عند الأصيلي كسر الفاء في الجمع، وبالقاف بدل الفاء، ويعبر عن الواحد بشيئين، أحدهما: فقارة، والثاني: فقرة، ويجوز في هٰذا كسر الفاء مع سكون القاف، وكسر الفاء مع فتح القاف.

عَجَزَ: فتح الجيم فيه أفصح من كسرها، يقال: عجَزت بفتح الجيم أعجِز [٤١أ] بكسرها، هٰذِه لغة القرآن[(٤)]، ويقال بعكسه[(٥)]. قال القاضي

---

(١) في النسخ الخطية: وسبعة عشر. والجادة المثبت.

(٢) في النسخ الثلاث: متصلبًا، وما أثبته الصواب الموافق للسياق.

(٣) في النسخ الثلاث: ٱثنا عشر، وهو خطأ.

(٤) منه قوله تعالىٰ: ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَـٰذَا ٱلْغُرَابِ﴾ المائدة: ٣١.

(٥) ٱنظر: «الصحاح» ١/ ٧٠٤، «اللسان» ٥/ ٢٨١٦، ٢٨١٧، «القاموس المحيط» ص ٥١٥، ٥١٦.

عياض في «مشارقه»: يقال: عَجَزَ يَعْجِزُ وعَجِزَ يَعْجَزُ[١].

الوَرِكُ: أصل الفَخِذِ، وهو فَوقَه، كالكَتِفِ فَوْقَ العَضُدِ، وهو بفتح الواو وكسر الراء، ويجوز إسكان ثانيه مع فتح أوله وكسره[٢].

قوله: (فَمُسْتَلْقِيًا) قال صاحب «العباب»: سَلَقَهُ: إذا ألقاه علىٰ ظهره، وسلقته بزيادة التاء سلقًا، واستلقىٰ وَاسْلَنْقَىٰ- بالنون بعد اللام-: إذا نام علىٰ ظهره[٣].

وعن ابن خلكان أنه قال في «درسه»: الفقهاء يقولون: مستلقىٰ واستلقىٰ، والصواب: ٱسْلَنْقَىٰ يَسْلَنْقِي[٤] بالنون قبل القاف.

قلت: فقد عرفت مما ذكره صاحب «العباب» أن ما ذكروه ليس خطأً[٥].

قوله: (وَيُسَنُّ بَعْدَ التَّحَرُّمِ دُعَاءُ الاَفْتِتَاحِ) لم يبينه رحمه الله لشهرته، فلنذكره بلفظ مختصرٍ[٦] ثم نفسره باختصار فإنه مهم؛ لأن المصلي مأمور بتدبر الأذكار، وهو متوقف علىٰ فهم المعنىٰ[٧]، فنقول:

---

(١) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ٢/ ٦٨.

(٢) ٱنظر: «التهذيب» ١٠/ ٣٥٣، «المجمل» ص ٧٤٨، «اللسان» ٨/ ٤٨١٨، «القاموس المحيط» ص ٩٥٦.

(٣) ٱنظر: «التهذيب» ٨/ ٤٠٥، «الصحاح» ٢/ ١١٣٧، «اللسان» ٤/ ٢٠٧٢، «القاموس المحيط» ص ٨٩٥.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) في (ب): بخطأ.

(٦) في النسخ الثلاث: مختصرًا، وهو خطأ.

(٧) نقل شرح الحديث كاملًا عن النووي في «مجموعه» ٣/ ٢٧١: ٢٧٥.

روىٰ مسلم في «صحيحه» من حديث عَلِيٍّ -كرم الله وجهه- عن رَسُولِ اللهِ ﷺ- أَنَّهُ كَانَ إِذَا قام[١] إلى الصَّلاة قَالَ: «**وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضَ حَنِيفًا**[٢]- **ومَا أَنَا مِنَ المُشْرِكِينَ. إِنَّ صَلاتي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَماتِي لله رَبِّ العَالَمِينَ. لاَ شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أول المُسْلِمِينَ. اللَّهُمَّ أَنْتَ المَلِكُ لاَ إِلٰه إِلا أَنْتَ. أَنْتَ**[٣] **رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ ظَلَمْتُ نَفْسِي وَاعْتَرَفْتُ بِذَنْبِي، فَاغْفِرْ لِي ذُنُوبِي جَميعًا، إِنَّهُ لاَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلا أَنْتَ. وَاهْدِنِي لأَحْسَنِ الأَخْلاَقِ، لاَ يَهْدِي لأَحْسَنِهَا إِلاَّ أَنْتَ. وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا، لاَ يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلاَّ أَنْتَ. لَبَّيْكَ وَسَعْدَيكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ. أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ**»[٤].

في معنىٰ وجهت وجهي قولان، أحدهما: أقبلت بوجهي، قاله الأزهري وغيره[٥].

وثانيهما[٦]: قصدت بعبادتي. وفي ياء وجهي وجهان: الإسكان والفتح، وأكثر القراء على الإسكان[٧].

---

(١) في (ب): أقام.

(٢) زاد في (ب) أعلى الكلمة: مسلمًا.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) «مسلم» (٧٧١) كتاب: صلاة المسافرين، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه.

(٥) «الزاهر» ص ١٦١.

(٦) من (أ)، وفي الأصل، (ب): وثانيها، وما أثبته المناسب للسياق.

(٧) قرأ بفتح ياء الإضافة في: ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ الأنعام: ٧٩،

ومعنىٰ فطر السماوات: ٱبتدأ خلقها علىٰ غير مثال سابق، وجمع السماوات ووحد الأرض، وإن كانت سبعًا كالسماوات؛ لأنه أراد جنس الأرض، وجمع السماوات لشرفها، كذا جزم به النووي رحمه الله في «شرح المهذب»[١].

وقال القاضي أبو الطيب: إنما جمعت؛ لأنَّا لا ننتفع من الأرض إلا بالطبقة الأولىٰ، بخلاف السماء؛ فإن الشمس والقمر والكواكب موزعة عليها. والمذهب الصحيح المختار الذي عليه [٤١ب] الجمهور: أن السماوات أفضل من الأرضين، وقيل: الأرض أشرف؛ لأنها مستقر الأنبياء ومدفنهم، وهو ضعيف.

وفي الحنيف[٢] قولان، **أحدهما**: المستقيم، قاله الأزهري وآخرون[٣].

وثانيهما: المائل، قاله الزجاج[٤] والأكثرون، ومنه قيل: أَحْنَفُ الرِّجلِ، والمراد هنا: المائل إلى الحق، وقيل له[٥] ذلك لكثرة[٦]

نافع وابن عامر وحفص وأبو جعفر. ٱنظر: «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر» لأحمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي البناء، ص **٢١٢**.

(١) «المجموع» **٣/ ٢٧٢**.

(٢) من هامش (أ)، (ب)، وفي النسخ الثلاث: الحديث، والصواب ما أثبته.

(٣) «الزاهر» ص **١٦١**.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» **١/ ٢١٣**. للزجاج، تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولىٰ، (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

(٥) ساقطة من (أ).

(٦) من هامش (أ)، (ب)، وفي النسخ الثلاث: أكثره، والصواب ما أثبته.

مخالفته(١).

وقال أبو عبيد: الحنيف عند العرب: من كان علىٰ دين إبراهيم ﷺ(٢) وانتصب حنيفًا على الحال؛ أي: وجهت وجهي في حال حنيفيّتي.

وقوله: (وما أنا من المشركين): بيانٌ للحنيف وإيضاحٌ لمعناه، والمشرك يطلق علىٰ كل كافر من عابد صنمٍ ووثنٍ، ويهوديٍّ، ونصرانيٍّ، ومجوسيٍّ، وزنديقٍ، وغيرهم(٣).

والصلاة كما قال الأزهري: ٱسم جامع للتكبير والقراءة، والركوع، والسجود، والدعاء، والتشهد، وغيرها(٤).

والنُّسْكُ: العِبَادَةُ، قاله الأزهري أيضًا(٥)، فهو من ذكر الخاص بعد العام.

والناسك: الذي يخلص عبادته لله، وأصله من النَّسِيكَةِ، وهي النقرة المذابة المصفاة من كل خلط، والنسيكة أيضًا القربان الذي يُتَقَرَّبُ به إلىٰ الله تعالىٰ، وقيل: النسك: ما أَمَرَ به الشَّرع(٦).

---

(١) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ٧١.

(٢) ٱنظر: «مجاز القرآن» ١/ ٥٨، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التميمي، تحقيق محمد فؤاد، دار الرسالة، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٩٨١م.

(٣) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ٧١.

(٤) «الزاهر» ص ١٦١.

(٥) «تهذيب اللغة» ١٠/ ٧٣، «الزاهر» ص ١٦٢.

(٦) ٱنظر: «المجمل» ص ٦٩٦، «الصحاح» ٢/ ١٢١٦، «اللسان» ٧/ ٤٤١٢.

وقوله: **(ومحياي ومماتي)** أي: حياتي وموتي، ويجوز فيهما فتح الياء وإسكانها، والأكثرون علىٰ فتح محياي، وإسكان مماتي[١].

قوله: (لله) هٰذِه اللام قد تقدم لها معان أول شرح الخطبة[٢]، وجميعها مراد هنا.

الرَّبُّ: في معناه أربعة أقوال حكاها الماوردي: المالك، والسيد، والمدَبِّر، والمربي. قال: فإن وصف الله تعالىٰ بأنه رب؛ لأنه مالك أو سيد، فهو من صفات الذات، وإن قيل: مدبر؛ لأنه مدبِّر خلقه أو مُربِّيهم، فهو من صفات فعله. قال: ومتىٰ أدْخَلت عليه الألف واللام، فهو مختص بالله تعالىٰ دون خلقه، وإن حذفتها كان مشتركًا[٣]. فتقول: رب المال، ورب الدار، وكله جائز عند الجمهور[٤]، وخصه بعضهم برب المال ونحوه مما لا روح له، وهو غلطٌ مخالف للسنة[٥].

وأما العالَمون فجمع عالَم، والعالم لا واحد له من لفظه[٦]،

---

(١) «إعراب القرآن» للنحاس ١/٥٩٦، «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري ١/٤١٣، وانظر: «تحرير التنبيه» ص ٧٢.

(٢) سبقت الإشارة إليه ص ١٦٠.

(٣) «النكت والعيون» ١/٥٤، وانظر: «التهذيب» ١٥/١٧٦، ١٧٧، «اللسان» ٣/١٥٤٦.

(٤) ٱنظر: «الكشف والبيان» ١/٣٨، «الجامع لأحكام القرآن» ١/١٣٦، ١٣٧.

(٥) «تحرير التنبيه» ص ٧٣.

(٦) ٱنظر: «التبيان في إعراب القرآن» ١/١١، ١٢، «شرح التسهيل» لابن مالك ١/٨١، «اللسان» (علم) ٥/ ٣٠٨٥.

واختلف العلماء في حقيقته، فقال المتكلمون وجماعات من اللغويين والمفسرين: العالم: كل المخلوقات، وقيل: بنو آدم. وهل[١] هو مشتق من العَلَامة؛ لأن كل مخلوق دَلالة وعلامة علىٰ وجود صانعه [٤٢أ] أو العِلم؟ قولان، واختار الأزهري وغيره الثاني[٢]، فالعالمون علىٰ هٰذا من يعقل خاصة، قال تعالىٰ: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾[٣][٤].

وقوله: (اللَّهُمَّ) أصله: يا الله أُمَّنا بخير، فكثرت في الكلام واختلطت، فقيل: اللهم، وتركت مفتوحة الميم، وهٰذا قول الفراء[٥]، وقال الخليل: معناه: يا الله، والميم مشددة عوض من ياء النداء، والميم مفتوحة، ولا يجمع بينهما، فلا يقال: يا اللهم[٦].

وقوله: (أنت الملك) أي: القادر علىٰ كل شيء.

قال النووي: والمختار أن معناه: أنا معترف بأنك مالكي ومدبري، وحكمك نافذ فيَّ.

وقوله: (ظلمت نفسي) قال الأزهري: هو ٱعتراف بالذنب قدمه

---

(١) في (أ): وقيل.

(٢) الصحيح الذي ذكره الأزهري أنه الجن والإنس، ذكره عن ابن عباس ودلل علىٰ صحته، ٱنظر: «تهذيب اللغة» ٢/ ٤١٦، «اللسان» ٥/ ٣٠٨٥ .

(٣) الفرقان: ١.

(٤) ٱنظر: «الجامع لأحكام القرآن» ١/ ١٣٨، ١٣٩، «تحرير التنبيه» ص ٧٣، ٧٤، وانظر: «النكت والعيون» ١/ ٥٤، ٥٥.

(٥) «معاني القرآن» ١/ ٢٠٣.

(٦) «الكتاب» ٢/ ١٩٦.

علىٰ سؤال المغفرة، كما أخبر تعالىٰ عن آدم وحوا، حيث قالا: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾[(١)].

والهداية: الإرشاد لصواب الأخلاق والتوفيق للتخلق به. والسيئ: القبيح.

ومعنىٰ لبيك: مقيم علىٰ طاعتك إقامة بعد إقامةٍ. يقال: لَبَّ بالمكان لَبًّا، وأَلَبَّ إِلْبَابًا؛ أي: أقام به، وأصل لبيك: لَبَّيْن، فحذفت النون للإضافة.

ومعنىٰ سعديك: مساعدةً لأمرك بعد مساعدةٍ، ومتابعةً لدينك الذي ٱرتضيته بعد متابعةٍ، قاله الأزهري[(٢)].

وفي معنىٰ والشر[(٣)] ليس إليك. أقوال، أحدها: معناه: لا يُتَقَرَّبُ به إليك، قاله الخليل والأزهري[(٤)] وغيرهما.

ثانيها: معناه لا يضاف إليك على ٱنفراده، فلا يقال: يا خالق القردة والخنازير، ويا رب الشر، ونحو هٰذا، وإن كان يقال: يا خالق كل شيء، ويا رب كل شيء، فيدخل الشر في العموم، قاله المزني وغيره.

ثالثها: معناه: والشر لا يصعد إليك، وإنما يصعد الكلم الطيب، والعمل الصالح.

---

(١) الأعراف: **٢٣**.

(٢) «الزاهري ألفاظ الشافعي» ص **٦٣**.

(٣) في (أ): الشر.

(٤) السابق.

رابعها: معناه: والشر ليس شرًّا بالنسبة إليك؛ فإنك خلقته لحكمة بالغة، وإنما هو شر بالنسبة إلى المخلوقين(١).

قال الشيخ أبو حامد: ولابد من تأويل الحديث؛ لأنه لم يقل أحد من المسلمين بظاهره؛ لأن أهل الحق يقولون: الخير والشر جميعًا الله فاعلهما، ولا إحداث للعبد فيهما، والمعتزلة يقولون: العبد يخلقهما ويخترعهما، وليس لله فيهما صنع، ولا يسمع القول بأن الخير من الله، والشر من نفسك إلا من همج العامة، ولم يقله أحد لا سني ولا بدعي(٢).

وقوله: **(أنا بك وإليك)** أي: التجائي وانتمائي إليك، وتوفيقي بك.

وقوله: **(تباركت)** أي: ٱستحققت(٣) الثناء، وقيل: ثبت الخير عندك.

[٤٢ب] وقال ابن الأنباري: تبارك العباد بتوحيدك(٤).

هذا ما تيسر الكلام عليه على سبيل الإشارة، ويحتمل إفراده بالتصنيف.

---

(١) «شرح مسلم» ٦/ ٥٨، ٥٩، وانظر لأقوال الأزهري «الزاهر» ص ١٦٣: ١٦٥.

(٢) حكاه عنه النووي في «المجموع» ٣/ ٢٧٤، ٢٧٥.

(٣) من هامش (أ)، (ب)، وفي النسخ الثلاث: ٱستحقيت، وما أثبته الصواب.

(٤) ٱنظر: «اللسان» ١/ ٢٦٦.

التَّعَوُّذُ بالله: معناه: الاعتصام به[١].

الفَاتِحَةُ: لها عشرة أسماء ذكرها الثعلبي من أصحابنا في أول تفسيره: سورة الحمد، وفاتحة[٢] الكتاب، وأم القرآن، وأم الكتاب، والسبع المثاني، والصلاة، والوافية بالفاء لأن تبعيضها لا يجوز، والكافية، والشفاء، والأساس[٣]، وذكر غيره أنها تُسَمَّى الكنز والشافية أيضًا[٤]، ومنع بعضهم تسميتها بأم الكتاب زعمًا بأن هٰذا اسم اللوح المحفوظ، فلا يُسَمَّىٰ به غيره[٥]، وهو غلط؛ فقد ثبت في «صحيح مسلم» عن أبي هريرة قال: «**مَنْ قَرَأَ بِأُمِّ الكِتَابِ أَجْزَأَتْ عَنْهُ**»، وفي «سنن أبي داود» عنه مرفوعًا: «**الْحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ أُمُّ القُرْآنِ وَأُمُّ الكِتَابِ، وَالسَّبْعُ المَثَانِي**»[٦].

قوله: (**وَلَوْ أَبْدَلَ ضَادًا بِظَاءٍ لَمْ تَصِحَّ في الأَصَحِّ**) الصواب في التعبير عكس هٰذا، وهو: ولو[٧] أبدل ظاء بضاد؛ لأن المعروف في

---

(١) انظر: «اللسان» ٥/ ٣١٦٢.

(٢) في (ب): والفاتحة.

(٣) «الكشف والبيان» ١/ ٥٣: ٥٦.

(٤) قاله الزمخشري في «الكشاف» ١/ ١١.

(٥) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» ١/ ١١١، «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير ١/ ١٥١، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٠م.

(٦) «مسلم» (٣٩٦) كتاب: الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، «أبو داود» (١٤٥٧).

(٧) من هامش (أ)، (ب)، وفي النسخ الثلاث: واو، وما أثبته الصواب الموافق للسياق.

لغة العرب أن الباء مع الإبدال تدخل على المتروك لا على المأتي به[(١)]، قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾[(٢)(٣)]، وقال تعالىٰ: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾[(٤)]، وقال تعالىٰ: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾[(٥)]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ﴾[(٦)].

وفرق بعضهم -كما حكاه الواحدي- عند قوله تعالىٰ: ﴿بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾[(٧)] بين الإبدال والتبديل؛ بأن التبديل تغيير صورة إلىٰ صورة مع بقاء الذات، والإبدال تغيير الذات بالكلية[(٨)]؛ ولهٰذا عبر المصنف بقوله: أبدل.

الذِّكْرُ: بكسر الذال وضمها. قال الماوردي في «تفسيره» في قوله تعالىٰ: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ﴾[(٩)]: الذكر مشترك، فهو بالقلب ضد النسيان،

---

(١) ٱنظر: «شرح التسهيل» ٣/ ١٥١.

(٢) البقرة: ١٠٨.

(٣) في هامش الأصل ونسختي (أ)، (ب): فأدخل الباء على المتروك وهو الإيمان، دون المأتي به وهو الكفر.

(٤) البقرة: ٦١.

(٥) سبأ: ١٦.

(٦) النساء: ٢.

(٧) النساء: ٥٦.

(٨) «البسيط» ٦/ ٥٥١، وانظر: «اللسان» (بدل) ١/ ٢٣١.

(٩) البقرة: ٤٠.

وباللسان ضد الإنصات[١].

قال الكسائي: ما كان بالقلب فهو مضموم الذال، وما كان باللسان فهو مكسور الذال، وقال غيره: هما لغتان، يقال: ذِكر وذُكر، ومعناهما واحد[٢].

قوله: (أو فَتْحِهِ[٣] عَلَيْهِ) أي: تلقينه إذا وقفت قراءته[٤]؛ فإن العرب تقول في التوقف: أُرْتِجَ عليه بضم الهمزة وتخفيف الجيم على البناء للمفعول إرتاجًا، وكذلك ٱرْتُتِجَ عليه ٱرتياجًا، ولا يجوز ٱرْتُجَّ بالتشديد، كما قاله الجوهري. وتقول في الرد: فتح عليه، من قولهم: أَرْتَجْتُ البابَ: إذا أغلقت، [٤٣أ] والمِرْتَاجُ: المِغلاقُ[٥].

قوله: (قَدْرَ الفَاتِحَةِ) هو بإسكان الدال، قال أهل اللغة: قَدْرُ الشَّيْءِ: مَبْلَغُهُ[٦].

قوله: (وَيُسَنُّ عَقِبَ الفَاتِحَةِ) هو بفتح العين وكسر القاف ثم باء موحدة، ويجوز في لُغة قليلة[٧]: عَقِيْبَ بإثبات ياء مثناة تحت بينهما

---

(١) من هامش (أ)، (ب)، وفي النسخ الثلاث: «الإنصاف»، وما أثبته الصواب الموافق «النكت».

(٢) «النكت والعيون» ١/ ١١١.

(٣) في نسخة: وَفَتْحِهِ.

(٤) ٱنظر: «دقائق المنهاج» ص ٤٣.

(٥) «الصحاح» ١/ ٢٩٣.

(٦) ٱنظر: «المجمل» ص ٥٨٨، «الصحاح» ١/ ٦٣٥، «اللسان» ٦/ ٣٥٤٨، وفي «القاموس المحيط» بفتح الدال ص ٤٦٠.

(٧) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ١٥٩.

أن يكون بعده غير متراخ عنه، نعم يفصل بينهما بسكتة[١] لطيفة ليعلم أن آمين ليست من الفاتحة. فليحمل مراد المصنف من التعقب علىٰ هٰذا، ولا يفوت التأمين إلا بالشروع في السورة أو الركوع.

قال ثعلب في «فصيحه»: جِئْتُ في عُقْبِ الشهر: إذا جئت بعد ما مضىٰ، وجئتُ في عَقْبِهِ: إذا جئت وقد بقيت منه بقية[٢]، وقال[٣] ابن سيده: جئت في عَقِب الشَّهر بالفتح، وعَقْبه، وعلى[٤] عَقبه: أي: لأيام بقِيت منه، عَشَرةٍ أو أقلّ. وجئتك في عُقْب الشهر بالضم، وعلىٰ عُقْبه، وعُقُبِهِ، وحَكى اللِّحيانيّ: جئتُك عُقُبَ رمضان، أي: آخِرَه، وجئت فلانًا[٥] علىٰ عُقْب مَمَرِّه، وعُقُبِه، وعَقِبَيْه، وَعَقْبه، وعُقبانه: أي: بعد مروره[٦].

---

(١) من (ب)، وفي الأصل، (أ): بسكة، وما أثبته هو الصواب.

(٢) «فصيح ثعلب» ص ٦٤.

(٣) في (أ): قال.

(٤) من «المحكم».

(٥) من «المحكم»، وفي النسخ الثلاث: فلان، وهو خطأ.

(٦) «المحكم» ١/ ١٤٠.

آمِينُ: فيها لغات[١] أشهرها ثنتان ذكرهما المصنف في الكتاب، أفصحهما وأشهرهما وأجودهما: المد مع تخفيف الميم، وبه جاءت روايات الحديث[٢].

وثانيهما: القصر مع التخفيف، حكاها ثعلب[٣] وجماعات، وأنكرها خلق علىٰ ثعلب، وقالوا: المعروف المد، والقصر إنما جاء في ضرورة الشعر[٤]، ورد عليهم بأن الشعر الذي جاء فيها ليس من ضرورة القصر.

اللغة الثالثة: الإمالة مع التخفيف، حكاها الواحدي عن حمزة والكسائي.

---

(١) ٱنظر: «التهذيب» ١٥/ ٥١٢، «الصحاح» ٢/ ١٥٢٥، «اللسان» ١/ ١٤٤، «القاموس المحيط» ص ١١٧٦.

(٢) «صحيح البخاري» كتاب: الأذان، باب: فضل التأمين (٧٨١، ٧٨٢)، «صحيح مسلم» كتاب: الصلاة، باب: التسميع والتحميد والتأمين (٤١٠، ٤١٥).

(٣) «فصيح ثعلب» ص ٨٦، واستشهد بقول الشاعر جُبير بن الأضبَط وكان سأل الأَسَدِيَّ في حَمَالةٍ فحرَمَهُ:

تَبَاعَدَ مِنِّي فَطْحَلٌ وابنُ أُمّهِ ... أَمِينَ فزَادَ اللهُ ما بينَنا بُعْدا

(٤) ممن أنكره ابن درستويه حيث قال: ليس أمين بقصر الهمزة معروفًا في الٱستعمال، وإنما قصره الشاعر ضرورةً إن كان قصره وقد يُروىٰ هٰذا البيت علىٰ غير ما رواه ثعلب، وهو:

فآمين زاد الله ما بيننا بعدًا

وهٰذا ممدود، لا ضرورة فيه، وهو المعروف. ٱنظر: «تصحيح الفصيح» ص ٤٦٦، ٤٦٧.

الرابعة: المد مع تشديد الميم، حكاها القاضي عياض[١]، وحكاها الواحدي أيضًا، وقال: رُوِيَ ذلك عن الحسن البصري[٢] والحسين بن الفضل، ويؤيده أنه جاء عن جعفر الصادق أن تأويله: قاصدين إليك وأنت أكرم من أن تخيب قاصدًا[٣]، لكن هٰذِه اللغة شاذة منكرة مردودة، نص ابن السكيت وسائر أهل اللغة علىٰ أنها من لحن العوام[٤]، ونص أصحابنا في كتب المذهب علىٰ أنها خطأ[٥].

قال القاضي حسين في «تعليقه»: لا يجوز تشديد الميم، قال:

---

(١) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ١/ ٣٨.

(٢) الحسن البصري: واسمه الحسن بن أبي الحسن واسمه يسار البصري، أبو سعيد، مولىٰ زيد بن ثابت ويقال: مولىٰ جابر بن عبد الله ويقال: مولىٰ جميل بن قطبة بن عامر بن حديدة ويقال: مولىٰ أبي اليسر، وأمه خيرة مولاة أم سلمة، زوج النبي ﷺ ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب ﷺ، وكان عالمًا ثقة عابدًا ناسكا كثير العلم أخرج حديثه الستة.
روىٰ عن: أبي بن كعب ولم يدركه، والأحنف بن قيس، وأسامة بن زيد الكلبي علىٰ خلاف، والأسود بن سريع، وأنس، وجابر بن عبد الله، وغيرهم كثير.
روىٰ عنه: أبان بن صالح، وأبان بن أبي عياش، وإسحاق بن الربيع وإسماعيل ابن مسلم المكي، وأيوب السختياني وغيرهم كثير.
انظر: «طبقات ابن سعد» ٧/ ١٥٦- ١٧٨، «المراسيل» للرازي ص٤٦، ٤٧ (١٥٨)، «حلية الأولياء» ٢/ ١٣١- ١٦١ (١٦٩)، «تهذيب الكمال» ٦/ ٩٥- ١٢٧ (١٢١٦).

(٣) «البسيط» تفسير سورة الفاتحة: ٧.

(٤) «إصلاح المنطق» ص ١٧٩.

(٥) ٱنظر: «روضة الطالبين» ١/ ٣٥٢، «المجموع» ٣/ ٣٢٩، «النجم الوهاج في شرح المنهاج» ٢/ ١٢٤، للدميري، دار المنهاج، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٤م، «البيان في مذهب الإمام الشافعي» ٢/ ١٩٠.

وهٰذا أول لحن سُمِعَ من الحسين بن الفضل البلخي حين دخل خراسان، وقال صاحب «التتمة»: لا يجوز تشديد الميم، فإن شدد متعمدًا بطلت صلاته، وقال الجويني[(١)] في «التبصرة»، والشيخ نصر المقدسي: التشديد لا تعرفه العرب، وإن كانت الصلاة لا تبطل به؛ لقصده [٤٣ب] الدعاء[(٢)].

قال النووي: وهٰذا أجود من قول صاحب «التتمة»[(٣)].

وحكى ابن الفركاح في «إقليده» لغة خامسة عن ابن الأنباري: تشديد الميم مع القصر، وهي غريبة ولم أرها[(٤)] في «الزاهر» لابن الأنباري[(٥)].

قال القاضي عياض في «مشارقه»: [النون] مفتوحة مثل ليت ولعل[(٦)]،

---

(١) الجويني: عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني الشافعي، الشيخ أبو محمد، والد إمام الحرمين، إمام في التفسير والفقه والأدب، عابد ورع، صاحب جد ووقار، توفي سنة (٤٣٨هـ).
له: «التفسير»، «الفروق»، «التبصرة» في الفقه.
انظر: «مرآة الجنان» ٣/ ٥٨-٦٠، «طبقات الشافعية» للسبكي ٥/ ٧٣-٩٤ (٤٣٩)، «طبقات الشافعية» للأسنوي ١/ ٣٣٨-٣٤٠ (٣٠٥)، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة ١/ ٢٠٩-٢١١ (١٧١)، «الأعلام» ٤/ ١٤٦.

(٢) «التبصرة» ص٣٣٠، بتصرف، ونقل قول القاضي حسين وصاحب التتمة والجويني عن «المجموع» ٣/ ٣٢٩.

(٣) «المجموع» ٣/ ٣٢٩، وانظره للأقوال السابقة.

(٤) في (ب): أراها، وهو خطأ.

(٥) «الزاهر في معاني كلمات الناس» ١/ ٦٦.

(٦) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ١/ ٣٨، والزيادة منه.

وكذا في «المطالع»[١]، ونقل المصنف في «شرح المهذب» عن أهل العربية أن (آمين) موضوعة موضع ٱسم الاستجابة، كما أن (صَه) موضوعة للسكوت.

قالوا: وحق (آمين) الوقف لأنها كالأصوات، فإن حركها محرك ووصلها بشيء بعدها فتحها لالتقاء الساكنين، قالوا: وإنما لم تكسر لثقل الكسرة بعد الياء، كما فتحوا أين وكيف.

واختلف العلماء في معناها علىٰ ستة عشر قولاً[٢]:

أحدها: معناها: اللهم ٱستجب، قاله الجمهور من أهل اللغة والغريب والفقه، كما نقله عنهم النووي في «شرح المهذب»[٣].

ثانيها: معناها: كذلك يكون، قاله ابن عباس.

ثالثها: معناها: ٱفعل، ورد ذلك في حديث مرفوع.

رابعها: معناها: لا تخيّب رجاءنا، قاله محمد بن علي الترمذي[٤].

خامسها: معناها: لا يقدر علىٰ هٰذا أحد سواك، قاله سهل بن عبد الله.

سادسها: أن (آمين) طابع الله علىٰ عباده يدفع به عنهم الآفات، ورد فيه حديث مرفوع.

---

(١) «مطالع الأنوار» ١/ ٢٩٠.

(٢) روى الثعلبي كل هٰذِه الأقوال في «الكشف والبيان» ١/ ٥٢، ٥٣.

(٣) «المجموع» ٣/ ٣٣٠، وانظره لباقي الأقوال.

(٤) في «الكشف والبيان» ١/ ٥٢: النهدي، وهو خطأ من المحقق.

سابعها: أنه ٱسم من أسماء الله تعالىٰ، قاله مجاهد وضعف.

ثامنها: أنه[١] كلمة عبرانية أو سريانية، وليست بعربية، قاله عطية العوفي[٢].

تاسعها: أنها كنز من كنوز الجنة لا يعلم تأويله[٣] إلا الله، قاله عبد الرحمن بن زيد.

عاشرها: أنها قوة الدعاء واستنزال الرحمة، قاله أبو بكر الورّاق.

الحادي عشر: أنها درجة في الجنة تجب لقائلها.

الثاني عشر: أن (آمين) أربعة أحرف يخلق الله تعالىٰ من كل حرف ملكًا[٤] يقول: اللهم ٱغفر لمن قال: (آمين)، قاله وهب بن مُنَبّه.

الثالث عشر: أن (آمين) أربعة أحرف مقطعة من أسماء الله تعالىٰ، وهو خاتم رب العالمين يختم به براءة أهل الجنة وبراءة أهل النار، قاله الضحّاك وروي فيه حديث.

الرابع عشر: أنها دعاء، قاله عطاء[٥]، وروى فيه حديثًا[٦]، وهو راجع إلى القول الأول.

---

(١) في هامش (أ): أنها.

(٢) في (أ): المعوفي، وهو خطأ من الناسخ.

(٣) في (أ): تأويلها.

(٤) في النسخ الثلاث: ملك، وهو خطأ، وما أثبته الصواب الموافق للسياق.

(٥) رواه البخاري تعليقا بصيغة الجزم في كتاب: الأذان، باب: جهر الإمام بالتأمين، قبل حديث رقم: (٧٨٠).

(٦) رواه الثعلبي في تفسيره «الكشف والبيان» في آخر تفسير سورة الفاتحة.

الخامس عشر: معناه[(١)]: يا آمين ٱستجب لنا، والمدة مدة النداء، أو عوض الياء، حكاه القاضي عياض[(٢)]، وهو راجع إلى الأول أيضًا.

السادس عشر: معناه: اللهم أمنا بخير، ذكره صاحب «مطالع [٤٤أ] الأنوار»[(٣)]، وهو راجع إليه أيضًا.

السُّورَةُ: بالهمز[(٤)] وتركه، وترك الهمز أشهر وأصح، وبه جاء القرآن العزيز، وسُور[(٥)] البلد بلا همز؛ سُمِّيَ سورًا لارتفاعه، وسُؤْرُ الطعام والشراب: بقيَّتُه، مهموز، وسور القرآن أشبهتهما[(٦)] فجاز الهمز وتركه، كذا قال[(٧)] المصنف في «تحريره» أن سُؤْرَ الطعام مهموز[(٨)]، وقال في «دقائق الروضة» أنه يجوز تخفيفه[(٩)]، وقال ابن الفركاح في «إقليده»: السورة: المنزلة من الثناء. قال:

أَلَــمْ تَــرَ أَنّ اللهَ أعــطــاكَ سُــورَةً[(١٠)]

---

(١) في (ب): معناها.

(٢) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ١/ ٣٨.

(٣) «مطالع الأنوار» ١/ ١٩١.

(٤) في (ب): بالهمزة.

(٥) في (ب): وسورة.

(٦) من «تحرير التنبيه»، وفي النسخ الثلاث: أشبههما.

(٧) في (أ): قاله.

(٨) «تحرير التنبيه» ص ٧٥.

(٩) ٱنظر: «التهذيب» ١٣/ ٤٧، ٤٨، «اللسان» ٣/ ١٩٠٥، ١٩٠٦، «القاموس المحيط» ص ٤٠٣.

(١٠) «ديوان النابغة الذبياني»، تحقيق كرم البستاني، دار صادر. ص ١٨ في قصيدة له

فسُمِّيَت سورة القرآن بذلك مجازًا[(١)].

طُوَالُ المُفَصَّلِ: بضم أوله. قال الشيخ كمال الدين الدزماري: طوال المفصل مضموم الطاء، يقال: طويل وطوال، فإذا أفرطته في الطول قلت: طُوَّال مشدد الواو، ولا يقال: مكسور الطاء. قال: والمفصل: السبع الأخير من القرآن، وفي «مثلث ابن مالك»: طِوَالُ بكسر الطاء لا غير: جَمْعُ طَوِيلٍ، وطُوَالٌ بضم الطاء: الرجل الطويل، وطَوَالٌ بفتحها: المُدَّةُ[(٢)]، ورأيت المصنف ضبطه بخطه بكسر الطاء في الأصل.

والمُفَصَّلُ: بضم الميم، آخره: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١﴾[(٣)] وفي أوله عشرة أقوال أوضحتها في «شرح المنهاج» أصحها: من الحجرات، وذكرت هناك سبب تسميته مفصلاً مع بيان الخلاف فيه في الشرح المذكور، فراجعه منه[(٤)][(٥)]، ومما لم أحكه هناك أن بعضهم قال: سُمِّيَ مفصلاً لانفصاله عن الأتساع قبله، وقيل: لكثرة

يعتذر فيها إلى النعمان بن المنذر ويمدحه، وعجز البيت:

ترىٰ كلّ مَلْكٍ دونَها يتذَبذَبُ

(١) ٱنظر: «مجاز القرآن» ١/ ٣.

(٢) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ٢/ ٣٩٧.

(٣) الناس: ١.

(٤) في (أ): فيه.

(٥) «عمدة المحتاج إلىٰ كتاب المنهاج» ٢/ ٤٤١، وقد انتهينا من تحقيقه في دار الفلاح، ولله الحمد والمنة.

آياته؛ حكاهما بعض من علق علىٰ «العمدة».

وفي «سنن أبي داود» من حديث أوس بن حذيفة قال: سَأَلْتُ أَصْحَابَ النبي ﷺ: كيف تُحَزِّبُون[١] القُرْآنَ؟ قَالُوا: ثَلَاثٌ وخَمْسٌ وسَبْعٌ وتِسْعٌ وإحْدىٰ عَشْرَةَ وثَلَاث عَشْرَةَ وحِزْبُ المُفَصَّلِ وَحْدَهُ، ورواه أحمد والطبراني، وفي آخره: «وحزب المُفَصَّل من قاف حتىٰ يَخْتِمَ»[٢].

أَوْسَاطُ: جمع وَسَط بتحريك السين، بين القصار والطوال. قال الجوهري: شيءٌ وَسَطٌ: بين الجيِّد والرديء[٣]، وقال الواحدي: الوسط: ٱسم لما بين طرفي الشيء[٤].

قِصَارُهُ: بكسر القاف، جمع: قَصِير[٥]، ككريمٍ وكرام.

الجُمُعَةُ: بضم الميم وفتحها وإسكانها[٦].

وقوله: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾: هو مرفوع علىٰ حكاية التلاوة[٧].

الرُّكُوعُ: أصله في اللغة: الٱنحناء، يقال: رَكَعَ الشَّيْخُ: إذا ٱنْحَنَىٰ

---

(١) في الأصل، (أ): تجزئون.

(٢) أبو داود (١٣٩٣)، أحمد ٤/ ٩ (١٦١٦٦)، «المعجم الكبير» ١٧/ ٤٢ .

(٣) «الصحاح» ١/ ٩٠٨.

(٤) «البسيط» ٣/ ٣٧٥.

(٥) ٱنظر: «الصحاح» ١/ ٦٤١، «اللسان» ٦/ ٣٦٤٤، «القاموس المحيط» ص ٤٦٢.

(٦) ٱنظر: «اللسان» ٢/ ٦٨١، «القاموس المحيط» ص ٧١٠.

(٧) ٱنظر: «إعراب القرآن» للنحاس ١/ ١٢٧، «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري ١/ ١٩.

مِنَ الكِبَرِ[١]. [٤٤ب] قال لبيد:

أَلَـيْـسَ وَرَائـي إِنْ تَـرَاخَـتْ مَـنِـيَّـتـي
لُزُومُ العَصَا تُحْنَىٰ عَلَيْهَا الأَصَابِعُ
أُخَـبِّـرُ أَخْـبَـارَ الـقُـرُونِ الـتِـي مَـضَـتْ
أَدِبُّ كـأَنِّـي كُـلـمَـا قُـمْـتُ رَاكِـعُ[٢]

وقال الماوردي وبعض أهل اللغة: هو الخضوع[٣]، وأنشدوا فيه البيت المشهور:

.... علىٰ أن تَرْكَعَ يومًا والدهرُ قد رَفَعَهْ[٤]

---

(١) ٱنظر: «المجمل» ص ٢٩٨، «الصحاح» ٢/ ٩٤٧، «اللسان» ٣/ ١٧١٩، «القاموس المحيط» ص ٧٢٣.

(٢) البيتان من الطويل، ٱنظر: «ديوان لبيد» ص ٣٣٥، وانظر: «مختار الشعر الجاهلي» ٢/ ٤١٣، ٤١٤.

(٣) «الحاوي الكبير» ٢/ ١١٥.

(٤) ٱنْظر «الشعر والشعراء» لابن قتيبة ١/ ٣٧١، ونسبه إلى الأَضْبَط بن قُرَيْع، وروايته:
لا تُهِين الفقير؛ علَّك أن تخشع يومًا، والدهرُ قد رفعه
«أمالي القالي» ١/ ١٠٨، وروايته:
ولا تُعَادِ الفقير عَلَّكَ أن تَرْكَعَ يومًا والدهرُ قد رَفَعَهْ
«الإنصاف في مسائل الخلاف» ١/ ٢٢١، «شرح الألفية» للأشموني ٢/ ٢٢٦، «همع الهوامع» ٢/ ١٥٣، ٤/ ٤٠٤، «شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية» ٢/ ٧٦.
والبيت شاهد معروف، يستشهد به النحاة علىٰ أن نون التوكيد الحفيفة تحذف لالتقاء الساكنين، والأصل: «لا تهينن الفقير» فحذفت النون وبقيت الفتحة دليلاً عليها لكونها مع المفرد المذكر.

الرَّاحَةُ: الكَفُّ، قاله الجوهري، والجمع: رَاحٌ بغير هاء[١].

الطُّمَأْنِينَةُ: بهمزة بعد الميم، ويجوز تخفيفها بقلبها ألفًا كما في نظائره، والفعل منه: ٱطمأن، بالهمز، ويقال: ٱطبأن، بإبدال الميم باء[٢].

قال ابن درستويه: والطمأنينة: السكون والهدوء [و][٣] الٱسْتِينَاس للأمر، قال: ومنه قيل[٤] للأرض المنخفضة: المُطَمأَنّ[٥]، حيث تقدم بيان لغاتها في الخطبة.

وقوله: **(عَنْ هُوِيِّهِ)** هو بضم الهاء وتشديد الياء، وهو السقوط والانخفاض. وقال الجوهري وآخرون: هو بفتح الهاء[٦].

وقال صاحب «المطالع»: الهَوِيُّ بالفتح: النزول والسقوط، والهُوِيُّ بالضم: الصعود. قال: وقال الخليل: هما لغتان بمعنًى[٧]، لا جرم قال في «الدقائق»: قوله: عَنْ هُوِيِّهِ: هو بضَمِّ الهاء وفتحها[٨].

قلت: ويقولون في فعله: هو كضرب يضرب، وأما هَوِي يَهْوىٰ

---

(١) «الصحاح» ١/ ٣٣٠.

(٢) ٱنظر: «اللسان» (طمن) ٥/ ٢٧٠٧، وانظر: «تحرير التنبيه» ص ٨٤.

(٣) زيادة من «تصحيح الفصيح» يقتضيها السياق.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) «تصحيح الفصيح» ص ٣٣٩.

(٦) «الصحاح» ٢/ ١٨٣٨.

(٧) «مطالع الأنوار» ٦/ ١٤٩.

(٨) «دقائق المنهاج» ص ٤٣.

كعَلِم يعَلْم، فهو بمعنىٰ أحب.

العُنُقُ: قال صاحب «المحكم»: العُنُق، والعُنْق: وُصْلَةُ ما بين الرأس والجَسد، يُذكَّر ويُؤَنَّث، والتذكير أغلب[١]، وقيل: من ثَقَّل أنث، ومن خَفَّف ذَكَّر. قال سيبويه: عُنْق مخفف من عُنُقٍ، وجمعها: أعناق، لم يجاوزوا هٰذا البناء[٢].

السَّاقُ: بالهمز وتركه، مؤنثة[٣]، وجمعها: سُوقٌ، كأَسَدٍ وأُسْدٍ، وسِيقانٌ، وأَسْوُقٌ، وهي ما بين القَدَمِ والرُّكْبَةِ[٤]، سُمِّيَت بذلك لأنها تسوق الجسد.

التَّسْبِيحُ: التَّنْزِيهُ، وسبحان الله: تَنْزِيهًا له من النقائص وصفات المحدث كلها، وهو ٱسم منصوب علىٰ أنه واقع موقع المصدر بفعل محذوف، تقديره: سَبَّحْت الله[٥] سُبْحَانًا. قال النحويون وأهل اللغة: يقال: سَبَّحْت الله تَسْبِيحًا وسُبْحَانًا، فالتسبيح مصدر، وسبحان واقع موقعه، ولا يستعمل غالبًا إلا مضافًا، كقولنا: سبحان

---

(١) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١١١، ١١٢، ولابن الأنباري ص ٢٩٢، وصرح بأن التذكير أغلب ابن بري، ٱنظر: «اللسان» ٥/ ٣١٣٣ مادة (عنق).

(٢) «المحكم» ١/ ١٢٩.

(٣) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١١٨، ولابن الأنباري ص ٢٧٥، ولابن التستري ص ٨٠.

(٤) ٱنظر: «اللسان» ٤/ ٢١٥٤، ٢١٥٥، «القاموس المحيط» ص ٨٩٥ .

(٥) سقط لفظ الجلالة من (أ).

الله، وهو مضاف إلى المفعول به. أي: سبحت الله؛ لأنه المسبَّح المنزَّه[(١)]. قال أبو البقاء: ويجوز أن يكون مضافًا إلى الفاعل؛ لأن المعنىٰ: تنزه الله[(٢)]. [٤٥أ] قالوا: وقد جاء غير مضاف، كقول الشاعر:

سُبْحَانَه ثم سُبْحانًا أنزهه[(٣)]

قال أهل اللغة[(٤)] والمعاني[(٥)] والتفسير[(٦)] وغيرهم: ويكون التسبيح بمعنى الصلاة، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ۝١٤٣﴾[(٧)]؛ أي: المصلين.

---

(١) ٱنظر: «المقتضب» ٣/ ٢١٧.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» ١/ ٤٦.

(٣) ٱنظر: «الكتاب» ١/ ٣٢٦، وروايته:

سُبْحَانَه ثم سُبْحانًا يَعودُ له وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

وهو لأُميَّةَ بن أبي الصلت، وبلا نسبة في «المقتضب» ٣/ ٢١٧، وروايته: «نعوذ به»، وكذلك في «همع الهوامع» ٣/ ١١٥، ونسب لورقة بن نوفل في «الدرر اللوامع» ١/ ٤١٤، و«خزانة الأدب» ٣/ ٣٨٩، «شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية» ١/ ٣٣٦، ونسب فيه لأمية بن أبي الصلت.

(٤) ٱنظر: «تهذيب اللغة» (سبح) ٤/ ٣٣٨، ٣٣٩، «المجمل» ص ٣٦٦، «الصحاح» ١/ ٣٣٣، «اللسان» ٤/ ١٩١٤، ١٩١٥، «أساس البلاغة» ١/ ٤١٨.

(٥) ٱنظر: «مجاز القرآن» ١/ ٣٦.

(٦) ٱنظر: «الكشف والبيان» ٥/ ٢٣٩، «الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» للواحدي ٢/ ٩١٤، تحقيق صفوت عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولىٰ (١٩٩٥م). «الجامع لأحكام القرآن» ١٥/ ١٢٦، ١٢٧.

(٧) الصافات: ١٤٣.

قالوا: وقد جاء التسبيح بمعنى الٱستثناء، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ ﴿٢٨﴾﴾[١] أي: تستثنون، وتقولون: إن شاء الله، وهو راجع إلىٰ معنى التعظيم لله ﷻ للتبرك باسمه[٢].

قال الواحدي: قال سيبويه: معنىٰ سُبْحَانَ[٣] اللهِ: بَرَاءَةُ اللهِ من السُّوءِ، وسبحان الله لهٰذا المعنىٰ معرفة، يدل علىٰ ذلك قول الأعشىٰ:

سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ[٤] الفَاخِرِ[٥]

أي: بَرَاءَةً منه[٦].

قال: وهو ذكر تعظيم لله تعالىٰ لا يصلح لغيره، وإنما ذكره الشاعر نادرًا، ورده إلى الأصل وأجراه كالمثل، ٱنتهىٰ.

ومراد سيبويه أنه ٱسم معرفة لا ينصرف إذا لم يضف؛ للعلمية

---

(١) القلم: ٢٨.

(٢) ٱنظر: «الكشف والبيان» ٦/ ٢٥٧، «الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» ٢/ ١١٢٣، «الجامع لأحكام القرآن» ١٨/ ٢٤٤.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في (ب): علقة، وهو سهو من الناسخ.

(٥) من بحر السريع، ٱنظر: «ديوان الأعشىٰ» ص ٩٤، وصدره: أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ، ووجدته في طبعتين مختلفتين برواية (فجره- الفاجر)، في قصيدة له يهجو بها علقمة بن علاثة ويمدح عامر بن الطفيل في المنافرة التي جرت بينهما، وانظر: «المقتضب» ٣/ ٢١٨، «جمهرة اللغة» (سبح) ١/ ٢٧٨، «أساس البلاغة» ١/ ٤١٨، «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» لابن مالك ص ٤٠، «اللسان» ٤/ ١٩١٤، «خزانة الأدب» ٧/ ٢٣٤، ٢٣٥، «شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية» ١/ ٥٥٢.

(٦) «الكتاب» ١/ ٣٢٤.

وزيادة الألف والنون، ولهٰذا لم يصرفه الأعشىٰ، ومنهم من يصرفه ويجعله نكرة، كما تقدم في البيت السابق، هٰذا أصل هٰذِه الكلمة، ثم إنما يؤتىٰ بها للتعجب، ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾[١].

قال الزمخشري: سبحانك هنا للتعجب من عِظَم الأمر[٢].

الرَّبُّ: تقدم الكلام عليه قريبًا في الباب[٣].

العَظِيمُ: هو ذو العظمة والجلال، ومعنى العظيم في هٰذا منصرف إلىٰ عظمة الشأن وجلال القدر، قاله الخطابي[٤].

الخُشُوعُ: والتخشع والاختشاع: التذلل ورمي البصر إلى الأرض، وخفض الصوت، وسكون الأعضاء.

قال الأزهري: التخَشُّعُ للهِ: الإِخْباتُ والتَّذَلُّلُ[٥].

وقال الليث: خَشَعَ الرجل يَخْشَعُ خُشُوعًا: إذا رمَىٰ بِبَصَرِهِ إلى الأَرْضِ، والخُشُوعُ قَرِيبٌ مِنَ الخُضُوعِ، إِلَّا أَنَّ الخُضُوعَ في البَدَنِ، والخُشُوعَ في البَدَنِ والصَّوْتِ والبَصَرِ[٦]، وقال صاحب «المحكم»:

---

(١) النور: ١٦.

(٢) «الكشاف» ٣/ ٢٧٨.

(٣) سبقت الإشارة إليه ص ٤٠٥.

(٤) «شأن الدعاء» ص ٦٤، ٧٠.

(٥) «تهذيب اللغة» ١/ ١٥٢.

(٦) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ٧٦.

خَشَعَ، واختشع، وتَخَشَّع: رَمَىٰ ببصره نحو الأرض، وخَفَض صوْته، وقوم خُشَّع: متخشِّعون[(١)][(٢)]، وقال الواحدي: الخشوع في اللغة: السكون[(٣)].

قال: وعلىٰ هٰذا يدور كلام المفسرين في تفسير الخشوع في الصلاة.

قال الأزهري: هو سكون المرء في صلاته[(٤)]، وقال السكري: خاشعون: متواضعون، وقال مجاهد: ساكنون[(٥)]، وقال عمرو بن دينار: [٤٥ب] هو السكون وحسن الهيئة[(٦)].

قوله: (وَمَا ٱسْتَقَلَّتْ بِهِ قَدَمِي) كذا هو بالتأنيث، والقدم مؤنثة[(٧)]، فإن وقع التذكير فَيُؤَوَّل علىٰ إرادة العضو.

وقَدَمِي: بكسر الميم وتخفيف الياء على الإفراد لا غير، ولا تقرأ قدمي بفتح الميم والتشديد على التثنية؛ لأنه لو أرادها لقيل: قدماي،

---

(١) من المطبوع، وفي النسخ الثلاث: يتخشعون.

(٢) «المحكم» ١/ ٦٨.

(٣) «البسيط» ٢/ ٤٦٢ (البقرة: ٤٥).

(٤) الذي ذكره الأزهري في «تهذيبه» ١/ ١٥٢ في قوله تعالىٰ: ﴿وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ﴾ طه: ١٠٨؛ أي: سكنت، وكل ساكن خاضع خاشع. أما قوله: هو سكون المرء في صلاته فقد حكاه الطبري في «تفسيره» ٩/ ١٩٧ عن الزهريّ.

(٥) ٱنظر: «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير ١٠/ ١٠٧.

(٦) ٱنظر: «الكشف والبيان» ٤/ ٣١٦، «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢/ ٩٠.

(٧) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١١٨، ولابن الأنباري ص ١٩٧، ٢٨٨، ولابن التستري ص ٩٧.

بألف بعد الميم؛ لأن المثنىٰ رفعه بالألف لا بالياء، فلا يجوز قدميَّ؛ لأن قدمَيَّ فاعل (استقلت) فهو مرفوع.

ومعنىٰ (استقلّت به قدمي) قامت به وحملت، ومعناهُ: جَميعُ جسمي، وإنَّما أتىٰ به بعد قوله: (خشع لك سمعي وبصري) إلىٰ آخره للتوكيد، وهو من باب ذكر العام بعد الخاص[1]. قال صاحب «المحكم»: ٱستَقَلَّه: حمله ورفعه[2].

وقال ابن الأنباري في «شرح المسند»: أقلل الشيء واستقللت به: إذا حملته. قال: والسين في ٱستقللت يجوز أن تكون سين التكلف والتعاطي، وأن تكون سين التفرد بالشيء، والمراد به: ما حملته قدمي؛ أي: جميع جسمي.

وفائدة قوله: (وما ٱستقلت به قدمي) بعد قوله: (سمعي وبصري وعظمي)، وإن كانت هٰذِه الأشياء قد جمعت أكثر جسد الإنسان، فإنه تأكيد وتتميم لما عسىٰ أن يكون قد أخل به هٰذا اللفظ، فلم يشمله، فاستدرك فقال: (وما ٱستقلت به قدمي) فأتىٰ بهٰذا اللفظ الحاوي لجميع البدن.

قوله: (فَزِعًا مِنْ شَيْءٍ) يجوز كسر الزاي وفتحها، فالأول: علىٰ أنه فاعل منصوب على الحال، والثاني: علىٰ أنه مصدر مفعول لأجله.

قوله: (سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) لفظه خبر، ومعناه: دعاء بالاستجابة.

---

(١) «تحرير التنبيه» ص ٧٦.

(٢) «المحكم» ٦/ ٨٣.

قال في «التحرير»: معناه: تَقبَّل اللهُ منه حَمْدَهُ وجازَاهُ[(١)] به[(٢)].

قال الواحدي في قوله تعالىٰ: ﴿إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمۡ فَٱسۡمَعُونِ ﴿٢٥﴾﴾[(٣)]: معناه: فاسمعوا مني، قاله أبو عبيد[(٤)] والمبرد، قال: وهٰذا مثل قولك: سمعت فلانًا وإنما[(٥)] المسموع [قوله][(٦)][(٧)].

قوله: (ولكنه من المحذوف) وهو من أكثر الكلام مجرىٰ[(٨)] على الألسنة، وحق الكلام أن يقول: سمعت من فلان ما قال، وقال الخطابي: معنىٰ (سمع الله لمن حمده) ٱستجاب[(٩)]. قال الشاعر:

دَعَــوْتُ اللهَ حَــتَّــىٰ خِــفْــتُ أَلَّا
يَــكُــونَ اللهُ يَــسْــمَــعُ مَــا أَقُــولُ[(١٠)][(١١)]

---

(١) في (ب): وجازا.
(٢) «تحرير التنبيه» ص ٧٦.
(٣) يس: ٢٥.
(٤) «مجاز القرآن» ٢/ ١٦٠.
(٥) من «البسيط»، وفي النسخ الثلاث: وأنا.
(٦) زيادة من «البسيط».
(٧) «البسيط» ١٨/ ٤٦٨.
(٨) في النسخ الثلاث: يجري، وما أثبته الصواب الموافق للمطبوع.
(٩) «غريب الحديث» للخطابي ١/ ٣٤٢.
(١٠) ٱنظر: «الجامع لأحكام القرآن» ٢/ ٣١، «الفائق في غريب الحديث» ٢/ ١٩٧، للزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي- محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي، ونسبه إلىٰ شتير بن الحارث الضَّبي، ونسبه كذلك الخطابي في «غريب الحديث»، «شأن الدعاء» ص٦٠، وانظر: «اللسان» ٤/ ٢٠٩٥.
(١١) «غريب الحديث» ١/ ٣٤٢، وفيه: معناه الدعاء بقبول الحمد واستجابة الدعاء.

[٤٦أ] قال: ويحتمل أن يكون دعاء من الإمام للمأمومين، لأنهم يقولون: ربنا لك الحمد.

قال ابن الرفعة[1] في «الكفاية»: معنىٰ (سمع الله لمن حمده) أجاب الله حمد من حمده، وقيل: غفر له.

---

(١) ابن الرفعة: هو الشيخ الإمام العلامة نجم الدين أحمد بن محمد بن علي بن مرتفع ابن حازم بن إبراهيم بن العباس الأنصاري النجاري المصري، الشافعي، حامل لواء الشافعية في عصره، ولد بمصر سنة (٦٤٥هـ)، ومات سنة (٧١٠هـ). من تصانيفه: «المطلب في شرح الوسيط»، «الكافية في شرح التنبيه».

انظر: «تاريخ الإسلام» ٥٣/ ٩٩ (٢٥٠)، «مرآة الجنان» ٤/ ٢٤٩، «طبقات الإسنوي» ١/ ٦٠١، ٦٠٢ (٥٥٦)، «طبقات ابن قاضي شهبة» ٢/ ٢١١-٢١٣ (٥٠٠)، «الدرر الكامنة» ١/ ٢٨٤-٢٨٧ (٧٣٠)، «شذرات الذهب» ٦/ ٢٢، ٢٣، «معجم المؤلفين» ١/ ٢٨٢ (٢٠٥٥)، «الأعلام» ١/ ٢٢٢.

قوله: (رَبَّنَا لكَ الحَمْدُ) ثبت هكذا[١] في أحاديث صحيحة[٢]، وفي روايات كثيرة: (ربنا ولك الحمد) بالواو[٣]، وفي روايات: (اللهم ربنا ولك الحمد)[٤]، وفي روايات: (اللهم ربنا لك الحمد)[٥]، كله في الصحيح.

قال الشافعي والأصحاب: كله جائز، قالوا: ولو قال: لك الحمد

---

(١) في (أ): هٰذا.

(٢) ٱنظر: «صحيح البخاري» كتاب: الأذان، باب: إقامة الصف من تمام الصلاة، (٧٢٢)، «صحيح مسلم» كتاب: الصلاة، باب: ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، (٤٧٧).

(٣) ٱنظر: «صحيح البخاري» كتاب: الأذان، باب: يهوِي بالتكبير حين يسجد، (٨٠٥)، «صحيح مسلم» كتاب: الصلاة، باب: الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (٧٧١)، «سنن أبي داود» كتاب: الصلاة، باب: ما يُستفتح به الصلاة من الدعاء، (٧٦٠)، «جامع الترمذي» أبواب الصلاة، باب: ما يقول الرجل إذا رفع رأسه من الركوع، (٢٦٦، ٢٦٧)، «سنن النسائي» كتاب: التطبيق، باب: ما يقول المأموم، (٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠)، «سنن ابن ماجه» كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، (٨٧٥)، «صحيح ابن حبان» كتاب: الصلاة، باب: صفة الصلاة، (١٧٦٧، ١٩٠٣، ١٩٠٥، ١٩٠٨).

(٤) ٱنظر: «صحيح البخاري» كتاب: الأذان، باب: ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع، (٧٩٥)، «سنن ابن ماجه» كتاب: إقامة الصلاة، باب: إذا قرأ الإمام فأنصتوا، (٨٤٦)، «سنن أبي داود» كتاب: الصلاة، باب: ما يستفتح به الصلاة من الدعاء، (٧٧٠)، «سنن النسائي» كتاب: التطبيق، باب: ما يقول الإمام إذا رفع رأسه من الركوع، (٦٤٧).

(٥) ٱنظر: «صحيح البخاري» كتاب: الأذان، باب: فضل اللهم ربنا ولك الحمد، (٧٩٦)، «صحيح مسلم» كتاب: الصلاة، باب: ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، (٤٧٦).

ربنا، أجزأه؛ لأنه أتىٰ باللفظ والمعنىٰ. قالوا: ولٰكن قالوا: أفضل قوله: ربنا ولك الحمد، على الترتيب الذي وردت به السنة[(١)]. قال في «الأم»: والإتيان بالواو في: ربنا ولك الحمد، أفضل[(٢)].

قال القاضي عياض: إثبات الواو يجمع معنيين الدعاء والاعتراف؛ أي: ربنا ٱستجب لنا، ولك الحمد علىٰ هدايتك إيانا، ويوافق قول من قال: سمع الله لمن حمده بمعنى الدعاء، وعلىٰ حذف الواو يكون الحمد مجردًا، ويوافق قول من قال: سمع الله لمن حمده خبر[(٣)]. قال الأصمعي: سألت أبا عمرو عن الواو في قوله: ربنا ولك الحمد، فقال: هي زائدة، تقول العرب: بعني هٰذا الثوب، فيقول المخاطب: نعم، وهو لك بدرهم، فالواو: زائدة.

قال النووي: ويحتمل أن تكون عاطفة علىٰ محذوف؛ أي: ربنا أطعناك أو حمدناك، ولك الحمد[(٤)]، وعبارة غيره: يحتمل أن تكون هٰذِه الواو عاطفة لإحدى الجملتين على الأخرىٰ، كأنه قال: دعوتني إلىٰ حمدك، وحمدتك يا رب.

قال صاحب «الإقليد»: الحمد عرض لا يملأ[(٥)] الأماكن، وإنما القصد المبالغة في التكثير، وقيل: المراد: صحائف تملأ، وقيل:

---

(١) ٱنظر: «البيان في مذهب الإمام الشافعي» ٢/ ٢١٣، «روضة الطالبين» ١/ ٣٥٨.

(٢) «الأم» ١/ ٩٧.

(٣) «مشارق الأنوار» ٢/ ٢٩٨.

(٤) ٱنظر: «المجموع» ٣/ ٣٩١، ٣٩٢.

(٥) في النسخ الثلاث: يمل، وما أثبته الصواب الموافق للسياق.

ثوابه يملأ.

قوله: (مِلْءِ) هو بكسر الميم، ويجوز نصب آخره ورفعه، ذكرهما جميعًا ابن خالويه وآخرون.

وحُكِيَ عن الزجاج أنه لا يجوز إلا الرفع، ورجح ابن خالويه والأكثرون النصب، وهو المعروف في روايات الحديث[1]، وهو منصوب على الحال؛ أي: مالئا، وتقديره: لو كان جسمًا لملأ ذلك.

قلت: ويجوز نصبه علىٰ أنه صفة لمصدر، والتقدير: حمدًا ملء.

قوله: (وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ) أي: كالكرسي وما غمض عن إدراك عبادك.

قوله: (أَهْلَ) هو منصوبٌ على النداء، وقيل: يجوز رفعه علىٰ تقدير: أنت أهل، والمشهور الأول[2].

الثَّنَاءُ: -بالمد-[3] [٤٦ب] المدح. قال الجوهري: وأَثْنَىٰ عليه

(١) ٱنظر: «سنن ابن ماجه» كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، (٨٧٨)، «سنن أبي داود» كتاب: الصلاة، باب: ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، (٨٤٧)، «سنن النسائي» كتاب: التطبيق، باب: ما يقول في قيامه ذلك، (١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨)، وروي بالرفع في «صحيح مسلم» كتاب: الصلاة، باب: ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، (٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨)، «سنن أبي داود» كتاب: الصلاة، باب: ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، (٨٤٦).

(٢) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ٧٧، «صحيح مسلم بشرح النووي» ٤/ ١٩٤.

(٣) ٱنظر: «المقصور والممدود» للفراء ص ٨٦، ولابن ولاد ص ٢١، ولأبي علي القالي ص ٣٥٣.

خيرًا، والاسم[١]: الثَّنَاءُ، والنَّثَا- بتقديم النون- مقصورٌ إلا أنَّه في الخير والشر، والثَّنَاءُ في الخير خاصّةً[٢]، وقال ابن مالك في «مثلثه»: الثَّنَاءُ: المَدْحُ[٣]، وظاهره أن الثناء مخصوص بالخير، والنثا- بتقديم النون-: مشترك.

وقال أبو عثمان المعَافِري في «أفعاله»: أثنَيت على الرَّجل: وَصفْتُه بخير أَوْ شَرٍّ[٤]، وعبارة صاحب «الإقليد»: الثناء: الذكر الجميل.

المَجْدُ: العظمة[٥]. قال ابن دريد في «الجمهرة»: المجد لله ﷻ: الثناء الجميل، يقال: سبَّح لله ومجَّده؛ أي: ذكرَ آلاءه[٦].

قوله: (أَحَقُّ مَا قَالَ العَبْدُ وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ) هو بإثبات الألف في: (أحق)، والواو في: (وكلنا) هكذا رواه مسلم وأبو داود وسائر المحدثين[٧].

---

(١) في (أ): هو الٱسم.

(٢) «الصحاح» ٢/ ١٦٧٣، ١٨١٣، واقتصار الجوهري على الخير لا ينافي ٱستعماله في الشر، وعموم الثناء في الخير والشر هو الذي جزم به الكثير.

(٣) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ٩٣.

(٤) «الأفعال» ٣/ ٦٢١، وانظر: «اللسان» ١/ ٥١٧، «القاموس المحيط» ص ١٢٦٨.

(٥) ٱنظر: «تهذيب اللغة» ١٠/ ٦٨٢، «اللسان» ٧/ ٤١٣٨، «القاموس المحيط» ص ٣١٨، وانظر: «تحرير التنبيه» ص ٧٧.

(٦) «جمهرة اللغة» ١/ ٤٥١.

(٧) رواه مسلم (٤٧٧) كتاب: الصلاة، باب: ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، وأبو داود (٨٤٧) من حديث أبي سعيد الخدري.

ووقع في «المهذب» ومعظم كتب الفقه[١]: (حق ما قال العبد كلنا)، بحذف الألف والواو[٢]. قال المصنف في «شرح المهذب»: وهٰذا وإن كان منتظم المعنىٰ، فالصواب ما ثبت في كتب الحديث[٣].

قلت[٤]: قد رواه النسائي في «سننه» بإسقاطهما، وهو أحد كتب الحديث المعتمدة فلا إنكار.

قال النسائي في «سننه الكبير» و«الصغير»: أخبرني عمرو بن هشام أبو أُمَيَّةَ الحرَّانيُّ، ثنا مخلد، عن سعيد بن عبد العزيز، عن عطية بن قيس، عن قَزَعَة بن يحيىٰ، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ كان يقول: «**سمع الله لمن حمده ربّنا لك الحمدُ ملءَ السماوات، وملءَ الأرض، وملءَ ما شئت من بعدُ، أهلَ الثناءِ والمجدِ، حَقُّ ما قالَ العبدُ، كُلُّنا لك عبدٌ**» الحديث[٥]. فاستفده فإنه يرحل إليه.

قال ابن الصلاح[٦]: معنىٰ (حق ما قال العبد): قوله: (لا مانع لما

---

(١) «المهذب» ١/ ٢٥٣، ووجدته بإثبات الألف والواو، ولعله وهم من المحقق، وانظر: «روضة الطالبين» ١/ ٣٥٧.

(٢) «صحيح مسلم بشرح النووي» ٤/ ١٩٤، ١٩٥.

(٣) «المجموع» ٣/ ٣٨٨، ٣٨٩.

(٤) من نسخة (ب)، وفي الأصل، (أ): قوله، وما أثبته هو الصحيح.

(٥) «السنن الكبرىٰ» ١/ ٢٢٤ (٦٥٥) لأحمد بن شعيب بن علي النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق د/ عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي. الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ (١٤١١هـ)، «المجتبىٰ» (١٠٦٦) له أيضًا. ترقيم عبد الفتاح أبو غدة. تصوير مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

(٦) ابن الصلاح: هو الإمام العلامة تقي الدين أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن

أعطيت .. إلىٰ آخره).

وقوله[١]: كُلُّنا لَكَ عَبْدٌ: ٱعتراض ٱعترض بين المبتدأ والخبر. قال: أو يكون قوله: أحق ما قال العبد، والأول أولىٰ[٢]. قال المصنف: وهٰذا الذي رجحه هو الراجح الذي يحسن أن يقال إنه أحق ما قال العبد؛ لما فيه من كمال التفويض إلىٰ الله -تعالىٰ-، والاعتراف بكمال قدرته وعظمته وقهره، وسلطانه، وانفراده بالوحدانية[٣]، وقال صاحب «الإقليد»: أحق: أفعل تفضيل، وكلنا لك عبد: جملة معترضة مؤكدة للمعنى المقصود، والقول الموصوف بأنه: حق ما قال العبد: لا مانع لما أعطيت [٤٧أ] إلىٰ آخره، وقد

عثمان الكردي، الشهرزوري، الموصلي، الشافعي، ولد سنة (٥٧٧هـ)، ومات سنة (٦٤٣هـ)، من تصانيفه: «علوم الحديث»، و«شرح صحيح مسلم»، «الفتاوىٰ». وهو رائد من رواد علم مصطلح الحديث، وإليه وإلى الخطيب البغدادي ٱنتهىٰ هٰذا الفن، وكتابه المذكور آنفا «علوم الحديث» كان ومازال هو المرجع الأول في هٰذا الفن، فكما قال الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» قد ٱعتنىٰ بتصانيف الخطيب المتفرقة، فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره. انظر: «سير أعلام النبلاء» ٢٣/ ١٤٠-١٤٤ (١٠٠)، «طبقات الأسنوي» ٢/ ١٣٣-١٣٤ (٧٣٠)، «الأعلام» ٤/ ٢٠٧-٢٠٨.

(١) في (ب»: قوله.

(٢) نقل ابن الملقن هٰذا القول كان ملبسًا، لم يفِ بالمعنىٰ، ونصه: قال أبو داود: أو يكون قوله: «أحق ما قال» خبرًا لما قبله؛ أي: قوله: «ربنا لك الحمد» إلىٰ آخره «أحق ما قال العبد» والأول أولى. ٱنظر: «المجموع» ٣/ ٣٨٩.

(٣) «المجموع» ٣/ ٣٨٨، ٣٨٩.

يقال: حق ما قال العبد: كلنا لك عبد، علىٰ معنىٰ قول العبد: كلنا لك عبد حق، وربما قيل: أحق؛ أي: أصدق قول العبد: كلنا لك عبد، والألف واللام في (العبد) لتعريف الجنس لا لتعريف العهد، والمراد: العبيد.

قوله: (وَلا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ) هو بفتح الجيم على المشهور، وحكى ابن عبد البر[١] وجماعة كسرها[٢]، والصحيح الأول.

والجد: الحظُّ والغِنىٰ؛ أي: لا ينفع[٣] ذا المال والحظ والغِنىٰ غِناهُ ويمنعه من عقابك، وإنما ينفَعُه ويَمْنَعُه من عقابكَ العملُ الصالح[٤]، وعلىٰ رواية الكسر يكون معناه: لا ينفع ذا الإسراع في

---

(١) ابن عبد البر: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، القرطبي، المالكي، أبو عمر، الإمام الحافظ، شيخ علماء الأندلس، وكبير محدثيها، ولد سنة (٣٦٨هـ- ٩٧٨م)، يقال له: حافظ المغرب، له مصنفات جليلة منها: «الكافي في الفقه»، و«التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» و«الاستيعاب» في تراجم الصحابة، كان ظاهريًّا، ثم صار مالكيًّا، توفي بـ (شاطبة) في ربيع الآخر سنة (٤٦٣هـ- ١٠٧١م) عن خمس وتسعين سنة.

انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ١٥٣- ١٦٣ (٨٥)، «تذكرة الحفاظ» ٣/ ١١٢٨- ١١٣٢ (١٠١٣)، «مرآة الجنان» ٣/ ٨٩، «البداية والنهاية» ١٢/ ٥٦٨، «شذرات الذهب» ٣/ ٣١٤- ٣١٦، «معجم المؤلفين» ٤/ ١٧٠ (١٨٤٥٥).

(٢) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» ٢٣/ ٨٢. لأبي عمر يوسف ابن عبد البر القرطبي (٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفىٰ بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري.

(٣) من «تحرير التنبيه»، وفي النسخ الثلاث: يمنع.

(٤) «تهذيب اللغة» ١٠/ ٤٥٥، «المجمل» ص ١١٥، «الصحاح» ١/ ٣٨٩.

الهرب الإسراع[١].

وقال صاحب «الإقليد»[٢]: يجوز أن يكون (الجد) الثاني فاعل (ينفع)، (وذا الجد) مفعول؛ أي: لا ينفع ذا الجد صاحبه، وأن يكون الأخير مبتدأ خبره: منك الجد.

وقوله: (مِنْكَ) ذكر في «الفائق»[٣] أنه من قولهم: هٰذا مِن ذاك؛ أي: بدل ذاك، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً﴾[٤]؛ أي: بدلكم. قال: ويجوز أن تكون (مِن) علىٰ أصلِ معناها، أعني: الٱبتداء، وتتعلّق إما بـ(ينفع) أو بـ(الجَدّ) والمعنىٰ: أن المجدود لا ينفعه منك الجد الذي مَنَحْتَه[٥]، وإنما ينفعه أن تمنحه التوفيق[٦]، وقال الجوهري والأزهري: (منك) هنا بمعنىٰ: عندك[٧].

القُنُوتُ: في اللغة: له معانٍ منها: الدُّعاءُ[٨]؛ وبهذا سُمِّيَ هٰذا الدعاء قنوتًا، ويطلق على الدعاء بخيرٍ وشرٍ، يقال: قَنَت له، و: قنت عليه[٩].

---

(١) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ٧٨.

(٢) ورد في هامش الأصل ونسختي (أ)، (ب): حاشية: ٱقتصر علىٰ هٰذا في «الكفاية».

(٣) في (أ): الدقائق.

(٤) الزخرف: ٦٠.

(٥) من «الفائق»، وفي النسخ الثلاث: ينجيه.

(٦) «الفائق» ١/ ١٩٣.

(٧) «الصحاح» ١/ ٣٨٩.

(٨) ٱنظر: «اللسان» ٦/ ٣٧٤٧، ٣٧٤٨، «القاموس المحيط» ص ١٥٨ .

(٩) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ٨٤.

قال الجوهري في «صحاحه»: القُنُوتُ: هو الطاعة، هٰذا هو الأصل، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ﴾[(١)]، ثم سُمِّيَ القيام في الصلاة قُنُوتًا، ومنه الحديث: «**أفضل صلاة المرء طولُ القُنُوتِ**»[(٢)]، ومنه: قُنُوتُ الوِترِ[(٣)]، وقال الماوردي: أصله: الدوام علىٰ أمرٍ واحد، ذكره[(٤)] عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾[(٥)]، وحكىٰ قولاً آخر أن أصله الدُّعاء[(٦)].

قال الأزهري: وهو المشهور في اللُّغة، حكاه عنه صاحب «المغني في غريب المهذب»[(٧)]. قال الأزهري: وحقيقة القانت: القائم بأمر الله[(٨)]، وقال النحاس: أصله في اللغة: القيام، ذكره في «معانيه» عند قوله تعالىٰ[(٩)]: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾[(١٠)][(١١)].

---

(١) الأحزاب: ٣٥.

(٢) رواه مسلم (٧٥٦) كتاب: صلاة المسافرين، باب: أفضل الصلاة طول القنوت. من حديث جابر.

(٣) «الصحاح» ١/ ٢٥١.

(٤) زاد في (أ): في، وهو خطأ.

(٥) البقرة: ٢٣٨.

(٦) «النكت والعيون» ١/ ٣١٠.

(٧) «المغني في الإنباء عن غريب المهذب والأسماء» ١/١٢٦، ١٢٧، لابن باطيش، ت: ٦٥٥هـ، تحقيق مصطفىٰ عبد الحفيظ سالم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة ١٩٩١م.

(٨) «تهذيب اللغة» ٩/ ٦٠.

(٩) سقطت من (أ).

(١٠) البقرة: ١١٦.

(١١) «معاني القرآن الكريم» ٥/ ٢٥٤.

قلت[١]: وحاصل معانيه ستة عشر يتداخل بعضها، أولها: الطاعة، ثانيها: الصلاة، ثالثها: طول القيام، رابعها: [٤٧ب] السكوت، نقلها الرماني في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾[٢]، ونقلها الهروي في «غريبه» أيضًا[٣]، إلا أنه قال بدل الأول: إقامة الطاعة، خامسها: الخشوع، سادسها: الدعاء، سابعها: القيام، ذكرهما الهروي. ثامنها: الأنقياد، ذكره الزمخشري في الآية[٤].

تاسعها: أنه ذكر الله في القيام، عاشرها: أنه الركود وكفّ الأيدي والبصر، ذكرهما الزمخشري عند قوله تعالىٰ: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾[٥][٦]، وَكَأنه أراد الركود في الصلاة وَكف الأيدي والبصر فيها.

الحادي عشر: الإقرار بالعبودية، ذكره الماوردي في تفسير: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾[٧][٨].

الثاني عشر: السكوت عما نهىٰ الله عن التكلم به في الصلاة، نقله

(١) من نسخة (ب)، وفي الأصل، (أ): قوله، وما أثبته هو الصحيح؛ لأن هٰذا القول لم يرد بالمنهاج، وإنما هو تعليق من ابن الملقن.

(٢) البقرة: ١١٦.

(٣) أنظر: «الغريبين» ٦/ ١٥٨٦.

(٤) «الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» ١/ ١٦٧.

(٥) البقرة: ٢٣٨.

(٦) «الكشاف» ١/ ٢٦٠.

(٧) البقرة: ١١٦.

(٨) «النكت والعيون» ١/ ١٧٨.

الماوردي في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾[١].

الثالث عشر: طول القيام في الصلاة.

الرابع عشر: القراءة، ذكرهما الماوردي في هٰذِه الآية[٢]، وكأنه أراد القراءة في الصلاة.

الخامس عشر: أنه دوام كل أحد علىٰ حالة واحدة بالشهادة بما فيه من آثار الصنعة، والدلالة على الربوبيّة، نقله الرماني في تفسير: ﴿كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾[٣].

السادس عشر: أنه الدعاء المخصوص في آخر الصبح وفي الوتر.

وقال صاحب «العين»: القُنُوتُ في الصلاة: دعاء بعد القراءة في آخِرِ الوِتْرِ؛ يعني: يدعو قائمًا[٤]، كذا نقله الرماني.

قوله: (اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ) أي: معهم[٥]، كقوله تعالىٰ: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي ﴿٢٩﴾﴾[٦].

اللهم: سيأتي الكلام عليه في باب الإحرام، إن شاء الله تعالىٰ[٧].

---

(١) البقرة: ٢٣٨.

(٢) «النكت والعيون» ١/ ٣١٠.

(٣) البقرة: ١١٦.

(٤) «العين» ٥/ ١٢٩ مادة (قنت).

(٥) في الظرفية تأتي للمصاحبة بمعنىٰ مع. انظر: «شرح التسهيل» ٣/ ١٥٥، وانظر: «الكشف والبيان» ٦/ ٤٥٨.

(٦) الفجر: ٢٩.

(٧) تأتي الإشارة إليه ٢/ ٢٠٤، وسبق أيضًا ص٣٨٧.

النَّازِلَةُ: البلية كالقحط والخوف، والوباء، والغلاء، ونحو ذلك، وعبارة الرافعي: من وباء أو قحط، وعبارة المصنف في «شرح المهذب»: كخوف أو قحط، أو جراد، أو نحو ذلك[١].

السُّجودُ: أصله: التَّطَامُنُ والمَيْل، كما قاله الأزهري[٢]، وقال الواحدي: أصله في اللغة: الخُضوع والتَّذلُّل. قال: وسجود كل شيء في القرآن: طاعته لما سخر له، هٰذا أصله في اللغة، ثم قيل لكل من وضع جبهته على الأرض: سجد؛ لأنه غاية الخضوع[٣]. وقال الجوهري: سَجَدَ: خضع، ومنه: سُجُودُ الصلاة[٤]. وقال ابن دريد: أصله: إِدَامَةُ النَّظَرِ في إِطراقٍ إلى الأرضِ[٥].

وقال الراغب: أَصْلُه: التَّطامُنُ [٤٨أ] والتَّذَلُّلُ، وَجُعِلَ ذلك عِبارةً عن التَّذَلُّلِ للهِ تعالىٰ وعِبادتِه[٦]، وقال ابن الأنباري: السجود يرد لمعان منها: الانحناء والميل، من قولهم: سجدت الدابة وأسجدت: إذا خفضت رأسها لتركب، ومنها: الخشوع والتواضع، ومنها: التحية[٧].

---

(١) «العزيز» ١/ ٥١٧، «المجموع» ٣/ ٤٧٤.
(٢) «الزاهر» ص ١٧٣.
(٣) «تفسير البسيط» ٢/ ٣٦٨ (البقرة: ٣٤)، وانظر: «تحرير التنبيه» ص: ٧٨.
(٤) «الصحاح» ١/ ٤١٣.
(٥) «جمهرة اللغة» ١/ ٤٤٧ مادة (سجد).
(٦) «مفردات ألفاظ القرآن» ص ٣٩٦، وانظر: «اللسان» ٤/ ١٩٤١، ١٩٤٢.
(٧) «الأضداد» ص ٢٩٤: ٢٩٧.

قوله: (**مُصَلَّاهُ**): هو بتشديد اللام المفتوحة، وهو ما يُصَلِّي عليه[١].

قوله: (**وَيَنَالَ مَسْجِدَهُ ثِقَلُ رَأْسِهِ**) ينال منصوب بـ(أن) السالفة[٢] في قوله قبله: ويجب أن يطمئن. وفي معنىٰ (ينال) أقوال: أحدها: يصل. قال الإمام فخر الدين الرزاي في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا﴾[٣]: بين أن الذي يصل إلىٰ الله ويرتفع إليه، كذا إلىٰ آخره، ثم قال: فالمراد: وصول ذلك إلىٰ حيث يكتب[٤].

ثانيها: يصيب، قال الماوردي في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿لَمۡ يَنَالُواْ خَيۡرٗاۚ﴾[٥]: قال السدي: لم يصيبوا[٦].

ثالثها: يبلغ، قال الزمخشري في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ﴾[٧]: لن[٨] تبلغوا حقيقةَ البِرِّ[٩].

---

(١) ٱنظر: «القاموس الفقهي» لغة واصطلاحًا ص ٢١٦.

(٢) في (أ)، (ب): الساكنة.

(٣) الحج: ٣٧.

(٤) «التفسير الكبير» ٢٣/ ٣٧، ونصه: بين أن الذي يصل إلىٰ الله تعالىٰ ويرتفع إليه من صنع المهدي من قوله ونحره وما شاكله من فرائضه هو تقوىٰ الله دون نفس اللحم والدم، ومعلوم أن شيئًا من الأشياء لا يوصف بأنه يناله سبحانه، فالمراد وصول ذلك إلىٰ حيث يكتب يدل عليه قوله: (إليه يصعد الكلم الطيب).

(٥) الأحزاب: ٢٥، وردت في النسخ الثلاث: ﴿لن ينالوا خيرا﴾ وهو خطأ.

(٦) «النكت والعيون تفسير الماوردي» ٤/ ٣٩١.

(٧) آل عمران: ٩٢.

(٨) من «الكشاف»، وفي النسخ الثلاث: أن.

(٩) «الكشاف» ١/ ٣٣٩.

وقوله[١]: مَسْجِدَهُ: يجوز فيه فتح الميم وكسر الجيم، ويجوز فتحها[٢]؛ لأن المصنف في «تحريره» قال: المَسْجِدُ بكسر الجيم وفتحها، وقيل: بالفتح ٱسمٌ لمكان السُّجود، وبالكَسْرِ ٱسمٌ للموضعِ المتّخذِ مَسْجِدًا[٣].

وذكره[٤] الفارابي في «ديوان الأدب» في باب مَفعِل بفتح الميم وكسر العين، وقال: هو موضع السجود، ولم يذكره[٥] في مَفعَل بفتحها[٦].

وقال الشيخ شهاب الدين أبو شامة في كتابه «نور المسرىٰ في

(١) في (ب): قوله.

(٢) في الأصول: «فيهما» ولعل المثبت هو الصواب كما في «تحرير التنبيه».

(٣) «تحرير التنبيه» ص ٤٥، ٤٦.

وانظر: «التهذيب» ١٠/ ٥٧٠، قال الأزهري: روىٰ أبو العباس عن ابن الأعرابي قال: مَسْجَدٌ بفتح الجيم: مِحْرَابُ البيوت، ومُصَلَّى الجماعاتِ: مَسْجِدٌ بكسر الجيم، والمَسَاجِدُ: جَمعُهُما، «الصحاح» ١/ ٤١٣، ٤١٤، قال الجوهري: قال الفراء: كل ما كان علىٰ فَعَل يَفْعُلُ، مثل: دَخَلَ يَدْخُلُ فالمفْعَلُ منه بالفتح، ٱسمًا كان أو مصدرًا، ولا يقع فيه الفَرْقُ، مثل: دَخَلَ مَدْخلاً، إلا أحرفًا من الأسماء أَلْزَموها كسرَ العَيْن، من ذلك: المَسْجِدُ، والمَطْلِعُ، والمَغْرِبُ، فجعلوا الكسر علامةً للاسم، وربما فتحه بعض العرب في الٱسم، قال: والفتح في كله جائز وإن لم نسمعه. وما كان من باب فَعَلَ يَفْعِلُ مثل جَلَسَ يَجْلِسُ، فالموضع بالكسر والمصدر بالفتح، للفرق بينهما، «اللسان» ٤/ ١٩٤٠.

(٤) في (أ): وذكر.

(٥) في (أ): يذكروه.

(٦) «ديوان الأدب» ١/ ٢٨٨.

تفسير آية الإسرا»: المسجد[١] في اللغة: موضع السجود، وهو أحد الأسماء التي جاءت علىٰ مَفعِل بكسر العين، والقياس فتحها، ورأيته مضبوطًا بخط المصنف بفتحها فقط، وفتح الدال أيضًا، وضبط (ينال)[٢] بالفتح كما قدمته، و(ثِقَلُ): بكسر الثاء وفتح القاف وضم اللام علىٰ أنه فاعل.

الرَّأْسُ: مهموز، ويجوز تركه، كما سلف في الوضوء[٣].

اليَدُ: تقدم الكلام عليها في باب الوضوء[٤].

قوله: (وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ) أي: منفذهما.

تَبَارَكَ اللهُ: أي: تعالىٰ[٥]، والبركة: العلو والنماء، حكاه الأزهري عن ثعلب. وقال ابن الأنباري: تبرك العباد بتوحيده وذكر ٱسمه[٦]. وقال ابن فارس: معناه: ثَبَتَ الخَيْرُ عِندَهُ[٧]، وقيل: تمجد وتعظم، قاله الخليل[٨]. وقيل: ٱستحق التعظيم.

قال الواحدي في قوله تعالىٰ: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ﴾[٩] أي: ٱستحقَّ

---

(١) سقطت من (أ).

(٢) في (ب): وينال.

(٣) سبقت الإشارة إليه ص ٢٧٦.

(٤) سبقت الإشارة إليه ص ٢٨٢.

(٥) زاد في (أ): الله، ووضع الكلمة في دائرة.

(٦) «الزاهر» ص ١٦٦.

(٧) «مجمل اللغة» ص ٧٣.

(٨) «العين» ٥/ ٣٦٨ مادة (برك).

(٩) المؤمنون: ١٤.

التَّعظيم والثَّناء بأنه لم يزل ولا [٤٨ب] يزال[١]، وقيل غير ذلك، وأصله من البروك، وهو الثبوت، ومنه: بِرْكَةُ الماءِ وبَرَكَ البعيرُ[٢].

قوله: (أَحْسَنُ الخَالِقِينَ) أي: المُصوِّرين المُقدِّرين[٣].

قوله: (وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ مَضْمُومَةً) أي: يجعلها مستطيلة ملتصقة بعضها ببعض، فالأول هو النشر، والثاني هو الضم[٤].

الفَخِذُ: بفتح الفاء وكسر الخاء، ويجوز إسكان الخاء مع فتح الفاء وكسرها، ويجوز أيضًا كسر الفاء والخاء[٥]، فهٰذِه أربعة أوجه جارية في كل ما كان من الأسماء والأفعال علىٰ ثلاثة أحرف مفتوح الأول مكسور الثاني[٦]، وكان ثانيه أو ثالثه حرف حلق، وحروف الحلق ستة: العين، والغين، والحاء، والخاء، والهاء، والهمزة[٧].

---

(١) «التفسير البسيط» ١٥/ ٥٦٤ [المؤمنون: ١٤].

(٢) ٱنظر: «اللسان» (برك) ١/ ٢٦٥، ٢٦٧.

(٣) «الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» للواحدي ٢/ ٧٤٤.

(٤) ٱنظر: «العزيز» للرافعي ١/ ٥٣١.

(٥) ٱنظر: «التهذيب» ٧/ ٣٢٨، ٣٢٩، «الصحاح» ١/ ٤٧٤، «اللسان» ٦/ ٣٣٦٠.

(٦) ورد في هامش (ب): وإن.

(٧) مخارج حروف الحلق عند ابن جني تنقسم إلىٰ ثلاثة أقسام:
فأولهما من أسفله وأقصاه مخرج الهمزة والألف والهاء، ومن وسط الحلق مخرج العين والحاء، ومما فوق ذلك مع أول الفم مخرج الغين والخاء.
أما في الدراسات الصوتية الحديثة فالعين والحاء حرفان حلقيان، أما الخاء والغين من أصوات أقصى الحنك، وحرف الهمزة والهاء من الأصوات الحنجرية. ٱنظر: «الأصوات اللغوية» ص ٨٧ تأليف د/ إبراهيم أنيس- ١٩٩٠- مكتبة الأنجلو المصرية، «علم الأصوات» ص ١٨٤ د/ كمال بشر - دار غريب.

قال ابن سيده في «العويص»: قال صاحب «العين»: الفَخِذُ: ما بين السّاق والوَرِكِ، والجمع: أفخاذ.

سيبويه[١]: لم يجاوزوا به هٰذا البناء. صاحب «العين»: وقد فُخِذَ الرجل: أصيب فَخِذُه[٢].

وقال صاحب «الواعي»: الفَخِذُ مؤنَّثةٌ[٣]، ومن العرب من يقول: فَخْذ بسكون[٤] الخاء، ومنهم من يقول: فِخْذ بكسر الفاء من أجل كسرة الخاء، فلما أسكنوها ردوا كسرتها على الفاء[٥]، كما قالوا في كَتِف: كِتْف.

المِرْفَقُ: فيه لغتان تقدم بيانهما في باب الوضوء[٦].

المَرْأَةُ: يقال لها: نعجة وشاة، ذكر ذلك البخاري في «صحيحه» في باب: قول الله تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾[٧]: يُقَالُ لِلْمَرْأَةِ: نَعْجَةٌ وشَاةٌ[٨]، وكذا قال الواحدي: العرب تكني عن المرأة

وٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ٧٩، ٨٠.

(١) زاد الناسخ أعلى الكلمة في (أ): قال.

(٢) «العين» ٤/ ٢٤٥ مادة (فخذ).

(٣) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١١٧، ولابن الأنباري ص ٢٧٥، ولابن التستري ص ٩٥.

(٤) في (أ): بكسر.

(٥) في النسخ الثلاث: الخاء، وما أثبته الصواب الموافق للسياق.

(٦) سبقت الإشارة إليه ص ٢٨٤.

(٧) ص: ١٧.

(٨) «صحيح البخاري» قبل حديث (٣٤٢١) كتاب: أحاديث الأنبياء.

بالشاة والنعجة[١].

الخُنْثَىٰ: بالثاء المثلثة، وسيأتي بيانه في الفرائض.

التَّشَهُّدُ: سُمِّيَ بذلك لاشتماله على الشهادتين[٢]؛ تسمية للشيء[٣] باسم بعضه.

التَّوَرُّكُ: ٱفتعال من الورك. قال الجوهري: التَّوَرُّكُ على اليمنىٰ: وضعُ[٤] الوَرِكِ في الصَّلاة على الرِّجل اليسرىٰ[٥][٦].

الافْتِرَاشُ: أن يفرش رجله اليسرىٰ؛ أي: يجعلها فراشًا[٧].

الخِنْصِرُ: والبنصر: بكسر أولهما وثالثهما[٨]، وقال الفارسي في كتاب «الحجة»: اللغة المشهورة فتح الصاد من الخنصر، وقد أَوْلعَتِ العامةُ بكسر الصاد والخاء. قال ابن سيده: أصابع الكَفِّ: الإِبهامُ والمسبحة والوُسْطَىٰ والبِنْصِر والخِنْصِر. وقال ابن الأعرابي: الخِنْصَر الصُّغْرىٰ. وقيل: الوُسْطَىٰ، رأيت ذلك في «المخصص»،

---

(١) ذكر معناه في «تفسير البسيط» ١٩/ ١٩٦ (سورة ص: ٢٤).

(٢) ٱنظر: «التهذيب» ٦/ ٧٥، «اللسان» ٤/ ٢٣٤٨.

(٣) في (أ): الشيء.

(٤) في (أ): ووضع.

(٥) كذا في النسخ الثلاث، وفي «الصحاح»: اليمنىٰ.

(٦) «الصحاح» ٢/ ١٢١٧، وانظر: «اللسان» ٨/ ٤٨١٨، «روضة الطالبين» ١/ ٣٦٦.

(٧) الآفتراش: أن يضع رجله اليسرىٰ، بحيث يلي ظهرها الأرض، ويجلس عليها، وينصب اليمنىٰ، ويضع أطراف أصابعها على الأرض متوجهة إلى القبلة. ٱنظر: «روضة الطالبين» ١/ ٣٦٦.

(٨) سقطت من (ب).

وهو غريب. وجمع الخنصر: خَنَاصِرُ. قال سيبويه: ولم يَقُولوا: خِنْصَرَات[١].

وذكر صاحب «الفائق»: أنها[٢] سُمِّيَت بذلك؛ لأنها [٤٩أ] أخذت من الاختصار لصِغَرها[٣][٤]، ونونها زائدة.

وَالبِنْصِرُ: مشتقة من البُصر وهو الغلظ؛ لأنها أغلظ من الخنصر، وفي الحديث: بُصْرُ كُلِّ سَماءٍ مَسِيرَة كذا، يُرِيدُ: غِلَظَها[٥].

الوُسْطَى: ٱسم يوافق معناه[٦].

المُسبِّحةُ: بضم الميم وفتح السين وكسر الباء المشددة، الإِصْبَعُ الذي يلي الإِبهامَ؛ سُمِّيَت بذلك لأن المصلي يشير بها إلى التوحيد والتنزيه لله تعالىٰ من الشريك، وسُمِّيَت سَبَّابَة لأنهم كانوا يشيرون بها عند السَّب والمخاصمة، ونحوهما[٧]. قال ابن يونس في «شرح التعجيز»: وتُسَمَّىٰ أيضًا: سَباحة ومهللة ودعاءة.

---

(١) «المخصص» ١/ ١٤٦، ١٤٧، ونقل أيضًا قول الفارسي، وانظر لقول سيبويه «الكتاب» ٣/ ٦١٥.

(٢) في (ب): إنما.

(٣) في (أ)، (ب): أصغرها.

(٤) «الفائق» ١/ ٣٧٤.

(٥) الحديث لابن مسعود، رواه ابن خزيمة في «كتاب التوحيد» ٢/ ٨٨٥ (٥٩٤): بصر كل سماء خمسمائة عام، وانظر: «اللسان» ١/ ٢٩٢، «النظم المستعذب في شرح غريب المهذب» ١/ ٨٢.

(٦) ٱنظر: «اللسان» ٨/ ٤٨٣٤، «القاموس المحيط» ص ٦٩٢.

(٧) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ٨٠، وانظر: «اللسان» ٤/ ١٩٠٩، ١٩١٦، «النظم المستعذب» ١/ ٨٢.

عِنْدَ: مثلث العين، وهي حضرة الشيء، وهي ظرف زمان ومكان، تقول: جَلَسْتُ عِنْدَ الحَائِطِ، وعِنْدَ اللَّيْلِ. قال الجوهري: ولم يدخلوا عليها من حروف الجر سوىٰ (مِنْ)، تقول: خرجت من عنده، قال تعالىٰ: ﴿رَحۡمَةً مِّنۡ عِندِنَا﴾[1]، ولا يقال: مَضَيْتُ إلىٰ[2] عِنْدِه[3].

الإِبْهَامُ: العظم من الأصابع، وهي مؤنثة، وتذكر أيضًا، والتأنيث أشهر وأكثر[4]، ولم يذكر الجوهري غيره[5]، وقال ابن خروف في «شرح الجمل»: تذكيرها قليل، وجمعها: أباهم علىٰ وزن أكابر[6].

وقال الجوهري: أباهِيمُ[7] بزيادة ياء[8].

وقال ابن درستويه: العامة تسمي هٰذِه الإصَبع، وهي الأولىٰ من اليد والرجل المنفردة: بِهام بغير همز، وهو خطأ، والعرب تسمي

---

(١) الكهف: ٦٥.

(٢) في (أ): من.

(٣) «الصحاح» ١/ ٤٣٥، وانظر: «اللسان» ٥/ ٣١٢٥، «القاموس المحيط» ص ٣٠٢، وقد وردت فيهما بتثليث العين.

(٤) ٱنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١٢٢، ولابن الأنباري ص ٣٠٣، وللتستري ص ٥٧، وهي مؤنثة عند جميع العرب إلا بعض بني أسد؛ فإنهم يذكِّرونها.

(٥) «الصحاح» ٢/ ١٣٩١.

(٦) «جمهرة اللغة» ١/ ٣٨١.

(٧) في (أ)، (ب): أياهم، وهو سهو من الناسخ، ولم تتضح في الأصل، وأثبتها من المطبوع.

(٨) «الصحاح» ٢/ ١٣٩١.

الإبهام علىٰ وزن إِفعال مكسور الهمزة، ويذكّرونها كأنها مصدر قولهم: أبهمت الشيء إبهامًا؛ وذلك أنه أُبْهِمَ عن سائر الأصابع ولم يختلط[١] بها، حتىٰ كأنه ليس [منها][٢]. قال: وقد أنّثه ثعلب[٣]، وقال الصنعاني فيما نقله صاحب «المستعذب» عنه: سُمِّيَت بذلك لأنه أبهم ٱشتقاقها[٤].

وقال صاحب «المخصص»: أصابع الكَفِّ: الإِبهامُ والمسبحة، والوُسْطَىٰ، والبِنْصِر والخِنْصِر، يقال في كل كَفٍّ وقَدَم[٥]، وقد جمع الشاعر الأصابع في بيت واحد فقال:

إبهام كفك والوسطىٰ وخنصرها

وبنصر بعد والسباب دونكها

قوله: (كَعَاقِدِ[٦] ثَلاثَةٍ وَخَمْسِينَ) شرطه عند جمهور أهل الحساب أن يضع طرف الخنصر على البنصر، وليس ذلك مرادًا هنا، بل المراد: أن يضع الخنصر على الراحة، كما يضع البنصر والوسطىٰ عليها، وإنما أراد صفة الإبهام والمسبِّحة، وتكون اليد على الصورة التي يسميها أهل الحساب تسعة وخمسين،

---

(١) في (أ)، (ب): يخلط.

(٢) سقطت من النسخ الثلاث، وأثبتها من «تصحيح الفصيح».

(٣) «تصحيح الفصيح وشرحه» ص ٣٠٤، «فصيح ثعلب» ص ٥٢.

(٤) «النظم المستعذب في شرح غريب المهذب» ١/ ٨٢.

(٥) «المخصص» ١/ ١٤٦.

(٦) في (أ): لعاقد.

وإنما قال المصنف[(١)] والفقهاء[(٢)]: ثلاثة وخمسين، ولم يقولوا: تسعة وخمسين، ٱتباعًا للحديث [٤٩ب] في «صحيح مسلم»، وغيره من حديث ابن عمر رضي الله عنهما[(٣)(٤)].

آلَهُ: ﷺ هنا هم[(٥)] بنو هاشم وبنو المطلب على الأصح عند الشافعي وأصحابه، كما أوضحته في الشرح[(٦)] فراجعه منه.

التَّحِيَّاتُ: جمع تحية، وهو الملك والبقاء الدائم، أو العظمة، أو السلامة[(٧)]، أي[(٨)]: من الآفات وجميع وجوه النقص، أقوال. وقيل: الحياء[(٩)]، حكاه القاضي عياض في «تنبيهاته»[(١٠)].

---

(١) في كيفية وضع الإبهام وجهان، أصحهما: يضعها بجنب المسبّحة، كأنه عاقد ثلاثة وخمسين، والثاني: يضعها علىٰ إصبعه الوسطىٰ، كأنه عاقد ثلاثة وعشرين. ٱنظر: «روضة الطالبين» ١/ ٣٦٧.

(٢) ٱنظر: «البيان» ٢/ ٢٣١، «العزيز» ١/ ٥٣١.

(٣) رواه مسلم برقم (٥٨٠/ ١١٥) كتاب: المساجد، باب صفة الجلوس في الصلاة.

(٤) «دقائق المنهاج» ص ٤٤.

(٥) سقطت من (أ)، (ب).

(٦) «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» ١/ ١١٢، ٣/ ٤٥٤.

(٧) أشار الناسخ في الأصل بعلامة إلحاق إلى الهامش، غير أن الكلمة لم تظهر، وفي هامش (أ)، (ب): لعله: السلام.

(٨) سقطت من (أ).

(٩) كذا في الأصول، ولعلها: الحياة.

(١٠) قال في «المشارق»: التحيات لله: قيل: معناه: السلام علىٰ الله، وقيل: الملك لله، وقيل: الثناء لله، ٱنظر: «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ١/ ٢١٨، ونقل أيضًا قول القتبي الآتي.

وسمعت شيخنا أبا إسحاق الفقيه ابن جعفر يقول: إنما جُمعت التحيات هنا؛ لأنها تجمع معاني التحية من الملك والبقاء والسلام[١]. وقال ابن قتيبة: إنما جمعت لأن كل واحد من ملوكهم كان له تحية يحيىٰ بها، فقيل لنا: قولوا: التحيات لله. أي: الألفاظ الدالة على المُلْكِ مستحقة لله وحده[٢].

قال البغوي[٣] في «شرح السنة»: لأن شيئًا مما كانوا يحَيُّون به الملوكَ لا يَصْلُحُ للثناء علىٰ الله تعالىٰ[٤].

قوله: (سَلاَمٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وبَرَكَاتُهُ، السلام علينا)

---

(١) ٱنظر: «التهذيب» ٥/ ٢٨٩، ٢٩٠، «اللسان» ٢/ ١٠٧٨، ١٠٧٩، «القاموس المحيط» ص ١٢٧٨.

(٢) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ٨٠.

(٣) البغوي: هو أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، الشافعي، الإمام الفقيه، كان متورعا، ثبتا، حجة، لقب بمحيي السنة، والبغوي نسبة إلىٰ بغشور (من خراسان)، وقيل: ٱسم (بغشور) ٱسم الولاية واسم المدينة (بغ).
له مصنفات عديدة منها: «المصابيح»، و«شرح السنة»، و«معالم التنزيل»، و«التهذيب» في الفقه وغيرها، مات في شوال (٥١٦هـ)، وعمره ٨٠ سنة.
انظر: «طبقات الشافعية» للأسنوي ١/ ٢٠٥-٢٠٦ (١٧٧)، «البداية والنهاية» ١٢/ ٦٨٨-٦٨٩، «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة ١/ ٢٨١ (٢٤٨)، «مفتاح السعادة» ٢/ ٩١، «طبقات الشافعية» لابن هداية الله بذيل «طبقات الشيرازي» ص٢٥٢، «الأعلام» ٢/ ٢٥٩.

(٤) «شرح السنة» ٣/ ١٨٢، للحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، ونقل أيضًا قول ابن قتيبة السابق.

هكذا هو[١] هنا، وفي بعض كتب الفقه[٢]، وبعض روايات الحديث[٣] بتنكير السلام في الموضعين، والأشهر في روايات الحديث[٤] وفي كلام الشافعي تعريفهما معًا[٥]، وكلاهما جائز بالاتفاق، ولٰكن بالتعريف أفضل بالاتفاق[٦]، ووقع في «مختصر المزني» تعريف الأول وتنكير الثاني[٧]، وكله جائز، والأفضل ما ذكرناه، والسلام في التشهد وفي الخروج من الصلاة، وسلام الإنسان على الآخر معناه: السلامة، أي: لكم السلام والسلامة.

وذكر الأزهري فيه قولين: أحدهما: معناه: ٱسم السلام، وهو الله ﷻ عليك.

وثانيهما: سلَّم الله عليك تسليمًا وسلامًا، ومن سلم الله عليه سَلِمَ من الآفات[٨].

---

(١) أثبتها من (أ)، (ب)، ولم تتضح في الأصل.

(٢) «روضة الطالبين» ١/ ٣٦٩، ٣٧٠، «الشرح الكبير» لابن قدامة ٣/ ٥٣٨.

(٣) «المجتبىٰ من السنن» للنسائي، حديث رقم: (١١٧٤).

(٤) «صحيح البخاري» كتاب: الأذان، باب: التشهد في الآخرة، حديث رقم (٨٣١، ٨٣٥، ١٢٠٢)، «صحيح مسلم» كتاب: الصلاة، باب: التشهد في الصلاة، حديث رقم (٤٠٢، ٤٠٣).

(٥) أورده الشافعي بالتنكير والتعريف. ٱنظر: «الأم» ١/ ١٠١، ١٠٢ .

(٦) ٱنظر: «التحقيق» للنووي ص: ٢١٥، «روضة الطالبين» ١/ ٣٧٠ .

(٧) «مختصر المزني» ص ٢٩، وفيه: سلام عليك... سلام علينا.

(٨) «الزاهر» ص ١٦٨، وانظر: «تحرير التنبيه» ص ٨١.

وقيل: معناه: السلام عليكم. أي: الله معكم، (علىٰ) بمعنىٰ (مع) قال الهروي: ويقال: نحن سالمون لكم. قال أبو جعفر النحاس: قولهم: سلام عليك هو بالرفع. قال: ويجوز النصب، إلا أن الاختيار الرفع.

وقد قال النحويون: ما كان مشتقًّا من فعل، فالاختيار فيه النصب، نحو قولك: سقيًا لزيد، وويلٌ له؛ لأن ويلاً لا فعل له، ويجوز في أحدهما ما جاز في الآخر، إلا أن الاختيار ما قدَّمناه[1]. قال: وكان يجب علىٰ هٰذا أن ينصب (سلام) لأن منه فعلاً، ولٰكن اختير الرفع؛ لأنه أعم، وليس يراد افعل فعلاً فيكون المعنىٰ: تحية عليك[2].

فائدة:

قال الخطابي في «غريب الحديث»: في التسليم لغتان: سلام عليك، و: السلام عليكم، ووقوع[3] الألف واللام فيه بمعنى التفخيم، ثم قال: وفيه لغة ثالثة[4].

قال الفراء: العرب تقول: سِلْم بمعنىٰ سلام، كما [٥٠أ] قالوا:

---

(١) انظر: «المقتضب» ٣/ ٢٢١.

(٢) من قول الأزهري إلىٰ هنا، نقلاً عن «تهذيب الأسماء واللغات» ٣/ ١٥١، ١٥٢.

(٣) في (أ): ووقع.

(٤) «غريب الحديث» ١/ ٦٩٤. لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (٣٨٨هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم إبراهيم العزباوي، الناشر: جامعة أم القرىٰ- مكة المكرمة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

(حِلّ وحَلَال[١]، وحِرْم وحَرَام)[٢][٣]. قال: وكانوا يستحسنون أن يقولوا في أول الكتاب: سلام عليكم بمعنى التحية، وفي آخره السلام للسلام[٤] عليك بمعنى الوداع.

قوله: (سَلَامٌ عَلَيْنَا) قال المصنف في «شرح المهذب»: لم أر لأحد كلامًا في الضمير في (وعلينا)، وفاوضت فيه كبارًا فحصل أن المراد: الحاضرون من الإمام والمأمومين، والملائكة، وغيرهم[٥].

العِبَادُ: جمع عبد، وقد أسلفنا الكلام عليه واضحًا في شرح الخطبة[٦].

الصَّالِحُونَ: جمع صالح. قال أبو إسحاق الزجاج وصاحب «المطالع»: الصالح: هو القائم بما عليه من حقوق الله تعالىٰ وحقوق العباد[٧].

قوله: (أَشْهَدُ) أي: أعلم وأبين أنه لا إلٰه إلا الله، كما تقدم في الخطبة[٨].

---

(١) في (ب): وحلالاً.

(٢) في (أ): حل حلال، وحرم حرام.

(٣) «معاني القرآن» ٢/ ٢٠.

(٤) في (أ)، (ب): السلام.

(٥) «المجموع» ٣/ ٤٣٨.

(٦) سبقت الإشارة إليه ص ١٨٦.

(٧) «مطالع الأنوار» ٤/ ٢٨٢.

(٨) سبقت الإشارة إليه ص ١٩٠.

قوله: (وَقِيلَ يَحْذِفُ وَبَرَكَاتُهُ) هو بياء مثناة تحت في (يحذف) أي: يحذف المصلي كذا.

قوله: (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ) قد أسلفنا معنى الصلاة في الخطبة[(١)]. قال صاحب «نهاية الغريب»: معنى اللَّهمَّ صَلِّ علىٰ محمَّد: عظِّمْه في الدنيا بإعْلاء ذِكْرِهِ، وإظهارِ دَعْوته، وإبقاء شريعته، وفي الآخرة بتَشْفِيعِه في أمَّته[(٢)] وتضعيف أجْره ومَثوبَتِهِ، وقيل: المعنىٰ: لمَّا أمر الله سبحانه بالصلاةِ عليه لم نَبْلُغ قدرَ الواجِب من ذلك، أحَلْناهُ علىٰ اللهِ، وقُلْنا: اللهم صل أنت علىٰ محمد؛ لأنك أعلمُ بما يَليقُ به[(٣)].

وقوله: وَآلِهِ: فيه إضافة (آل) إلىٰ مضمر، وقد أسلفت الخلاف في ذلك في الخطبة.

وقوله: (حَمِيدٌ مَجِيدٌ) قال الواحدي: الحميد: الذي تحمد فعاله، وهو بمعنى المحمود، والله تعالى الحميد المحمود المستحمد إلىٰ عباده. قال: والمجيد: الماجد، وهو ذو[(٤)] الشرف والكرم[(٥)]، يقال: مَجَدَ الرجل يَمْجُدُ مَجْدًا ومَجادَة ومجد يمجد لغتان.

---

(١) سبقت الإشارة إليه ص ٢٠١.

(٢) تكررت في الأصل، ونسختي (أ)، (ب).

(٣) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٣/ ٥٠.

(٤) من «الوسيط»، وفي النسخ الثلاث: دون، وهو خطأ.

(٥) «الوسيط في تفسير القرآن المجيد» ٢/ ٥٨٢. للواحدي، ت: ٤٦٨هـ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ (١٩٩٤م).

قال الحسن والكلبي: المَجِيدُ: الكَرِيمُ، وهو قول أبي إسحاق، وقال ابن الأعرابي: المَجِيدُ: الرَّفِيعُ[١].

قال أهل المعاني: المجيد: الكامِل الشرف والرفعة، والكرم، والصفات المحمودة، وأصله من قولهم: مَجَدْتُ الدّابة: إذا أكثرت علفها، رواه أبو عبيد عن أبي عبيدة[٢].

قوله: (وَمَنْ عَجَزَ) هو بفتح الجيم، ويجوز كسرها، كما سلف في الباب[٣].

التَّرْجَمَةُ: سلف بيانها في الباب[٤].

السَّلاَمُ: تقدم بيانه قريبًا. قال الواحدي[٥] في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ﴾[٦]: أكثر ما يستعمل سلام بغير ألف ولام، وذلك أنه في مثل الدعاء، فهو في مثل قولهم: خير بين يديك، لما كان في معنى المنصوب ٱستجيز فيه الٱبتداء بالنكرة، فمن ذلك قوله[٧] تعالىٰ: [٥٠ب] ﴿قَالَ سَلَٰمٌ عَلَيۡكَۖ سَأَسۡتَغۡفِرُ لَكَ رَبِّيٓۖ﴾[٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» ١١/ ٤٠٥ عن سعيد بن جبير، ورواه السيوطي عن ابن عباس في «الدر المنثور» ٦/ ١١٥. وانظر قول أبي إسحاق وابن الأعرابي في «لسان العرب» ٧/ ٤١٣٨ مادة (مجد).

(٢) «الغريب المصنف» ٢/ ٦٠٩.

(٣) سبقت الإشارة إليه ص ٤٠٠.

(٤) سبقت الإشارة إليه ص ٣٩٦.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) هود: ٦٩.

(٧) زيادة من (ب).

(٨) مريم: ٤٧.

﴿يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ * سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم﴾[(١)]، وقوله تعالىٰ: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٖ فِي ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٧٩﴾[(٢)]، ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۝١٢٠﴾[(٣)]، وغير ذلك، وجاء بالألف واللام في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلۡهُدَىٰٓ﴾[(٤)].

قال: وقال الأخفش: ومن العرب من يقول: سلامٌ عليكم، ومنهم من يقول: السلام عليكم، فالذين ألحقوا الألف واللام حملوه على المعهود، وزعموا أن منهم من يقول: سلامُ عليكم، فلا ينون، وحمل ذلك علىٰ وجهين، أحدهما: أنه حذف الزيادة من الكلمة كما تحذف من الأصل في نحو: لم يك.

والآخر: أنه لما أكثر ٱستعمال هٰذِه الكلمة وفيها الألف واللام، حذفتا لكثرة الٱستعمال، كما حذفا من اللهم، فقالوا: لاهم[(٥)].

النَّظَرُ: قال الجوهري: هو تأمّلُ الشيء بالعين، وكذلك النَّظَرَانُ بفتح الظاء، وقد نَظَرْتُ إلى الشيء، والنَّظَرُ: الٱنتِظارُ، ودَارِي تَنْظُرُ إلىٰ دار فلان، ودُورٌ تَنَاظَرُ، أي: تَقَابَلُ، والناظِرُ في المُقلة: السَّوادُ الأصغرُ الذي فيه إنسانُ العين، ويقال للعين: الناظِرَةُ[(٦)].

---

(١) الرعد: ٢٣، ٢٤.

(٢) الصافات: ٧٩.

(٣) الصافات: ١٢٠.

(٤) طه: ٤٧.

(٥) «تفسير البسيط» ١١/ ٤٨٣ [هود: ٦٩].

(٦) «الصحاح» ١/ ٦٦٧، ٦٦٨.

العَيْنُ: حَاسَّةُ البصر، ولفظ العين مشترك بين أسماء كثيرة جمعها ابن مالك في «مثلثه» مختصرة فقال: العَيْنُ: حَاسَّةُ البصر، وَمَنْبَعُ المَاءِ، والجَاسُوسُ، والسَّحَابَةُ القِبْلِيَّةُ، وَمَطَرٌ لا يُقْلِعُ أيَّامًا، وعِوَجٌ فِي المِيْزَانِ، والإصابَةُ[١] بالعَيْن، وإِصَابَةُ العَيْنِ [أيضًا][٢]، والمُعَايَنَةُ، والدِّيْنَارُ، والشَّيْءُ الحَاضِرُ، وخِيَارُ الشَّيْءِ، وذَاتُهُ، وسَيِّدُ القَوْمِ، ونُقْرَةٌ فِي جَانبِ الرُّكْبَةِ أو مُقَدَّمِها، ولُغَةٌ في العَيَنِ: وهم أهلُ الدَّارِ، وأَحَدُ الأَعْيَانِ: وَهُمْ الإِخْوَةُ لأَبٍ وأُمٍّ، وَعَيْنُ الشَّمْسِ، وَعَيْنُ القِبْلَةِ مَعْرُوفَتانِ، ٱنتهىٰ[٣].

وذكر صاحب «الوجوه والنظائر»[٤] أن العين ترد لستة عشر معنًى: ما عن يمين القبلة بالعراق وخاصة الملك، وفساد الأديم في الدباغ، وما في الدار عين؛ أي: أحد، ومصدر حفرت حتىٰ عنت، والسواد يدور حول القمر، والباقي ذكرها ابن مالك.

قال غير ابن مالك: تجمع عين الحيوان علىٰ: أَعْيُنٍ وأعيانٍ، وعُيونٍ، ذكره أبو حاتم السجستاني في «المذكر والمؤنث»، وذكره[٥] غيره أيضًا.

قال أبو حاتم: وتصغيرها: عُيَيْنَةٌ بضم العين، ويجوز كسرها،

---

(١) من «إكمال الإعلام»، وفي النسخ الثلاث: والأصابع، وهو خطأ.
(٢) زيادة من «إكمال الإعلام» يقتضيها السياق.
(٣) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ٢/ ٤٥٨، ٤٥٩.
(٤) بحثت في كل كتب الوجوه والنظائر ولم أقف عليه.
(٥) في (أ): وذكر.

وكذلك جميع ما يصغر من المؤنث والمذكر إذا كان ثانيه ياء أصْلُها الياءُ، يجوز في تصغيره الضم والكسر، والضَّمُّ أَفْصَحُ [٥١أ]، وكذلك العيونُ، والغيوب، والجيوب، والشّيوخ، وما أشبه ذلك يجوز فيه الضم والكسر، والضم أفصح، ولا يجوزُ في عَيْن وما أشبهها عُوَيْنَةٌ، وتقول العامة: ذو العُوَيْنَتَيْنِ، وهو غلط، وصوابه: العُيَيْنَتَيْن[١].

الخُشُوعُ: تقدم بيانه مبسوطًا.

الذِّكْرُ: أصله- كما قال الواحدي- في اللغة: التنبيه على الشيء، ومن ذكرك شيئًا فقد نبهك عليه. قال: ومعنى الذكر: حضور المعنىٰ في النفس، ثم يكون تارة بالفعل، وتارة بالقول، وليس شرطه أن يكون بعد نسيان[٢]، هٰذا آخر كلامه، وقد ٱتفق العلماء علىٰ أن الذكر علىٰ ضربين: ذكر القلب، وذكر اللسان[٣]، والثاني أفضل، فإن ذكرتهما معًا فهو الذاكر الكامل[٤].

---

(١) «المذكر والمؤنث» ص: ١٠٨، ١٠٩.

(٢) «التفسير البسيط» ٣/ ٤٢٥ (البقرة: ١٥٢)، والذِّكْرُ: الحِفْظُ لِلشَّيْءِ تَذْكُرُهُ، والذِّكْرُ أيضًا: الشَّيْءُ يَجْرِي على اللِّسانِ، والذِّكْرُ لُغَةٌ فِي الذِّكْرِ، ٱنظر: «اللسان» ٣/ ١٥٠٧.

(٣) في (ب): النسيان.

(٤) الذكر علىٰ نوعين: ذكر اللسان وذكر القلب، فذكر اللسان يصل به العبد إلى ٱستدامة ذكر القلب والتأثير لذكر القلب، فإذا كان العبد ذاكرًا بلسانه وقلبه فهو الكامل في وصفه في حال سلوكه، ٱنظر: «الرسالة القشيرية» ص ٢٢١.

الصَّدْرُ: معروف. سُمِّيَ بذلك لصدور الأمر عنه.

اليَسَارُ: بفتح الياء وكسرها، كما سلف في أسباب الحدث[(١)].

النِّسَاءُ: جمع نِسْوَة، قاله أبو البقاء في إعراب قوله تعالىٰ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾[(٢)]، وقيل: لا واحدَ له. والهمزة في نساء مُبْدَلَةٌ من واو؛ لقولك[(٣)] في معناه: نِسْوَة[(٤)].

---

(١) سبقت الإشارة إليه ص ٢٦١.

(٢) البقرة: ١٨٧.

(٣) في (أ)، (ب): كقولك.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» ١/ ١٢٧.

باب: شروط الصلاة

الشروط: جمع شرط كفلس وفلوس، وهو العلامة، كما سلف في الطهارة، ومنه: أَشْرَاطُ[(١)] الساعةِ، وأما الشَّرَائِطُ فجمع شَرِيطَةٍ، كما قاله الجوهري. والأَشْرَاطُ: جمع شَرَط بفتح الراء[(٢)].

السَّتْرُ: بفتح السين، يقال: سَتَرَ يَسْتُرُ سَتْرًا[(٣)].

العَوْرَةُ: بفتح العين؛ سُمِّيَت بذلك لِقُبح ظُهورها وغَضّ الأبصار عنها، مأخوذ من العَوَرِ، وهو النَّقْصُ والعَيْبُ والقُبْحُ، ومنه: عَوَرُ العَيْن، والكَلِمَةُ العَوْراءُ: القَبيحة[(٤)]، ومادة: (ع و ر) موضوعة بإزاء ما فيه عيب[(٥)]، كما أن مادة: (ك ف ر)، (خ ز ن) بإزاء الستر[(٦)].

---

(١) في (ب): ٱشتراط.

(٢) «الصحاح» ١/ ٨٨٦، ٨٨٧.

(٣) ٱنظر: «التهذيب» ١٢/ ٣٨١، «المجمل» ص: ٣٦٨، «الصحاح» ١/ ٥٥٣، «اللسان» ٤/ ١٩٣٥، وَالسَّتْرُ، بالفتح: مصدر سَتَرْتُ الشيءَ أَسْتُرُهُ: إذا غَطَّيْتُهُ، فاسْتَتَرَ هُوَ. وتَسَتَّرَ؛ أي: تَغَطَّىٰ.

(٤) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ٦٤.

(٥) ٱنظر: «الصحاح» ١/ ٦١٥، ٦١٦، «اللسان» ٥/ ٣١٦٦، «القاموس المحيط» ص ٤٤٦، وانظر: «تحرير التنبيه» ص ٦٤.

(٦) الكَفْرُ، بالفتح: التغطيةُ، وكَفَرْتُ الشَّيْءَ أكْفِرُهُ، بالكسرِ؛ أي: سَتَرْتُهُ. وكفَرَ دِرْعَهُ بثوبٍ وكَفَّرَها به: لبس فوقها ثوبًا فغشاها به، ومنه قيلَ للَّيْلِ كافِرٌ؛ لأنه سَتَرَ بِظُلْمَتِهِ كلَّ شَيْءٍ وغطَّاه، والكافِرُ: البَحْرُ لسترِهِ ما فيه، والكافِرُ: الزارِعُ؛ لأنَّه يغَطِّي البذر بالتراب، والكُفَّارُ: الزُّرّاعُ، وسُمِّيَ الكافرُ كافِرًا؛ لأن الكفرَ غطَّىٰ

الرَّجُلُ[(١)]: بضم الجيم، وَقُرِئَ بإسكانها، حكاه الزمخشري في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾[(٢)]، كما يقال: عَضْدٌ في عضُد[(٣)].

قال الواحدي في قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا﴾[(٤)]: فالرِّجَالُ: جمع رَاجِل، مثل: تَاجِر وتِجَارُ، وصَاحِبٍ وصِحَاب، والراجل: هو الكائن علىٰ رجله ماشيًا كان أو واقفًا، ويقال في جمع راجِل: رَجْل ورَجَّالة، ورُجّالَة، ورِجَال، ورُجَّالٌ[(٥)].

السُّرَّةُ: كما قال الجوهري: المَوْضِع الذي قُطِع منه السُّرُّ، وهو ما تَقْطَعُهُ القابلة من سُرَّةِ الصَّبيِّ، وفيه ثلاث لغات: سُرٌّ كقفل، وسِرَرٌ، وسَرَرٌ بكسر السين وفتحها، يقال: [٥١ب] عَرَفْتُ ذلك قبل أن يُقْطَعَ سُرُّكَ، ولا يقال: سُرَّتُكَ؛ لأن السُّرَّة لا تُقْطَع[(٦)].

قلبه كُلَّهُ. ٱنظر: «مجمل اللغة» ص ٦٢٦، «الصحاح» ١/ ٦٥٠، «اللسان» ٧/ ٣٨٩٧: ٣٩٠٠، «القاموس المحيط» ص ٤٧٠.

وخَزَنْتُ السِّرَّ وَاخْتَزَنْتُه: كتمته. وفي التنزيل العزيز: ﴿ولا أقول لكم عندي خزائن الله﴾ [هود: ٣١]، قال ابن الأنباري: معناه: غيوب علم الله التي لا يعلمها إلا الله، وقيل للغيوب: خزائن؛ لغموضها على الناس واستتارها عنهم، ٱنظر: «اللسان» ٢/ ١١٥٤.

(١) في هامش (أ): قال في «القاموس»: وإنما هو إذا ٱحْتَلَمَ وشبَّ، أو هو رجلٌ ساعة يُولَدُ. ٱنظر: «القاموس المحيط» ص ١٠٠٣.

(٢) غافر: ٢٨.

(٣) «الكشاف» ٤/ ٨٢.

(٤) البقرة: ٢٣٩.

(٥) «تفسير البسيط» ٤/ ٣٠٧، [البقرة: ٢٣٩].

(٦) «الصحاح» ١/ ٥٥٧، وانظر: «اللسان» ٤/ ١٩٩١.

الرُّكْبَةُ: معروفة. وجمعها: ركبات، بضم الكاف وفتحها وسكونها، وكذا كل ٱسم علىٰ فُعلة صحيح العين[(١)] غير مشدد[(٢)]، وقد قُرِئَ بالثلاث قوله تعالىٰ: ﴿وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾[(٣)][(٤)].

الأَمَةُ: خلاف الحُرَّةِ، قاله الجوهري، والجمع: إِمَاءٌ وآمٌ، وإمْوَانٌ، كإِخْوَانٍ، وأصل[(٥)] أَمَةٍ: أَمَوَةٌ بالتحريك بجمعه علىٰ آمٍ، والنسبة إليها: أَمَوِيٌّ بالفتح، وتصغيرها: أُمَيَّةٌ[(٦)].

الحُرَّةُ: والحر خلاف الرقيق[(٧)]. قال الواحدي: قال أصحاب

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) فائدة: قرر ذلك ابن جني فقال: ما كان علىٰ فِعْلَة ففي جمعه بالتاء ثلاث لغات، فِعِلاَت، وفِعَلات، وفِعْلات، كسِدرة وسِدِرَات، وسِدَرَات، وسِدْرَات، وكذلك فُعلَةَ أيضًا: الاتباع والعدول عن ضمة العين إلىٰ فتحها، والسكون هربًا من ٱجتماع الضمتين: كغُرفة وغُرُفَات، وغُرَفَات، وغُرْفَات. ٱنظر: «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات» ٢/ ١٧١.

(٣) سبأ: ٣٧.

(٤) قراءتها: (الغُرُفات) بضم الغين والراء هي قراءة متواترة قرأ بها السبعة إلا حمزة، فقرأ وحده: (الغرفة) على التوحيد. ٱنظر: «الحجة للقراء السبعة» ٦/ ٢٢، «الكشف عن وجوه القراءات السبع» ٢/ ٢٠٨.
وقرأ الحسن وأبو المتوكل: (الغُرْفات) بضم الغين وسكون الراء مع الألف، وقرأ أبو الجوزاء وابن يعمر: (الغُرَفات) بضم الغين وفتح الراء مع الألف، حكاهما ابن الجوزي في «زاد المسير» ٦/ ٤٦١. قلت: وكلاهما من شواذ القراءات.

(٥) في (ب): وأصله.

(٦) «الصحاح» ٢/ ١٦٥٦.

(٧) ٱنظر: «المجمل» ص ١٥٠ (حرر)، «الصحاح» ١/ ٥١٧، «القاموس المحيط» ص ٣٧٤.

الاشتقاق: أصله من الحَرِّ الذي هو ضد البرد؛ لأن له من الأنفة وحرارة الحمية ما يبعثه علىٰ مكارم الأخلاق بخلاف العبد[١].

قوله: (مَا مَنَعَ) (ما) مصدرية، تقديره: الذي منع.

البشرة: سلف بيانها في الحدث[٢].

قوله: (مِنْ جَيْبِهِ) قال الجوهري: الجَيْبُ للقميص[٣]، يقال: جُبْتُ القميصَ أجُوبُهُ وأَجِيبُهُ[٤]: إذا قَوَّرْتَ[٥] جَيبه[٦]، وكذا قال صاحب «المطالع»: الجيب: الثوب، والاجتياب: تقوير موضع دخول رأس اللابس من الثوب، ويُسَمَّىٰ ذلك المقور جيبًا[٧]، وقال ابن الأثير في «نهايته»: كل شيء قُطِع وسَطه فهو مَجُوب ومُجَوّب، وبه سُمِّيَ جَيْبُ القَمِيص[٨]، وقال الزمخشري في قوله تعالىٰ: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾[٩]: كانت جيوبهنَّ واسعةً تبدو منها نحورُهن وصدورُهن، وما حواليها. قال: ويجوز أن يراد بالجيوب[١٠]

---

(١) «تفسير البسيط» ٣/ ٥٤١ [البقرة: ١٧٨].

(٢) سبقت الإشارة إليه ص ٢٥٠.

(٣) في (أ)، (ب): القميص.

(٤) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: وأجبته.

(٥) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: قررت. وهو خطأ.

(٦) «الصحاح» ١/ ١٣٤.

(٧) «مطالع الأنوار» ٢/ ١٩٠.

(٨) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ١/ ٣١٠.

(٩) النور: ٣١.

(١٠) من «الكشاف»، وفي النسخ الثلاث: الجيوب.

الصدورُ، تسميةً لما يليها ويلابسُها[١]، وعبارة المصنف في «التحرير»: الجَيْبُ: من جَابَ يجوبُ: إذا قَطَعَ، يقال: جُبْتُ القَميصَ أَجوبُهُ وأجيبه: إذا قَوّرتُ جيبَهُ[٢].

قوله: (فَلْيَزُرُّهُ) يجوز في هٰذِه اللام الإسكان والكسر والفتح وهو أضعفها، والراء مضمومة على الصحيح المختار[٣]، وجوز ثعلب في «فصيحه» كسرها وفتحها أيضًا[٤]، وغلطوه فيه، ممن غلطه ابن طلحة في «شرحه» له[٥]، أفاد اللبلي في «شرحه» أن سيبويه أفاد ذلك عن بعض العرب[٦].

قوله: (أَوْ يَشُدُّ) هو بفتح الدال وكسرها وضمها، ضبطه كذلك المصنف بخطه في الأصل، وحكاه في «دقائقه» أيضًا[٧].

قوله: (وَسَطهُ) هو بفتح السين، ويجوز إسكانها، ذكره في

---

(١) «الكشاف» ٣/ ٢٨٧.

(٢) «تحرير التنبيه» ص ٢٣٢.

(٣) ٱنظر: «مغني المحتاج» ١/ ١٨٦.

(٤) «فصيح ثعلب» ص ١١.

(٥) قال أبو جعفر: وَغَلَّط ثعلبًا أيضًا الأستاذ أبو بكر بن طلحة الإشبيليُّ فقال: إنَّما الفصيح زُرُّه بالضَّمِّ، ثم زُرَّه بالفتح، وأمَّا زُرِّه بالكسر فقليلة، وبابها الشِّعر، ٱنظر: «تحفة المجد الصريح» ص ٢٥٧، ٢٥٨.

(٦) قال أبو جعفر: حكىٰ سيبويه أنَّ بعض العرب يفتح ويكسِرُ ويَضُمُّ مع ٱتِّصال الضَّمير بالفعل، فصحَّ ما قاله ثعلب.
ٱنظر: «تحفة المجد الصريح» ص ٢٥٧.

(٧) «دقائق المنهاج» ص ٤٥.

«دقائقه»[(١)]، وضبطه بخطه[(٢)] في أصله بهما.

السَّوْءَتَان: القُبُل والدُّبُر. قال تعالىٰ: ﴿فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا﴾[(٣)]؛ سُمِّيَت سَوءَةً؛ لأنّه يَسُوءُ صاحِبَها ٱنكِشافُها [٥٢أ] ووُقوعُ الأَبصارِ عَليها[(٤)].

القُبُلُ والدُّبُرُ: بضم أَوّلهما وثَانيهما، ويجوزُ إسْكانُ الثّاني ككُتُب ورُسُل، وعُنُق[(٥)]، ونظائرها[(٦)(٧)].

المُنَاقِضُ: المنافي[(٨)].

قوله: (وَلَوْ نَجَسَ بَعْضُ الثَّوْبِ) هو بفتح الجيم وكسرها، كما سلف[(٩)] أول الباب[(١٠)].

---

(١) «دقائق المنهاج» ص ٤٥.

(٢) أثبتها من (أ)، (ب)، ولم تتضح في الأصل.

(٣) طه: ١٢١.

(٤) ٱنظر: «اللسان» ٤/ ٢١٣٩، «مغني المحتاج» ١/ ١٨٦.

(٥) وفي «الكتاب»: باب ما يسكن ٱستخفافًا وهو في الأصل متحرك، وهي لغة بكر ابن وائل، وأناسٍ كثير من بني تميم، فإنهم إذا تتابعت الضمتان يخففون، كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، وإنما الضمتان من الواوين، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمتان؛ لأن الضمة من الواو، وذلك قولك: الرُّسْلُ، والطُّنْبُ، والعُنْق (تريد: الرُّسُل، والطُّنُب، والعُنُق). ٱنظر: «الكتاب» ٤/ ١١٤، وانظر: «الصحاح» ٢/ ١٣٣٧، «اللسان» ٦/ ٣٥١٦، «القاموس المحيط» ص ١٠٤٥.

(٦) في هامش الأصل ونسخة (أ): كذا شاهدته بخط، ينظر الحديث.

(٧) «تحرير التنبيه» ص ٦٦.

(٨) في (ب): المناهي.

(٩) زاد في (ب): في.

(١٠) سبقت الإشارة إليه ص ٢٣٠.

قوله: (وَلَوْ غَسَلَ نِصْفَ نَجِسٍ) هو بتثليث نون نصف، كما سلف في الصلاة[١].

قوله: (وَإِلاَّ فَغَيْرُ الْمُنْتَصَفِ) هو بفتح الصاد، كما نبه عليه في «الدقائق»[٢].

الْبَرَاغِيثُ: واحدها: بُرغوثة بضم الباء، وَالفتح قليل.

وَنِيمُ الذُّبَابِ: بكسر النون: روثها[٣].

الذُّبَابُ: معروف، واحدته: ذبابة، ولا يقال: ذُبَانَةٌ، نص علىٰ ذلك ابن سيده والأزهري[٤]، وأما صاحب «الصحاح» فعكس ذلك، فقال: واحده: ذبانة، ولا يقال: ذبابة.

قال: والصواب: الأول، وجمعه في القِلَّةِ: أَذِبَّةٌ، وفي الكثرة: ذِبَّانٌ بكسر الذال وتشديد الباء، كغُرَابٍ وأغرِبةٍ وغِرْبانٍ، وقراد وأقردة وقردان. قال الجوهري: قال أبو[٥] عبيد: يقال: أَرْضٌ مَذَبَّةٌ- يعني بفتح الميم والذال- أي: ذاتُ ذُبَابٍ، وقال الفراء: أرض مَذْبُوبَةٌ، كما يقال: أرض مَوْحُوشَةٌ؛ أي: ذات وحش[٦].

---

(١) سبقت الإشارة إليه ص ٣٧٥.

(٢) «دقائق المنهاج» ص: ٤٥.

(٣) انظر: «مجمل اللغة» (ونم) ص: ٧٦٤، «الصحاح» ٢/ ١٥١٣، «القاموس المحيط» ص: ١١٦٨، «المصباح المنير» ص: ٢٥٨.

(٤) «تهذيب اللغة» ١٤/ ٤١٥.

(٥) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: ابن، والصواب ما أثبته.

(٦) «الصحاح» ١/ ١٥١، وانظر: «الغريب المصنف» ٢/ ٤١٥.

قال الواحدي: قال الزجاج: سُمِّيَ هٰذا الطائر ذبابًا لكثرة حركته واضطرابه[١]، وقال غير الواحدي: سُمِّيَ بذلك لأنه يُذَبُّ؛ أي: يدفع، والذَّبُّ: المنعُ والدفعُ[٢].

البَثَرَاتُ: قال الجوهري: البَثْرُ والبُثُورُ: خُراجٌ صغارٌ، واحدها: بَثْرَةٌ، وقد بَثَرَ وَجْهُه يَبْثُرُ، وكذلك بَثِرَ وجهُه بالكسر، وبَثُرَ بالضم، ثلاث لغات[٣].

قال صاحب «المحكم»: البَثْرُ[٤]، والبَثَرُ: خُراجٌ صغير، وخَصّ بَعْضُهُم به الوَجْهَ، واحِده: بَثْرَةٌ وبَثَرَةٌ[٥].

قال الأزهري: قال أبو عُبَيد عن الكسائيّ: بَثِرَ وَجْهُه يَبْثَر بَثَرًا، وهو وَجْه بَيِّنُ البثرة، وبَثَرَ يَبْثُر بَثْرًا. قال الأزهري: البُثُور[٦]: مِثل الجُدَرِيّ تفتح على الوَجْه وغيره مِن بَدَن الإنسان؛ واحدتها: بَثْرٌ[٧][٨].

---

(١) ٱنظر: «البسيط» ١٥/ ٥٢١ (الحج: ٧٣). وأشار المحقق أن في بعض النسخ الزجاجي وهو الصواب، والنص ليس في «معاني القرآن» للزجاج.

(٢) الذَّبُّ: الدَّفْعُ والمَنْعُ، والذَّبُّ: الطَّرْدُ. وذَبَّ عَنْهُ يَذُبُّ ذبًّا: دَفَعَ وَمَنَعَ، وذَبَبْتُ عَنْهُ، وفُلانٌ يَذُبُّ عن حَريمِهِ ذبًّا؛ أي: يَدْفَعُ عنهم. ٱنظر: «الصحاح» ١/ ١٥١، «اللسان» ٣/ ١٤٨٣، «القاموس المحيط» ص ٨٥.

(٣) «الصحاح» ١/ ٤٨٦، وانظر: «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ٢١.

(٤) من «المحكم»، وفي النسخ الثلاث: البثرة.

(٥) «المحكم» ١١/ ١٣٠.

(٦) في (ب): بثور.

(٧) من «تهذيب اللغة»، وفي النسخ الثلاث: بثرة.

(٨) «تهذيب اللغة» ١٥/ ٨١، ٨٢.

وقال ابن طريف: الأفصح: بثِر بكسر الثاء بثرًا: خرجت فيه أورام صغار.

القُرُوحُ: الجراحات. يقال: قرح بفتح القاف وضمها وبضمها والراء أيضًا وفتحهما، ولم يذكر المصنف في «تحريره» سوىٰ فتح القاف وضمها، (وقال: إنه الجرح[١]، وقال غيره: إنه كالجدري، والجرح مثله في الحكم)[٢]، وقال [٥٢ب] الراغب في «مفرداته»: القَرْحُ: الأَثَرُ منَ الجِرَاحَةِ مِنْ شيءٍ يُصِيبهُ مِنْ خارجٍ[٣]، والقُرْحُ: أَثَرُها مِنْ داخِلٍ، كالبَثْرَةِ ونحوها[٤].

ونقل ابن عطية في «تفسيره» في قوله تعالىٰ: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ﴾[٥]: فتح القاف وضمها وإسكان الراء فيهما، عن السبعة[٦]، ثم قال أبو علي: هما لغتان كالضَّعْفِ والضُّعْفِ، والفتح أولىٰ؛

---

(١) «تحرير التنبيه» ص ٥٠، وانظر: «التهذيب» ٤/ ٣٧، «الصحاح» ١/ ٣٤٩، «اللسان» ٦/ ٣٥٧١.

(٢) ما بين القوسين تكرر في الأصل.

(٣) في (أ): مخارج.

(٤) «مفردات ألفاظ القرآن» ص ٦٦٥.

(٥) آل عمران: ١٤٠.

(٦) قرأ ابن كثير ونافعٌ وأبو عمرٍو وابنُ عامرٍ: (قَرْحٌ) بفتح القاف في كُلِّهنَّ. وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: (قُرْحٌ) بضم القاف في جميعهنّ. وروىٰ حفصٌ عن عاصم: (قَرْحٌ) بالفتح مثل أبي عمرٍو.
وكلُّهم أسكن الراء في (قَرْح). ٱنظر: «السبعة في القراءات» ص ٢١٦، «الحجة للقراء السبعة» ٣/ ٧٨، ٧٩.

لأنها لغةُ أهلِ الحجازِ[١]، وقال الأخفش: هما مصدران بمعنًى واحد[٢].

ومن قال: القَرْح بالفتح الجراحات بأعيانها، وبالضم ألمها قُبِلَ منه إذا أتىٰ برواية؛ لأن هٰذا مما لا يعلم بقياس، وقال بهٰذا التفسير الطبري[٣]، وقرأ محمد بن السميفع: بفتح القاف والراء[٤].

قال الزمخشري: كالطرْد والطرَد[٥]. قال أبو البقاء: وقُرِئَ بضمهما على الإتباع كاليُسْر واليُسُر[٦].

(١) «الحجة للقراء السبعة» ٣/ ٧٩.

(٢) «معاني القرآن» ١/ ٤٢١.

(٣) الطبري: هو محمد بن جرير الطبري، المؤرخ، المفسر، ولد في آمل طبرستان سنة (٢٢٤هـ)، وقيل: (٢٢٥هـ)، كان حافظا لكتاب الله، بصيرا بالمعاني، فقيها في أحكام القرآن، عالما بالسنة وطرقها، عارفا بأقوال الصحابة والتابعين، بصيرا بأيام الناس وأخبارهم، له تصانيف كثيرة من أجلها «جامع البيان في تفسير القرآن» و«تاريخ الرسل والملوك». توفي ببغداد لأربع بقين من شوال سنة (٣١٠هـ).

انظر: «تاريخ بغداد» ٢/ ١٦٢-١٦٩ (٥٨٩)، «المنتظم» لابن الجوزي ٦/ ١٧٠-١٧٢ (٢٨٥)، «سير أعلام النبلاء» ١٤/ ٢٦٧-٢٨٢ (١٧٥)، «طبقات الشافعية الكبرىٰ» ٣/ ١٢٠-١٢٨ (١٢١).

(٤) «المحرر الوجيز» لابن عطية ٣/ ٣٣٩، ٣٤٠، ونص الطبري في «تفسيره»: أن أولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ بالفتح في الحرفين لإجماع أهل التأويل علىٰ أن معناه القتل والجراح (٣/ ٤٤٧).

(٥) «الكشاف» ١/ ٣٦٧.

(٦) «التبيان في إعراب القرآن» ١/ ٢٣٤.

القَيْحُ: تقدم في النجاسات.

الصَّدِيدُ: الدَّمُ المُختَلِطُ بالقَيْحِ، قاله ابن فارس[١]. وقال الجوهري: هو ماء رَقيق يخرج من الجُرحِ مختلِطًا بدم قبل أن تَغْلُظَ المِدَّةُ[٢].

الضَّحِكُ: معروف، وفيه لغتان: ضَحِك وضِحِك، وليس في الحيوان ما يضحك سوى الإنسان. يقال: ضحك الإنسان ضحكًا، عن صاحب «الواعي». وقال الجوهري: يقال: ضَحِكَ ضَحْكًا وضِحْكًا وضِحِكًا وضَحِكًا، أربع لغات[٣]. قال ابن عديس: والفعل ضَحِكَ، وتَضَحَّكَ وتَضَاحَكَ، فهو ضَاحِكٌ وضَحَّاكٌ وضَحُوكٌ وضُحَكَةٌ يُضْحَكُ منه. قال القزاز: وقيل: ليس في كلام العرب علىٰ (فَعِل) مصدر إلا أحد عشر حرفًا، منها: الحَبِق والضَّحِك والسَّرِق، من قولهم: سَرَقَ سَرِقًا، والحَنِقُ، والكَذِبُ، والحَلِفُ، والحرم، من حرمه الله يحرمه حرمًا، وخَضَفَ الرجل خَضِفًا، والرضع من قولهم: رضع ورضع جميعًا، والضَّرِط[٤].

الجَهْلُ: خِلَاف العلم، قاله الجوهري، وقد جَهِلَ فلانٌ جَهْلاً

---

(١) «مجمل اللغة» ص ٤٠٩، وانظر: «التهذيب» ١٢/ ١٠٥، «الصحاح» ١/ ٤٢٢، «اللسان» ٤/ ٢٤١٠، «القاموس المحيط» ص ٢٩٢.

(٢) «الصحاح» ١/ ٤٢٢.

(٣) «الصحاح» ٢/ ١٢٠٦، وانظر: «التهذيب» ٤/ ٨٨، «اللسان» ٥/ ٢٥٥٧.

(٤) ٱنظر: «اللسان» (ضحك) ٥/ ٢٥٥٧، ونسبه للقزاز الزبيدي في «تاج العروس» (كذب) ٢/ ٣٥٧.

وجَهَالَةً، وتَجَاهَلَ: أرىٰ نفسه ذلك وليس فيه، واسْتَجْهَلَهُ: عدَّهُ جاهِلاً[(١)]، واستخفّه أيضًا، والتجْهيلُ: أن تنسبه إلى الجهْلِ، والمَجْهَلَةُ: الأمر الذي يحملك على الجَهْلِ، ومنه قولهم: الولد مَجْهَلَةٌ، وقولهم: كان ذلك في الجَاهِلِيَّةِ الجَهْلاءِ. توكيد للأوّل يُشْتَقُّ له من ٱسمه ما يُؤكَّدُ به، كما يقال: وَتِدٌ وَاتِدٌ[(٢)] وليلةٌ لَيْلاءُ، ويومٌ[(٣)] أَيْوَمُ[(٤)].

وقال الواحدي في «بسيطه» في قوله تعالىٰ: ﴿ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾[(٥)]: الجاهلية: زمن الفترة قبل الإسلام[(٦)].

قلت: والجهل في الأصول: [٥٣أ] ٱعتقاد الشيء جريًا علىٰ خلاف ما هو[(٧)].

الخطوات: بفتح الخاء، والخَطْوَةُ بفتح الخاء: المرّة الواحدة، وبالضم: ٱسم لما بين القدمين، وقيل: لغتان مطلقًا[(٨)].

---

(١) في (ب): جهلاً.

(٢) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: وأوتد.

(٣) في (ب): ويومه.

(٤) «الصحاح» ٢/ ١٢٥٠.

(٥) آل عمران: ١٥٤.

(٦) «تفسير البسيط» ٦/ ٩٥ [آل عمران: ١٥٤].

(٧) ٱنظر: «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ١/ ٥٤٤، «القاموس المبين في ٱصطلاحات الأصوليين» ص ١٢٤، ١٢٥، لمحمود حامد عثمان، دار الزاحم، الرياض، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٢م.

(٨) ٱنظر: «اللسان» ٢/ ١٢٠٥، «القاموس المحيط» ص ١٢٨٠.

قال الجوهري: وجمع القلّة: خُطُوَاتٌ وخُطَوَاتٌ وخُطْوَاتٌ، والكثير: خُطى، وجمع الخَطْوَة: خَطَوَاتٌ بالتحريك، (وخِطَاءٌ، مثل: رَكْوَةٍ ورِكَاءٍ)[1][2].

وقال الهروي في «غريبيه»: واحدة الخطوات: خطوة، وهي ما بين القدمين، والخطوة بالفتح المصدر.

قوله: (بِفَمِهِ سُكَّرَةٌ) كذا هو في النسخ بإثبات الميم، وهي لغة فاشِيَة نظمًا ونثرًا، وفي الحديث: «**لخلوف**[3] **فم الصائم** ..» إلىٰ آخره[4]، وزعم أبو علي الفارسي أن الميم لا تثبت إلا في الشعر نحو:

يُصْبِحُ ظمآنًا وفي البحرِ فَمُهْ[5]

وتابعه ابن عصفور[6] وغيره، والصحيح جوازه، قال ابن عصفور: وأقبح من ذلك في الضرورة تعويضها مشددة، كقوله:

---

(١) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: مثل: نكاة ونكاء، وهو خطأ.

(٢) «الصحاح» ٢/ ١٦٩٥.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) «صحيح البخاري» كتاب: الصوم، باب: فضل الصوم، (١٨٩٤)، «صحيح مسلم» كتاب: الصيام، باب: فضل الصيام، (١١٥١).

(٥) البيت من الرجز، وصدره: كالحوتِ لا يُرويه شيءٌ يَلْقَمُهْ، وهو لرؤبة بن العجاج، ٱنظر: «المخصص» ١/ ١٢١، «درة الغواص» ص ٢١٨، «شرح التسهيل» ١/ ٤٧، ٤٩، «خزانة الأدب» ٤/ ٤٥٤، ٤٦٠، وروايته: يصبح ظمآن، وانظر: «شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية» ٣/ ١٩٩.

(٦) «المقرب» ١/ ٢١٦. لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الحواري- عبد الله الجبوري، سلسلة إحياء التراث الإسلامي بالعراق، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

يـالـيـتَـهـا قـد خَـرَجَـتْ مِـن فَـمِّـهِ[(١)(٢)]

وليس كما قال، فالتشديد لغة محكية.

قوله: (فَبَلِعَ ذَوْبَهَا) قال في «الدقائق»: هو بكسر اللام من بلِع، ولم يذكر غيره[(٣)]. قال في «تهذيبه»: قال أهل اللغة: يقال: بَلِعت الشيءَ بكسر اللام أبلَعه بَلْعًا بإسكانها، وابْتَلَعَهُ بمَعناه، وأَبْلَعْتُهُ غيري[(٤)].

قلت: ويجوز فتح اللام أيضًا، وهما لغتان نقلهما الفراء[(٥)] في «إعراب القرآن العظيم»[(٦)]، ثم السخاوي في «تفسيره» في قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾[(٧)]، وحكاهما ابن التياني في «موعب اللغة» عن الفراء أيضًا، وأما ابن درستويه فقال: الفتح خطأ ولم

---

(١) بعده: حَتَّىٰ يَعُودَ الملكَ في أُسْطُمِّهِ، وفي رواية: حتىٰ يعود البحر، والبيت لمحمد بن ذُؤيب العُماني الفقيمي.
ٱنظر: «إصلاح المنطق» ص ٨٤، «الخصائص» ٣/ ٢١٤، «سر صناعة الإعراب» ١/ ٤١٥، «المحتسب» ١/ ٧٩، «الممتع في التصريف» ١/ ٣٩١، «اللسان» (فمم) و(فوه)، «الدرر اللوامع» ١/ ٣٤.

(٢) «المقرب» ٢/ ١٧٦.

(٣) «دقائق المنهاج» ص ٤٥.

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢/ ٣١.

(٥) ٱنظر: «معاني القرآن» ٢/ ١٧.

(٦) في هامش الأصل ونسخة (ب): حكاه الواحدي في «وسيطه» عن الفراء أيضًا. وفي هامش (أ): حكاه الواحدي عن الفراء في «وسيطه» أيضًا.

(٧) هود: ٤٤.

يقف علىٰ كلام الفراء[١].

السَّارِيَةُ: العمود.

قوله: (أَوْ بَسَطَ[٢] مُصَلًّى، أَوْ خَطَّ قُبَالَتَهُ) هما جملتان في موضع الحال من المصلي، تقديره: متوجهًا إلىٰ جدار، أو باسطًا، أو خاطًّا، ويجوز أن يكونا صفتين له بناء علىٰ ما قاله المحققون من معاملة المعرف بـ«أل» الجنسية معاملة المعرف تارة والمنكر أخرىٰ[٣].

ولو عبر المصنف بقوله: ويسن لمصل بالتنكير لكان أحسن.

العَصَا: مقصور[٤]، ولا يُقال: عصاةٌ. قال الفراءُ: أَوَّلُ لَحْنٍ سُمِعَ

---

(١) جعل ابن درستويه الفتح من لغة العامة، ٱنظر: «تصحيح الفصيح وشرحه» ص ٥٩، وذكره ابن قتيبة في كتاب «تقويم اللسان»، باب: ما جاء علىٰ فَعِلْتُ بكسر العين والعامة تقوله علىٰ فَعَلْتُ بفتحها، ٱنظر: «أدب الكاتب» ص ٣٠٧، وبه قال الزمخشري في «شرح الفصيح» ١/ ٤٢، أما اللبلي فقد صحح اللغة الثانية، وهي فتح اللام، فقال: الفتح في بَلَغْتُ ليس بخطأ كما قاله ابن درستويه. ٱنظر: «تحفة المجد الصريح» ص ١٤٢.

(٢) من «المنهاج»، وفي النسخ الثلاث: خط.

(٣) المعرف بأل الجنسية من قبل اللفظ معرفة، ومن قبل المعنىٰ لشياعه نكرة، فلذلك يجوز أن يوصف بمعرفة ٱعتبارًا بلفظه وهو الأكثر، ويجوز أن يوصف بنكرة ٱعتبارًا بمعناه، نحو: مررتُ بالرجل خير منك. وعلىٰ ذلك حمل المحققون قوله تعالىٰ: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧] فجعلوا «نسلخ» صفة الليل، والجمل لا يوصف بها إلا النكرات. ٱنظر: «شرح التسهيل» ١/ ١١٥، ١١٦، واستشهد النحاة أيضًا بقول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبني ... فمضيت ثُمّتَ قلت لا يعنيني

انظر: «الكتاب» ٣/ ٢٤، «الدرر اللوامع» ١/ ١٠، ١١، «خزانة الأدب» ١/ ٣٥٧.

(٤) العصا تكتب بالألف، وهي مقصورةٌ؛ لأنك تقول في التثنية: عَصَوان،

من العرب: هٰذِه عَصَاتي[(١)]، وبعده:

لَــعــلّ لــهــا عُــذرٌ وأنــت تــلــوم[(٢)]

والصوابُ: عُذرًا[(٣)].

قوله: (وَكَفُّ شَعْرِهِ، أَوْ ثَوْبِهِ) أي: ضمه وجمعه[(٤)]. قال القاضي عياض في «مشارقه»: قوله في الحديث: «لا تكف شعرًا ولا ثوبًا»[(٥)]؛ أي: تضمه وتجمعه في الصلاة فيعقص الشعر ويحتزم على الثوب[(٦)].

[٥٣ب] وقال ابن الأثير في «نهايته»: يُحْتَمل أن يكون بمعنى المنع؛ أي: لا أمْنَعُهما[(٧)] من الاسْتِرْسال حالَ السُّجود لِيَقَعَا على الأرض،

وعَصَوْتُهُ: إذا ضَرَبْتُه بالعصا، انظر: «المقصور والممدود» لابن ولاد ص ٧٤، ولأبي علي القالي ص ٣٧.

(١) من كتب اللغة، وفي النسخ الثلاث: عصاي.

(٢) من الطويل، من شعر منصور النمري، وعجزه:

وَكَــمْ لائــمٍ قــد لام وهــو مــلــيــمُ

انظر: «شعر منصور النمري» ص: ١٩٨ ت: ١٩٣هـ- ٨٠٨م - جمع وتحقيق ودراسة د/ عبد الحفيظ مصطفىٰ عبد الهادي - مكتبة الآداب - ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

(٣) انظر: «إصلاح المنطق» ص ٢٩٧، «تحرير التنبيه» ص ٩٦، وانظر: «اللسان» ٥/ ٢٩٨٠.

(٤) كَفَّ الشَّيْءَ يَكُفُّهُ كَفًّا: جَمَعَهُ. وفي حديث الحسن: أن رجلاً كانت به جراحَةٌ فسأله: كيف يَتَوضأ؟ فقال: كُفَّهُ بخرقةٍ؛ أي: اجمعها حوله. انظر: «اللسان» ٧/ ٣٩٠٢.

(٥) انظر ما رواه البخاري (٨٠٩) كتاب: الأذان، باب: السجود علىٰ سبعة أعظم.

(٦) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ١/ ٣٤٦.

(٧) في (ب): أمنعها.

ويحتمل أن يكون بمعنى الجَمْع؛ أي: لا يَجْمَعُهما وَيَضُمُّهما[١].

قوله: (وَوَضْعُ يَدِهِ عَلَىٰ فَمِهِ) كذا هو بالميم في النسخ، وقد تقدم التنبيه عليه[٢] قريبًا[٣]، وأنه لغة فاشِيَة.

قوله: (حَاقِنًا أَوْ حَاقِبًا) الأول بالنون وهو مدافع البول، والثاني بالباء وهو مدافع الغائط.

قال الهروي: الحاقبُ: الذي ٱحْتاج إلى الخلاء فلم يَتَبَرَّز وحقن[٤] غائِطَه، شُبِّه بالبعير الحَقِب الذي دَنَا الحَقَبُ من قبله فمنعه من أن يَبُول. قال: والحاقن للبول[٥] كالحاقب للغائط. قال: قال[٦] شمر: الحَقِنُ والحاقِنُ: الذي حقن بوله[٧].

ونقل ابن الرفعة عن القاضي حسين أن مدافع الريح يُسَمَّىٰ حازقًا، والغزالي في «الإحياء» روى النهي عن صلاة[٨] الحازق، وفسره بصاحب الخف الضيق، وهٰذا النهي نقله رزين عن أبي عيسى

(١) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٤/ ١٩٠.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) سبقت الإشارة إليه ص ٤٧٥.

(٤) في (أ): حصر.

(٥) في (أ): البول.

(٦) فوقها في (أ): كذا.

(٧) ٱنظر: «تهذيب اللغة» (حقب) ٤/ ٧٢، (حقن) ٤/ ٦٥، «اللسان» (حقب) ٢/ ٩٣٧، (حقن) ٢/ ٩٤٧.

(٨) في (أ): الصلاة.

الترمذي[١].

وسبق الغزالي إلىٰ ذلك الشيخ أبو حامد والمحاملي.

الحَضْرَةُ: مثلثة الحاء[٢]، ذكرهن ابن السكيت عن الفراء، عن الكسائي، والضاد ساكنة فيها كلها، وحكىٰ فتحها وهو ضعيف[٣]. قال الفراء: وكلهم يقول: يحضر إذا حذفوا الهاء؛ يعني: بفتح الحاء والضاد. قال ابن فارس: (وحَضْر الشيءِ)[٤]: فِناؤُهُ[٥]؛ أي: جانبه، وقال الجوهري: بِحَضْرَةِ فلانٍ؛ أي: بمشهدٍ منه[٦].

التَّوَقَانُ: بالمثناة فوق، كذا رأيته بخط مؤلفه مضبوطًا، وهو الاشتياقُ إلى الشَّيء وتعلُّقُ القَلبِ به[٧].

قال الجوهري: تَاقَتْ نفسي إلى الشيء تَوْقًا (وتَوَقَانًا)[٨]، يقال: المرء تَوَّاقٌ إلىٰ ما لم[٩] ينلْ[١٠].

---

(١) «إحياء علوم الدين» ١/ ٢٠٩. قال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» ١/ ١١٣ (٤٣٣): عزاه رزين إلى الترمذي ولم أجده عنده، والذي ذكره أصحاب الغريب حديث «لا أرىٰ لحازق» وهو صاحب الخف الضيق.

(٢) انظر: «المثلث» لابن السيد البطليوسي ١/ ٤٣١.

(٣) «إصلاح المنطق» ص ١١٧.

(٤) في «المجمل»: وحَضْرَةُ الرجُلِ.

(٥) «مجمل اللغة» ص ١٧٥.

(٦) «الصحاح» ١/ ٥٢١.

(٧) «تحرير التنبيه» ص ٨٦.

(٨) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: توقًا.

(٩) سقطت من (أ).

(١٠) «الصحاح» ٢/ ١١٠٨.

البُصَاقُ: بالصاد والسين والزاي، ثلاث لغات بمعنًى واحد[١]، والسين غريبة[٢].

قال المصنف في «شرح المهذب»: وقد أنكرها بعض أهل اللغة، وإنكارها باطل؛ فقد نقلها الثقات وثبتت في الحديث الصحيح[٣].

وقال السجستاني: كل حرف فيه خاء أو طاء أو غين أو قاف، وسين أو صاد، فيه لغتان، نحو: الصراط والسلطان، ومَسْلوخ وسَلخت الشاة وصقر، كل ذلك يقال بالصاد. ولم يذكر للسين والغين[٤] مثالاً.

وحُكِيَ أيضًا نحو هٰذا عن النضر بن شميل[٥]، وذكر من أمثلة

---

(١) ٱنظر: «التهذيب» ٨/ ٣٨٥، «المجمل» ص ٧٥، ٧٧، «الصحاح» ٢/ ١١٠٥، «اللسان» ١/ ٢٩٥، القاموس المحيط» ص ٨٦٨.

(٢) ٱنظر: «تحرير التنبيه» ص ٨٦.

(٣) «المجموع» ٤/ ٣٣. ولعل النووي يشير إلىٰ حديث مروان والمسور بن مخرمة الذي رواه أحمد في «مسنده» ٤/ ٣٢٣- ٣٢٤ حديث الحديبية المشهور، والذي فيه: فقام من عند رسول الله ﷺ وقد رأىٰ ما يصنع به أصحابه: « **لا يتوضأ وضوءًا إلا ٱبتدروه، ولا يبسق بساقًا إلا ٱبتدروه** ..» الحديث، ومحل الشاهد في قوله: «**ولا يبسق بساقًا**» فوقع هنا بالسين.

(٤) في الأصول (والعين) خطأ، وكذا ما سيأتي بعدها.

(٥) النضر بن شميل: بن خرشة التميمي المازني البصري النحوي الفقيه، ثقة، من أصحاب الخليل بن أحمد، ولد في سنة (١٢٢هـ)، وسمع من عدد من التابعين، وعنه كثير من الأئمة كابن المديني ويحيىٰ بن معين، ولي قضاء مرو، توفي سنة (٢٠٤هـ)، له كتاب «الصفات»، وكتاب «المعاني»، و«غريب الحديث».
انظر: «تهذيب الكمال» ٢٩/ ٣٧٩- ٣٨٤ (٦٤٢١)، «سير أعلام النبلاء» ٩/ ٣٢٨- ٣٣٢ (١٠٨)، «شذرات الذهب» ٢/ ٧، ٨.

السين مع العين: صَدع وسَدع. قال: فإذا تقدَّمت هٰذِه الأربعة لم يجز ذلك، فلا يجوز أن يقال: عَسل وعَصل، ولا طرس وطرص، ولا قصب وقسب[١].

وذكره[٢] الجواليقي عنه فيما يغلط فيه العامة، وقال غيره: عند بني العنبر تقلب [٥٤أ] السين صادًا باطراد قبل الخاء والغين المعجمتين والطاء المهملة والقاف[٣]، وقد نظم ذلك بعض المتأخرين فقال:

السين تقلب صادًا قبل أربعة
الخاء والغين ثم القاف والطاء
إلىٰ بني العنبر المذكور نسبته
كالسَّطل والصدع تسخير وإسقاء

الحَمَّامُ: بالتشديد، معروف، وهو مذكر بالاتفاق[٤].

---

(١) قال الفراء: ونفر من بلعنبر يصيرون السين إذا كانت مُقَدَّمَة ثم جاءت بعدها طاء أو قاف أو غين أو خاء، صادًا، وذلك أن الطاء حرف تضع فيه لسانك في حنكك فينطبق به الصوت، فقلبت السين صادًا، صورتها صورة الطاء، واستخفوها ليكون المخرج واحدًا، كما ٱستخفوا الإدغام، فمن ذلك قولهم: الصراط والسراط. ٱنظر: «اللسان» (سرط) ٤/ ١٩٩٣.

(٢) في (أ): وذكر.

(٣) ٱنظر: «اللسان» (صقر) ٤/ ٢٤٧٠.

(٤) قال ابن بري: وقد جاء الحمام مؤنثًا في بيت زعم الجوهري أنه يصف حمامًا. قال ابن سيده: مذكَّر تذكِّره العرب، قال سيبويه: جمعوه بالألف والتاء وإن كان مذكَّرًا حين لم يكسَّر، جعلوا ذلك عوضًا من التكسير. ٱنظر: «اللسان» (حمم) ٢/ ١٠٠٨.

قال الأزهري: قال الليث: الحَمِيمُ: الماء الحارّ، والحمَّام: مُشتق من الحَمِيم تُذَكِّره العرب. قال: ويقالُ: طاب حَمِيمك[١] وحِمَّتُك: للذي يخرُجُ من الحمَّام؛ أي: طاب عَرَقُكَ[٢].

قال ابن مالك: والبيت المشهور علىٰ ألسنة العامة:

إن حمامنا التي نحن فيها[٣]

فمصنوع وليس للعرب.

الطَّرِيقُ: يذكر ويؤنث لغتان فصيحتان. قال أبو حاتم السجستاني في «المذكر والمؤنث»: الطَّريقُ: يؤنِّثُهُ أهلُ الحجازِ، ويُذكِّرُهُ أهْلُ نَجْدٍ وأكثَرُ العَرَب. قال: والقُرآنُ كُلُّهُ يَدلُّ على التَّذكِير، قال تعالىٰ: ﴿وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[٤][٥]، والمراد هنا: قارعة الطريق وهي أعلاه، وقيل: صدره، وقيل: ما برز منه، وكله متقارب، وقال ابن الأثير في «النهاية» في قوله: نهىٰ عن الصلاة علىٰ قارِعةِ الطريق[٦]: هي

---

(١) في (أ): جسمك.

(٢) «تهذيب اللغة» ٤/ ١٥، ١٦.

(٣) قاله ابن الأعمىٰ صاحب المقامة البحرية، كمال الدين علي بن محمد بن المبارك الأديب الشاعر، من شعر له في حمام ضيق ليس فيه ماء بارد، وعجزه:

فــد أنــاخ الــعــذاب فــيــه وخــيــم

انظر: «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» ٥/ ٤٢١ لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) [الأحقاف: ٣٠].

(٥) «المذكر والمؤنث» ص ١٤٧.

(٦) رواه ابن ماجه (٣٣٠) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وَسَطه، وقيل: أعلاه، قال: والمراد هنا: نَفْس الطريق ووجْهه[١].

قلت[٢]: فلعل هٰذا هو السر في قول الشيخ: والطريق، ولم يقل: وقارعة الطريق، كما قاله غيره من الأصحاب.

المَزْبَلَةُ: بفتح الميم والباء، (وبضم الباء)[٣] أيضًا لغتان[٤]، وممن حكاهما صاحب «العين»: موضع الزِّبْل بكسر الزاي وهو السِّرْجِينُ[٥]، يقال: زَبَلْتُ الأرضَ: إذا سَمَّدْتُها، (قاله الجوهري)[٦][٧].

الكَنِيسَةُ: هي متعبد الكفار[٨].

قال الجوهري: هي للنصارىٰ[٩]، وقال الزجاج: البِيَعُ بِيَعُ

قال في «البدر المنير» ٢/ ٣١٥: في إسناده ابن لهيعة وقَرَّة وضعْفهما مشهور، وقال الدارقطني في «علله» رفعه غير ثابت.

(١) «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٤/ ٤٥.

(٢) من (ب)، وأظنها صحيحة؛ إذ القول من كلام الشارح، وفي الأصل، (أ): قوله.

(٣) سقطت من (أ).

(٤) الزِّبْلُ، بالكسر: السِّرقينُ. والمَزْبَلَةُ والمُزْبُلَةُ، بالفتح والضمِّ: مُلْقَاهُ ومَوْضِعُه. ٱنظر: «الصحاح» ٢/ ١٢٨٥، «اللسان» ٣/ ١٨٠٨، «القاموس المحيط» ص ١٠٠٨.

(٥) «العين» ٧/ ٣٦٩ مادة (زبل).

(٦) سقطت من (ب).

(٧) «الصحاح» ٢/ ١٢٨٥.

(٨) كنيسة اليهود، وجمعها كنائس، وهي معربة، أصلها: كُنِشْت. ٱنظر: «اللسان» ٧/ ٣٩٣٨، وفي «القاموس المحيط» ص ٥٧١: الكنيسة: متعبد اليهود أو النصارىٰ أو الكفار.

(٩) «الصحاح» ١/ ٧٦٨.

النصارىٰ، والصَّلَوَاتُ كنائس[(١)] اليهود[(٢)]، وقال ابن أبي نجيح[(٣)]: البيع كنائس اليهود، حكاه الثعلبي[(٤)].

عَطَنُ الإِبِلِ: جمعه: أعطان، واتفق تفسير الشافعي في «الأم» وغيره، وتفسير الأصحاب علىٰ أن العطن: الموضع الذي بقرب موضع شرب الإبل تنحىٰ إليه الإبل الشاربة ليشرب غيرها ذودًا ذودًا، فإذا شربت كلها واجتمعت فيه سيقت إلى الرعي[(٥)]، وقال الأزهري: العطن: هو الموضع الذي تُنَحَّىٰ إليه الإبل إذا شربت الشربة الأولىٰ فتبرك فيه، ثم تملأ لها الحوض ثانيًا فتعود من عَطَنِها [٥٤ب] إلى الحوض لتَعِلَّ وتشرب الشربة الثانية، وهو العَلَلُ. قال: ولا تعطن الإبل عن الماء إلا في حمارَّة[(٦)] القَيظ بتخفيف الميم

(١) من هامش الأصل ونسختي (أ)، (ب)، وفي النسخ الثلاث: كتاب.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» ٣/ ٤٣٠.

(٣) ابن أبي نجيح: عبد الله بن أبي نجيح، أبو يسار الثقفي المكي، الإمام الثقة المفسر، كان جميلا فصيحا، حسن الوجه، قال ابن عيينة: هو مفتي أهل مكة بعد عمرو بن دينار. توفي سنة: إحدىٰ وثلاثين ومائة.
انظر: «طبقات ابن خليفة» ص٢٨٢، «التاريخ الكبير» ٥/ ٢٣٣ (٧٦٦)، «تهذيب الكمال» ١٦/ ٣٢٩-٣٣٠ (٣٦٧٠)، «سير أعلام النبلاء» ٦/ ١٢٥-١٢٦ (٣٨)، «تهذيب التهذيب» ٦/ ٥٤-٥٥، «تقريب التهذيب» (٣٧١٩)، «طبقات المفسرين» للداودي ١/ ٢٥٨ (٢٤٥)، «طبقات الفقهاء» للشيرازي ص٥٩.

(٤) «الكشف والبيان» ٤/ ٣٠٣، وكذا حكاه الطبري في «تفسيره». انظر: «جامع البيان في تأويل آي القرآن» ٩/ ١٦٥.

(٥) «الأم» ١/ ٨٠ بتصرف.

(٦) في النسخ الثلاث: حَمَارَّ. من دون التاء، والصواب المثبت كما في كتب اللغة.

وتشديد الراء[١]. قال الجوهري: وربَّما خففت الراء في الشعر للضرورة[٢]، وقال الأزهري: وموضعها التي تبرك[٣] فيه على الماء يسمَّىٰ عَطَنًا ومَعْطِنًا، وقد عطنت تَعْطِنُ وتعطُنُ- بكسر الطاء وضمها- عطونًا[٤]. وقال ابن البزري[٥] في كلامه علىٰ «المهذب»: العطن: ما حول الحوض وليس من مبارك الإبل، وقال ابن فارس: العَطَنُ: ما حَوْلَ الحَوْضِ والبِئرِ من مَبارِكِ الإِبِلِ. وحكىٰ بعضُ أهلِ العلمِ باللغة أنه لا يكونُ أَعْطَانُ الإِبِلِ إلاَّ على الماءِ، فأَمّا مَبارِكُها في البَرِّيّةِ أو عِنْدَ الحَيِّ فهو المَآوي[٦]، جمع مأْوىٰ[٧]. قال: ومراد الفقهاء بالأعطان هو موضع يكون فيه الإبل. وقال الزمخشري: العَطَنُ والمَعْطِنُ: المناخ حول الوِرد[٨]، وقال صاحب «المحكم»: العَطَن للإبِل: كالوطَن للنَّاس، وقد غلب علىٰ مَبرَكِها حَوْل

(١) «الزاهر» ص ١٧٨، وانظر: «تهذيب اللغة» (عطن) ٢/ ١٧٥.

(٢) «الصحاح» ١/ ٥٢٥.

(٣) في «الزاهر»: تتبرك.

(٤) «الزاهر» ص ١٧٨.

(٥) البزري الإمام عالم أهل الجزيرة- أبو القاسم، عمر بن محمد بن أحمد بن عكرمة، ابن البزري الجزري الشافعي- برع في غوامض الفقه، وله مصنف كبير شرح فيه إشكالات «المهذب»، ونسبته إلىٰ عمل البزر وبيعه وهو ٱستخراج زيت الكتان. ٱنظر: «سير أعلام النبلاء» ٢٠/ ٣٥٢ (٢٤٠).

(٦) «مجمل اللغة» ص ٥٢٥.

(٧) قال الخليل في «العين» ٢/ ١٤: وقيل: أعطان الإبل لا تكون إلا على الماء فأما مباركها في البرية فهي المأوى والمراح أيضًا.

(٨) «الفائق» ٣/ ٣٢٨، ٣٦٨.

الحوض[١]، وقال القاضي عياض في «مشارقه» في قوله: حتىٰ ضرب الناس بعطن[٢]؛ أي: رووا ورويت[٣] إبلهم حتىٰ بركت، وعطن الإبل: مباركها، وأصل ذلك حول الماء لتعاد إلى الشرب، وقد يكون العطن عند غير الماء[٤]، وقال صاحب «الإقليد»: أعطان الإبل: مباركها حول الماء عند أهل اللغة[٥].

الإِبِلُ: بكسر الباء ويجوز إسكانها، والكسر قراءة[٦] السبعة، والإسكان قراءة حكاها ابن الجوزي في تفسيره «زاد المسير»[٧].

قال المصنف في «تحريره»: هي بكسر الباء وتُسَكَّن للتخفيف، ولا واحدَ لها مِن لَفظِها، وهي مُؤَنَّثَةٌ[٨]؛ لأنَّ أسماءَ الجُموعِ التي لا واحدَ

(١) «المحكم» ١/ ٣٤٣.

(٢) في (أ): لعطن.

(٣) من المطبوع، وفي الأصل، (ب): وروت، وفي (أ): ورت.

(٤) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ٢/ ٨١.

(٥) اُنظر: «العين» (عطن) ٢/ ١٤، «اللسان» ٥/ ٣٠٠٠.

(٦) في (أ): قراءات.

(٧) قرأ ابن عباس وأبو عمران الجوني، والأصمعي عن أبي عمرو «الإبْل» بإسكان الباء وتخفيف اللام. وقرأ أُبَيُّ بن كعب وعائشة، وأبو المتوكل، والجحدري، وابن السميفع، ويونس بن حبيب وهارون، كلاهما عن أبي عمرو «الإبِلّ» بكسر الباء وتشديد اللام. قال هارون: قال أبو عمرو: «الإبِلُّ» بتشديد اللام: السحاب الذي يحمل الماء. اُنظر: «شواذ القرآن» لابن خالويه ص ١٧٢، ١٧٣، «زاد المسير» لابن الجوزي ٩/ ٩٩.

(٨) اُنظر: «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني ص ١٥٣، ولابن الأنباري ص ٥٥٥، ولابن التستري ص ٥٩.

لها إذا كانت لِغيرِ الآدَمِيِّينَ لَزِمَ تأنيثُها، وتَصْغيرُها: أُبَيْلَةٌ كغُنيمةٍ، ونَحْوِ ذلك، والجمع: آبالٌ، والنِّسبةُ[(١)]: إِبَلِيّ بِفَتْحِ الباء ٱسْتِثْقالاً لِتوالي الكَسْراتِ[(٢)].

المَقْبَرَةُ: بفتح الميم والباء وضم الباء لغتان مشهورتان، واحدة المقابر[(٣)]، وحكى ابن مالك في «مثلثه» كسر الباء أيضًا فصارت مثلثة الباء[(٤)]. قال: وقد جاء في الشعر: المقبر، وقال صاحب «المحكم»: المَقْبُرَة: موضع القُبُور[(٥)].

قال الجوهري: وقَبَرْتُ الميتَ أَقْبُرُهُ وأَقْبَرُه قَبْرًا؛ أي: دفنته، وأَقْبَرْتُهُ؛ أي: أمرت بأن يُقْبَر.

قال ابن السكيت: أَقْبَرْتُهُ؛ أي: صَيّرتَ له قَبْرًا يُدفَنُ فيه، وقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾﴾[(٦)(٧)]؛ أي: جعَلَه ممن يُقْبَرُ، ولم يجعلْه ملقًى للكلاب، وكأنَّ القَبْر مما أُكْرِمَ به بنو آدم[(٨)]، [٥٥أ] ٱنتهىٰ.

---

(١) من «تحرير التنبيه»، وفي النسخ الثلاث: والتثنية.

(٢) «تحرير التنبيه» ص ١١٦.

(٣) ٱنظر: «التهذيب» ٩/ ١٣٨، «المجمل» ص ٥٨٥، «اللسان» ٦/ ٣٥٠٩، وفي «القاموس المحيط» ص ٤٥٨ بتثليث الباء.

(٤) «إكمال الإعلام بتثليث الكلام» ١/ ١٩.

(٥) «المحكم» ٦/ ٢٣٩.

(٦) عبس: ٢١.

(٧) «إصلاح المنطق» ص ٢٣٥.

(٨) «الصحاح» ١/ ٦٣٤.

وأول من سنه الغراب حين قتل قابيل أخاه هابيل[١]، وقد قيل أن بني إسرائيل أول من أقبر، وليس بشيء.

(١) ذكر ذلك القرطبي في «تفسيره» ٦/ ١٤٣.

باب: سجود السهو

السَّهْوُ: الغَفْلَةُ: كما قاله المصنف في «تحريره»[(١)]، وقال صاحب «المشارق»: السهو في الصلاة: النسيان فيها، وقيل: هو الغفلة[(٢)]. وقيل: النسيان: عدم ذكر ما قد كان مذكورًا، والسَّهو: ذهول وغفلة عما كان مذكورًا، وعما لم يكن[(٣)].

السُّنَّةُ: الطريقة، وقد سلف بيانها في باب الوضوء[(٤)].

قوله: (أَوْ فِعْلِ مَنْهِيٍّ عَنْهُ) قال أهل اللغة: النَّهْيُ: خِلافُ الأَمْرِ، ونَهَيْتُهُ عن كَذا فانْتَهَىٰ عَنْهُ، وتَنَاهَىٰ؛ أي: كَفَّ، وتَنَاهَوْا عن المُنْكَرِ. أي: نَهَىٰ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، ويقال: هو نَهُوٌّ عن المنكر بفتح النون وضم

---

(١) «تحرير التنبيه» ص ٨٦.

(٢) «مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار» ٢/ ٢٢٩.

(٣) النسيان لغة مشترك بين معنيين: أحدهما: ترك الشيء علىٰ ذهول وغفلة، وهو خلاف التذكر. وثانيهما: الترك عن تعمد، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْۚ﴾ (البقرة: ٢٣٧). وفي «الموسوعة الفقهية»: هو عدم ٱستحضار صورة الشيء في الذهن وقت الحاجة إليه. ٱنظر: «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ٣/ ٤١٥.

والسهو: الغفلة. وفي «غاية الوصول»: السهو: الغفلة من المعلوم الحاصل فيتنبه له بأدنىٰ تنبيه بخلاف النسيان. ٱنظر: «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ٢/ ٣٠٢، ٣٠٣.

(٤) سبقت الإشارة إليه ص ٢٧٤.

الهاء، علىٰ فعول كشكور، وَأَنْهَيْتُ إليه الخَبَرَ فانْتَهَىٰ وتَنَاهَىٰ؛ أي: بَلَغَ، والإِنْهاءُ: الإِبْلاغُ، والنِّهايَةُ: الغايَةُ، ومنه: بَلَغَ نِهايَتَهُ[١].

قوله: (أَوْ بَعْضًا وَهُوَ القُنُوتُ..) إلىٰ آخره، قال إمام الحرمين: ليس في تسميتها أبعاضًا توقيف، ولعل معناها أن الفقهاء قالوا: يتعلق السجود ببعض السنن دون بعض، والذي يتعلق بالسجود أقل مما لا يتعلق، ولفظ البعض في أقل مُسَمَّى الشيء أغلب ٱستعمالاً وإطلاقًا؛ فلهذا سُمِّيت هٰذِه أبعاضًا. وقال بعضهم: السنن المجبورة بالسجود قد تأكد أمرها وجاوز حد سائر السنن، وبذلك القدر من التأكد شاركت الأركان، فسُمِّيَت أبعاضًا تشبيهًا بالأركان التي هي أبعاض[٢] وهيهات[٣] حقيقة[٤].

قوله: (وَلَوْ نَهَضَ عَمْدًا) هو مَصْدر عَمَدْتُ الشيء أَعْمِدُ عَمْدًا؛ أي: تَعَمَّدْتُ، وهو نقيض الخَطَأ، قاله الجوهري[٥].

الجُمُعَةُ: مثلثة الميم[٦]، كما ستعلمه في بابها إن شاء الله.

---

(١) ٱنظر: «المجمل» ص: ٦٧٨، «الصحاح» ٢/ ١٨٢٤، «اللسان» ٨/ ٤٥٦٤، ٤٥٦٥، «القاموس المحيط» ص ١٣٤١.

(٢) في (ب): الأبعاض.

(٣) كذا في في النسخ، ولعلها: وهيآت. وفي «تهذيب الأسماء واللغات»: وأجزاء.

(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» ١/ ٢/ ٣٠، «النجم الوهاج في شرح المنهاج» ٢/ ٢٤٩.

(٥) «الصحاح» ١/ ٤٣٣.

(٦) ٱنظر: «اللسان» ٢/ ٦٨١، «القاموس المحيط» ص ٧١٠.

باب: سجود التلاوة والشكر

قوله[(١)] : (تُسَنُّ سَجَدَاتُ التِّلَاوَةِ) هو بفتح السين والجيم والدال لا غير، جمع سجدة، وهي معروفة. وقد سلف معنى السجود، وفي «فصيح ثعلب»: قرأْتُ سُورَةَ السَّجْدَة[(٢)].

قال ابن درستويه: من فتح السين ذهب إلى المرّة الواحدة من السجود، يقال: (سَجَدت سَجْدة، ومن كسرها ذهب إلىٰ نَوْع من السجود، يقال:)[(٣)] سَجَدت سِجْدةً حسنة، وسجدت سجدة سَوْء. قال: والعامة تقوله بالكسر، وليس ذلك بخطأ، وإن كان الفتحُ أكثرَ وأعرفَ[(٤)].

والتِّلَاوَةُ: [٥٥ب] القراءة؛ سُمِّيَت تلاوة لأنها تتبع بعضها بعضًا، والتالي: التابع، وتلوته: تبعته[(٥)].

قوله: (وَهُنَّ[(٦)] في الجَدِيدِ) لو قال: وهي بالياء لكان أفصح، وكلاهما جائز.

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) «فصيح ثعلب» ص ٤٦.

(٣) ما بين القوسين سقط من (أ).

(٤) «تصحيح الفصيح وشرحه» ص ٢٧٧.

(٥) ٱنظر: «التهذيب» ١٤/ ٣١٦، «اللسان» ١/ ٤٤٤، «القاموس المحيط» ص ١٢٦٥، وانظر: «القاموس الفقهي» لغة واصطلاحًا ص ٤٩.

(٦) في (ب): وهو.

قوله: (أَرْبَعَ عَشَرَةَ) هو بفتح العين من عشرة، ويجوز إسكانها، وقد تقدم ذلك في باب الحيض أيضًا[١].

قوله: (لا ﴿صٓ﴾) فيه أمور:

أحدها: في قراءتها، ويجوز فيه أربعة أوجه: أحدها: فتح الدال، ثانيها: إسكانها، ثالثها: كسرها بلا تنوين، رابعها: به والتنوين، وقد قُرِئَ بكل ذلك[٢].

قال مكي في «إعرابه»: قرأ الحسن: صادِ بكسر الدال لالتقاء الساكنين، قيل: إنه أمر من صادىٰ يُصادِي وهو أمر مبني بمنزلة قولك: رامِ زيدًا، وعاد الكافر، فمعناه: صاد القرآن بعملك[٣]؛ أي: قابله به، وقرأ عيسىٰ بن عمر ﴿ص﴾ بفتح الدال، جعله مفعولاً به كأنه قال: ٱتل صاد، ولم ينصرف لأنه ٱسم للسورة معرفة فهو كمؤنث، سميتها بباب، وقيل: فتح لالتقاء الساكنين الألف والدال، وقيل: هو منصوب على القسم، وحرف القسم محذوف،

---

(١) سبقت الإشارة إليه ص ٣٦٢.

(٢) ٱختلف في قراءة ﴿صٓ﴾ علىٰ أكثر من وجه، فمنهم من قرأها بالفتح (صادَ) وهي قراءة أبي رجاء وأبي الجوزاء، وحميد، ومحبوب عن أبي عمرو. قال الزجاج: والقراءة (صادْ) بتسكين الدال؛ لأنها من حروف التهجي، ومنهم من قرأ (صادُ) بالضم، وهي عن الحسن، ومنهم من قرأها (صادِ) بالكسر، وهي عن الحسن وأبي السمال وابن أبي إسحاق. ٱنظر: «شواذ القرآن» لابن خالويه ص ١٢٩، «المحتسب» لابن جني ٢/ ٢٣٠، «زاد المسير» ٧/ ٩٧، ٩٨.

(٣) في (ب): بعلمك.

كما أجاز سيبويه: اللهَ لأفعلنّ.

وقرأ ابن [أبي][١] إسحاق: صادٍ بالكسر والتنوين على القسم، كما تقول: اللهِ لأفعلنّ. علىٰ إعمال حرف الجر، وهو محذوف لكثرة الحذف في باب القسم، وقيل: إنما نُوِّنَ على التشبيه بالأصوات التي تُنوَّن[٢] للفرق بين[٣] المعرفة والنكرة، نحو: إيهِ وإيهٍ، وَصَهْ وَصَهٍ[٤].

وقال الغزنوي في «تفسيره» في ﴿صٓ﴾: أكثر القراء على الوقف كما هو الأصل في الحروف، ثم ذكر بقية القراءات.

الأمر الثاني: في كيفية كتابتها: أما رسم المصحف فهكذا: ﴿صٓ﴾، وأما في غيره فمنهم من يكتبها كذلك، ومنهم من يكتبها: صاد.

الثالث: في معناها، وفيه أقوال:

أحدها: صدق الله، والثاني: صدق محمد، والثالث: أنه مفتاح أَسماءِ الله تعالىٰ: صَمَد، صَادِق الوعد، وصانع المصنوعات. حكاهن ابن عطية في «تفسيره»[٥].

الشُّكْرُ: الثناء على المشكور بإنعامه على الشاكر، وقد سبق مع

---

(١) ساقطة من النسخ الثلاث، والمثبت من «مشكل إعراب القرآن».

(٢) من «مشكل إعراب القرآن»، وفي النسخ الثلاث: تنوب.

(٣) تكررت في (أ).

(٤) «مشكل إعراب القرآن» ٢/ ٦٢٢.

(٥) «المحرر الوجيز» ١٢/ ٤١٤.

الحمد ونقيضهما في شرح الخطبة، ويقال: شَكَرْتُهُ وشَكَرْتُ له.

قال الجوهري وغيره: وباللام أفصح، وبه جاء القرآن، والشُّكْرَانُ[(١)] بمعنى الشكر، وتَشَكَّرْتُ له[(٢)].

النِّعْمَةُ: أصلها اليد، كما سلف في الخطبة واضحًا[(٣)].

النِّقْمَةُ: بكسر النون، ويجوز فتحها مع كسر القاف، ذكره الجوهري وهي العقوبة، يقال: ٱنْتَقَمَ الله من فلان: إذا عاقبه، والاسم منه: النَّقِمَةُ بكسر القاف، والجمع: نَقِمَاتٌ ونَقِمٌ [٥٦أ]، مثل: كَلِمَةٍ وكَلِمَاتٍ وكَلِمٍ، وإن شئت سكَّنت القاف ونقلت حركتها إلى النون، فقلت: نِقْمَةٌ، والجمع: نِقَمٌ، مثل: نِعْمَةٍ ونِعَمٍ[(٤)].

---

(١) في «الصحاح»: والشُّكْرَانُ: خِلاف الكُفران.

(٢) «الصحاح» ١/ ٥٧٣.

(٣) سبقت الإشارة إليه ص ١٧٣.

(٤) «الصحاح» ٢/ ١٥٠٦، وانظر: «التهذيب» ٩/ ٢٠٢، «اللسان» ٨/ ٤٥٣١.

باب: صَلاَةُ النَّفْلِ

النفل: الزيادة[(١)].

قوله: (جَمَاعَةً) هو[(٢)] منصوب على التمييز منقول من المفعول الذي لم يسم فاعله، ولا يصح نصبه على الحال؛ لأن مدلوله[(٣)] حينئذٍ نفي[(٤)] السنة عنه حال كونه في جماعة، وليس كذلك.

الرَّاتِبَةُ: الدائمة. يقال: رَتَبَ الشيءُ يَرْتُبُ رُتُوبًا؛ أي: ثَبَتَ، وأَمْرٌ رَاتِبٌ؛ أي: ثابتٌ[(٥)].

الوِتْرُ: بفتح الواو وكسرها لغتان قُرِئَ بهما في السَّبع[(٦)].

---

(١) جماع معنى النفل والنافلة: ما كان زيادةً على الأصل، سُمِّيَت صلاة التطوع: نافلة؛ لأنها زيادة أجر لهم علىٰ ما كتب من ثواب ما فُرض عليهم. والنافلة: ولدُ الولد؛ لأن الأصل كان الولد، فصار ولد الولد زيادة على الأصل.
والعرب تقول في ليالي الشهر: ثلاث غُرَر، وذلك أول ما يهل الهلال، ويقال لثلاثٍ بعد الغُرر: نُفَل؛ لأن الغُرر كانت الأصل، وصارت زيادة النفل زيادةً على الأصل. ٱنظر: «التهذيب» ١٥/ ٣٥٥، ٣٥٦، «اللسان» ٨/ ٤٥٠٩، ٤٥١٠، «مغني المحتاج» ١/ ٢١٩، وانظر: «القاموس الفقهي» لغة واصطلاحًا ص ٣٥٨.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (أ): تداوله، وفي هامشه: مداوله، وهو خطأ.

(٤) من (ب)، وفي الأصل، (أ): يقي.

(٥) ٱنظر: «الصحاح» ١/ ١٥٦، «المجمل» ص ٣١٦، «اللسان» ٣/ ١٥٧٤.

(٦) ٱنظر: «الحجة للقراء السبعة» ٦/ ٤٠٢.

قال الثعلبي: والفتح لغة أهل الحجاز واختيار أبي حاتم، والكسر ٱختيار أبي عبيد(١).

نَسْتَعِينُكَ: نطلب منك(٢) العون.

وَنَسْتَغْفِرُكَ: نطلب منك الغفران، وقد ذكرت في «الشرح»(٣) معنىٰ ما في ألفاظه كما ساقه في «المحرر».

الضُّحَىٰ: تكتب بالألف والياء(٤).

قال ابن(٥) خالويه في «شرح الدُّريديّة(٦)»: أهل الكوفة يكتبون ذوات الواو إذا ٱنضم أول الاسم أو ٱنكسر بالياء نحو: الضحىٰ

(١) «الكشف والبيان» ٦/ ٤٤٦.

(٢) في (ب): منه.

(٣) «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» ١/ ١٠٣.

(٤) الضُّحىٰ بالضم مقصور يكتب بالياء والألف، فإذا فتحت أولها مددت وذكّرت، فقلت: هو الضَّحاء للإبل بمنزلة الغداء، يقال: ضَحّ إبلَك.
قال الجعدي:
أعْجَلها أقدحِيُّ الضَّحَاء ضُحًى ... وهْي تُناصي ذوائبَ السَّلَمِ
انظر: «المقصور والممدود» للفراء ص ٤١، ولابن ولاد ص ٦٦.
قال أبو علي: بعض اللغويين يجعل الضُّحىٰ والضَّحاء وقتًا واحدًا، مثل: النَّعماء والنُّعمىٰ، وبعضهم يجعل الضُّحىٰ من حين تطلع الشمس إلىٰ أن يرتفع النهار وتبيضُّ الشمس جدًا، ثم ما بعد ذلك الضَّحَاء إلىٰ قريب من نصف النهار، وبعضهم يجعل الضُّحىٰ حين تطلع الشمس، والضحاء إذا ٱرتفع. ٱنظر: «المقصور والممدود» لأبي علي القالي ص ٢١٧، ٣٣٤.

(٥) سقطت من (أ)، (ب).

(٦) في (أ): الدُّرديّة.

والرضىٰ والعدىٰ، وأهل البصرة بالألف على القياس[١].

التَّحِيَّةُ: أصلها: تحيية تَفْعِلة فأدغمت، ومعناها: السلام، كأن هٰذِه الصلاة في أول الدخول إلى المسجد بمنزلة السلام، كما يسلم الرجل علىٰ صاحبه أول ما يلقاه[٢].

التَّرَاوِيحُ: جمع تَرْوِيحَةٍ، وهي المرةُ الواحِدَةُ من الرَّاحَةِ، تَفْعِيلَةٌ منها، مثل: التَّسْلِيم من السَّلامِ، وقال صاحب «المستعذب»: هي مأخوذة من المراوحة، مفاعلة من الرَّاحَةِ، وسُمِّيَت بذلك لأنهم كانوا يستريحون بين كل ترويحتين[٣].

التَّهَجُّدُ: ٱسم لدفع النوم بالتكلف، والهجود هو النوم، يقال: هجد: إذا نام، وتهجد: إذا أزال[٤] النوم، مثل: حرج: إذا أثم، وتحرج: إذا تورع عن الإثم[٥].

وهو في الاصطلاح: صلاة التطوع في الليل بعد النوم[٦]، كذا قال

---

(١) ٱنظر: «المقصور والممدود» لابن ولاد ص ٤٨، «التبيان» لأبي البقاء ١/ ١٨٢.

(٢) ٱنظر: «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ١/ ٤٤٧.

(٣) «النظم المستعذب في شرح غريب المهذب» ١/ ٨٤، وانظر: «اللسان» ٣/ ١٧٦٨.

(٤) في (أ): أقلل.

(٥) قال الليث: هَجَد القومُ هجودًا: إذا ناموا، وتهجدوا: إذا ٱستيقظوا للصلاة. أبو العباس عن ابن الأعرابي: هجَّد الرجل: إذا صلىٰ بالليل، وهَجَّد: إذا نام بالليل. ٱنظر: «التهذيب» ٦/ ٣٦، ٣٧، «المجمل» ص ٧٢٦، «اللسان» ٨/ ٤٦١٦، «القاموس المحيط» ص ٣٢٧، ٣٢٨، وانظر: «الجامع لأحكام القرآن» ١٠/ ٣٠٧، ٣٠٨.

(٦) فالتهجد لا يكون إلا بعد النوم، ولٰكن يطلقه كثيرٌ من الفقهاء علىٰ صلاة الليل

القاضي حسين[(١)].

وفي «الطبراني الكبير» من حديث الحجاج بن عمرو ﵁ قال: يحسب أحدكم إذا قام من الليل يصلي حتىٰ يصبح أنه قد تهجد، إنما التهجد المرء يصلي الصلاة بعد رقدة، ثم الصلاة بعد رقدة، وتلك كانت صلاة رسول الله ﷺ.

في إسناده ابن لَهِيعة[(٢)].

وفي «الحاوي» للماوردي: أن التهجد من الأضداد، يقال: تهجد إذا سهر [٥٦ب] وتهجد إذا نام[(٣)].

مطلقًا، وقال أبو بكر ابن العربي: في معنى التهجد ثلاثة أقوال:
الأول: أنه النوم، ثم الصلاة، ثم النوم، ثم الصلاة. الثاني: أنه الصلاة بعد النوم. الثالث: أنه بعد صلاة العشاء.
ثم قال عن الأول: إنه من فهم التابعين الذين عولوا علىٰ أن النبي ﷺ كان ينام ويصلي، وينام ويصلي. ٱنظر: «معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية» ١/ ٤٩٦.

(١) ٱنظر: «مغني المحتاج» ١/ ٢٢٨.

(٢) «المعجم الكبير» ٣/ ٢٢٥ (٣٢١٦)، وابن لَهِيعة إذا روىٰ عنه غير العبادلة ضعيف.

(٣) ٱنظر: «الحاوي الكبير» ٢/ ٢٨٦، وذكره ابن الأنباري في «الأضداد» ص ٥٠، ووردت في شعر العرب، فمنها قول المرقِّش:

سَرىٰ لَيْلا خيالٌ مِنْ سُلَيْمَىٰ ... فَأَرَّقَني وأصحابي هُجُودُ

أراد: نيام. وقال الآخر:

أَلاَ هَلَكَ ٱمْرُؤٌ ظَلَّتْ عَلَيْه ... بِشَطِّ عُنَيْزَةٍ بَقَرٌ هُجُودٌ

أراد: نسوة كالبقر في حُسْن أعينهنّ، سواهر. نقلاً عن «الأضداد»، وانظر: «ثلاثة كتب في الأضداد» للأصمعي ص ٤٠، وللسجستاني ص ١٢٣، ١٢٤، ولابن السكيت ص ١٩٤.

وكذلك قال الجوهري: هَجَدَ وتَهَجَّدَ، أي: نام[١] ليلاً، وهَجَدَ وتَهَجَّدَ أي: سهِر، وهو من الأضداد؛ ولهٰذا قيل لصلاة الليل: التَّهَجُّدُ[٢].

وقال المصنف في «التحرير»: التَّهَجُّدُ: صلاةُ التَّطَوُّع باللَّيْل، وأَصْلُه الصَّلاةُ بَعْدَ النَّوم[٣].

---

(١) من «الصحاح»، وفي النسخ الثلاث: قام، وهو خطأ.

(٢) «الصحاح» ١/ ٤٦٥.

(٣) «تحرير التنبيه» ص ٨٥.

الموضوعات

***